Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان–
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل.م.د

تخصص اقتصاد كمي

أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال الفترة 1970-2013.

من إعداد الطالب:

عياد سيشام

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

بلمقدم مصطفى

السادة أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. بوثلجة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. بلمقدم مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
د كبداني سيد أحمد	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	ممتحنا

السنة الجامعية : 2016 - 2017

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان–
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل.م.د

تخصص اقتصاد كمي

أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال الفترة 1970-2013.

من إعداد الطالب:

عياد سيـــشام

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

بلمقدم مصطفى

السادة أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. بوثلجـــة عبد الناصـــر	أستاذ التعليم العالـــي	جـــامعة تلمســـان	رئيســـا
أ.د. بلمقـــــدم مصطفـــى	أستاذ التعليم العالـــي	جـــامعة تلمســـان	مشرفـــا
أ.د صـــــوار يوســـــف	أستاذ التعليم العالـــي	جـــامعة سعيـــدة	ممتحـــنا
د كبدانـــي سيد أحمـــد	أستاذ محـــــاضـــر	جـــامعة مستغانـــم	ممتحـــنا

*نوقشت في :2017/06/13 *

كلمة شكر

قال المولى عز وجل في علاه "وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ "
نشكر المولى عز وجل على توفيقنا في إنهاء هذا العمل المتواضع

كما أتقدم بالشكر الجزيل للاستاذ الدكتور بلمقدم مصطفى مؤطر هذه الرسالة

وأتقدم بالشكر الجزيل لاستاذ عبد الحفيظ الظيرفي أستاذ التعليم العالي بجامعة سوسة بتونس على مساعدته إيانا في الحصول على بيانات الدراسة

كما لا يفوتني التقدم بالشكر الجزيل للاستاذ بن مهيدي نور الدين أستاذ اللغة الانجليزية بجامعة تلمسان على مساعدتنا في الجانب اللغوي

كما أتقدم بالشكر الجزيل للجنة المناقشة المحترمة التي شرفتني بتقييمها ومناقشتها هذه الرسالة المتواضعة

هيشام

الإهداء

الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

وله الحمد ملئ السماوات والأرض وما بينهما

والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أتقدم بإهداء عملي هذا لمن قال الله فيهما

وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا

وإلى كل أفراد عائلتي

إلى أصدقائي جميعا وإلى كل من يعرفني

وأهدي هذا العمل إلى كل متصفح لهذه الرسالة وإلى كل طلاب العلم في كل مكان

هيشام

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
كلمة شكر	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول : الفقر عموميات ومفاهيم	
تمهيد الفصل	1
I-1: الأسس النظرية لظاهرة الفقر	2
I-1-1: مفهوم الفقر	2
I-1-1-1: المفهوم اللغوي للفقر	2
I-1-1-2: الفقر في الفكر الإسلامي	3
I-1-1-3: المعنى الضيق للفقر	4
I-1-1-4: المعنى الواسع للفقر	6
I-1-2: النظريات المفسرة للفقر	8
I-1-2-1: نظرية الحلقة المفرغة للفقر	9
I-1-2-2: النظرية المالثوسية في تفسير الفقر	10
I-1-2-3: التفسير الماركسي للفقر	11
I-1-3: مدارس الفقر	12
I-1-3-1: مدرسة الرفاهية	12
I-1-3-2: مدرسة الحاجات الأساسية	13
I-1-3-3: مدرسة القدرات أو الاستطاعة	15
I-2: أبعاد الفقر ومشكل القياس	18
I-2-1: أبعاد الفقر وأنواعه	18
I-2-1-1: أنواع الفقر حسب البعد الاقتصادي	18
I-2-1-1-1: الفقر النقدي (فقر الدخل)	18

I-2-1-1-1-1: الفقر المطلق	19
I-2-1-1-1-2: الفقر المدقع	20
I-2-1-1-1-3: الفقر النسبي	20
I-2-1-1-2: فقر شروط الحياة	21
I-2-1-1-3: فقر القدرات	21
I-2-1-2: البعد الاجتماعي والثقافي للفقر	22
I-2-1-3: البعد القياسي للفقر	23
I-2-1-3-1: الفقر الذاتي	23
I-2-1-3-2: الفقر الموضوعي	24
I-2-1-4: البعد الزمني للفقر	25
I-2-1-4-1: الفقر الدائم	25
I-2-1-4-2: الفقر المؤقت	25
I-2-1-4-3: الفقر الموسمي	25
I-2-1-4-4: فقر الصدمات	26
I-2-2: خطوط الفقر	26
I-2-2-1: خط الفقر المطلق	27
I-2-2-2: خط الفقر النسبي	28
I-2-2-3: خط الفقر الذاتي	30
I-2-2-4: خط الفقر العالمي	30
I-3: مؤشرات الفقر	31
I-3-1: المؤشرات البسيطة لقياس الفقر النقدي	32
I-3-1-1: مؤشر حدوث الفقر Head Count Index	32
I-3-1-2: مؤشر فجوة الفقر Poverty Gap Index	33
I-3-1-3: مؤشر شدة الفقر Poverty Senerity Index	35
I-3-2: مؤشرات الفقر البديهية	35
I-3-2-1: مؤشر سن Sen’s Poverty index	36
I-3-2-2: مؤشر FGT(Indice de Foster, Gréer et Thorbeck 1984)	37

I-3-2-3: مؤشر واتس Watts's Poverty Index	38
I-3-2-4: مؤشر تهون Thon's Poverty Index	38
I-3-2-5: مؤشر SST	39
I-3-2-6: مؤشر كاكواني Kakwani's Poverty Index	39
I-3-2-7: مؤشر شاكرفارتي Chakravarty's Poverty Index	40
I-3-2-8: مؤشر كلارك، هيمنغ وإيلف	40
I-3-2-9: مؤشر أتكنسون Atkinson's Poverty Index	41
I-3-2-10: مؤشر بورقينون وفيلد	41
خاتمة الفصل	42
الفصل الثاني: الأسس النظرية للنمو الاقتصادي	
تمهيد الفصل	43
II-1: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	44
II-1-1:تعريف النمو الاقتصادي	44
II-1-2:شروط تحقيق نمو اقتصادي	45
II-1-3: مفاهيم متعلقة بالنمو الاقتصادي	46
II-1-3-1: مفهوم التخلف الاقتصادي	46
II-1-3-2: مفهوم التقدم الاقتصادي	47
II-1-3-3: مفهوم التنمية الاقتصادية	47
II-1-3-4: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	48
II-2: محددات النمو الاقتصادي	49
II-2-1: رأس المال المادي والبشري	49
II-2-2: الإنفاق الحكومي	50
II-2-3: التضخم وعدم استقرار الاقتصاد الكلي	50
II-2-4: التبادلات التجارية الخارجية والانفتاح التجاري	50
II-2-5: الجوانب المالية والمؤسساتية	51
II-2-6:التقدم التقني والتكنولوجي	52
II-2-7: الإبداع، البحث والتطوير	53
II-3: نظريات النمو الاقتصادي	53

II-3-1:نظرية التجاريين	54
II-3-2:النظرية الطبيعية	56
II-3-3:النظريات الكلاسيكية للنمو الاقتصادي	58
II-3-3-1: نظرية آدم سميث Adam Smith	58
II-3-3-2: نظرية دافيد ريكاردو David Ricardo	60
II-3-3-3: نظرية كارل ماركس Karl Marx	61
II-3-3-4: نظرية روبرت مالتوس Robert Malthus	62
II-3-3-5: انتقادات النظرية الكلاسيكية	65
II-3-4: النظريات الكينيزية	66
II-3-4-1: نموذج هارود–دومار	67
II-3-5: النظريات النيوكلاسيكية	69
II-3-5-1: نموذج سولو Solow	70
II-3-5-2: نموذج فون نيومان	72
II-3-5-3: نظرية شومبتر	73
II-3-6: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي	76
II-3-6-1: نظرية مراحل النمو لروستو	76
II-3-6-2: نماذج النمو الداخلي	79
II-3-6-2-1: نموذج رأس المال المادي أو المعرفة Romer 1986	80
II-3-6-2-2: نموذج تراكم رأس المال البشري Lucas 1998	81
II-3-6-2-3: نموذج rebelo	83
II-3-6-2-4: نموذج تراكم رأس المال العام Barro 1990	85
خاتمة الفصل	86
الفصل الثالث: اللامساواة وعدالة توزيع الدخل	
تمهيد الفصل	88
III-1: مفاهيم عامة حول اللامساواة وعدم عدالة توزيع الدخل	89
III-1-1: مفهوم نظرية توزيع الدخل	89
III-1-2: نظرة المذاهب الاقتصادية لمسألة توزيع الدخل	91
III-1-2-1: المذهب الإسلامي	92

III-1-2-2: المذهب الرأسمالي	94
III-1-2-3: المذهب الاشتراكي	95
III-1-3: اللامساواة وعدم عدالة توزيع الدخل	96
III-2: التطور التاريخي لمفهوم اللامساواة	99
III-2-1: المدرسة التجارية	99
III-2-2: المدرسة الطبيعية	100
III-2-3: المدرسة الكلاسيكية	101
III-2-3-1: نظرة آدم سميث	101
III-2-3-2: نظرة دافيد ريكاردو	103
III-2-3-3: نظرة كارل ماركس	106
III-2-3-4: نظرة جون ستيوارت ميل	106
III-2-4: المدرسة النيوكلاسيكية	108
III-2-5: المدرسة الكينيزية	110
III-2-5: المدرسة الحديثة	111
III-3: مؤشرات قياس اللامساواة	112
III-3-1: المؤشرات البسيطة للامساواة	115
III-3-1-1: المدى	115
III-3-1-2: متوسط الانحراف النسبي	116
III-3-1-3: التباين ومعامل الاختلاف	116
III-3-1-4: الانحراف المعياري للوغاريتمات الدخل	116
III-3-2: منحنى لورنز ومعامل جيني	117
III-3-2-1: منحنى لورنز	117
III-3-2-2: معامل جيني Gini	118
III-3-3: مؤشر دالتون Dalton	121
III-3-4: مؤشر أتكنسون Atkinson	122
III-3-5: مؤشر كوزنتز Kuznets	123
III-3-6: مؤشر تايل Theil	124
خاتمة الفصل	125

الفصل الرابع: الدراسة القياسية	
تمهيد الفصل	126
IV-1: الدراسة النظرية لحالة الجزائر	127
IV-1-1: تشخيص ظاهرة الفقر في الجزائر	127
IV-1-1-1: فترة ما بعد الاستقلال (1962-1986)	127
IV-1-1-2: فترة ما بعد الأزمة (1986-2000)	129
IV-1-1-3: فترة الإنتعاش (2000-2013)	131
IV-1-2: معدلات اللامساواة في الجزائر	133
IV-1-2-1: فترة ما بعد الاستقلال (1962-1986)	133
IV-1-2-2: فترة ما بعد الأزمة (1986-2000)	134
IV-1-2-3: فترة الانتعاش (2000-2013)	137
IV-2: الفقر واللامساواة في الدول النامية	137
IV-2-1:معدلات الفقر العالمية	137
IV-2-2: معدل اللامساواة عبر العالم	140
IV-3: الدراسة القياسية	142
IV-3-1: العلاقة النظرية بين المتغيرات الثلاثة	142
IV-3-2:دراسة العلاقة بين الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي في الجزائر	143
IV-3-2-1: منهجية ARDL للتكامل المشترك	143
IV-3-2-2: حدود الدراسة ومصادر المعلومات	144
IV-3-2-3:النتائج التطبيقية للمقاربة الخطية	145
IV-3-2-4:آثار الصدمات الهيكلية SVAR	151
IV-3-2-4-1: دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية	154
IV-3-2-4-2: جدول تحليل مكونات التباين الهيكلي	155
IV-3-3: دراسة العلاقة بين الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية	156
IV-3-3-1: نموذج الدراسة	156
IV-3-3-2: مصفوفة الارتباطات	158
IV-3-3-3: دراسة الاستقرارية	159
IV-3-3-4: تقدير النماذج الثلاثة	160

IV-3-3-4-1: النموذج الأول	160
IV-3-3-4-2: النموذج الثاني	163
IV-3-3-4-3: النموذج الثالث	165
IV-3-3-5: تقدير نموذج المعادلات الآنية	168
خاتمة الفصل	173
الخاتمة العامة	175
قائمة الملاحق	
قائمة المراجع	

قائمة
الجداول
والأشكال

قائمة الجداول:

الجدول رقم (1): تطور مفهوم الفقر حسب المدارس الثلاثة	17
الجدول رقم (2): اختلافات المدارس الثلاثة	17
الجدول رقم (3) : نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط 1.08 دولار يوميا حسب أسعار 1993	31
الجدول رقم (4): مؤشر جيني لعينة من دول العالم	121
الجدول رقم (5): رقم تطور معدلات الفقر في الجزائر ومتغيرات أخرى 1986/1970	128
الجدول رقم (6): تطور معدلات الفقر في الجزائر ومتغيرات أخرى 1986/1970	130
الجدول رقم (7): رقم تطور معدلات الفقر في الجزائر ومتغيرات أخرى 1986/1970	131
الجدول رقم (8): رقم المؤشر الكلي للفقر في الجزائر	133
الجدول رقم (9): مؤشرات توزيع الدخل 1966-1988	134
الجدول رقم (10): رقم تطور الدخل والناتج الفردي	135
الجدول رقم (11): توزيع الاستهلاك والدخل على أعشار السكان في الجزائر بين 1988و 1995	136
الجدول رقم (12): رقم نسب الأشخاص الذين يعيشون تحت خط 1.25 دولار يوميا PPP	140
الجدول رقم (13): استجابة معدل الفقر للتغيرات في النمو الاقتصادي واللامساواة	142
الجدول رقم (14): دراسة الاستقرارية	145
الجدول رقم (16): تقدير نموذج ARDL	146
الجدول رقم (17): اختبار Wald	149
الجدول رقم (18): إحصائيات Pesaran 2001 وNarayan 2005	149
الجدول رقم (19): نموذج تصحيح الخطأ	150
الجدول رقم (20): مصفوفة الارتباطات	158
الجدول رقم (21) : اختبار Im-Pesaran-shin للاستقرارية	159
الجدول رقم (22): اختبار الاستقرارية لفيشر Fisher type	159
الجدول رقم (23): نتائج تقدير النموذج الأول	160
الجدول رقم (24): نتائج تقدير النموذج الثاني	163
الجدول رقم (25): نتائج تقدير النموذج الثالث	165
الجدول رقم (26): اختبار هوسمان Haussman	170

الجدول رقم (27): نتائج تقدير نموذج المعادلات الآنية بطريقة 3sls	170

قائمة الأشكال:

الشكل رقم (1): شكل يبين مخطط نماذج فقر التكوين والتمكين	7
الشكل رقم (2): شكل بياني يوضح مستويات الفقر وأهم تعريفاته	8
الشكل رقم (3) : الحلقة المفرغة للفقر	9
الشكل رقم (4): رسم بياني يوضح العلاقة بين النمو والتطور المالي	52
الشكل رقم (5): تصورات سميث حول النمو الاقتصادي	60
الشكل رقم (6): العلاقة بين مختلف عناصر النمو الاقتصادي حسب نظرة مالثوس	64
الشكل رقم (7): مآل النظام الرأسمالي في الأجل الطويل كما تصوره الفكر الاقتصادي الكلاسيكي	66
الشكل رقم (8): التمثيل البياني لنموذج Solow في النمو الاقتصادي	72
الشكل رقم (9): المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي حسب روستو	76
الشكل رقم (10): نموذج AK ل Rebelo	84
الشكل رقم (11) : تطور اللامساواة في الفترة 1820-1998	97
الشكل رقم (12) : تقطيع فطيرة الدخل إلى شرائح في بعض دول العالم	98
الشكل رقم (13) : التوزيع الوظيفي للدخل حسب ريكاردو	105
الشكل رقم (14): نظرية إيرين وجانت لتوزيع الدخل	114
الشكل رقم (15): منحنى لورنز	117
الشكل رقم (16) : حالات منحنى لورنز	118
الشكل رقم (17): كيفية حساب مؤشر جيني من منحنى لورنز	119
الشكل رقم (18): تحسن وتدهور توزيع الدخل للفئات الفقيرة	120
الشكل رقم (19): خريطة العالم لمعامل جيني	141
الشكل رقم (20): اختيار النموذج الأمثل	146
الشكل رقم (21): دالة الارتباط للبواقي لنموذج ARDL(1,0,2)	147
الشكل رقم (22): اختبار CUSUM	148
الشكل رقم (23): اختبار CUSUMSQ	148

الشكل رقم (24): اختباري CUSUM وCUSUMSQ	153
الشكل رقم (25): دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية	155
الشكل رقم (26): جدول تحليل مكونات التباينات الهيكلية	156

المقدمة
العامة

تعتبر التنمية الاقتصادية أحد أهم وأكبر الاهتمامات والانشغالات الدائمة لكل دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، خاصة هذه الأخيرة التي وضعت التنمية الاقتصادية في مقدمة اهتماماتها كسبيل لها للتخلص من قيود التخلف والسير في طريق النمو واللحاق بالركب، فراحت هذه الدول على غرار نظيراتها المتقدمة تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي بل وتعدت ذلك إلى البحث المتواصل عن كيفية جعله مستداما، فكل الثورات سواء الزراعية، الصناعية، التكنولوجية أو المعلوماتية ما هي إلا محاولات واستراتيجيات سعت من خلالها هذه الدول إلى ضمان هذا النمو واستمراريته، بالاعتماد على السياسات والنظريات ابتداءا من آراء ونظريات التجاريين التي رأت من الاعتماد على فائض الميزان التجاري الطريقة الأمثل لضمان ذلك، وصولا إلى ما أتت به العولمة في ظل المناخ الجديد الذي يسهل انتقال عناصر الإنتاج بين الدول والمناطق المختلفة من العالم.

من خلال ما سبق تتبادر إلى الأذهان العديد من التساؤلات على سبيل المثال هل حقا النمو الاقتصادي في خدمة الإنسانية وكل فئات المجتمع؟ هل ثمار النمو الاقتصادي تصل إلى كل فئات المجتمع؟ هل الرفاهية الاقتصادية في بلد ما متوقفة على النمو الاقتصادي لوحده؟ كل هذه التساؤلات تصب في خانة العلاقة بين النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية، فحسب الباحثين والاقتصاديين فإن النمو الاقتصادي هو أول وأنجع وسيلة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والفئات المختلفة في المجتمع، وبالتالي يعتبر –النمو الاقتصادي– الأداة الفعالة التي ينصح باستغلالها واستعمالها لمحاربة الفقر وتقليص معدلاته، وتحسين الظروف المعيشية وما يصاحبها من الارتقاء بالمستوى التعليمي والصحي وتوفير متطلبات العيش الكريم والسعادة في المجتمع بكل طوائفه وفئاته.

لكن المشكل المطروح من خلال هذه الحقائق النظرية هو شمولية هذه العلاقة بين النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية ممثلة في معدلات الفقر وتحققها في كل مكان وزمان وظرف، بعبارة أخرى هل هذه العلاقة متوفرة دائما؟ أي هل الرفاهية الاقتصادية نتيجة حتمية للنمو الاقتصادي؟ من أجل فهم أكثر دقة لهذا التساؤل نأخذ التشبيه الذي تبناه العديد من الباحثين الذين يشبهون النمو الاقتصادي بالكعكة، فهل يتم توزيع وتقسيم هذه الكعكة على كل فئات المجتمع؟ وهل أي زيادة في حجم هذه الكعكة تؤدي بالضرورة إلى زيادة بنفس النسبة لنصيب كل فئة؟.

من أجل الإجابة على هذه التساؤلات نستعين بمثالين على سبيل المثال لا الحصر، المثال الأول متمثل في حالة دولة كوبا التي تعرف بقيمة متدنية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، هذه القيمة توحي بالضرورة على

أن كوبا تعاني من تفشي الفقر وارتفاع معدلاته، نسبة مرتفعة من الأمية، تدني المستوى الصحي وتفشي الأمراض، انخفاض العمر المتوقع عند الولادة وغير ذلك من المؤشرات والحقائق، لكن ما هو في الواقع عكس ذلك حيث كوبا تمتاز بمؤشرات اجتماعية قريبة جدا من تلك المؤشرات التي نلاحظها في الدول المتقدمة، من الناحية الأخرى الولايات المتحدة الأمريكية في المثال الثاني، أين لا يختلف اثنان على قوة الاقتصاد الأمريكي الذي يمتاز بنمو اقتصادي جد معتبر يحقق قيمة هامة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذا الأداء الاقتصادي لا يؤثر جليا على الحياة الاجتماعية من خلال ارتفاع معدل الفقر مقارنة مع الدول التي تمتاز باقتصاد مماثل للاقتصاد الأمريكي، ارتفاع معدلات كل من الجريمة وتشرد الأشخاص والآفات الاجتماعية المختلفة،... ألخ من استقراء هذين المثالين يمكننا أن نستنتج أن النمو الاقتصادي لا يساعد في كل الحالات على تحسين الظروف الاجتماعية، ومن جهة أخرى النمو الاقتصادي لوحده لا يستطيع ضمان الرفاهية لكل الأفراد والفئات، وهذا ما أكدته دراسة كل من Griffin وKhan سنة 1978 في دول جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، حيث أكدت النتائج أن نسبة هامة من الفقراء خاصة في المناطق الريفية لا تستفيد إطلاقا من النمو المحقق في هذه الدول.

بالتطرق إلى أدبيات هذا الموضوع –العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر– نميز اتجاهين أساسيين، الاتجاه الأول يمثله الاقتصاديون والباحثون الذين اتفقوا على كون النمو الاقتصادي مفيد للفقراء وأن الدور الأول للنمو الاقتصادي هو تقليص معدلات الفقر، في حين أنصار الاتجاه الثاني يشككون في قدرة النمو الاقتصادي بمفرده في تقليص معدلات الفقر وأكدوا على ضرورة إعطاء الأولوية الكبرى لمسألة توزيع الدخل التي من شأنها ضمان وصول ثمار التنمية إلى الطبقات السفلى من المجتمع، هذا بعد ملاحظة أن الأغنياء يحصلون على القسط الأكبر لعوائد النمو، ما من شأنه تعميق مشكل الفقر واستفحال ظاهرة عدم عدالة توزيع الدخل، فبالتالي توزيع الدخل هو الحلقة المحورية والأساسية في تفسير العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات الفقر سواء النسبية أو المطلقة.

من أجل فهم أكثر دقة نتطرق إلى كلا الاتجاهين على حدى، فالاتجاه الأول المتمثل في كون النمو الاقتصادي كفيل بتقليص معدل الفقر، ينقسم بدوره إلى اتجاهين فرعين، الأول يعتبر أن المرونة بين النمو الاقتصادي والفقر أكبر من الواحد *(E>1)* أي بمعنى أنه في حالة ارتفاع وتحسن النمو الاقتصادي بنسبة معينة ستتقلص معدلات الفقر بنسبة أكبر، أي أن النمو الاقتصادي دوره الأساسي هو تقليص معدلات الفقر في المقام الأول، أو بمعنى آخر كما يتداوله أنصار هذا الاتجاه على غرار Bhalla فالنمو الاقتصادي جعل من أجل محاربة الفقر وهو كاف لوحده لذلك « la croissance suffit pour réduire la pauvreté »، أما الاتجاه

الثاني فيقيس المرونة بين كلا المتغيرين على أنها مساوية للواحد *(E=1)* تحت شعار النمو الاقتصادي مفيد وجيد للفقراء ومحاربة الفقر هي وظيفة ثانوية للنمو الاقتصادي « la croissance est bonne pour les pauvres »[1].

وبالتوجه نحو الاتجاه الفرعي الثاني، نميز دراسة كلا من Dollar وKraay سنة2002 تحت عنوان "النمو جيد للفقراء Growth is good for the poors "، هذه الدراسة اعتمدت على عينة كبيرة من بلدان العالم سواء المتقدمة أو دول العالم الثالث، واستنتج الباحثان على النمو الاقتصادي ايجابي وفعال في تقليص معدلات الفقر المطلقة لكن لا علاقة له مع عدم عدالة توزيع الدخل وكذا معدلات الفقر النسبية، وأن النمو الاقتصادي موزع توزيعا منطقيا بين الفقراء والأغنياء، وقد أوضح الباحثان على ضرورة إرفاق النمو الاقتصادي بنفقات هامة على قطاعي التعليم والصحة بالرغم من عدم وجود علاقة معنوية بين هذا النوع من النفقات وتقليص معدلات الفقر، وقد وافقت هذه النتائج ما جاءت به كل من دراسات Deininger وSquire سنة 1996، Chen وRavallion سنة 1997 ودراسة Easterly سنة 1999.

أما الاتجاه الأساسي الثاني المتمثل في المشككين في قدرة النمو الاقتصادي بمفرده على محاربة الفقر وضرورة وضع عدالة توزيع الدخل كحلقة محورية في العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات الفقر، ومن أهم أنصارها نجد كلا من Bourguignon، Ravaillon وKakwani، وتعتبر دراستي Bourguignon[2] أكثرها شهرة وتوضيحا لهذا التيار، وقد استعمل مصطلح مثلث حيث شبه العلاقة بين كل من النمو الاقتصادي، معدلات الفقر وعدالة توزيع الدخل بالمثلث « Le triangle croissance-pauvreté-inégalité »، أي أن العلاقة بين المتغيرات الثلاثة عي علاقة مثلثية، حيث أوضح أن للنمو الاقتصادي وتوزيع الدخل علاقة تبادلية في كلا الاتجاهين، في حين كلا المتغيرين يؤثران معا على معدلات الفقر المطلقة في اتجاه واحد، حيث استدل Bourguignon أن أي تغيير في طريقة التوزيع للدخل في اتجاه عدم العدالة من شأنه عكس التأثير الإيجابي للنمو الاقتصادي على الفقر، على سبيل المثال ما تم ملاحظته في إثيوبيا بين سنتي 1981 و1995 أين عرفت البلاد نموا اقتصاديا معتبرا كان من شأنه تقليص معدل الفقر الذي كان في بداية الفترة 31% لو بقي التوزيع على

[1] :voir Mourji F., Decalwé B. et Plane P. (2006): « **Le développement face à la pauvreté (Réseau analyse économique et développement)** », Economica/AUF/CRDI et de celui de Cling J.-P., De Vreyer P., Razafindrakoto M. et Roubaud F. (2003): **« La croissance ne suffit pas pour réduire la pauvreté : le rôle des inégalités »**, DIAL (Développement et insertion internationale), Document de travail.

[2] : Bourguignon F. (2003), **The Poverty-Growth-Inequality Triangle**, paper prepared for a conference on poverty, Inequality and growth, Agence Française de Développement/EU development network, Paris.

*Bourguignon F. (2002), **The growth elasticity of poverty reduction: explaining heterogeneity across countries and time period**, DELTA (Département et Laboratoire Théorique et Appliquée), Working Paper N°2002-03.

حاله، لكن بسبب التغير الحاصل في عدالة التوزيع أنتج تأثيرا سلبيا لهذا النمو على معدلات الفقر حيث أصبح معدل الفقر مع نهاية الفترة 37%.

1/ إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق وبالرجوع إلى كل هذا الاتجاهات والتفسيرات للعلاقة بين النمو الاقتصادي، الفقر واللامساواة والجدل الحاصل في الأدبيات حول هذه العلاقة، ومحاولة منا في دراسة هذه العلاقة على حالة الجزائر كدولة من دول العالم الثالث بصفة خاصة وعينة من الدول النامية، يمكننا صياغة الإشكالية على النحو التالي:

"ما طبيعة العلاقة بين كل من النمو الاقتصادي، الفقر واللامساواة في الجزائر والدول النامية؟"

2/ فرضيات الدراسة:

انطلاقا من إشكالية البحث، ولتسهيل الدراسة نقوم يوضع الفرضيتين التاليتين:

- ✓ السياسة المتبعة في توزيع الدخل القريبة إلى العادلة تسمح بوصول ثمار النمو الاقتصادي إلى كل الفئات.
- ✓ النمو الاقتصادي يحسن من مؤشرات توزيع الدخل مما يؤدي إلى تقليص معدلات الفقر النسبية والمطلقة.

3/ أهداف وأهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى استكشاف إمكانية وجود علاقة بين النمو الاقتصادي، الفقر واللامساواة ممثلة في عدالة توزيع الدخل، وفي حالة وجودها فما طبيعتها وهل هي نظامية وثابتة، هذا باعتبار هذه العلاقة أسالت الحبر الكثير في الآونة الأخيرة وأخذت قسطا وفيرا في الدراسات والأدبيات الحديثة والمشاريع التنموية للحكومات والدول، كما تهدف الدراسة إلى تحديد العلاقة والتأثيرات البينية لهذه المتغيرات الثلاثة من أجل وضع السياسات والاستراتيجيات التي تتلاءم مع هذه العلاقات لتحسين الظروف المعيشية للأفراد والفئات وتقليص معدلات الفقر النسبية والمطلقة إلى أقصى حد ممكن.

في حين تنبع أهمية هذه الدراسة في الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومات والدول سواء دول العالم المتقدم أو دول العالم الثالث للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، وكذا في الجدل الواسع حول هذا المثلث وطبيعة العلاقات فيه، ومن جهة أخرى هذا الموضوع يتسم بتعدد جوانبه، فهذه الدراسة تصب في الجانب الاقتصادي كما يمكن اعتبارها دراسة اجتماعية، سياسية، إنسانية، ثقافية ...ألخ، في حين قلة الدراسات

في هذا الموضوع وانعدامها تقريبا في الجزائر والدول العربية بصفة عامة تزيد من أهمية هذه الدراسة من أجل فتح المجال لدراسات مستقبلية.

أما فيما يخص الدوافع الشخصية لاختيار هذا الموضوع هو محاولة منا لمعالجة هذا الموضوع بأسلوب قياسي معتمد أساسا على الطرق الحديثة للاقتصاد القياسي، وهذا بعد ملاحظتنا في الاقتصار على الدراسات النظرية لهذا الموضوع وقلة الدراسات القياسية، ومن جهة أخرى الانعدام الشبه الكلي للمراجع باللغة العربية التي عالجت مثل هذه المواضيع، حيث شخصيا لم نجد سوى دراسة واحدة قامت بجمع المتغيرات الثلاثة وهي دراسة سليمان القدسي والدراسة التحليلية للعربي بلقاسم حالة الجزائر.

4/ الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع العلاقة بين الفقر، النمو الاقتصادي اللامساواة من أكثر المواضيع التي عرفت إقبالا كبيرا من مختلف الباحثين والاقتصاديين من كل أنحاء العالم، وقد تعددت الدراسات والأطروحات حول الموضوع بمختلف الطرق سواء دراسات نظرية، اقتصادية، على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، وقد قام في سنة 1989 Gary Fields بمراجعة لكل الدراسات التي سبقت وقد استنتج أن هذه العلاقة جد معقدة نظرا لاختلاف النتائج وتعدد الآراء بحيث لا توجد علاقة نظامية ثابتة موحدة، فمنها ما يرى أن معدلات الفقر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، ومنها ما يؤكد أن النمو الاقتصادي لا يؤثر إطلاقا على معدلات الفقر وهذا راجع إلى الأبعاد السياسية والاجتماعية لموضوع الفقر.

في السابق أوضحت العديد من الدراسات أن النمو الاقتصادي يزيد من معدلات الفقر في الدول النامية أكثر من إنقاصها، ونجد دراسات كل من Cheney، Ahluwalia، Bell، Duloy وJolly سنة 1974 الذين يقولون "من الواضح الآن بعد عقد من النمو السريع في الدول النامية لا يوجد تأثير وتحسين لأوضاع ثلث الشعوب في هذه الدول"، كما يقول كل من Alderman وMorris سنة 1973 أن مئات الملايين من الفقراء حول العالم تضرروا أكثر مما استفادوا من التطور الاقتصادي، وفي الواقع هذا ما تفسره نظرية كوزنتز Kuznetz 1955 التي توضح أن العلاقة بين النمو الاقتصادي واللامساواة تكون على شكل حرف U، أي أن النمو الاقتصادي الكبير يؤدي إلى زيادة معدلات اللامساواة مما يعني ازدياد معاناة الفقراء في المدى القصير.

من أشهر الدراسات نجد دراسة Ahluwalia سنة 1976، حيث أدخل عينة من 60 دولة عبر العالم منها 40 دولة نامية، 14 صناعية و6 دول اشتراكية، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي أن اللامساواة ازدادت حدتها في الآونة التي سبقت الدراسة (الخمسينيات والستينيات) بالنسبة للفئات الثلاثة من دول العينة مع التنويه إلى حدة أكبر في الدول النامية، ومن جهة أخرى أوضحت الدراسة على أن متوسط الدخل للفئات السفلى من المجتمع يزداد بازدياد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكن بوتيرة أقل من الزيادة في نصيب الفئات في أعلى الهرم، ثم قام الباحث في نهاية البحث بنفي النظرية القائلة أن المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة اللامساواة.

كما تعتبر دراسة Ravaillon سنة 2001 من الدراسات التي أعطت نظرات جديدة للموضوع تحت عنوان نظرة إلى أبعد، حيث انطلق من تساؤل رئيسي مفاده هل النمو الاقتصادي حقا يساعد الفقراء؟ بمعنى هل ثمار النمو الاقتصادي تصل إلى الفقراء؟ فكانت النتائج تؤكد على أن الفقراء يتأثرون بالنمو الاقتصادي في كل حالاته سواء الزيادة والإنكماش، لكن ما يجدر الإشارة إليه هو العلاقة العكسية في المدى القصير بين المتغيرين، في الوقت الذي لا يؤثر فيه النمو الاقتصادي على متوسط المستوى المعيشي للأسر.

نجد دراسة Richards Adams سنة 2004 الذي استند إلى عينة من 126 دولة منها 60 نامية بهدف دراسة مرونة معدلات الفقر للنمو الاقتصادي واللامساواة، فبينت النتائج على أن قيمة المرونة للفقر اتجاه النمو الاقتصادي كانت في حدود -2.79 أي موافقة لما جاءت به دراسات كل من Ravaillon وChen 1997 ودراسة Bruno سنة 1998 التي أكدت على أن المرونة محصورة بين القيمتين -2.0 و -3.0 ، لكن في حالة قياس المرونة وفق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فكانت مساوية ل-2.27، كما كان للدراسة نتيجة جانبية أكدت عدم وجود علاقة بين اللامساواة و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

من جهة أخرى يعتبر Bourghinon سنة 2004 أول من أطلق مصطلح المثلث على العلاقة بين الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي، وبين أن هناك نوعين من التأثير بين النمو الاقتصادي واللامساواة الأول من النمو إلى التوزيع والثاني من اللامساواة إلى النمو، هذا التفاعل بين المتغيرين له تأثير على الفقر المطلق وتقليص معدلات الفقر، من جهة أخرى Adams 2004 وافق على أن النمو الاقتصادي يعتبر أداة مهمة لتقليص معدلات الفقر في الدول النامية، حيث أوضحت نتائجه أنه في حالة بقاء آلية التوزيع على حالها (عدم تغير معدل اللامساواة) يسمح للنمو الاقتصادي بزيادة نصيب كل الأفراد في المجتمع من إجمالي الناتج المحلي بمن فيهم

الفقراء، هذه النتائج نلمسها أيضا من خلال الدراسة الشهيرة ل Dollar و Kraay سنة 2002 حيث أوضح الباحثان أنه مختلف محددات النمو (الانفتاح التجاري، الأسواق المالية المستقلة دور القوانين) لديها تأثير نظامي معتبر على نصيب الطبقات السفلى من المجتمع.

ومن أشهر المقالات في الموضوع نجد دراسة Humberto Lopez سنة 2006 تحت عنوان "الفقر، اللامساواة النمو الاقتصادي علاقة عادية؟"، اعتمدت هذه الدراسة على عينة كبيرة من الدول النامية والصناعية ب800 مشاهدة، أوضحت الدراسة أن فرضية العدم القائلة بالتوزيع اللوغاريتمي لنصيب الفرد من الدخل لا يمكن رفضها، لكنها مرفوضة في حالة استعمال نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي، فأوضحت النتائج أن لوغاريتم نصيب الفرد من الدخل له أهمية كبيرة في توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي واللامساواة وتخفيض معدلات الفقر.

وفيما يلي أهم الدراسات القياسية في الدول النامية:

1/ دراسة ريتشارد أدامز Richard H. Adams بعنوان " Poverty, Inequality and Growth in selected middel east and north Africa countries (MENA) 1980-2000

سنة 2003، استخدمت الدراسة عينة من دول منطقة MENA وهي مصر، الأردن، المغرب، تونس وإيران، ومقارنتها مع أقاليم أخرى حول العالم، مع الأخذ بعاملين أساسين في الدراسة هما كلا من الهجرة والتحويلات، وقد تم تقدير المعادلات وفق منهجية المربعات الصغرى العادية OLS، وأوضحت النتائج على أن منطقة MENA لها معدلات منخفضة نسبيا للفقر مقارنة بالأقاليم الأخرى، حيث فقط 2% من السكان يعيشون تحت خط الفقر العالمي، كما اتضح أن المنطقة تعتبر من أكثر الأقاليم فيما يخص عدالة التوزيع في العشرين سنة التي سبقت الدراسة.[3]

2/ دراسة Almas Heshmati بعنوان "Growth, Inequality and Poverty relationships"

سنة 2004، الدراسة هدفت إلى دراسة علاقة اللامساواة مع بعض المتغيرات الكلية على غرار النمو الاقتصادي، الفقر، نسبة التعليم، الانفتاح التجاري وعدد السكان، وذلك من خلال استعمال عينات البيانات المقطعية ل 146 دولة منها الصناعية، النامية والانتقالية للفترة الممتدة من 1950 إلى 1998 باستعمال متغيرات

[3] : Adams, Richard H., and John Page. **Poverty, inequality and growth in selected Middle East and North Africa countries**, 1980–2000. World Development 31.12 (2003): 2027-2048.

نوعية لأقاليم الدراسة، وتم التقدير بواسطة منهجية المربعات الصغرى العادية OLS وكانت النتائج تدل على أن معدلات اللامساواة آخذة في الانخفاض مع مرور الوقت واللامساواة بدورها تخفض من معدلات النمو الاقتصادي، مع وجود تباين كبير بين الأقاليم المختلفة فيما يخص مستويات المعيشة، وكنتيجة إضافية فنظرية كوزنتز Kuznetz محققة في عينة الدراسة، كما أنه من الصعب تحديد تأثير النمو الاقتصادي على معدلات الفقر في الدول النامية.[4]

3/ دراسة Richards H. Adams بعنوان " Economic Growth, Inequality and Poverty estimating the growth elasticity of poverty"

سنة 2004، استخدمت الدراسة 126 مجالا لبيانات 60 دولة نامية لدراسة مرونة الفقر للنمو الاقتصادي، تحت تساؤل بكم نسبة تتأثر معدلات الفقر كاستجابة لتغير بنسبة معينة في النمو الاقتصادي؟ وبينت النتائج انه في حالة تقليص النمو الاقتصادي لمعدلات الفقر في الدول النامية فإن معدل تقليص الفقر مستقل تماما عن كيفية تحديد النمو الاقتصادي، ففي حالة تحديد النمو على أساس متوسط الدخل فإن المرونة مساوية ل-2.79 أما في حالة تحديده على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فهي مساوية ل-2.27، وهناك أيضا علاقة قوية بين معدل الفقر والنمو الاقتصادي في الحالة الأولى في حين العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي في الحالة الثانية فهي علاقة ضعيفة، وأوضحت النتائج كذلك أن النمو الاقتصادي في كلا حالتيه التعريفية فهو يؤثر مباشرة على توزيع الدخل.[5]

4/ دراسة Augustin Kwasi Fosu بعنوان " Growth, Inequality and Poverty reduction in developing countries :Recent Global Evidence"

سنة 2010، استخدمت الدراسة بيانات للعينات المقطعية ل 123 دولة للفترة الممتدة بين سنتي 1977-2007، وقد تم استعمال طريقة GMM للتقدير، مع استعمال كل من معدل الفقر محسوبا وفق مؤشر عدد الرؤوس، مؤشر اللامساواة مقاسا بمعامل جيني ومعدل النمو الاقتصادي، وأوضحت النتائج إلى أن نمو الدخل هو القوة الأكبر وراء كل زيادات وانخفاضات معدل الفقر مع ذلك اللامساواة تلعب الدور الحاسم في سلوك الفقر في عدد كبير من دول العينة حيث أن معدلات اللامساواة العالية تحد من فعالية النمو الاقتصادي في

[4] : Heshmati, Almas, **Growth, inequality and poverty relationships**, (2004).
[5] : Adams, Richard H, **Economic growth, inequality and poverty: estimating the growth elasticity of poverty**, World Development 32.12 (2004): 1989-2014.

الحد من الفقر، ومعدلات اللامساواة تحد من الفقر فقط في مستوى معين من النمو، وقد أظهرت الدراسة محدودية تأثير النمو الاقتصادي واللامساواة في الدول ذات الدخل الضعيف على معدلات الفقر، وقد أشار الباحث إلى ضرورة إيلاء اهتمام خاص للحد من عدم المساواة في بعض الدول حيث توزيع الدخل لا يخدم الفقراء.[6]

5/ دراسة Thomas Gries و Margarete Redlin بعنوان " Short-run and Long-run dynamics of Growth, Inequality and Poverty in the developing World"

سنة 2010، استخدمت الدراسة عينات البيانات المقطعية من 114 دولة مقسمة إلى 6 أقاليم (شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، أوروبا وآسيا الوسطى، أمريكا اللاتينية ودول الكاريبب، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جنوب آسيا وأخيرا دول جنوب صحراء إفريقيا) وتم إدخال ثلاثة متغيرات للنموذج هي كل من الدخل الحقيقي، معدل الفقر ومعامل جيني، وتم التقدير بواسطة مقدر GMM، واستعمال منهجية التكامل المتزامن، نموذج تصحيح الخطأ والسببية، وجاءت النتائج موافقة للنظرية الاقتصادية حيث أوضحت أنه في كل الحالات هناك علاقة قصيرة وطويلة المدى بين المتغيرات الثلاثة، حيث هناك سببية إيجابية في الاتجاهين بين النمو الاقتصادي واللامساواة وكذا بين اللامساواة والفقر، وسببية سلبية في الاتجاهين بين النمو والفقر، مع ملاحظة أن النمو أفاد الفقراء في المناطق النامية أقل بكثير من فقراء الدول الصناعية، وفي الأخير أوضح الباحثان أن المتغيرات الثلاثة تمتاز بعلاقات داخلية قوية.[7]

6/ دراسة Houssema Gaihaو Jaleleddine ben Rajeb بعنوان " Poverty ,Growth and Inequality in developing countries"

سنة2012، استخدمت الدراسة بيانات العينات المقطعية ل52 دولة نامية للفترة ما بين 1990-2005 من أجل توضيح الترابط بين المتغيرات الثلاثة باستعمال منهجية المعادلات الآنية، واستعملت الدراسة العديد من المتغيرات على غرار معدل الفقر (مؤشر عدد الرؤوس) كمتغير تابع للمعادلة الأولى إضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي، معامل جيني، معدل التضخم، معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي، معدل الالتحاق بالتعليم

[6] : Fosu, Augustin. **Growth, inequality, and poverty reduction in developing countries: recent global evidence**. Brooks World Poverty Institute Working Paper 147 (2011).
[7] : GRIES, Thomas, REDLIN, Margarete, et al. **Short-run and long-run dynamics of growth, inequality and poverty in the developing world**. Center for International Economics, University of Paderborn, Warburger Strasse, 2010, vol. 100, p. 33098.

الثانوي كمتغيرات مستقلة، أما المعادلة الثانية فكان نصيب الفرد من الناتج المحلي كمتغير تابع للمتغيرات المستقلة كمعامل جيني، معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، معدل الوفيات في الأطفال، معدل الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة سكان الريف لعدد السكان الكلي، وقد أوضحت النتائج أن الاستثمارات من طرف الدولة في المجال الاجتماعي (التعليم، الصحة وتحسين ظروف المعيشة في الريف) من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيض اللامساواة، وكذلك أكد الباحثان أن نظرية كوزنتز محققة في عينة الدراسة.[8]

7/ دراسة Mthuli Ncube، Jhon Anyanwu وKjell Hausken بعنوان " Inequality, Economic Growth and Poverty in the middle east and north Africa MENA

سنة 2013، استخدمت الدراسة عينات البيانات المقطعية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة الممتدة من سنة 1985-2009، وقام الباحثون بوضع معادلتين أساسيتين الأولى للنمو الاقتصادي حيث نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير التابع والمتغيرات المستقلة هي كل من معدل اللامساواة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل الاستثمار، نسبة سكان الريف، معدل سعر الصرف، الإنفاق الحكومي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، خدمة الهاتف لكل 1000 شخص، معدل التضخم، مستوى التعليم، وفي حين المعادلة الثانية خاصة بالفقر حيث معدل الفقر متغير تابع لكل من معدل اللامساواة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، الانفتاح التجاري، معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، معدل الاستثمار، نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، نمو السكان، نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمداخيل النفطية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت النتائج توضح أن اللامساواة تقلص من النمو الاقتصادي وتزيد من معدلات الفقر في المنطقة، وكانت لبعض المتغيرات تأثير معنوي سلبي على النمو الاقتصادي كقيمته السابقة، سعر الصرف، الإنفاق الحكومي، معدل التضخم والتعليم الابتدائي ومتغيرات ذات تأثير إيجابي على غرار الاستثمار المحلي والتمدن، ومن جهة أخرى وجد أن بعض المتغيرات تزيد من معدلات الفقر كالاستثمار الأجنبي المباشر، نمو السكان، التضخم ومعدل الالتحاق بالابتدائي أي عكس المتغيرات الأخرى كالاستثمار المحلي، الانفتاح التجاري، سعر الصرف، نصيب الفرد من الدخل ومداخيل النفط التي تنقص من معدلات الفقر.[9]

[8] : Housseima, Guiga, and Jaleleddine Ben Rejeb. **Poverty, Growth and Inequality in Developing Countries**. International Journal of Economics and Financial Issues 2.4 (2012): 470-479.

[9] : NCUBE, Mthuli, ANYANWU, John C., et HAUSKEN, Kjell. **Inequality, economic growth and poverty in the Middle East and North Africa (MENA)**.African Development Review, 2014, vol. 26, no 3, p. 435-453.

8/ دراسة عبد الحفيظ الضريفي Abdelhafidh Dhrifi بعنوان " Financial development and Poverty : what the role for Growth and Inequality ?"

سنة 2013، استخدمت الدراسة بيانات العينات المقطعية ل89 دولة للفترة من 1990 إلى 2011، مستعملة آلية المعادلات الآنية بحيث تم الأخذ بثلاثة معادلات أساسية الأولى للفقر، الثانية للنمو الاقتصادي والثالثة للامساواة مع وجود التطور المالي كمتغير مستقل في المعادلات الثلاثة إضافة إلى كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر البنية التحتية، نمو السكان، الانفتاح التجاري، معدل التضخم، الإنفاق الحكومي، نسبة التعليم الثانوي ومؤشر جودة المؤسسات، وأوضحت النتائج على وجود تأثير إيجابي معنوي للتطور المالي على تخفيض معدلات الفقر وكذلك وجود تأثير معنوي سلبي من اللامساواة على كل من معدل الفقر (-0.225) وكذا النمو الاقتصادي (-0.246).[10]

9/ دراسة Katsushi S.Imaiو Raghav Gaiha بعنوان " Dynamic and long-term linkages among Growth, Inequality and Poverty in developing countreis"

سنة 2014، استخدمت الدراسة عينات البيانات المقطعية اللامتجانسة ل119 دولة نامية في الفترة 1970-2008، وقام الباحثان بتقسيم النمو الاقتصادي إلى كل من النمو الغذائي والنمو غير الغذائي لمعرفة تأثير كل واحد على حدى على الفقر واللامساواة، وقد شملت الدراسة على نموذجين تحتوي على المتغيرات الاقتصادية على غرار مساهمة كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي، معدل الاستثمار، نسبة التعليم، معدل الفقر، معدل اللامساواة (معامل ثايل) مستعملا للطرق الحديثة للتقدير كمقدر Blundell-Bond (SGMM) وطريقة مقدر Pesaran (CCEMG) هذا بالإضافة إلى نموذج التأثيرات الثابتة وفق منهجية البانل، ثم قان الباحثان بتخصيص الفصل الثالث لدراسة العلاقة بين الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، واتضح من النتائج أن النمو الغذائي هو الأكثر تأثيرا على الفقر واللامساواة، مع وجود علاقة إيجابية معنوية بين اللامساواة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.[11]

[10] : Dhrifi, Abdelhafidh. **Financial Development and Poverty: What Role for Growth and Inequality?.** International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences 3.4 (2013): 119-129.
[11] : IMAI, Katsushi S. et GAIHA, Raghav. **Dynamic and long-term linkages among growth, inequality and poverty in developing countries**. Brooks World Poverty Institute Working Paper, 2014, no 198.

5/ منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض الجوانب النظرية للمتغيرات قيد الدراسة وأهم تطوراتها في الدول النامية، كما اعتمدت على الأسلوب القياسي التحليلي من أجل الإجابة المطروحة واختبار الفرضيات، وذلك من خلال استعمال طرق إحصائية حديثة على غرار منهجية ARDL للتكامل المشترك ونموذج SVAR لدراسة الصدمات الهيكلية، وطرق التقدير في إطار بيانات العينات المقطعية البانل (نماذج التأثيرات الفردية، نماذج التأثيرات العشوائية نماذج العزوم المعممة) وكذا نماذج المعادلات الآنية، على عينة من 96 دولة نامية موزعة على قارات العالم.

الفصل الأول

الفقر عموميات ومفاهيم

تمهيد الفصل:

ما فتئ النقاش يزداد يوما بعد يوم حول ظاهرة الفقر، هذه الظاهرة الاجتماعية، الاقتصادية والتاريخية المؤثرة والملازمة لحياة الشعوب، و ما يترتب عليها من آفات اجتماعية كالمرض والجهل إلى غير ذلك، وإعاقة لمسار الدول في تنميتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، فالفقر ليس مشكلا حديثا بل هو مشكل متجدر في تاريخ البشرية، وبالرغم من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية ومحاولات الحد من هذه الظاهرة من مختلف الجهات والمنظمات والهيئات وحتى العقائد إلا أن هذه الظاهرة مازالت تتفاقم وتستفحل، هذا ما جعل منها ذات أولوية كبرى في كل المجتمعات والدول.

الفقر كما يعبر عنه علماء الاجتماع أين يصفونه بالداء الذي لا دواء له، ومشكلة اقتصادية كما يعبر عنه علماء الاقتصاد، عرف منذ ثمانينيات القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة اهتماما كبيرا من طرف المسيرين والعلماء والباحثين، حيث أصبح هاجسا لمختلف دول العالم بدرجات متفاوتة، وطبقا ساخنا للدراسات الأكاديمية والجامعية، في محاولة لكشف أسبابه ومحاولة قياسه من أجل الحد من تفشي هذه الظاهرة والتصدي لها، فلم يعد الفقر مصطلحا تعبر عنه كلمات فقط بل أصبح ظاهرة كبيرة تحددها عوامل ومؤشرات اقتصادية، اجتماعية، ديمغرافية، سياسية وحتى تاريخية، وقد تعددت وجهات النظر والنظريات المفسرة له، وهو يعرف بصفة عامة على أنه مستوى متدن من الرفاه البشري، بل هو أكثر من مجرد عدم كفاية الدخل أو التنمية البشرية، بصفة عامة الفقر متباين من خلال مفاهيمه، وهذا راجع لأبعاده الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، البيئية والثقافية.[1]

فالفقر باعتباره من إحدى المعوقات الأساسية للتنمية أدى إلى تزايد الاهتمام الدولي والمحلي به، ومن الملاحظ جليا أن الفقر ما يلبث يزداد وينمو سنة عن سنة، بالرغم من جهود المنظمات الدولية، حيث حسب الإحصائيات فقد بلغ عدد الفقراء عبر العالم في أكتوبر 2009[2] إلى 1.02 مليار نسمة من أصل 6.788 مليار نسمة، أي بمعدل يزيد عن 15% من سكان العالم، حيث تتمركز النسبة الأكبر من الفقراء في قارة آسيا بنسبة 64.07% من إجمالي فقراء العالم، تليها إفريقيا بنسبة 28.62%، وتأتي ثالثة قارة أمريكا الجنوبية بنسبة 6.24%، ثم تأتي جل الدول المتقدمة مجتمعة (أوربا، أمريكا الشمالية وأستراليا) بنسبة 1.06%.

و نظرا لأهمية هذه الظاهرة و بناءا على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 47/196 فقد تم تحديد تاريخ 17 أكتوبر من كل عام للاحتفال باليوم العالمي للقضاء على الفقر، حيث احتفل بهذا اليوم

[1] : عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي**، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 17-18.

[2] : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير التنمية العربية الإنسانية**، شركة كركي للنشر، بيروت، لبنان، 2009.

لأول مرة في عام 1987 بناءا على النداء المقدم من طرف جوزيف وريزنسكي Joseph Wresinski. و قد ضم هذا الاحتفال الأول أكثر من 100,000 شخص، و كان ذلك في Liberties and Human Rights Plaza بباريس مقر توقيع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948[3].

I-1: الأسس النظرية لظاهرة الفقر:

I-1-1: مفهوم الفقر:

كما هو معروف وملاحظ فالفقر ليس بظاهرة جديدة على الإنسان، بل هو ظاهرة قديمة حديثة، قديمة لأنه لا يخفى على أحد أن البشرية منذ القدم عانت من الحرمان، المجاعات، الأمراض، الآفات الاجتماعية،... وعانت أساسا من الفقر، وحديثة لكونها لازالت لحد الآن تعرف أبحاثا ودراسات لم تتوقف بسبب استمرار تفشي الفقر في العالم، وبالرغم من ذلك لم يتمكن الباحثون من إعطاء تعريف علمي دقيق للفقر والفقراء، بل تعددت التعاريف وهذا التعدد يرجعه Galbraith إلى اختلاف الفقراء أنفسهم حيث يقول "يتعدد الفقراء وتتعدد تصورات الفقر بتعدد الناس"[4].

I-1-1-1: المفهوم اللغوي للفقر:

قبل التطرق إلى المفاهيم الاصطلاحية للفقر لابد أولا أن نعطي تعريفا لغويا للفقر، حيث يعرف الفقر من الناحية اللغوية على أنه الحاجة، وهو ضد الغنى،[5] أي عدم قدرة الفرد على تلبية كل حاجياته اليومية الأساسية التي تضمن له المعيشة الحسنة، وهو أيضا حالة احتياج الفرد إلى أي شيء يكمل به النقص ويسده فيشعر بالحرمان والقلة فهو فقير في هذا الشيء ويفتقر إليه[6]، أي أن الفقر كلمة تستعمل في اللغة العربية للدلالة على الحاجة، فإذا كان شخص ما لا يملك المادة X وهو محتاج إليها فنقول أن هذا الشخص فقير في المادة X، في حين لو كان يملكها فنقول أنه غني فيها.

أما مصدر كلمة فقر فهو مأخوذ من العمود الفقري للإنسان، فالفقير هو الذي نزعت فقره من ظهره فانقطع صلبه من قلة الفقر ولم يعد قادرا على الحركة،[7] لأن العمود الفقري للإنسان هو الذي يجعله مستويا، واقفا قادرا على الحركة والقيام بنشاطاته، وإذا فقد فقراته أصبح لا يقوى على الحركة، وهذا هو

[3] The International Day for the Eradication of Poverty and human rights ، http://www.un.org/esa/socdev/poverty/
[4] G.K.Galbraith, **Dans Les Riches en Les Pour Vis**, Edition Du Seuil, Paris 1985, P: 230.
[5] :ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد التاسع، دار الحديث، 2003، ص:140.
[6] : ابراهيم مذكور، **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة العامة للكتاب، 1975، ص: 433.
[7] : ابن منظور، **نفس المرجع**، ص:140.

حال الفقير في المجتمع، فالإنسان العادي له اثنتان وثلاثون فقرة في عموده الفقري، فإذا فقد فقرة واحدة منها يبقى قادرا على التحرك لكن بصعوبة، وفي حالة فقدانه فقرتين تزداد الحركة صعوبة، وهكذا حتى يصل إلى حد معين يفقد فيه الحركة كليا، وهذا ما ينطبق على الفقراء وأصنافهم فمنهم خفيفي الفقر، شديدي الفقر والأكثر شدة.

كما سبق وأشرنا، فإن الفقر ظاهرة معقدة إلى أبعد الحدود، ولها أبعاد متعددة ومتنوعة: اقتصادية، سياسية، تاريخية، اجتماعية، ثقافية وبيئية، هذا ما جعل الوصول إلى تعريف دقيق موحد للفقر والفقراء صعبا إلى درجة كبيرة، فلا يوجد للفقر تعريف واحد بل مجموعة كبيرة من التعاريف، ومن أقدم التعاريف للفقر ما نلمسه بطريقة غير مباشرة لAdam Smith سنة 1776 أين قال "حاليا، وفي معظم دول أوربا، عامل يومي يخجل من الظهور في المجتمع لعدم امتلاكه لقميص من النسيج" وهذا دليل على تفشي الفقر في أوربا في هذه الفترة، أين لمح آدم سميث من خلال هذه المقولة إلى أن الفقر يمنع الناس من الاندماج في المجتمع بسبب افتقادهم لحاجيات أساسية تضمن لهم كرامتهم.

I-1-1-2: الفقر في الفكر الإسلامي:

يتجه الإسلام في تفسير الفقر إلى القضاء والقدر، حيث أن الفقر قدر مقدور وأمر محسوم من الله عز وجل، أي أن الله سبحانه وتعالى قدر جعل لكل إنسان حياته وقدر عليه سواء يكون فقيرا أو غنيا، وهذا ما تدله الآية الكريمة في قوله تعالى: **"وفي السماء رزقكم وما توعدون"**[8] وكذلك في قوله تعالى: **"الله الذي خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم ثم يحييكم"**[9]، أي أن لكل إنسان رزق معلوم من عند الله، فكونه فقيرا أو غنيا ما هي إلا مشيئة الله.

فما نستخلصه من ذلك هو أن مشكل الفقر خارج عن قدرة الإنسان والمجتمع وأسبابه من عند الله، لكن هذا لا يعني بعدم الأخذ بالأسباب في طلب الثروة، حيث لابد من حسن فهم القضاء والقدر بشأن الفقر، فلابد للشخص أن يأخذ بالأسباب التي من شأنها أن تحميه من الفقر، حيث يقول عز وجل: **"والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون، وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين، وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقد معلوم"**[10]، من الآية

[8] : سورة الذاريات، الآية 22.
[9] : سورة الروم، الاية 40.
[10] : سورة الحجر، الآيات 19،20 و21.

الكريمة يتضح لنا نقيض ما ينادي به الاقتصاد الوضعي بندرة الموارد، فالموارد الاقتصادية وحاجات البشر جعلها الله متوازنة ولكل شخص رزقه بقدر معلوم.[11]

من غير الممكن دراسة أسباب الفقر ووسائل علاجه بمعزل عن نمط الملكية السائدة في المجتمع، فبموجب الاستخلاف يمكن لصاحب الملكية توظيفها لمعالجة مشكلات المجتمع ومنها الفقر[12]، حيث أعطى الإسلام الفقراء حقهم من أموال الأغنياء، حيث يقول المولى عز وجل **"خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها"[13]**، فمن خلال الآية الكريمة يمكننا أن نفصل بين الفقراء والأغنياء حسب الشريعة الإسلامية، حيث أن كلا من يملك نصاب الزكاة فهو غني في الإسلام، والفقير هو من لا يملك نصابا للزكاة، فقد قام الإسلام من ناحيتين بالعمل على تحقيق هذا الهدف بضغط مستوى المعيشة من أعلى بتحريم الإسراف وبضغط المستوى من أسفل بالارتفاع بالأفراد الذين يعيشون مستوى منخفضا من المعيشة إلى مستوى أرفع[14]، وما يمكن قوله عن هذا التعريف أنه الأكثر منطقية حيث أنه يعتمد على الاحتياجات الفعلية للإنسان وليس إلى تقدير المنظمات والأفراد، واستناده على الذهب في تقييم نصاب الزكاة يعطيه ميزة أخرى كونه أكثر مصداقية في أي مكان في العالم بالرغم من اختلاف العملات.

I-1-1-3: المعنى الضيق للفقر:

الفقر من المفاهيم المجردة النسبية فهو مفهوم يعبر عن ظاهرة اجتماعية واقتصادية شديدة التعقيد والتشابك وتختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس والخلفية الفكرية والأخلاقية، وهذا ما جعل للفقر العديد من التعريفات حسب وجهات نظر الباحثين والدارسين.

فنجد من يعرفه على أساس الحاجات الأساسية، هذه الحاجات تتمثل في الأكل، الملبس والمأوى، حيث يعرف الفقر حسب علي وهب على أنه "الحرمان على أشده، ولا يمكن الحصول على الاحتياجات الأساسية إلى نادرا وهذا لا يتجاوز الحد الأدنى للعيش"[15]، ونجد من يرى أن الفقر:" هو حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه وتدني أحوال السكان"[16]، فالفقراء هم الذين لا يتمكنون من الحصول على حد

---

[11] : عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، **مرجع سابق**، ص: 35.

[12] :رفعت السيد العوضي، **عالم إسلامي بلا فقر**، مجلة دراسات اقتصادية، السنة الثالثة، العدد الثاني، بيت الحكمة، 2001، ص: 124.

[13] :سورة التوبة، الآية 105.

[14] : محمد باقر الصدر، **اقتصادنا–دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث في المذاهب الاقتصادية وأسسها الفكرية**، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية، مطبعة الأمير، 2002، ص:709–712.

[15] : علي وهب، **خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث**، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996، ص:140.

[16] : أنطوان حداد، **الفقر في لبنان**، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، العدد الثاني، الأمم المتحدة، ص ص:1– 2.

أدنى أومقبول من الرفاه البشري[17]، فالفقير حسب هذه التعريفات هو الشخص الذي لا يستطيع تلبية حاجياته الأساسية من غداء وملبس وسكن التي ينجر عنها تدني في الحالة الصحية والتعليمية، ويصبح الفرد في حاجة إلى مساعدة خارجية.

في حين المفهوم الثاني فيعتمد في تحديد الفقر وتعريفه على مفهوم الدخل، والدخل حسب Hickes هو ذلك المورد المالي الذي تمتلكه الدولة أو أي فرد، حيث يتخذ جزءا منه للإنفاق والجزء الآخر للادخار[18].

من هذا المنظور يعتبر الشخص فقيرا إذا كان مستوى دخله يقل عن الخط المقرر للفقر، ومن أنصار هذا الاتجاه Greenwald الذي يعرف الفقر على أنه "حالة من النقص المادي، الذي يترجم بصفة أساسية بمستوى الدخل النقدي، الذي يبقي دائما تحت حد الفقر"،[19] وخط الفقر هو كمية الدخل اللازمة للفرد للحصول على كمية الغداء والسعرات الحرارية المثالية للعيش، وهذا ما يعرف بخط الفقر المدقع، والدقع هو التراب والفقير المدقع هو الفقير الذي التصق بالتراب من شدة الجوع[20]، وتتعدد هذه الخطوط ومن أشهرها الخط العالمي المحدد بدولار أمريكي واحد يوميا[21]، وتختلف هذه الخطوط من بلد إلى آخر، فالفقر يمثل حالة عجز لدى الفرد أو الأسرة تؤدي إلى الحرمان من الكثير من الأشياء والضروريات الحياتية، وهذا العجز المؤدي إلى الحرمان يرجع إلى عدم كفاية الدخل أو لانعدامه أصلا[22].

فمن الناحية الاقتصادية افتقار الإنسان إلى الدخل المناسب أو الموارد الكافية لكي يعيش في وضع اجتماعي لائق طبقا لمستويات المعيشة في مجتمعه، علما بأن هذه المستويات تختلف من مكان إلى آخر ومن وقت إلى آخر[23]، وهذا ما يطلق عليه بعيش الكفاف، أي مستوى الدخل الذي يكفل للفرد تلبية حاجياته الأساسية، وإن لم يستطع الفرد تأمين هذا الدخل فهو في حالة فقر ويطلق على هذا الفقر بفقر الدخل Poverty income.

---

[17] : United Nations Development Programmer (UNDP), **Human Development Report (HDR)**, 1997,New York, Oxford University Press, 1979, page : 13.

[18] : Bernard Guerrins, **Dictionnaire D'analyse Economique : Théorie Des Jeunes Micro Economique**, Edition La Découvert, Paris1997, P : 429.

[19] :Douglas Greenwald, Ed**, Encyclopédie Economique**, Economica, Paris 1984, P: 691.

[20] :ابن منظور، **مرجع سابق**، ص: 385.

[21] :الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، **حالة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الألفية**، 2005، ص: 03.

[22] :فريد كورتل، **الفقر: مسبباته، آثاره وسبل الحد منه، حالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الفقر والتعاون، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، العدد 02، 2003، الجزائر، ص: 182.

[23] : حمد عقلا العقلا، **الفقر وأثره على التنمية للطفولة العربية**، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، العدد الخامس، مصر، 2002، ص: 165.

وقد تبنت الأمم المتحدة هي الأخرى هذا المفهوم الضيق للفقر إذ عرفت الفقر بأنه العوز المادي، وعرفه البنك الدولي على أنه هو عدم القدرة على تحقيق القدر الأدنى من مستوى المعيشة[24]، والفقراء هم أشخاص أو أسر مضطرة للكفاح والتضحية بصورة مستمرة لإنقاذ نفسها من الفقر وتضمن إمكانية الحصول على الاحتياجات الإنسانية الأساسية[25]، وقد قد اتجهت جل هذه التعاريف إلى تحديد الفقر انطلاقا من معياري الدخل والحاجات الأساسية التي تضمن تحقيق مستوى معيشة مقبول، وهذا بمعزل عن المجتمع، ويرجع هذا إلى غرض القياس والمقارنة.

I-1-1-4: المعنى الواسع للفقر:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الفقراء هم من لا يستطيعون إيصال أفكارهم وآرائهم، ولا يفتقرون فقط إلى الحاجات الأساسية بل يفتقرون حتى إلى الأمن، الكرامة والاستقلالية، حيث حسب Tonsend الأفراد والأسر في حالة فقر حين تعوزهم الموارد اللازمة للحصول على تغذية مثالية، والمشاركة في المجتمع والتمتع بظروف الحياة[26] أي أن الفقير هو من لا يستطيع تلبية حاجاته الأساسية، بالإضافة إلى إقصائه من المجتمع، وورد تعريف في قاموس علم الاجتماع على أنه مستوى معيشي منخفض بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة من الأفراد.[27]

فأصبحت منظمة الأمم المتحدة تتبنى التعريف التالي: "الفقر هو ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد والمقدرات والخيارات والأمن والقوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق للحياة وغيرها من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية"[28].

والجوانب الاجتماعية والنفسية للفقر تشمل مظاهر عدة، كتدني السلم الاجتماعي والانعزال والضعف الجسدي وقلة الحيلة والإذلال والحرمان والتعرض للمخاطر...ألخ، وهذه المظاهر بالرغم من أنه يصعب قياسها إلى أنها تبقى لها فائدتها النوعية، وعليه فإنه من المطلوب أن تتزامن دراسة الفقر من الجانب الاجتماعي النفسي مع دراسته من الجانب المادي الكمي.[29]

---

[24] :البنك الدولي، **تقرير عن التنمية البشرية**، 1990، ص: 88.

[25] : عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، **مرجع سابق**، ص:25.

[26] :المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، الدورة 12، الجزائر، 1998، ص: 98.

[27] : عاطف غيث محمد، **قاموس علم الاجتماع**، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997، ص:

[28] : الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، **حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر**، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، العدد رقم 05، سبتمبر 2010، ص: 06.

[29] : جورج فارس القصيبي، **الفقر في غربي آسيا، منهج اجتماعي سياسي**، ورقة عمل 10، مناهضة وإزالة الفقر، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، دمشق، سوريا، 1996، ص: 108.

ويعتبر أمارتياسن Amartyasen من رواد هذا التعريف من خلال كتابه Poverty and famines[30] سنة 1981، الذي اهتم بدراسة القدرة الإنسانية Human Capacity، حيث ينظر إلى حياة الفرد باعتباره توليفة من المتغيرات تضم الأفعال والنشاطات، وتتفاوت هذه المتغيرات من جودة التغذية إلى أمور معقدة مثل احترام الذات والمساهمة في الحياة المدنية[31].

وقد ميز Sen بين الوظائف والقدرات، فالوظيفة هي الإنجاز بينما القدرة هي القابلية على الإنجاز، والوظائف أكثر ارتباطا بمستوى المعيشة، أما القابليات فهي مجموعة أفكار للتعبير عن الحرية من خلال تحقيق الفرص الحقيقية التي يمكن أن يمتلكها الشخص لقيادة حياته[32].

ما نستخلصه من هذه الآراء أن الفقر لا يعتمد فقط على الدخل والحاجات الأساسية للإنسان، بل تتعدى إلى قدراته التي تساعده على الاندماج في المجتمع والتمتع بحقوقه فيه كالكرامة والاستقلالية والأمن، فالفقر ينتج عن عوامل داخلية وعوامل خارجية أو كلاهما، هذا ما ينجم عنه نقص في إشباع الحاجات المادية والاجتماعية والثقافية والنفسية للأفراد والجماعات، فنميز نوعين من الفقر أولهما فقر التكوين والآخر فقر التمكين، والشكل التالي يوضح الفرق بينهما.

الشكل رقم (1): شكل يبين مخطط نماذج فقر التكوين والتمكين:

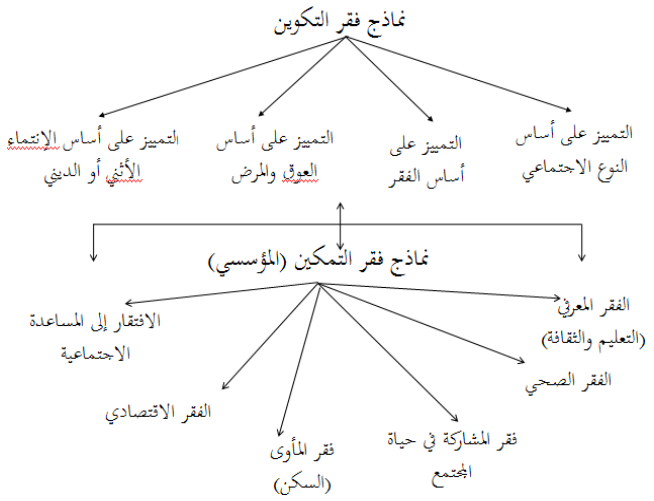

المصدر: كريم محمد حمزة، **تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي**، بحث مقدم لوقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص: 26.

[30] :Amartyasen, **Poverty and famines**, an essay on Entitlement and Deprivation, Clarendon press, Oxford, London, 1981.

[31] : سالم توفيق النجفي، **المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي إشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل**، بيت الحكمة، بغداد، 1999، ص: 12.

[32]: Gaiha R., **Designe of Poverty alleviation strategy in rule areas,** FAO, Vol 115,p :10.

من خلال الشكل أعلاه نلمس الفرق بين كلا النوعين، حيث أن فقر التكوين يعود إلى الفرد والنقائص التي قد يعاني منها كالإعاقة ، المرض، النوع الاجتماعي كما هو الحال في التمييز العنصري بين البيض والسود، أو الانتماء الديني والعقائدي، أما النوع الثاني –فقر التمكين– فيعود إلى أسباب موضوعية خارجة عن إرادة الشخص، كضعف النظام التعليمي والقطاع الصحي وفقدان المياه الصحية مثلا، وكذا نقص المساكن المتوفرة، وأيضا يعود الفقر أيضا إلى الفقر الاقتصادي للمجتمع، وهذا بالإضافة إلى عدم وجود مساعدات اجتماعية من الأغنياء لمساعدة الفقراء، ويمكن القول أن كلا النوعين متكاملين فيما بينهما، فتزايد قدرات التكوين يؤدي إلى تزايد قدرات التمكين والعكس صحيح.

في الأخير يمكننا تعريف الفقر على أنه حالة من الحرمان يعيشها الفرد أو المجتمع في مكان معين وزمان معين تجعل منه في حاجة إلى أدنى متطلبات العيش الكريم من غداء وملبس ومسكن ودخل يساعده على تلبيتها، فينجم عن هذه الحاجة والحرمان إقصاء من المجتمع وصعوبة في التمتع بالحياة الاجتماعية، والشعور بنقص مادي ومعنوي ونفسي.

من خلال كل هذه التعاريف يمكننا رسم الشكل التالي الذي يوضح مستويات الفقر:

الشكل رقم (2): شكل بياني يوضح مستويات الفقر وأهم تعريفاته.

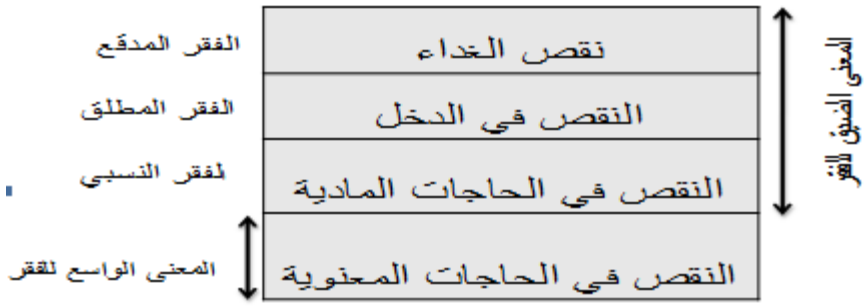

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التعاريف السابقة.

I-1-2: النظريات المفسرة للفقر:

لقد اختلفت رؤى المفسرين لظاهرة الفقر استنادا إلى واقعهم الذي يعيشون به، فقد تكون تفسيراتهم هامشية في ظل نظريات تخص مواضع مهمة وأن الفقر أحد جوانبها، أو يكون الفقر عمودها الرئيسي والجانب الآخر يكون هامشيا،[33] وفيما يلي نأخذ النظريات التي تأخذ الفقر كمحور رئيسي، ونميز ثلاثة نظريات أساسية:

[33] : عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، **مرجع سابق**، ص:36.

I-1-2-1: نظرية الحلقة المفرغة للفقر:

المقصود بالحلقة المفرغة للفقر هو وجود حلقة تبدأ بالفقر وتنتهي به، حيث مثلا تبدأ من انخفاض مستوى الدخل ثم انخفاض مستوى التغذية ثم انخفاض مستوى الصحة ثم انخفاض مستوى الإنتاجية وتنتهي بانخفاض مستوى الدخل مرة أخرى،[34] والفكرة الأساسية التي تعتمد عليها هذه النظرية هي أن الأغنياء يمكنهم أن يدخروا ويستثمروا بينما لا يستطيع الفقراء أن يقوموا بذلك النشاط بسهولة من أجل كسر هذه الحلقة المفرغة.[35]

ومما هو ملاحظ في الدول النامية هو تعدد هذه الحلقات المفرغة، فنجد الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم وتبدأ بانخفاض مستوى التعليم ثم انخفاض مستوى المهارة الفنية ثم انخفاض مستوى الدخل وتنتهي بانخفاض مستوى التعليم، ونجد كذلك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض المستوى الصحي والتي تبدأ بانخفاض مستوى القدرة على العمل ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي وتنتهي بانخفاض المستوى الصحي مجددا.[36]

الشكل رقم (3) : الحلقة المفرغة للفقر:

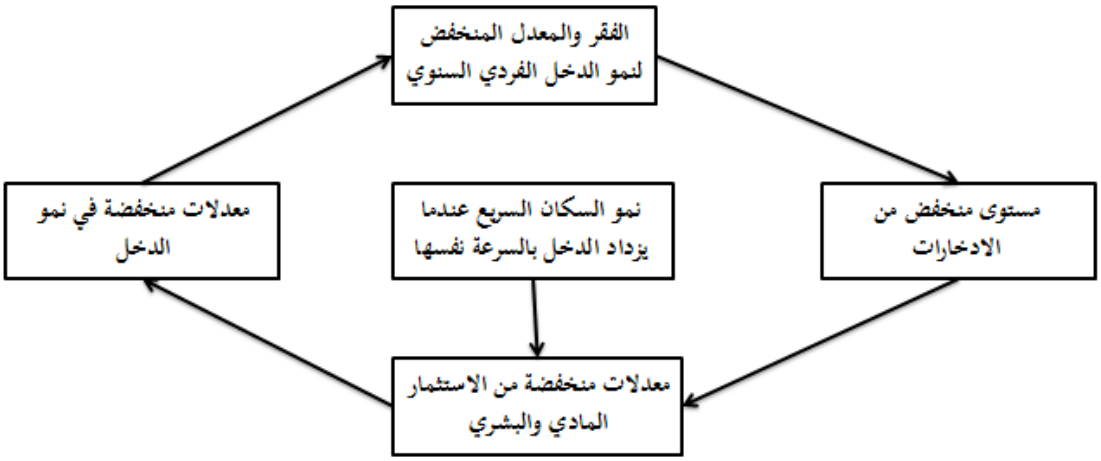

المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، **مرجع سابق**، ص:36.

من الشكل نلاحظ أن العلاقة بين الفقر ومستوى الاستثمار المتجلية في هذه النتائج سمة أساسية لنظرية الحلقة المفرغة وهي من النظريات التي ذاع صيتها خلال العقود الماضية،[37] حيث أن

---

[34] : فايز إبراهيم الحبيب، **التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية**، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 1985، ص: 37.

[35] : سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988، ص:36.

[36] : علي لطفي، **التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية**، مطبعة الكمالية، مصر، 1971، ص: 14.

[37] : مايكل ج واتسن، **الفقر ومكافحته: معاني ومقاييس ومسوحات وأساليب**، الأمم المتحدة، تقرير اجتماع الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دمشق، 1996، ص: 144.

انخفاض معدلات الاستثمار سواء المادي أو البشري الناتج أساسا عن انخفاض معدلات الادخار بسبب انخفاض الدخل الفردي يتسبب مجددا في انخفاض معدلات نمو الدخل ومنطقيا وكنتيجة عن ذلك تزداد نسب الفقر.

I-1-2-2: النظرية المالثوسية في تفسير الفقر:

تعود هذه النظرية إلى الكاهن توماس روبرت مالثوس Thomas Robert Malthus في القرن التاسع عشر، حيث يرجع الفقر إلى تزايد عدد السكان الذي يخضع نموه حسب مالثوس لمتتالية هندسية (2، 4، 8،...) في حين يخضع نمو المواد الغذائية لمتتالية حسابية (1، 2، 3،...)، فبالتالي عدد السكان سيزداد بسرعة مضاعفة عن زيادة نمو المواد الغذائية، ومن ثم فإن مشكلات الجوع والبطالة والفقر إنما هي مشكلات حتمية، حيث يقول مالثوس: "السبب الرئيسي للفقر الدائم لا صلة له بطريقة الحكم وسوء توزيع الملكية فليس في وسع الأغنياء تأمين العمل والغذاء للفقراء، وليس للفقراء الحق في مطالبهم بالعمل والغذاء"[38]، أي أن الفقراء يجلبون لأنفسهم الشقاء بتكاثرهم.

والسبب في ذلك يعود إلى أن نمو السكان سيقلص دائما أجور العمال، حيث كلما زاد عدد السكان زاد الطلب على السلع الغذائية فيتسبب هذا الطلب في ارتفاع الأسعار بسبب قلة العرض، وما تجدر الإشارة إليه هو أن دافيد ريكاردو David Ricardo سبق مالثوس إلى هذه النظرية إلى أنه كان أكثر تشددا، أين كان ضد وضع قوانين لصالح الفقراء في انجلترا آنذاك، أين عمدت الحكومة البريطانية إلى منح مساعدات مالية للفقراء والبؤساء،[39] فهاجم ريكاردو هذه الإجراءات بقوله: "إذا أطعمتم الفقراء فسوف يقومون بإنجاب الأطفال وسيتزايد السكان وأراض جديدة سوف تستخدم في الفلاحة فسوف تكون أقل خصوبة من سابقتها لأننا استغلينا الأفضل في البداية، فريع الأراضي الجديدة سوف يرتفع، وأراض جديدة أقل خصوبة سوف تستخدم في الفلاحة، ينتج عنها انخفاض الأرباح، وإذا ما انخفضت الأرباح انعدمت المساعدات التي كانت مقدمة من قبل الرأسماليين كما أنهم سوف يوظفون عمالا أقل، وسيكون لدينا فقراء أكثر"[40]، أي أن الإعانات المقدمة للفقراء تزيد من الطين بلة فالأحسن تركهم يواجهون قدرهم المأساوي.

---

[38] : عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، **مرجع سابق**، ص:39.

[39] : اعمر بوزيد محمد، **نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر حالة خميس مليانة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2011، ص: 37.

[40] : Monchot Cloude ,**les classiques Smith et Ricardo**, Séance1,attac, Rhone/institut de formation , université de lyon2, lyon, France, 2002, p08.

وقد خلص مالثوس إلى ضرورة العمل على تحقيق التوازن بين عدد السكان والمواد الغذائية اللازمة لهم، وذلك بالتحكم في نمو السكان حيث اقترح ثلاثة موانع:[41] الموانع الإيجابية، الموانع الوقائية والموانع الأخلاقية، فالأولى تسمح بانخفاض عدد السكان كلما ازداد من خلال زيادة الوفيات مثل الحروب، المجاعات والأوبئة، أما الثانية فهي الموانع التي تعرقل زيادة معدلات المواليد ولخصت في البؤس والرذيلة، أما المانع الثالث فينصح فيه الشباب بتأخير الزواج.

لكن مع مرور الوقت اتضح أن توقعات مالثوس لم تكن صحيحة، لأن المجاعة لم تحدث لا في المدن ولا في الأرياف، وإنما ارتفع سكان العالم إلى مليار نسمة يوم كتب كتابه "محاولة في مبدأ السكان"، وارتفع في بداية القرن الحادي والعشرين إلى ستة ملايير نسمة، وهذا ما يثبت أن نظرية مالثوس خاطئة لأنه قاس على تكوينات القرن التاسع عشر.[42]

I-1-2-3: التفسير الماركسي للفقر:

فسر ماركس Karl Marx الفقر بأنه أساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، حيث بظهور طبقة العمال وتوالي الأزمات الاقتصادية التي ترتب عنها البؤس لهذه الطبقة وتزايد نقد النظام الرأسمالي، الذي يتكون من الطبقة الرأسمالية المهيمنة التي تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها، وبذلك تسيطر على الطبقة العمالية التابعة، ومع اعتماد الكلاسيك على نظرية القيمة في العمل وقبولهم بنظرية أجر الكفاف التي تكون في صالح حصتي الريع والربح، الذي اعتبرها ماركس غير قانونية باعتبار العامل لا ينال إلا الأجر الضئيل من فائض القيمة الذي يولده بنفسه، [43] هذا ما فسره ماركس نتيجة للصراع الطبقي بين العامل والرأسماليين حول الربح والأجور والريع، وباعتبار هذا الأخير ما هو إلا جزء من فائض القيمة يأخذه ملاك الأراضي دون عناء، يسمح للرأسماليين بتقليص الأجور إلى مستوى متدني لترتفع الأرباح.[44]

حسب Marx تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتَخَفّض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيم(الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور

---

[41] : اعمر بوزيد محمد، **مرجع سابق**، ص: 38.

[42] : عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، **مرجع سابق**، ص:39-40.

[43] : كبداني سيدي احمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص: 117.

[44] : محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981،ص: 455-456 .

للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية كالفقر وتدني مستويات المعيشة، وقد عبر ماركس عن ذلك بقوله " إن تراكم الثروة في جانب هو إذن وفي نفس الوقت تراكم البؤس والمعاناة والعبودية والجهل والقسوة والانحطاط الذهني في الجانب المقابل".[45]

فالأمن المادي للفرد يعتمد بصورة أساسية على انتمائه الطبقي وبتعبير آخر يعتمد على علاقته بوسائل الإنتاج ففي العمل أو في خارجه نجد أن حياة الناس تكتسب شكلها نتيجة لهذه العلاقة التي تخلق الكثير من التفاوت في المجتمع ولا يمكن تغيير هذا الوضع دون إزالة التركيب الطبقي نفسه.[46]

I-1-3:مدارس الفقر:

بالرجوع إلى الأدبيات الاقتصادية في الفكر التنموي والنظريات التي اهتمت بدراسة موضوع الفقر، يمكننا التمييز بين ثلاثة مدارس أساسية هي مدرسة الرفاهية L'école de Bien être (Welfarist)، مدرسة الحاجات الأساسية L'école des Besoins de Base ومدرسة القدرات أو الاستطاعة L'école des Capabilités.

I-1-3-1: مدرسة الرفاهية:

هذه المدرسة توجهنا إلى مبدأ الرفاهية الاقتصادية التي تقوم على مبدأ المنفعة الاقتصادية التي تقاس اعتمادا على القياس المادي للرفاهية،[47] أو ما يسمى بالفقر النقدي La Pauvreté Monétaire باستعمال الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي كونهما أفضل معبر عن مستوى الرفاه للفرد[48] لأن طبيعتهما النقدية تعكس قيمة المنفعة للمنتجات الاستهلاكية بشكل قريب إلى الواقع.

المنفعة L'utilité هي مقدار الإشباع والرضا أو اللذة جراء استغلال منتوج معين،[49] وصاحب هذا الطرح هو Jermy Bentham إذ يعرف المنفعة على أنها "مصطلح مجرد يعني الملكية أو النزعة إلى

---

[45] : حشيش أحمد عادل، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، ص: 111.

[46] : أندرو ويستر، **مدخل لسوسيولوجية التنمية**، ترجمة حمدي حميد يوسف، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى، بغداد، 1986، ص: 26.

[47]: Michael Lipton et Martin Ravallion, **Poverty and Policy,** chap 41, Handbook of Developpement Economics, Volume 3, Elsevier science, 1995, page: 2553.

[48]: Amba pour Samual, **Pauvrete Multidimensionnelle au Congo: une approche non monétaire,** document de travail, TD n13/2006, bureau d'application des méthodes statistiques etinformatique (BAMSI), Congo, 2006, page: 03.

[49] : اعمر بوزيد محمد، **مرجع سابق**، ص: 65.

شيء لتوفير الحماية أو الوقاية من بعض الألم، أو الحصول على بعض السعادة، ...، والسعادة تعني التمتع بمصادر الابتهاج مما يتماشى مع المنفعة أو فائدة الفرد، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى الزيادة في الرفاهية الإجمالية للفرد، ويتماشى أيضا مع منفعة المجتمع والذي يؤدي إلى الميل إلى الزيادة في المجموع الكلي لرفاهية الأفراد"،[50] وقد انبثق مفهوم الرفاهية بعد الكساد الكبير (1932-1929) حيث اقتنع الكلاسيكيون أن رفاهية الفرد لا يجب أن تترك عمليات قوى السوق ومبدأ قانون ساي* ونادوا بتدخل الدولة من أجل ضمان المساواة والعدل في توزيع الدخل على الفقراء.

والفقر يحدث حسب هذه المدرسة في مجتمع ما إذا وجد فرد أو جماعة لا يصلون إلى مستوى مقبول من الرفاهية الاقتصادية حسب معايير هذا المجتمع، وهذا المبدأ مأخوذ من نظرية الاقتصاد الجزئي المعاصرة (نظرية المستهلك)، أين الأفراد يهدفون إلى تعظيم رفاهيتهم،[51] وينظر أنصار هذه المدرسة للفرد على أنه منتفع من عملية التنمية وليس كفاعل في إحداثها.[52]

ويعتبر مارتن رفاليون Martin Ravaillon من رواد هذه المدرسة حيث عرف خط الفقر على أنه "التكلفة النقدية لفرد معين في زمان ومكان معينين للوصول إلى مستوى رفاه مرجعي،[53] وبالتالي الدخل أو نفقات الاستهلاك هي معيار الرفاهية ومقياسها، والفقر يفهم على أنه لا كفاية الرفاه الاقتصادي.[54]

وتقسم الرفاهية إلى قسمين: رفاهية الفرد ورفاهية المجتمع، وهذه الأخيرة ما هي سوى مجموع رفاهيات الأفراد، بمعنى أن الرفاهية الكلية هي مجموع الرفاهيات الجزئية، وبالتالي فإن دراسة الرفاهية يجب أن تنصب على دراسة سلوك الفرد في سعيه نحو تحقيق رغد العيش، ويفترض Rawls في كتابه نظرية العدالة 1971 أن كل الأفراد في هذا المجتمع قد يتعرضون لخطر أن يصبحوا في النهاية فقراء إلا من خلال ضمان عدالة توزيع الدخل عليهم.[55]

I-1-3-2: مدرسة الحاجات الأساسية:

---

[50]: Agence française de développement (A.F.D), **Amartya Sen: un économiste du développement?**, Département de la recherche, Paris, France, 2006, page:02.

*: قانون المنافذ وصاحبه جان بابتيست ساي ومبدؤه العرض يخلق الطلب Supply creats its own Demand.

[51]: Martin Ravaillon, **Poverty Comparaison**, Harwood Academics Publishers, 1994, page: 03.

[52] : رجم نصيب، **ظاهرة الفقر وآثارها على التنمية الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، تلمسان، الجزائر، العدد الثاني، مارس 2003، ص: 193.

[53]: Martin Ravallion, **Comparaison de la pauvreté : Concepts et méthode**, étude sur la mesure des niveaux de vie, document du travail n22, banque mondial, Washington, 1996, page: 03.

[54]: Fusco Aléssio, **la contribution des analyses multidimensionnelles à la compréhension et la mesure du concept de la pauvreté**, thèse de Doctorat, faculté de droit et des sciences politiques et sciences économiques, université de Nice, France, 2005, page: 30.

[55]: حسين رحيم، **التنمية والعولمة: إشكالية الموازنة بين تحقيق النمو المتوازن واستئصال الفقر وضمان الرفاه الاجتماعي**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، تلمسان، الجزائر، العدد الثاني، مارس 2003، ص: 229.

ظهرت هذه المدرسة في سنوات السبعينيات كرد فعل على المقاربة النقدية التي تهدف إلى إمداد الطبقات المحرومة بالسلع والخدمات دون أن يشترط فيها مكونات الرفاهية الاقتصادية، وقد انتقدت هذه المدرسة نظرية الرفاهية التي تعتمد على رفع المداخيل من أجل مكافحة الفقر وذلك اعتمادا على ثلاثة حجج هي:[56]

- الاحتياجات الأساسية كالتعليم والصحة يمكن تلبيتها عبر الخدمات الحكومية.
- عدم استغلال الأفراد لهذه الزيادة في المداخيل في تلبية احتياجاتهم الأساسية.
- عادة ما يكون هناك تفاوت في توزيع الموارد داخل العائلات.

لكن يعتبر Rawntrée أول من استخدم فكرة الحاجات الأساسية من خلال دراسته عن الفقر في سنة 1901،[57] الذي حدد الاحتياجات الأساسية على أنها تلك الاحتياجات التي من شأنها الحفاظ على النشاط البدني العادي، وذلك بتحديد سلة من المواد الغذائية التي توفر ما يتطلبه جسم الفرد بأقل تكلفة ممكنة، وعرف الفقراء على أنهم الأشخاص الذين لا يستطيعون مقابلة تكلفة حزمة معينة من السلع التي تشتمل على سلع غذائية استنادا على معايير التغذية ومحتويات السلع من عناصر التغذية.[58]

إن الحاجات الأساسية تمثل القيمة الإجمالية للحد الأدنى الذي ينبغي تحقيقه من أجل استمرار الحياة الإنسانية للفرد بطريقة مقبولة وتشكل الحد الأدنى الاجتماعي (أو خط الفقر)، وبالتالي فإن فئات السكان التي يقل استهلاكها عن هذا المستوى تقع ضمن حدود الفقراء.[59]

ويعرف الفقر على أنه عدم القدرة المستمرة لأسرة ما على تلبية حاجياتها المعيشية (الغذاء، الماء الصحي، الصحة، الملبس والسكن) وحاجياتها الوقائية (الدخل، الحماية، الحرية والأمن) أو حاجيات أخرى (التعليم الابتدائي والمشاركة في الحياة السياسية).[60]

ولكن المشكل الأساسي في هذه النظرية هو صعوبة تحديد هذه الحاجيات التي تختلف من شخص إلى آخر ومن مذهب إلى آخر، فمثلا المذهب التغذوي Les nutritionnistes يهتمون فقط بالغذاء، حيث يعبرون عنه بالحريرات اللازمة للقيام بالأنشطة اليومية وذلك حسب السن، الجنس وطبيعة

---

[56]: .Albert Fishow., **Inequality, Poverty and Growth:where dowe stand?,**in annual World Bank Conference on development Economics,1995,P.32.

[57]: Louis Marie Asseli ,Anyck Dauphin, **Mesure de la pauvreté : un cadre conceptuel**, direction études et formation, centre canadien d'étude et de coopération internationale (CECI),Québec, 2000, page: 07.

[58] : علي عبد القادر علي، **الفقر: مؤشرات القياس والسياسات**، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد الرابع، الكويت، 2002، ص: 05.

[59] : عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001، ص: 24.

[60]: Alejandro N Herrin, **Designing Poverty Monitoring Systems for MIMAP,** Paper presented at the second Annual Meeting of MIMAP ,1997 May 5-7,IDRC,Ottawa, Page: 22.

النشاط،[61] وقد وصف الفقر في هذه النظرية بأنه فقر شروط الحياة La Pauvreté des Conditions de vie أو فقر الوجود La Pauvreté D'existence ، وقد اعتمدت هذه النظرية من منظمة العمل الدولية في سنة 1976 تحت مسمى "مقياس الاحتياجات الأساسية لقياس كفاءة عملية التنمية" وهذا مضافا إليه كل من الدخل والاستهلاك.[62]

I-1-3-3: مدرسة القدرات أو الاستطاعة:

تعتبر هذه المدرسة الأكثر واقعية من سابقتيها حيث لم تعتمد في تفسير الفقر على مبدأ الرفاهية الاقتصادية ولا مبدأ الحاجات الأساسية، إنما اعتمدت على القدرات الإنسانية Human Capacity، ولم تظهر هذه المدرسة إلا في ثمانينيات القرن الماضي على يد الاقتصادي الهندي أمارتياسن Amartya Sen الحائز على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية سنة 1998، الذي كان من أكبر المنتقدين لنظريتي الرفاهية والحاجات الأساسية، حيث يرى أن الرفاه لا يعتمد فقط على استهلاك السلع والخدمات، وذلك من خلال كتابه "التنمية حرية" الذي اهتم بقضايا التنمية البشرية، والفكرة المحورية لهذا الكتاب نلخصها في أن التنمية عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر،[63] فالهدف من التنمية البشرية يتمثل في تهيئة بيئة تمكينية يمكن فيها تعزيز قدرات الناس وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم.

باعتبار البشر هم الثروة الحقيقة للأمم[64] والتنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر والواقع أن الخيارات تعبر عن مفهوم أرقى، فقد أوضح أمارتياسن أن هذه الخيارات هي حق البشر الجوهري وقد أوضحها فيما سماه بالأحقيات Entitlements التي تبناها برنامج الأمم المتحدة في سنة 1990، وذلك بتحديد ثلاثة أحقيات أساسية هي:

- الحق في العيش لحياة طويلة المعبر عنها بالعمر المتوقع عند الولادة.
- الحق في الحصول على المعرفة والتعليم.
- الحق في توافر المواد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي لائق.

---

[61]: Moumi Ahmed, **Identification, mesure et modélisation des déterminants de la pauvreté cas de l'Algérie,** thèse de Doctorat, faculté des sciences économiques, université de Tlemcen, Algérie, 2008/2009, page: 31.

[62] : مكتب العمل الدولي، **الاتجاهات العامة والمداخل: لمحة عامة**، رزمة تدريبية متعددة الوحدات حول النوع الاجتماعي والفقر والاستخدام، الوحدة التدريبية الأولى، جنيف، سويسرا، 1999، ص: 25.

[63] : علي عبد القادر على، **التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية**، مجلة جسر التنمية، العدد26، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008، ص:04.

[64] : نادر فرجاني، **التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية**، دور التعليم العالي والبحث والتطوير الثقافي، مركز المشكاة للبحث، مصر، 1999، ص: 02.

ثم تعدت إلى أحقيات أخرى أكثر شمولا على غرار الحرية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، توافر فرص الإنتاج والإبداع، التمتع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان.

التنمية البشرية حسب أمارتياسن ليست معتمدة فقط على الرفاهية الاقتصادية المقاسة بالمنفعة الشخصية حسب معايير المجتمع، فقدرة الشخص واستطاعته تعطي تحديدا أفضل لحياة هذا الشخص وتجعل منه إما غنيا أو فقيرا،[65] وهذه القدرات يوفرها المجتمع للفقراء بتعزيز قدراتهم العلمية والصحية مثلا لانتشالهم من دوامة الفقر وليس بتوفير الحاجيات الأساسية من غذاء وملبس ومسكن.

المبدأ الأساسي لهذه المدرسة يتمثل في كون جودة حياة الشخص مرتبطة بكل من الوجود Being والفعل أو العمل Doing التي تمثل ما يسمى بالوظيفة [66]Functioning التي تتمثل في مختلف توفيقات الوظائف (الوجود والفعل) التي يمكن لأي شخص الوصول إليها، والقدرة هي التي تعكس حرية الشخص في بلوغ نمط الحياة الذي يريده.[67]

من أجل توضيح هذه الفكرة قام أمارتياسن بتقديم مثال بسيط اعتمد فيه على الدراجة، وهي عموما وسيلة للرفاهية من أهم خصائصها النقل، فإذا قدم للفرد دراجة فسيتمكن من التنقل بها إلى أماكن لم يكن بالغها لولا هذه الدراجة وسوف يتمتع بالفرحة والبهجة من خلال تنقله، نلاحظ من خلال هذا المثال الدمج بين المدارس الثلاث فالرفاهية ممثلة في الدراجة، والمنفعة متمثلة في الشعور بالبهجة، الحاجة متمثلة في التنقل أما القدرة أو الوظيفة فممثلة في القدرة على التنقل، ولو وجد نقص في إمكانيات الفرد الصحية أو التعليمية فلا يمكنه الانتفاع بهذه الدراجة وبلوغ غايته المتمثلة في التنقل.[68]

وبالتالي يمكننا تعريف الفقر أنه افتقار الشخص للقدرات الوظيفية التي تسمح له بالحصول على حياة لائقة وفقر المعايير الاجتماعية والوصول إلى طموحاته وتطلعاته، ويقول أمارتياسن في هذا المجال: "ليس من المعقول اعتبار الفقر كحرمان من الدخل أو الحاجات الأساسية، بل هو الحرمان من القدرات التي قد تسبب سوء التغذية، أمراض مزمنة، الموت المبكر أو مشاكل أخرى".

---

[65]: Amartya Sen, **Inquality Reexamined,** Harvard University Press, Cambridge Massachusetts, 1992, Page :44.
[66]: Amartya Sen, **Poor, relatively speaking,** Oxford Economics Papers, Vol 35, 1983, Page : 160.
[67] : Sen Amartya Kumary, **From Incom Inequality to economic Inequality**, southern economic journal,October 1997,vol64.n°02,southern,Economic .Association, Page : 386.
[68]: Sen, A. K.,**op.cité**,P.153-159.

وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2000، فبناء القدرات في جيل ما هو وسيلة لتأمين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في الجيل التالي ووسيلة للقضاء على الفقر في الأجل الطويل، فتحقيق جميع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ليس هدفا يمكن بلوغه في التو واللحظة لاسيما في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة والدخل المنخفض.[69]

والجدول التالي يوضح لنا تطور مفهوم الفقر استنادا على مقاربات المدارس الثلاثة من سنة 1950 إلى مطلع الألفية الجديدة:

الجدول رقم (1): تطور مفهوم الفقر حسب المدارس الثلاثة:

العشرية	تعريف الرفاهية	قياس الرفاهية
1950	الرفاهية الإقتصادية	نمو الناتج الداخلي الخام PIB
1960	الرفاهية الإقتصادية	نمو الناتج الداخلي الخام PIB
1970	الحاجات الأساسية + العمل	نمو الناتج الوطني الخام الفردي + الحاجات الأساسية
1980	الرفاهية الإقتصادية	الناتج الداخلي الخام الفردي + ظهور بعض المؤشرات غير النقدية
1990	التنمية البشرية / الاستطاعة	التنمية البشرية و الدعم
2000	الحقوق العالمية ، شروط الحياة ، الحرية	أهداف الألفية ، تحقيق الذات

Source: Bertin Alexandre, **Pauvreté Monétaire, pauvreté non monétaire : une analyse des interactions appliquée a la Guinée**, Thèse de doctorat, université Montesquieu, Bordeaux IV-droit , sciences sociales et politiques, sciences économiques et de gestion, France 2007, Page: 11.

والجدول التالي يوضح أهم الاختلافات الجوهرية بين المدارس الثلاثة من خلال المبادئ الأساسية والحلول المقترحة من أجل القضاء على الفقر:

الجدول رقم (2): اختلافات المدارس الثلاثة:

المدرسة	المبادئ	الحلول المقترحة
الرفاهية	الحصول على حد مقبول من الرفاهية اعتمادا على دخل مقبول.	الرفع من أجور الفقراء (الإنتاجية والفعالية) وتقديم المساعدات المادية.

[69] : عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، **مرجع سابق**، ص: 59.

الحاجات الأساسية	*الحصول على التغذية الصحية. *الحصول على صحة جيدة. *الحصول على التعليم. *الحصول على المسكن والملبس اللائق. *الحصول على الكرامة والأمن وغيرها.	*ضمان الأمن الغذائي. *محاربة الأمراض. *تعليم الأطفال. *تطوير البنى الاقتصادية والاجتماعية وغيرها
القدرات	*القدرة على الحصول على التغذية الصحية. * القدرة على الحصول على صحة جيدة. * القدرة على الحصول على التعليم. * القدرة على الحصول على المسكن والملبس اللائق. * القدرة على الحصول على الكرامة والأمن وغيرها.	*الاهتمام بتطوير قدرات ومهارات الفقراء

Source : Programme des Nations Unies pour le Developpement (2007).

I-2: أبعاد الفقر ومشكل القياس:

I-2-1: أبعاد الفقر وأنواعه:

تتعدد أشكال الفقر وأنواعه بتعدد النظريات والمقاربات المعتمدة في تحليله، وتتعدد أيضا بتعدد أبعاده الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، هذا ما أدى إلى تعدد وتنوع تعاريف الفقر واختلافها، وبالتالي نتج عن ذلك أربعة أبعاد للفقر هي البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد القياسي والبعد الزمني.

I-2-1-1: أنواع الفقر حسب البعد الاقتصادي:

ويعتبر البعد الرئيسي للفقر، ويشتمل هذا البعد على ثلاثة أشكال للفقر تستعمل لتحديد الفقراء ومميزاتهم وأسباب فقرهم، وهذه الأشكال هي الفقر النقدي أو فقر الدخل، فقر شروط الحياة وفقر القدرات.

I-2-1-1-1: الفقر النقدي (فقر الدخل):

يمثل الفقر النقدي حالة من الرفاهية المتدنية تقاس عادة بالدخل أو باستخدام الإنفاق الاستهلاكي الذي يترجم بقيمة نقدية، فبالتالي يندرج هذا النوع من الفقر تحت راية مدرسة الرفاهية التي تطرقنا لها سابقا، والهدف من الفقر النقدي تحديد عتبة نقدية للتفرقة بين الفقراء وغير الفقراء تحت مسمى خط الفقر، ومن هنا نميز ثلاثة أنواع من الفقر النقدي هي الفقر المطلق، الفقر النسبي والفقر المدقع:

I-2-1-1-1-1: الفقر المطلق:

يشير الفقر المطلق إلى معيار مطلق معين للاحتياجات الدنيا للإنسان، أي هو الحالة التي يقل فيها دخل الفرد عن حد معين يتم تعيينه، سواء من قبل الدولة أو من قبل المنظمات الدولية، وبعبارة أخرى هو ذلك القدر من الدخل الذي يضمن لصاحبه الحصول على الاستهلاك الضروري أي مستوى الكفاف.[70]

وحسب موريسون Morrisson الفقر المطلق هو عدم القدرة على توفير الحاجات الأساسية اللازمة للعيش من الغذاء، اللباس، السكن والصحة، أي عدم القدرة على توفير الضروريات التي تحافظ على حياة الفرد،[71] وهذا ما يؤكده كل من Herpin،Fleurbay ، Martinez و Verger الذين يعرفون الفقر المطلق على أنه عدم التوفر على الحد الأدنى من الدخل الضروري الذي يتيح الحصول على المواد الأساسية لتفادي دائرة المأساة والموت.[72]

هذا النوع من الفقر يسلط الضوء على الحد الأدنى من الموارد والحاجات التي تضمن للشخص عدم الوقوع في أزمة والموت، وقد حدد من طرف أنصار المذهب التغذوي من خلال تحديد سلة من الأغذية والاحتياجات مقاسة بسعر السوق السائد بهدف تحديد عتبات مطلقة للمعيشة،[73] ويعتبر راونتري Rawntree في سنة 1901 أول من طرح مصطلح الفقر المطلق في دراسة في مدينة يورك York الانجليزية في سنة 1889، وذلك من خلال مسح شامل لكل أسر الطبقة العاملة للحصول على معطيات تخص المداخيل والنفقات.

الفقر المطلق هو الحالة التي يفتقر فيها الفرد إلى حد أدنى من الدخل الذي يضمن له مستوى معيشي مقبول (حد الفقر) ويمكنه من توفير الاحتياجات الأساسية للمحافظة على حياته: كالغذاء، اللباس، السكن والصحة، أي أن الفقير في هذه الحالة هو الشخص الذي لا يمكنه الحصول على أدنى متطلبات العيش والبقاء على قيد الحياة.

وداخل منطقة الفقر المطلق هناك مستويان؛ مستوى أعلى للفقر، ويسمى بخط الفقر الأعلى ويطلق عليه اسم الفقر المطلق العادي وهو الذي تقدره المنظمات الدولية ما بين2 دولار أمريكي كحد أعلى وواحد دولار أمريكي كحد أدنى، ويعتبر من يتجاوز هذا المستوى أو الخط غنيا، أما خط الفقر الأدنى ويسمى بالفقر المدقع؛ وهو الحالة التي يقل فيها دخل الفرد عن واحد دولار أمريكي يوميا، بمعنى

[70]: Sarah,Marinesse., **Notes sur les différentes approches de la pauvreté**,AFD,Octobre1999,Page :02.
[71]: Morrisson Christian, **Rapport Annuel Mondial sur le Système Economique et les stratégies**, Ramses, **La pauvreté dans le monde**, Institut Français des Relations Internationales, Edition Dunod, 2003, Page :105.
[72]: Herbin N et D Verger, **La Pauvreté une et multiple,** Economie et statistique, N 308-309, Page : 3-20.
[73]: Claude M, **La Pauvreté, sa mesure et son évolution,** édition, Documentation Française, Paris, 2000. Page :.

أنه ليس لديه الدخل اللازم للحصول على احتياجاته من الغذاء فقط، ناهيك عن حاجاته من السلع الأخرى كاللباس والصحة والتعليم.

I-2-1-1-1-2: الفقر المدقع:

يعرف بأنه الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله، الوصول إلى إشباع الحاجة الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة، وقد تم تحديد قيمة هذه السعرات حسن منظمة الأغذية والزراعة FAO بحوالي 1800 حريرة يوميا[74]، في حين قام البنك الدولي بقياس القيمة المقابلة لهذه الحريرات يوميا بواحد دولار أمريكي للفرد حسب معادلة القوة الشرائية لعام 1985، ثم تم تصحيح هذه القيمة في السنوات الموالية لتوازي 1.08 دولار بأسعار 1993، وحوالي 1.25 دولار بأسعار 2005،[75] فبالتالي يكون الفرد في حالة فقر مدقع عندما لا يتمكن من توفير متطلباته الغذائية اليومية التي تسمح له بالمحافظة على نشاطه اليومي والبقاء على قيد الحياة.

I-2-1-1-1-3: الفقر النسبي:

الفقر النسبي لا يعني عدم قدرة الشخص على تأمين الحاجات الأساسية ولكن يعني أن دخل الفرد قليل إذا ما قورن بغيره داخل مجتمعه، فنظرا إلى أن أفراد المجتمع يختلفون من جهة دخولهم فيوجد دائما فقراء من وجهة نظر الفقر النسبي رغم أنهم ليسوا كذلك من وجهة نظر الفقر المطلق؛ فهم قادرون على تأمين الحاجات الأساسية وكثير من الحاجات الكمالية، والفقر بهذا المفهوم ينتج عن الطريقة التي يتم بها توزيع ثمار التنمية على أفراد المجتمع؛ فإذا كان التوزيع سيئا فنكون بصدد فقر نسبي، وإذا كان التوزيع عادلا وكان معدل التنمية مرتفعا فإن الفقر المطلق سوف ينحصر أو يختفي ولا يبقى سوى الفقر النسبي، الذي لا يعتبر فقرا من وجهة نظر الحاجات الأساسية أو القدرات الأساسية.

يعتبر أتكنسون Atkinsonأن اعتبار الفقر مفهوما مطلقا في كل دول العالم ومجتمعاته وفي كل الأوقات ومستقلا عن هيكل المجتمع ومستوى تطوره، فخط الفقر حسبه من الضروري أن يحدد انطلاقا من مستوى المعيشة الأدنى في مجتمع ما وعدم فصل الفرد عن مجتمعه،[76] أما تعريف موريسون Morrison للفقير فقرا نسبيا هو ذلك الشخص الذي لا يستطيع الحصول على الحاجيات والسلع

---

[74]: Smahi Ahmed, **Micro finance et pauvreté: quantification de la relation sur la population de Tlemcen**, thèse de Doctorat en sciences économique ,faculté des sciences économiques et de gestion, université de Aboubakr Belkaiad de Tlemcen, 2010 , Page: 29.

[75] : أديب نعمة، **تعدد الفقر ومناهج دراسته: اجتماع فريق الخبراء حول قياس الفقر**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت، 2009، ص: 6-13.

[76] : Atkinson A.B, **The Economic of Inequality,** chapitre 10 Poverty, Oxford University Press.

المستهلكة من طرف المواطنين في المجتمع،[77] ويقول أيضا أن شخصا ما لا يستطيع شراء سيارة أو تلفاز في بلد غني فهو فقير فقرا نسبيا بالرغم أنه ليس فقيرا فقرا مطلقا لأن هذه الحاجيات لا تؤثر على حياته في حال عدم توفرها.[78]

ويتم التعرف على فئة الفقراء فقرا نسبيا من خلال معرفة نسبة الأشخاص الذين تقل دخولهم عن مستوى معين، أي أن الشخص الذي يقل دخله عن متوسط دخل الفرد في المجتمع يعتبر فقيرا فقرا نسبيا، وعادة ما يتم الاعتماد على متوسط دخل الفرد في المجتمع محل الدراسة؛ والنسبة الأكثر انتشارا في مختلف دول العالم فهي 20-25% من المجتمع الذين يمثلون أفقر السكان في المجتمع، وبعض الدراسات في الدول النامية ترتفع فيها النسبة إلى ما يقارب 50% من السكان، فالفقر النسبي هو التواجد تحت نسبة معينة من الدخل المتوسط ويتغير بتغير نوع الدخل ومستواه أيضا.[79]

I-2-1-1-2: فقر شروط الحياة:

أو كما يسمى بفقر الوجود، وقد استعمل هذا المصطلح من طرف أنصار مدرسة الحاجات الأساسية، هذا النوع من الفقر يأخذ بعين الاعتبار جميع مظاهر الحرمان والعجز والإحباط في شتى ميادين العيش ومجالات الحياة، ويمكن تمييز نوعين فرعين الأول يسمى الفقر المعيشي في حالة الحرمان من الغذاء، المسكن، الصحة واللباس...، أما الثاني فيطلق عليه فقر الطبيعة الاجتماعية والذي يتعلق بالعلاقات بين الأفراد والترفيه والانخراط في نشاطات المجتمع.[80]

ففقر الوجود يتمثل في كمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعيا للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء على قيد الحياة، وقد تعدت هذه الحاجات إلى الصحة والسكن والتعليم بعدما كانت تتضمن الدخل والاستهلاك فقط.[81]

I-2-1-1-3: فقر القدرات:

كما أشرنا سابقا فمصطلح القدرات، الاستطاعة أو الإمكانيات هي ما جاء به الاقتصادي الهندي أمارتياسن Amartya Sen في فترة الثمانينيات، وفقر القدرات هو الحرمان من القدرات الأساسية التي تسمح لصاحبها بتحصيل بعض الحدود الدنيا المقبولة حسب المجتمع الذي يعيش فيه، وذلك نظرا لعدم كفاية الفرص التي يتوفر عليها الناس لتحقيق تطلعاتهم.

---

[77]: Wight. H ,Perkins .Steven Radelet et David. L .Lindauer, **Economie du développement**, de boeck, 3ème édition Bruxelles, 2008, Page: 255.
[78]: Morrisson C., **Les politiques anti pauvreté : diversité ou similitudes,** Notes de Banchmarking international, octobre 2002.
[79]: Sarah,Marinesse., **Notes sur les différentes approches de la pauvreté,** AFD, Octobre, 1999, Page:01.
[80]: Herrin.N, **op.cité**,Page: 03.
[81]: Mariniesse Sarah, **op cité,** Page: 02.

بالتركيز على البعد الاقتصادي للفقر فإننا نلاحظ بأن هذا الأخير يتشكل في صورة الفقر المادي أو النقدي في المدى القصير، ثم يصبح حالة من فقر الوجود في المدى المتوسط ليتحول إلى فقر الإمكانيات والقدرات في المدى الطويل.[82]

I-2-1-2: البعد الاجتماعي والثقافي للفقر:

حسب هذا البعد يرجع الفقر إلى عدة أسباب اجتماعية كعدد السكان والنمو الديمغرافي، وذلك حسب النظرية المالثوسية التي سبق التطرق لها سابقا، حيث يرجع مالثوس الفقر إلى تكاثر الفقراء، إلا أن العلاقة بين الفقر وعدد السكان متداخلة وبإمكان الفقر أن يكون سببا ونتيجة في آن واحد للزيادة السريعة للسكان.[83]

ونجد أيضا من الأسباب الاجتماعية المسببة للفقر مشكل البطالة، حيث يعتبر الفقر والبطالة وجهان لعملة واحدة حيث أينما وجد الفقر وجدت البطالة والعكس صحيح، حيث يعتبر الفقر من نتائج تفاقم ظاهرة البطالة، نتيجة الافتقار إلى الدخل الذي يضمن لصاحبه تلبية حاجياته الأساسية وتحقيق آماله وتطلعاته.

ومن المظاهر الاجتماعية أيضا للفقر التي أسالت الكثير من الحبر نجد مشكل الإقصاء من الحياة الاجتماعية، الذي يتسبب فيه الهياكل والتنظيمات الاجتماعية في المجتمع التي تقصي المجموعات الفقيرة من الفرص الاقتصادية بسبب نقص قوتها الإنتاجية،وقد أشار آدم سميث Adam Smith إلى تعريف ضروريات الحياة في تحديد الفقر بصفته حالة تحول دون مشاركة الفقير في المجتمع لأنه غير قادر على الظهور في مظهر مقبول اجتماعيا، مما سيؤدي إلى استبعاده وإقصاءه اجتماعيا،[84] ويمكننا تمييز أربعة أنواع من الإقصاء:

- ✓ الإقصاء من مستويات المعيشة من خلال الإقصاء من الاستفادة من السلع والخدمات سواء الخاصة أو العامة.
- ✓ الإقصاء من شروط الوجود من خلال الإقصاء من العمل وامتلاك الأراضي.
- ✓ الإقصاء من الحقوق الاجتماعية كحرية التعبير، الأمن، الكرامة والهوية.
- ✓ الإقصاء من الاستفادة من محققات النمو.

[82]: Mariniesse Sarah, **op cité,** Page: 03.
[83]: BRISSET Claire, **Pauvreté**, Hachette Livre, France, 1996, P : 49.
[84] : أديب نعمة، **مرجع سابق**، ص: 08.

وقد ذهب بعض المفكرون الاجتماعيون والأنتربولوجيون إلى أن الأسباب الرئيسية في وجود الفقر واستمراره هو البيئة الثقافية التي يعيش فيها الفقراء من حيث القيم والمعتقدات وتميز طريقة حياتهم من الثقافة التي تسود المجتمع ككل،[85] ويعتبر لويس أوسكار Louis Oscar أول من استخدم مفهوم جماعة الفقراء وقد اختصر هذا المصطلح إلى ما يعرف بثقافة الفقر ويعرفها أنها: طريقة للحياة يتوارثها كل جيل من الجيل الذي سبقه عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة.[86]

I-2-1-3: البعد القياسي للفقر:

من خلال هذا البعد الذي يهتم بقياس عدد الفقراء وتحديد نسبهم في المجتمع، ومدى انتشار الفقر في المجتمع، نميز نوعين أساسي من الفقر هما الفقر الذاتي والفقر الموضوعي.

I-2-1-3-1: الفقر الذاتي:

ويطلق عليه أيضا مصطلح فقر المشاركة، وظهر هذا المصطلح في سنة 1977 في هولندا من طرف الاقتصاديين Goedhart وHalberestat، حيث أوضحا أن الفقر لا يتحدد من خلال مبدأي الفقر المطلق أو الفقر النسبي وإنما من خلال شعور الأفراد بمستوى الرفاهية الأمثل لهم، وتحديد الفرق بين الدخل الأدنى الذي يضمن لهم تحقيق متطلباتهم ودخلهم الحقيقي.[87]

ويتم تحديد هذا النوع من الفقر من خلال الإجابة على السؤال الموجه للفقراء "كم من الدخل تحتاج لمقابلة احتياجاتك الأساسية؟"، وتشتمل هذه الاحتياجات على كل من الغذاء، السكن، التعليم، الصحة والمواصلات، ثم يتم حساب متوسط الإجابات للتوصل على خط الفقر الذاتي La Linge de Pauvreté Subjectif،[88] هذه المقاربة تعطي الأولوية للسكان بتحديد خط الفقر المناسب حسب احتياجاتهم وتطلعاتهم وخاصة وجهة نظرهم حول مستوى العيش العادي في المجتمع،[89] فيعتبر هدا النوع من الفقر معياريا باقتراح عتبة للفقر محددا أساسا بالاعتماد على آراء السكان.

وبهذا يعتبر الفقير هو ذلك الشخص الذي يصرح بعدم كفاية دخله وأنه لا يحقق له آماله وتطلعاته، فيقوم الشخص من خلال الإجابة على السؤال المطروح عليه مسبقا بتحديد الدخل الذي يراه

---

[85] : السيد الحسيني، **المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري**، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص: 180.

[86] : محمد حسين الغامري، **ثقافة الفقر، دراسة في الانتوبولوجيا الحضرية**، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1980، ص:96.

[87]: Goedhart T, Halberstadt V, Kapteyn A, Van Praage B, **The Poverty line: concept and measurement,** The Journal of Human Resources, Vol 12, 1977 ? Page: 04.

[88] : اعمر بوزيد محمد، **مرجع سابق**، ص: 76.

[89]: Mireille Razafindrakato et François Roubaud, **Les multiples facettés de la Pauvreté dans un pays en développement: le cas du caoitale Malgache,** Document de travail DT/2001/07 ? Dial, Paris.

مناسبا لضمان مستوى مقبول من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، أو كما وصفه أمارتياسن بالدخل الذي يوازي به بين المدخلات والمخرجات، ثم يقوم الباحثون وأصحاب القرار بحساب الدخل المثالي الأوسط وتحديده كخط للفقر الذي أطلق عليه شامبرز Chambers اسم مقياس إحساس الفرد بالفقر.

إلا أن هذه المقاربة الذاتية تعرضت للعديد من الانتقادات حيث لا تكتسي أية أهمية واقعية، ذلك أن إجابات الأفراد تبنى على مرجعيات مختلفة ومتعددة، وهي في حقيقة الأمر تعبر عن الطموحات لا الضروريات، فالأفراد من خلال إجاباتهم يتأثرون بالفوارق الاجتماعية الموجودة في الواقع مما ينفي مبدأ الموضوعية وتكون هذه الإجابات معبرة أكثر عن الحالة النفسية للأفراد، ومن جهة أخرى فللأفراد عادات مختلفة فهناك اختلاف قي تحديد الدخل الأدنى الضروري بين الذكور والإناث أو بين الشباب والشيوخ وغيرها من فئات المجتمع.

I-2-1-3-2: الفقر الموضوعي:

يتم تحديد هذا النوع من الفقر بالاعتماد على الطرق العلمية لقياس وتحديد خط الفقر، وأكثرها استعمالا في هذه الحالة طريقة تكلفة الحاجات الأساسية Rawntree 1901، وطريقة استهلاك الطاقة الغذائية Greer et Thorbecks وكلا هاتين الطريقتين تعتمدان على احتياجات الفرد من الطاقة التي يوفرها الغذاء، فبالتالي هذه النوع من الفقر يعتبر نوعا معياريا، حيث يتم تحديد الفقراء من غيرهم عن طريق أحكام معيارية.

ولهذا السبب ركز معظم الاقتصاديون في أعماهم على نظرية الفقر الموضوعي وذلك بسبب العوائق والصعوبات التي واجهوها في محاولة إبراز وتحديد مختلف أنواع المنفعات في مجتمع ما اعتمادا على نظرية المنفعة.[90]

وعلى هذا الأساس قامت منظمتي الصحة والأغذية والزراعة التابعتين للأمم المتحدة بتقدير احتياجات الأفراد من السعرات الحرارية اللازمة للحفاظ على النشاط الحيوي بالنسبة لمختلف أقاليم العالم، ومختلف فئات العمل، وبذلك يمكن تحديد الإنفاق الموجه للاستهلاك والذي يتفاوت من شخص لآخر وحسب مستوى الدخل والإنفاق.

[90]: UNDP, **Technical Support Document, Poverty Idicators,** 1995, site : www.undp.org/poverty/publications.

I-2-1-4: البعد الزمني للفقر:

هذا البعد يعطي الأهمية لمدى ديمومة الفقر بحسب المدة التي يستغرقها الفقر في المجتمع، إذ يمكن تمييز أربعة أنواع هي الفقر الدائم، الفقر المؤقت، الفقر الموسمي وفقر الصدمات أو العابر.

I-2-1-4-1: الفقر الدائم:

وهو ذلك النوع من الفقر الذي يبقى على مدار فصول السنة، ويعتبر فقراء المدن أكثر الفقراء عرضة لهذا النوع من الفقر، وإذا كانت نسبتهم قليلة حسب تقديرات المنظمات الدولية، وهي أقل من 5% إلا أن وضعهم يمكن أن يكون أسوأ من فقراء الريف؛ على اعتبار أن فقراء الريف لهم مواسم معينة يبتسم لهم الحظ فيها فيحصلون على منتوج وفير يخفف عنهم فقرهم.

الفقر الدائم هو الفقر على المدى الطويل وينتج بسبب ضعف أو نقص في الاستهلاك الوسطي في مجتمع ما، وقد اهتم العديد من الباحثين بهذا النوع من الفقر عل غرار كل من Jalan، Ravallion، Pritchett، Sumarto، Dercon وKrishnan.

I-2-1-4-2: الفقر المؤقت:

الفقر المؤقت هو الفقر في المدى القصير، وهذا راجع إلى نزول أفراد جدد تحت خط الفقر بسبب ظروف جديدة مؤقتة تؤثر على مستوى المعيشة، على سبيل المثال حدوث صدمة داخلية في سياسة الأسعار التي من شأنها التأثير على بعض أفراد المجتمع وظهور فقراء جدد بسبب تغير السلوك الاستهلاكي لهم الذي يتطلب تدخل من طرف السلطات الحكومية.

I-2-1-4-3: الفقر الموسمي:

هو ذلك النوع من الفقر الذي ينتشر في مواسم معينة ثم يزول بانقضاء تلك المواسم، وأكثر الناس عرضة لهذا النوع من الفقر هم سكان الريف الذين يشكل فقراؤهم نسبة تفوق 95% من إجمالي الفقراء في العالم، وإذا كانت عبارة الموسم تشير إلى مناسبات معينة في العام فإن موسم فقراء الريف هو موسم جني المحصول، وعادة فإن المحصول الواحد له موسم واحد لجنيه، وبالتالي فإن فقراء الريف يعانون الجوع ثلاثة فصول ويداعبهم الأمل في فصل واحد وهو فصل جني المحصول.

I-2-1-4-4: فقر الصدمات:

على سبيل المثال من أشهر الصدمات في التاريخ المعاصر صدمة البترول في عام 1973 ؛ وما نتج عن هذه الصدمة من تضخم فاتورة استيراد الوقود في الدول غير المنتجة للنفط، تسبب في انخفاض دعم الحكومات للأسعار فارتفعت أسعار المواد الغذائية، مما انعكس سلبا على الطبقات القريبة من خط الفقر، حيث أصبحت لا تؤمن الغذاء اللازم للحصول على السعرات الحرارية الضرورية للجسم، ومن ثمة دخلت لأول مرة في فئة الفقراء، وكذلك الأزمة المالية الأخيرة التي نجم عنها فقد حوالي 25 مليون عامل في أوربا وآسيا فقط لمناصب عملهم مما يعني انضمامهم إلى مئات الملايين من الفقراء.

I-2-2: خطوط الفقر:

مع الاختلافات التي تطرقنا لها في المبحث الأول وتعدد التعاريف والنظريات والمدارس المفسرة للفقر، نتج على هذا الأساس ظهور العديد من المقاييس والطرق لقياس الفقر، ومن أهمها وأكثرها انتشارا خطوط الفقر أو ما يطلق عليها أيضا عتبات الفقر، ومفهوم خط الفقر يستند إلى معيار واضح ومحدد مسبقا للتفرقة بين الفقراء وغير الفقراء، حيث أن استعمال خط أو عتبة الفقر يسمح بتحديد وتمييز الفقراء في المجتمع ويساعد أيضا على قياس شدة الفقر.[91]

ويعرف خط الفقر على أنه قيمة الإنفاق التي يجب الوصول إليها حتى لا يعد الفرد فقيرا، أو بعبارة أخرى خط الفقر هو التكلفة النقدية الضرورية للحصول على مستوى معيشي للفرد أو الأسرة يضمن لهم أن لا يعدوا من الفقراء،[92] أما رفاليون Ravallion فيعتبر خط الفقر بأنه التكلفة النقدية لفرد معين في زمان ومكان معينين للوصول إلى مستوى رفاه مرجعي بحيث يعرف مستوى الرفاه بدالة المنفعة كما في نظرية المستهلك،[93] أي أن خط الفقر هو الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء، حيث من يقع أسفله فهو فقير ومن يقع فوقه فلا يعتبر فقيرا، وهذا الخط تضعه الحكومات والمنظمات الدولية على أساس الدخل أو التكلفة النقدية التي تضمن للفرد تلبية حاجياته الغذائية اليومية وغير الغذائية.

---

[91]: Milano Serge, **La pauvreté dans les pays riches : du constat à l'analyse**, Edition Nathan, Paris, 1992, Page: 79.

[92]: Lachaud J.P, **Pauvreté en Mauritanie : Approche Multidimensionnelle,** Document de Travail No 31, Ced, Bordeaux, Page : 2.

[93] : علي عبد القادر علي، **مرجع سابق**، ص: 02.

حسب Bidani خط الفقر يسمح بتحقيق العديد من الأهداف والميزات حول ظاهرة الفقر نذكر منها على سبيل المثال:[94]

- مراقبة الفقر بحساب نسبة الفقراء من إجمالي السكان لاستعمال هذه النسبة للمقارنة بين مختلف فئات المجتمع.
- تسمح بمتابعة وتقييم السياسات المنتهجة للقضاء على الفقر، وذلك بمراقبة نسبة الفقر قبل انتهاج هذه السياسات وبعدها.
- توجيه اهتمامات الحكومات والأفراد للتصدي لظاهرة الفقر في حال ارتفاع نسب الفقر.
- تسمح هذه الخطوط بتطوير مفهوم الفقر من خلال تحديد الفقراء على أساس العديد من الخصائص كالانتماء العرقي أو النظام المهني في حال غياب المعلومات المتعلقة بالدخل والإنفاق.

ومن بين أكثر الخطوط انتشارا يمكننا تمييز أربعة خطوط هي خط الفقر المطلق، خط الفقر النسبي، خط الفقر الذاتي وخط الفقر العالمي.

I-2-2-1: خط الفقر المطلق:

يمثل خط الفقر المطلق الدخل المثالي أو التكلفة الإجمالية للمواد والسلع اللازمة لسد الاحتياجات الأساسية سواء الغذائية أو غير الغذائية، ويكون هذا الخط ثابتا زمنيا ومكانيا بهدف تحديد الأفراد الذين يقع استهلاكهم أسفل هذا الخط كفقراء، ويسمح هذا الخط بالمقارنة بين مختلف الفئات والمناطق والأزمنة.

في هذا السياق يعطي Bidani مثالا واضحا حول طريقة المقارنة حسب هذا الخط حيث لو وجد شخصين لهما نفس المستوى المعيشي تماما لكن يتواجدان في منطقتين مختلفتين، فيجب تصنيفهما حسب المستوى المعيشي للمنطقة التي يتواجد كل واحد منهما، فقد يكون أحدهما فقيرا في منطقته والآخر غير فقير.[95]

[94]: Bidani Benu, Gauray Datt, Lanjouw J.L, Lanjouw Peter, **Specifying Poverty Lines :How and Why,** in the Asia and Pacific Forum on Poverty ;Reforming Policies and Institutions for Poverty Reduction, Manilla, Feb 2001.
[95]: Bidani et al**, Op cité**, Page : 02.

ولتحديد وقياس خط الفقر المطلق طريقتين أساسيتين حسب Lachaud هما طريقة الطاقة الغذائيةFER(Food Energy Requirements) وطريقة تكلفة الحاجات الأساسية (Cost of Basic Needs)CBN، الطريقة الأولى تهدف إلى تحديد الاحتياجات الطاقوية للفرد مقاسة بالحريرات وقد تم تحديدها في الجزائر بين 2000 و2400 حريرة يوميا للفرد حسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء سنتي 1988 و1995، ثم تحديد قيمة الدخل التي تسمح بتوفير سلة من الأغذية التي توافق وتضمن الحصول على هذه الحريرات، في حين الطريقة الثانية تهتم بمختلف الحاجيات الأساسية، بتحديد سلة من المستلزمات الأساسية لكل فرد ثم تحديد القيمة الإجمالية لهذه المستلزمات.

وقد وضع البنك الدولي رقمين قياسيين يستندان إلى الحد الأدنى من الاستهلاك، ومستوى المعيشة، لقياس الفقر على المستوى العالمي بصورة عامة، والدول النامية بصورة خاصة على أساس أسعار الولايات المتحدة الأمريكية لعام 1985، فالحد الأدنى للدخل هو 275 دولار للفرد سنويا، وهو ما أسماه البنك بالفقر المدقع، والحد الأعلى للدخل هو 370دولار للفرد سنويا، وهو ما أسماه البنك بالفقر المطلق.[96]

I-2-2-2: خط الفقر النسبي:

هذا النوع من خطوط الفقر يحدد نسبة معينة من المجتمع كفقراء حسب إما الاستهلاك أو الدخل المتوسط في المجتمع أو حسب توزيع الأسر والأفراد حسب مقياس الرفاهية، فعلى سبيل المثال يمكن اعتبار 3/2 أو 50% من متوسط الإنفاق الفردي كخط فقر نسبي، أو تحديد الفقراء على أنهم الأشخاص الذين يمثلون 30% السفلى من المجتمع حسب توزيع مؤشر مستوى المعيشة.[97]

تجدر الإشارة أن خط الفقر النسبي الأكثر استعمالا في الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع نسبيا، خاصة في أوروبا أين يتم استعمال نصف متوسط أو نصف وسيط الدخل كخط الفقر النسبي، وخط الفقر في هذه الحالة سوف يكون حساسا للتغيرات في التوزيع النسبي للرفاهية، أي أن نسبة الفقراء ستتغير جراء تعديل توزيع الدخل حتى وإن لم يطرأ تغير في مستوى المعيشة، وأهم ما يميز خط الفقر النسبي بساطته وسهولة قياسه وتحديده للفقراء من المجتمع الكلي.

---

[96] : بن ناصر عيسى، **مشكلة الفقر في الجزائر** ، مجلة الاقتصاد والمانجمنت ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، عدد 2، مارس 2003، ص202.

[97]: Lachaud J.P**, Op cité**, Page :02.

فخط الفقر النسبي يأخذ الصيغ التالية:

- ❖ خط الفقر النسبي=50% من متوسط دخل الفرد.
- ❖ خط الفقر النسبي= 3/2 متوسط إنفاق الأسرة في الشهر.
- ❖ خط الفقر النسبي= الحد الأعلى لدخل 10% من السكان الأدنى دخلا.

حسب العديد من الاقتصاديين خط الفقر النسبي له العديد من النقائص والسلبيات، وقد تعرض للعديد من الانتقادات نلخصها فيما يلي:[98]

- ➢ هناك دائما نسبة من المجتمع يتم اعتبارهم كفقراء حتى لو كان مستوى معيشتهم مقبولا، أو بالرغم من تحسن ظروفهم مع الوقت.
- ➢ خط الفقر النسبي كما ذكرنا يمثل نسبة ثابتة من الاستهلاك المتوسط، فمثلا لو ارتفع متوسط الاستهلاك ب30% سوف يؤدي إلى ارتفاع خط الفقر النسبي ب30% أيضا، لكن في هذه الحالة يتم إهمال جانب اللامساواة في توزيع الدخل.
- ➢ خط الفقر النسبي يتحسن مع الزيادة في الاستهلاك أو الدخل الوطني، هذا الشيء غير متوفر في الدول النامية التي لا تحقق نموا في الدخل الوطني أو الاستهلاك مما يصعب استعمال خط الفقر النسبي في الدول النامية.
- ➢ لو ارتفع الاستهلاك لكل الأفراد بنفس النسبة فإن معدل الفقر لن يتغير حتى لو تحسنت الظروف المعيشية للأفراد تحت خط الفقر النسبي.
- ➢ ومن أهم الانتقادات هي كيفية تحديد نسبة الفقر في المجتمع بغض النظر عن الخصائص والظروف المرتبطة بالفقراء.

بالتالي كل من الخطين السابقين –المطلق والنسبي- يدور حول فكرة أساسية، ومن أجل تحديد أمثل للفقر يجب التوفيق بين كلا الخطين، فمثلا من أجل كل فترتين زمنيتين مختلفتين خطين أحدهما مطلق والآخر نسبي، فالخط المطلق ثابت ويحدد المستوى المعيشي لكلا الفترتين، أما الخط النسبي فيبين التطور العام في المستوى المعيشي بين الفترتين.

[98] :Maliki Samir Bahha-eddine, **Quantification de la Pauvreté Urbaine et Rural en Algérie (Cas de la wilaya de Tlemcen),** thèse de Doctorat en sciences économique ,faculté des sciences économiques et de gestion, université de Aboubakr Belkaiad de Tlemcen, 2001/2002 , Page:31-32.

I-2-2-3: خط الفقر الذاتي:

تعتمد المقاربة الذاتية في تحديد خط الفقر بدرجة كبيرة على الدخل فكلما ارتفع دخل الفرد ارتفعت رؤيتهم للحد الأدنى المفترض لمستوى المعيشة المبني على تقييمهم للدخل الضروري لمواجهة متطلبات الحياة،[99] على هذا الأساس فخط الفقر الذاتي يتحدد انطلاقا على أجوبة الأسر والأفراد على أسئلة متعلقة بالدخل الأدنى الذي يضمن مستوى معيشي مقبول.[100]

في هذا السياق يطرح على أفراد المجتمع السؤال التالي: "ما هو الدخل الضروري اللازم حتى لا تكون فقيرا؟، أي ما هو الدخل الذي يراه الفرد بنفسه على أنه كاف له، ثم تؤخذ متوسط الإجابات على هذا السؤال ومن ثم تحديد خط الفقر الذاتي، ويمكن تمييز نوعين من الأسئلة:[101]

1. سواء بطرح سؤال على الأفراد حول الدخل الأدنى الضروري لسد حاجات عائلة متكونة من أبوين وطفلين، هذا السؤال حسب مقاربة Rainwater.
2. أو السؤال حول الدخل الأدنى الضروري للفرد الذي يضمن بقاءه على قيد الحياة، وهذا السؤال حسب مقاربة Leyde.

ومن أهم أنصار هذا النوع من خطوط الفقر نجد كلا من Hagenaars، Kapteyn، Coleman وWillemsse الذين أوضحوا الأهمية الكبرى لآراء الأفراد حول المستوى المعيشي المقبول حسبهم، فحسب Hagenaars مثلا فقر رفاهية الأشخاص هو إحساسهم الخاص حول حالتهم الشخصية والمعيشية، ففي في حالة تقدير خط للفقر معبر عن المجتمع لابد من معرفة آراء أفراد هذا المجتمع واستعمال آرائهم في تقدير هذا الخط.[102]

I-2-2-4: خط الفقر العالمي:

[99]: Bettahar Samir, Ben Bouziane Mohamed et Ben Amar Abdelhak, **Mesure Multidimensionnelle de la pauvreté en Algérie**, revue, cahiers du MECAS, n°03 Faculté des sciences économiques et de gestion, université de Tlemcen, Mars 2006 ,Page :02.

[100]: Atkinson et Bourguignon, **Poverty and Inclusion from a world perspective**, ABCDE Europe Conférence, Paris, 1999, Page :05.

[101]: Moumi Ahmed, **Op cité**, Page: 39.

[102]: Ekatarina Kaligina et Boris Najman, **La Pauvreté en Russie : Perceptions subjectives et Evaluations Objectives,** Paris, 2002, Page :04.

خط الفقر العالمي مستعمل أساسا من طرف البنك العالمي بحساب نسبة الفقراء في كل دولة من دول العالم، من أجل التقييم والمقارنة بين مختلف الأقاليم والدول، وقد بدأ العمل بهذا الخط ابتداءا من سنة 1990 من خلال تقرير البنك العالمي حول التنمية في العالم World Development Report.

وقد تم تحديد هذا الخط بإنفاق يساوي دولار واحد للفرد في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية وأطلق على هذا الخط الفقر الشديد وخط آخر يساوي إنفاق دولارين للفرد يوميا وذلك حسب أسعار سنة 1985، ويقوم البنك الدولي بغرض المقارنات الدولية بتحديث العملة الوطنية لمعظم دول العالم، وقد عرفت هذه القيمة تصحيحات حيث أصبحت توازي 1.08 دولار بأسعار 1993، ثم 1.25 دولار بأسعار 2005، ومنذ سنة 2008 أصبح البنك العالمي يصدر تقارير تعتمد القيم الجديدة لتعادل القوة الشرائية ومعها القيمة المقابلة للدولار المعتمدة في قياس الفقر.[103]

والجدول الموالي يوضح نسبة الفقراء حسب خط الفقر العالمي المقدر ب1.08 دولار أمريكي يوميا للفرد حسب أسعار سنة 1993 في بعض مناطق العالم التي ينتشر فيها الفقر.

الجدول رقم (3) : نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط 1.08 دولار يوميا حسب أسعار 1993:

المنطقة/ الدولة	1981	1990	2001	تقديرات 2015
آسيا الشرقية	57.7	29.6	14.9	14.8
الصين	63.8	33.0	16.6	16.5
جنوب آسيا	51.5	41.3	31.1	20.7
الهند	54.4	42.1	34.7	21.1
جنوب صحراء إفريقيا	41.6	44.6	46.9	22.3
أمريكا اللاتينية	15.7	16.3	13.5	8.2
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	14.2	13.9	10.2	7.0

Source: Garbis Iradian, **Inequality, Poverty and Growth: Cross Country Evidence**, IMF Working Papers Washington, USA, 2005, Page: 23.

I-3: مؤشرات الفقر:

[103] : أديب نعمة، **مرجع سابق**، ص: 13.

إن مسألة دراسة خط الفقر بالعمق الذي ينطوي على تحديد شامل للفقراء تكتنفه الصعوبة بسبب عوامل متداخلة تؤثر بشكل أو بآخر على تحديد خط الفقر بدقة متناهية ومن ثم تحديد الأفراد الذين يتواجدون تحت هذا الخط، وهذه العوامل تختلف من دولة لأخرى مما يسبب تفاوتا ما بين مستويات الفقر وبالتالي إلى انعكاس ذلك على تحديد واضح لخط الفقر عالميا مما استدعى الجوء إلى مؤشرات أكثر عمقا وقوة في تحديد هذه المستويات الاجتماعية.[104]

قياس الفقر يسمح بإعطاء أرقام نستطيع من خلالها تقييم درجة الفقر في مجتمع ما وتحديد الأفراد والأسر الذين يتم اعتبارهم على أنهم فقراء، من جهة أخرى قياس الفقر يسمح بتحديد الأفراد الذين يستحقون الإعانات والاستفادة من البرامج السياسية المنتهجة للقضاء على الفقر.

ومن أجل قياس أفضل لطاهرة الفقر، ثلاثة نقاط أساسية يجب توفرها يتم تحديدها عبر حساب مؤشرات الفقر المختلفة، هذه النقاط هي:[105]

- ✓ خط التلاقي بين الفقراء وغير الفقراء، أي عدد الأفراد الذين يقعون تحت خط الفقر المحدد سابقا.
- ✓ شدة الفقر التي تعبر عن مدى انتشار الفقر في المجتمع.
- ✓ فجوة الفقر التي قد يسببها عدم توزيع الدخل بطريقة غير عادلة.

هذه النقاط الثلاثة التي اعتبرها ليبتون Lipton على أنها جزء تكميلي حيث أطلق عليها إسم الاتفاقات الجديدة حول الفقرNew consensus about poverty لضمان قياس أفضل وأمثل للفقر.[106]

I-3-1: المؤشرات البسيطة لقياس الفقر النقدي:

I-3-1-1: مؤشر حدوث الفقر Head Count Index:

[104] : عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، **مرجع سابق**، ص: 52.

[105]: Sebastien L.Côté, Statistical inference, **poverty and inequality measurement : An application of the bootstrap econometric technique and a literature review** , Mémoire M.A. , Faculté des Sciences Sociales, Université Laval , Janvier 2000.

[106]: Lipton Michael, **poverty- Are three holes in the consensus,** World Development, 1997, Page :1003-1007.

هو واحد من أكثر المؤشرات شيوعا إذ يعتبر من أبسط المقاييس، وينطوي هذا المؤشر على عدد الأفراد أو الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر، ويسمى أيضا بالمؤشر الرقمي للفقر، ويعتبر جيدا لأغراض كثيرة منها المقارنة أو تقييم أثار سياسات تقليل الفقر كما أنه سهل الفهم والحساب، ويحتسب وفقا للصيغة التالية:

باعتبار مجموعة من الأفراد N لديهم الدخول أو إنفاقات $Y_1, Y_2, \dots Y_n$، مرتبة ترتيبا تصاعديا حتى الوصول إلى خط الفقر المحدد سابقا Z، و q عدد الفقراء أو الأسر، وباعتبار H مؤشر حدوث الفقر:

$$\mathrm{H} = \frac{q}{\mathrm{N}}$$

إلا أن هذا المؤشر تعرض لبعض الانتقادات نظرا لمعاناته من بعض النقائص نذكر منها:[107]

- ✓ الآثار غير المحتملة لبعض السياسات على الفقراء مما يجعله حساسا للفروقات في عمق الفقر.
- ✓ كما أنه غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء فإذا ما تمت إعادة توزيع الدخل من الفئات الأكثر فقرا إلى الذين هم أحسن حالا فإن المؤشر قد لا يتغير، بل ربما يتحسن مما يظهر عكس النتائج.
- ✓ هذا المؤشر لا يتغير في حالة بعض الأشخاص الذين يزداد فقرهم اشتدادا.
- ✓ حسب أمارتياسن هذا المؤشر يهتم فقط بعدد الفقراء على حساب انتشار ونطاق الفقر في المجتمع، والفقراء مهما تغيرت شدة فقرهم هم سواء حسب هذا المؤشر.

I-1-3-2: مؤشر فجوة الفقر Poverty Gap Index:

يعتبر هذا المؤشر مكملا للمؤشر السابق، فهو محاولة لقياس حجم الفجوة بين دخل الفقر وخط الفقر،[108] أي هو مقدار الدخل اللازم للخروج من ظاهرة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد، وبعبارة أخرى هو النسبة المئوية للفرق بين الدخل وخط الفقر الذي يمثل جميع الفقراء، ولهذا

[107] : عبد الرزاق الفارس، **مرجع سابق**، ص: 28-29.

[108]: Wetta .Claude & al.,**le profil d'inégalité et de pauvreté au Burkina Faso**,Cahier de Recherche n°00-02,Université de Laval, CREFA ,décembre 1999,P.16-17.

المؤشر العديد من التسميات منها مؤشر العجز المكيف، مؤشر شدة الفقر، مؤشر عمق الفقر أو مؤشر معدل الفقر.

ويحدد هذا المقياس على النحو التالي: نقوم بترتيب الاستهلاك في المجتمع بشكل تصاعدي، حيث نعطي Y_1 للفئة الأفقر في المجتمع وهكذا حتى الوصول إلى الفئة الأقل فقرا بحيث تقع جميع هذه الفئات تحت خط الفقر Z، فمؤشر الفقر PG يمكن حسابه على النحو التالي:

$$PG = \left(\frac{1}{q}\right)\sum_{i=1}^{q}\left(\frac{Z - y_i}{Z}\right)$$

ويمكن صياغته أيضا على النحو التالي:

$$PG=I.H$$

$$I=Z\text{-}Y_i/Z$$

لقد وجهت عدة انتقادات لهذا المؤشر، من بينها ما يتعلق بكونه يهتم فقط بالعجز المتوسط دون أخذه بعين الاعتبار الاختلافات المسجلة في شدة الفقر بين الفقراء وهو بذلك لا يتأثر بانتقال الدخل من شخص فقير إلى شخص أشد فقرا، أي لا يعكس مقدار التفاوت في دخول الفقراء.[109]

من أجل توضيح الفكرة السابقة نأخذ المثال التالي: نعتبر التوزيعين التاليين A(1,2,3,4) و B(2,2,2,4) التي توضح أربع ملاحظات، مع افتراض خط الفقر يساوي 3.

$$PG_A = I.H_A = (3 - 5/2) / 3 . (3 / 4) = 0.125$$
$$PG_B = I.H_B = (3 - 5/2) / 3 . (3 / 4) = 0.125$$

ما نلاحظه من هذا المثال تساوي قيمة كلا المؤشرين للتوزيعين أي أن فجوة الفقر في هذين التوزيعين هي نفسها، لكن لو لاحظنا في التوزيعين نلاحظ أن التوزيع B هو الذي يحتوي على أفراد شديدي الفقر أكثر من التوزيع A.

[109]: Martin Ravallion, **Comparaison de la pauvreté : Concepts et méthode,** étude sur la mesure des niveaux de vie, document du travail n°22, banque mondial, Washington 1996, Page :55.

I-3-1-3: مؤشر شدة الفقر Poverty Senerity Index:

يقيس هذا المؤشر بالإضافة إلى فجوة الفقر التفاوت الموجود بين الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، ويحتسب مؤشر شدة الفقر من خلال متوسط المربع النسبي لفجوة الفقر ويأخذ الصيغة الآتية:

$$Ps=1/n \sum (Z-Y_i)^2$$

فكلما كان المؤشر عاليا كلما كانت ظاهرة الفقر أشد قوة وازداد حجم التفاوت واللامساواة بين الفقراء والعكس صحيح.

I-3-2: مؤشرات الفقر البديهية:

لقد تعرضت المؤشرات التي لا تعتمد على أي خاصية أو بديهية معينة العديد من الانتقادات كونها لا تعير أدنى احترام إلى المعايير الإنسانية اتجاه الفقراء فهي تجمع بين الفقراء شديدي الفقر والفقراء قليلي الفقر على مقياس واحد،[110] وقد اقترح أمارتياسن سنة 1976 في مقالته "قياس تجميعي للفقر النقدي" طرح جديد مبني على بديهيتين أساسيتين:[111]

1. بديهية الرتابة Axiome Monotonie: بمعنى رتابة الرفاه بالنسبة للدخل، أي أن أي انخفاض في دخل واستهلاك أحد الفقراء لابد لأن ينتج عنه زيادة في مؤشر الفقر مع افتراض بقاء بقية الأشياء الأخرى على حالها.
2. بديهية التحويل Axiome de Transfert: هذه البديهية تسلط الضوء على الحالة التي يتحول فيها دخل أحد الفقراء إلى أحد آخر أعلى منه دخلا فلابد من ارتفاع مؤشر الفقر مع بقاء بقية الأشياء الأخرى على حالها.

ولكن حسب Zheng فهناك أكثر من بديهيتين لقياس الفقر من الناحية الأخلاقية والإنسانية، على سبيل المثال بديهية التناظر أي أن قياس الفقر لا يتأثر بتبادل المنح الأولية ما بين الأفراد، كذلك بديهية

[110] : اعمر بوزيد محمد، **مرجع سابق**، ص: 99.

[111]: Amartya Sen, **Poverty :An Ordinal Approach to Measurement,** Econometrica, Vol44, N02, March 1976, Page :219.

التجميع التي تعتبر جمع المعلومات المتعلقة بالفقراء واجبة وضرورية لأجل بناء مستوى الفقر، وبديهية التصنيف الترتيبي للحرمان النسبي بمعنى أن قيمة الترجيح المخصصة لفجوة الفقر يجب أن تكون مساوية لرتبتها في التصنيف المتناقص لرفاهية الفقراء، بالإضافة إلى بديهية التعيير والضبط بمعنى أن قياس الفقر النقدي في حال تساوي دخول الفقراء يساوي جداء مؤشر اتساع الفقر وشدته المتوسطة، ثم بديهية التفكك وغيرها من البديهيات الأخرى.[112]

I-2-3-1: مؤشر سن Sen's Poverty index:

يعتبر هذا المؤشر أول مؤشرات الفقر النقدية التي تستند إلى بديهيات معينة التي وضعها أمارتياسن سنة 1976، حيث يحاول سن من خلال هذا المؤشر التوفيق بين مؤشري عدد الرؤوس H ومؤشر فجوة الفقر PG مع معامل Gini: وذلك وفق المعادلة التالية:[113]

$$P=H.G$$

حيث: $G=PG+(1-PG)G$

كما أوضح سن أن هذا المؤشر يمكن كتابته على النحو التالي أيضا:[114]

$$P = \frac{2}{(q+1)nz} \sum_{i=1}^{q} (z - y_i)(q + 1 - i).$$

من خلال العلاقة أعلاه نلاحظ أن سن اقترح قياس تجميعي عام للفقر من خلال المجموع المرجح لفجوات الفقر الفردية مقارنة بخط الفقر، بحيث تم ترجيح فجوات الفقر بالمعامل الترجيحي $(q+1-i)$ الذي يمثل عدد الفقراء الذين يتمتعون برفاه أكبر مقارنة بوحدة التحليل i وهذا معناه أن فجوة الفقر الأكبر تتمتع بوزن ترجيحي أكبر وأن ناتج جداء مجموع فجوات الفقر بمعامل الترجيح سوف يكون محصورا بين الصفر والواحد.[115]

---

[112]: Bibi Sami, **Mesurer la pauvreté dans une perspective multidimensionnelle : une revue de la littérature**, CREFA-CIRPEE, université laval, Quebec, Canada, October 2002, Page: 10-16.

[113] : عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، **مرجع سابق**، ص: 56.

[114]: Amartya Sen, **Op cité,** Page: 224.

[115] : اعمر بوزيد محمد، **مرجع سابق**، ص: 101.

ما يميز هذا المؤشر عن المؤشرات السابقة كونه مؤشر هجين يجمع بين أكثر من مؤشرين، كما أن استعماله لمعامل Gini أعطى للمؤشر ميزة يعكس من خلالها مشكل اللامساواة في الدخل بين فقراء المجتمع، حيث أن توزيع الدخول بين الفقراء مأخوذ بعين الاعتبار في المؤشر عكس المؤشرات الأخرى كمؤشر فجوة الفقر.

I-3-2-2: مؤشر FGT(Indice de Foster, Gréer et Thorbeck 1984):

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التي تقيس مدى عمق الفقر في المجتمع وهو المؤشر الأكثر استعمالا كونه يجمع كل البديهيات المعروفة، كما أنه يفترض مبادئ مهمة في القياس كتقسيم جماعة الفقراء إلى مجموعات جزئية وتجميعية، ويقترح أيضا في بادئ الأمر مؤشر يساوي مجموع فجوات دخل الفقر المرجحة على أساس كل فجوة فقر فردية بقيمة الفجوة نفسها، ومن هذا المبدأ تبلورت الصيغة الرياضية للمؤشر على النحو التالي:[116]

$$P\alpha = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}\left[\frac{Z - y_i}{Z}\right]^{\alpha}$$

حيث α تمثل مقدار النفور من الفقر[117] (Indice d'aversion pour la pauvreté)،حيث أن α تحقق البديهيات التالية:

- بديهية الرتابة في حالة $\alpha > 0$.
- بديهية التحويل في حالة $\alpha > 1$.
- بديهية التحويلات المتناقصة في حالة $\alpha > 2$.

وما يميز هذا المؤشر كونه يحتوي على ثلاثة مؤشرات مجتمعة يمثلها المعامل α وهي مؤشر عدد الرؤوس ومؤشر فجوة الفقر ومؤشر شدة الفقر وذلك على النحو التالي:[118]

- في حالة $\alpha=0$ فإن مؤشر FGT هو نفسه مؤشر عدد الرؤوس H.

---

[116]: James Foster, Joel Greer et Erik Thorbecke, **Notes and Comments: AClass of Decomposable Poverty Measures,** Econometrica, Vol 52, No03, May 1984, Page: 762.

[117]: Taladidia Thiombiano, **La loi de Preto: Une loi sur l'inégalité ou sur la pauvreté? Réponses théoriques et empiriques,** ISBN 1385-9218, 1999.

[118]: Ponty Nicolas, **Mesurer la pauvreté dans un pays en Développement,** statéco n°90-91, Aout-Décembre1998. Paris, Page: 60-61.

- في حالة $\alpha=1$ فإن مؤشر FGT هو نفسه مؤشر فجوة الفقر P.
- في حالة $\alpha=2$ فإن مؤشر FGT هو نفسه مؤشر شدة الفقر Ps.

I-2-3-3: مؤشر واتس Watts's Poverty Index:

يعتبر هذا المؤشر من أقدم المؤشرات القياسية للفقر حيث يعود ظهوره إلى سنة 1967، وهو مستوف لمعظم البديهيات السابقة الذكر خاصة بديهية الرتابة، بديهة التحويل وبديهية التفكيك بالفوج، لكنه قليل الاستعمال نظرا لانتشار مؤشر FGT الذي يستعمل من طرف المنظمات والمؤسسات الدولية والهيئات الحكومية للدول النامية على وجه الخصوص، ويتم حساب هذا المؤشر وفقا للصيغة الرياضية على النحو التالي:[119]

$$W = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q} Ln(\frac{Z}{y_i})$$

ويقسم واتس رفاهية الفرد أو الأسرة إلى جزئين أساسين الأول سماه بالرفاهية الإنسانية التي تهتم بمؤهلات الفرد الاجتماعية، أما الجزء الثاني فأطلق عبيه مسمى الرفاهية غير الإنسانية تحتوي على مصادر الدخل للفرد من أجور وتحويلات نقدية وغيرها من المصادر.[120]

I-2-3-4: مؤشر تهون Thon's Poverty Index:

يعد هذا المؤشر معدلا لمؤشر سن الذي تطرقنا له سابقا، حيث انتقد تهون مؤشر سن لعدم استيفائه لبديهية التعدية Axiome de transitivité، فقام في سنة 1979 باقتراح مؤشر جديد مع تقسيم بديهية التحويل إلى بديهيتين منفصلتين، الأولى بديهية ضعف التحويل Axiome de faible transfert والثانية بديهية قوة التحويل Axiome fort de transfert، وذلك وفق الصيغة الرياضية التالية:[121]

$$T(y,Z) = H[S+ 2(1 - H)I]$$

[119]: Watts, **An Economic Definition of Poverty,** Basic Book, New York, 1968, Page: 316-329.
[120]: Maliki Samir Bahha-eddine, **Op cité,** Page: 50.
[121]: Hourriez Jean Michel et Legris Bernard, **l'approche monétaire de la pauvreté: méthodologie et résultats,** condition de vie, économie et statistique n°308-309-310, 1997, Page: 51.

I-3-2-5: مؤشر SST:

طور هذا المؤشر من طرف كل من امارتياسن Sen، شوروكس Shorrocks وتهون Thon في سنة 1995، وذلك كتصحيح لمؤشر سن 1976 الذي لم يستوفي بديهية التحويل، ويتمثل المبدأ المعتمد من قبل هذا المؤشر في كون القياس المقبول للفقر يجب أن يسجل ارتفاعا للفقر كلما تم تحويل للدخل من شخص تحت خط الفقر إلى آخر أعلى دخلا،[122] وما يميز هذا المؤشر قدرته على قياس شدة الفقر بين مجتمعين مختلفين.

باعتبار مجتمع ما به n أفراد دخولهم y_i مرتبة تصاعديا من الأشد فقرا إلى الأقل فقرا، واعتبار Z خط الفقر محدد مسبقا و q عدد الفقراء في المجتمع، فمؤشر SST يحسب وفقا للمعادلة الرياضية التالية:[123]

$$SST = \sum_{i=1}^{q} \left(\frac{2(n-i)+1}{n^2} \right) \left(\frac{z - y_i}{z} \right)$$

ويمكن حسابه أيضا وفقا المعادلة الرياضية التالية:

$$P(y;Z) = H.PG.(1+G(x))$$

وعبر دراسة قام بها كل من Osberg وXu في سنة 2000 حول 23 دولة اتضح أن القيمة $(1+G(x))$ صغيرة جدا حيث كانت محصورة بين القيمة 0.014 في النمسا والقيمة 0.125 في الولايات المتحدة الأمريكية في تسعينيات القرن الماضي، أي أن نسب التغير في كل من مؤشر عدد الرؤوس (مؤشر حدوث الفقر) ومؤشر فجوة الفقر يكون معادل تقريبا للنسبة التي يتغير بها مؤشر شدة الفقر.

I-3-2-6: مؤشر كاكواني Kakwani's Poverty Index:

اعتبر كاكواني مؤشر سن 1976 على أنه لا يستطيع قياس الفقر بسبب افتقاره إلى بديهية جديدة اقترحها كاكواني تحت مسمى بديهية الحساسية للتحويلات Axiome de Sensibilités

[122]: Lars. Obserg,Kuan Xu**, Poverty Intensity :How Well do Canadian Provinces Compare?,**Canadian Public Policy-Analyse de Politique,vol.25.n°2.1999.
[123]: Victor Aguirregabiria, **Encyclopedia of World Poverty**, Boston University, Golson Books, Croton-on-Hudson, New York, Page: 01.

aux Transferts، التي تعرف بأنها مع بقاء كل الأشياء الأخرى على حالها فإن تحويل بقيمة w من شخص فقير i إلى شخص أكثر فقرا j سوف يؤدي إلى زيادة أكبر في مقياس الفقر من زيادة يحدثها تحويل آخر من شخص فقير m إلى آخر أكثر فقرا l، وذلك بشرط أن $y_j-y_i=y_l-y_k>0$ حيث أن $y_k>y_i$.[124]

والصيغة الرياضية لمؤشر كاكواني هي كالتالي:[125]

$$k=\frac{q}{nz\sum_{i=1}^{q} i^k}\sum_{i=1}^{q}(z-y_i)\,(q+1-i)^k$$

في حال ما إذا كانت قيمة المعلمة k تساوي الواحد فإننا في حالة مؤشر سن الأول 1976، أما إذا تغيرت قيمة k وازدادت عن الواحد فهذا ما يسمح باحترام بديهية حساسية التحويلات لكاكواني، وكلما كبرت قيمة k كلما تمكن المؤشر من تحقيق أكبر عدد من البديهيات الأخرى،[126] لكن بالرغم من كل هذا إلا أن هذا المؤشر يعتبر قليل الاستعمال.

I-3-2-7: مؤشر شاكرفارتي Chakravarty's Poverty Index:

تم اقتراحه من طرف شاكرفارتي سنة 1983 بالصيغة الرياضية التالية:

$$P_{\propto}(Y,Z) = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}\left[1-\left(\frac{Y_i}{Z}\right)^{e}\right]$$

حيث تمثل المعلمة e مقدار النفور من الفقر La valeur de l'aversion de la pauvreté، وما يميز هذا المؤشر أنه يتوفر على العديد من المزايا النظرية والتطبيقية، كما أنه يحقق أغلب البديهيات المتفق عليها خاصة بديهية التفكيك بالأفواج.

I-3-2-8: مؤشر كلارك، هيمنغ وإيلف:

هذا المؤشر من اقتراح كل من Clark، Hemming وUlph في سنة 1981 معتمدين على البديهيات التي اقترحها سن في سنة 1976 (بديهية الرتابة وبديهية التحويل)، هذا مع استيفاء المؤشر

[124]: Smahi Ahmed, **Op cité,** Page: 74.
[125]: Nanak Kakwani, **On a Class of Poverty Measures**, Econometrica, Vol 48, No02, Mars 1980, Page: 442.
[126]: Nanak Kakwani, **Op cité,** Page: 443-444.

على بديهية الحساسية للتحويلات، وأطلق اسم المؤشر الأخلاقي Ethique Indice على هذا المؤشر لاعتماده على دالة رفاهية اجتماعية، وقد قسم المؤشر إلى مؤشرين جزئيين وذلك ووفق الصيغة الرياضية التالية:[127]

$$CHU_{\beta}(y,Z) = \begin{cases} 1 - \left[\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{y_i}{Z}\right)^{\beta}\right]^{1/\beta} & \beta \leq 1\ ,\beta \\ \cdots\cdots \\ 1 - \left[\frac{1}{n}\prod_{i=1}^{n}\left(\frac{y_i}{Z}\right)\right]^{1/\beta} & \beta = 0 \end{cases}$$

I-3-2-9: مؤشر أتكنسون Atkinson's Poverty Index:

من جهته هذا المؤشر عبارة عن تعديل لمؤشر كلارك، هيمينغ وإيلف ($CHU\beta$) وذلك في سنة 1987 من طرف أتكنسون، وقام بتعديل المؤشر من أجل قابيلة أكبر لبديهية التفكك وذلك على النحو المبين في الصيغة الرياضية التالية:[128]

$$ACHU_{\beta}(y,Z) = \begin{cases} \frac{1}{\beta n}\sum_{i=1}^{n}\left[1 - \left(\frac{y_i}{Z}\right)^{\beta}\right] & \beta \leq 1\ ,\beta \\ \cdots\cdots\cdots\cdots \\ \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}(lnZ - lny_i) & \beta = 0 \end{cases}$$

I-3-2-10: مؤشر بورقينون وفيلد:

يعود الفضل في هذا المؤشر لكل من Bourguignon وFilds سنة 1990، ويعتبر هذا المؤشر جامعا بين كل من مؤشر سن ومؤشر شاكرفارتي ومؤشر FGT وكذا مؤشر حدوث الفقر التي تتميز حسبهما بالضعف من الناحية التطبيقية لاسيما مؤشر FGT، فقام كلا الباحثين بجمع هذه المؤشرات في مؤشر واحد على النحو التالي وفق المعادلة التالية:[129]

$$BF_{\alpha,\delta} = P_{\alpha,\delta}(y,Z) = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}\left[\delta + \left(\frac{g_i}{Z}\right)^{\alpha}\right]$$

[127]: Emma Santos Maria, **Undimensional Ineguality and Poverty Mesasures,** working paper,30 August 2008 , to be presented at the summer school on capability multidimensional poverty , 9 September 2008, new Delhé , India,p 22.
[128]: Emma Santos Maria, **Op cité,** Page: 26.
[129]: Ponty Nicolas, **Mesurer la pauvreté dans un pays en Développement,** statéco n°90-91, Aout-Décembre1998. Paris, Page: 59.

خاتمة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى الفقر كظاهرة اجتماعية ومشكلة اقتصادية متجذرة في التاريخ، وقد تعددت تعارفه ومفاهيمه التي اتفقت على أن الفقر حالة من الحرمان من الغذاء، الملبس، السكن، الدخل، المشاركة في المجتمع والقدرات الفنية والمهارات التي تساعد الفرد على العيش الكريم والبقاء على قيد الحياة، ثم تطرقنا إلى أهم النظريات المفسرة للفقر على غرار نظرية الحلقة المفرغة التي تبدأ بالفقر وتنتهي به وكذا النظرية المالثوسية التي اعتبرت الفقراء هم من تسببوا لأنفسهم بالفقر بسبب تكاثرهم المستمر، وصولا إلى النظرية الماركسية التي اعتبرت الفقر نتيجة للصراع الطبقي في النظام الرأسمالي، ثم تطرقنا بعد ذلك للمدارس الثلاثة للفقر بداية بمدرسة الرفاهية لمارتن رفاليون الذي ميز الفقير على أنه الشخص الذي يفتقر لدخل نقدي يسمح له بالوصول إلى مستوى رفاه مرجعي مقبول في المجتمع، ثم مدرسة الحاجيات الأساسية لراونتري الذي عرف الفقير على أنه كل شخص يعجز عن تلبية حاجياته الأساسية خاصة الغذاء ثم الملبس والسكن التي تضمن له الحفاظ على نشاطه البدني العادي، في حين يأتي أمارتياسن ومدرسته القدرات أين عرف الفقير على أنه كل شخص لا يملك قدرات وظيفية أو مهارات تقنية تساعده على الحصول على حياة لائقة، وفي الأخير تطرقنا إلى مختلف أبعاد الفقر ومؤشرات قياسه سواء البسيطة أو تلك التي اعتمدت على البديهيات.

في الأخير يعد الفقر أكبر تحديات العصر الحالي نظرا لتفشيه في كل بقاع العالم، وبالرغم من التطور الكبير الذي عرفه الإنسان وتمكنه من التغلب على كل مشاكله، إلا أن الفقر لا يزال يؤرق الحكومات والدول سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية، هذه الأخيرة تحتاج إلى معدلات نمو اقتصادي تسمح لها بمحاربة الفقر أو على الأقل التقليل من حدته، وهذا هو موضوع الفصل الموالي للدراسة تحت عنوان الأسس النظرية للنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني
الأسس النظرية
للنمو الاقتصادي

تمهيد الفصل:

يعد النمو الاقتصادي واحدا من المتغيرات والمفاهيم التي أسالت حبرا كثيرا منذ القدم إلى يومنا هذا، وذلك منذ بداية الحرب العالمية الثانية أين نادى الكلاسيكيون بدراسة النمو الاقتصادي وفق ما يسمى نظرية التوازن في المدى الطويل التي جعلت من القوى المحددة لتقدم الشعوب محورا أساسيا لأبحاثها ودراساتها، حيث هدفوا إلى حل المشاكل التي تتعلق بالنمو الاقتصادي باستعمال العديد من الأساليب والطرق العلمية، ومع التطورات التي عرفتها مختلف المفاهيم الاقتصادية أصبحت هذه النظرية تعرف بنظرية النمو الاقتصادي، ويعود الفضل في ذلك إلى الاقتصادي R.F. HARROD من خلال مقالاته التي أطلق عليها اسم An essay in dynamic theory، ومع مجيء فترة الستينيات من القرن الماضي ظهرت إلى الساحة نظريات جديدة كنظرية شومبتر، النظرية الكينيزية، نظرية روستو وأفكار ماركس وغيرها من النظريات التي غيرت مفهوم النمو الاقتصادي التي راحت تجعل للنمو الاقتصادي أهمية كبيرة في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة.

فمفهوم النمو الاقتصادي مفهوم حير العقول وتعددت الدراسات والأبحاث في خصوصه، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية الذين للوهلة الأولى يظهران أنهما نفس المصطلح، إلا أن الأول مفهوم كمي يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل فهو "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد[1]"، في حين المفهوم الثاني فيعبر عن التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد مشمولا على الموارد والنمو الديمغرافي وإنتاجية العمل، فالتنمية الاقتصادية هي "سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النمو[2]" أو هي "مجموع التغيرات الاقتصادية الاجتماعية المرافقة للنمو[3]"، فيجب التفريق بين هذين المصطلحين لضمان مفهوم أفضل لكل من هما.

فالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في مختلف النظريات، يعتبران من أدوات العلاج للعديد من المشاكل الاقتصادية كالفقر، اللامساواة، البطالة وغيرها من المشاكل المعاصرة، حيث أن النمو الاقتصادي المحقق من شأنه تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتوزيع ثمرات النمو الاقتصادي على مختلف فئات المجتمع خاصة الطبقات المحرومة أو السفلى التي باستفادتها من هذا النمو تتحسن أوضاعها، وهذا وفق نظرية "انسياب الفوائد إلى الأسفل" للاقتصادي Todaru 1997، وهذا ما يجعل من الدول النامية الأكثر احتياجا إلى تحقيق نمو اقتصادي يسمح لها بالخروج من الوضعية المزرية التي تعيشها، فهذه الأخيرة تعرف اختلالات لابد من التخلص منها لضمان السيرورة الحسنة والمثلى

[1] :Longatte et Vanhove, **Economie Génerale**, Dunod, Paris 2001, page 53.
[2] : Salles et Wolf, **Croissance et developpment Tome1**, dunod, Paris 1970, page 43.
[3] : Longatte et Vanhove,**op cit**, page 53.

للعمليات الإنتاجية لضمان تحقيق نسب من النمو الاقتصادي من شأنها تحسين مختلف المؤشرات والمعاملات الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية لسكانها.

II-1: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي:

II-1-1: تعريف النمو الاقتصادي:

نلمس من خلال الأدبيات الاقتصادية العديد من تعاريف النمو الاقتصادي، وذلك بسبب تطور الاقتصاد العالمي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وكذا تعدد المذاهب الاقتصادية، حيث يعرف بالزيادة المستمرة والمتواصلة في الكمية المنتجة من السلع والخدمات في بلد ما لمدة زمنية محددة بسنة واحدة، وهو كذلك الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي الذي يضمن الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وهذا ما أكده الاقتصادي S.Kuznet في كتابه "النمو والهيكل الاقتصادي"، أين يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي،[4] ولا يكون هذا إلى في حالة ارتفاع معدل النمو عن معدل النمو السكاني، حيث أن زيادة إجمالي الناتج المحلي بمعدل أقل من معدل نمو السكان يحول دون زيادة متوسط نصيب الفرد الحقيقي، فلا يمكن القول أن هذا البلد قد حقق نموا اقتصاديا.[5]

وبالتالي نكتب المعادلة التالية:

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل القومي– معدل النمو السكاني.

وفيما يلي نقوم بعرض بعض التعاريف لمجموعة من العلماء والباحثين حول موضوع النمو الاقتصادي:

- ✓ P.A.Samuelson: يعرف النمو الاقتصادي على أنه الناتج الوطني الحقيقي PNN، أو الناتج الوطني الخامPNB ، وذلك من خلال دراسة قام فيها بتحديد مستويات النمو الاقتصادي باستعمال هذين المؤشرين، إلا أنه يفضل استعمال الناتج الوطني الصافي نظرا لسهولة الحصول على المعطيات الخاصة بهذا المؤشر.[6]
- ✓ W.A.Lewis: النمو الاقتصادي هو نمو الإنتاج بالنسبة للفرد، هذا ما يمثل نصيب الفرد من هذا الإنتاج.[7]

---

[4] : Régis Bénichi, Marc Nouschi, **La croissance aux XIXème et XXème siècles**, 2éme édition, édition Marketing, Paris, 1990, p.44.

[5]: أ.د محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية**، دراسات نظرية وتطبيقية، 2000، جامع الإسكندرية، ص: 51.

[6] : A.Samuelson, **Introduction A L'Analyse Economique**, 1972, Page :522.

[7] : W.A.Lewis, **La Théorie de la Croissance Economique**, 1967, Page :13.

- ✓ F.Perroux: يفسر النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المدعومة خلال مدة ما أو عدة فترات زمنية طويلة المدى لمحدد الإنتاج بالحجم، في حين يستعمل في المدى المتوسط مفهوم التوسع الاقتصادي الذي ينافي معنى الركود الاقتصادي.[8]
- ✓ يمكن تعريفه أيضا على النحو التالي: هو تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا.[9]
- ✓ Revoire: النمو الاقتصادي هو التحول التدريجي للاقتصاد نحو الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية.
- ✓ حسب دراسة قام بها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائري أعطي التعريف التالي للنمو الاقتصادي: هو عملية خلق الثروات، والعمل هو العامل الأساسي المحقق لهذه الثروات.[10]
- ✓ ويعرف على أنه مفهوم ضيق، كمي وقابل للقياس، متصل بالتغيرات عبر الوقت في حجم الناتج الوطني أو الدخل الوطني في شكله الإجمالي أو الفردي، ومع أن هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تكمن وراء هذه التغيرات، إلا أنها في ذاتها تظل مفهوما ذا طبيعة اقتصادية صافية، فالنمو الفعلي يمكن تحقيقه بدون تحولات أساسية في هيكلية وموقع القوى الاجتماعية والسياسية أو في القيم والتوجهات والتنظيم والثقافة، باختصار دون تبديل جذري في القوى غير الاقتصادية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي.[11]

II-1-2:شروط تحقيق نمو اقتصادي:

من أجل القول أن دولة ما حققت نموا اقتصاديا في فترة زمنية معينة يتوجب توفر ثلاثة شروط أساسية تجعل من مؤشر النمو الاقتصادي تمثيلا حقيقيا وصحيحا لتطور الاقتصاد، وهذه الشروط هي كالتالي:

1. كما سبق وذكرنا يجب أن يتخطى معدل النمو الاقتصادي معدل النمو السكاني لضمان تحسين وزيادة نصيب الفرد من الناتج الوطني، فمعدل النمو السكاني يدخل كطرف فاعل في تحديد نسبة النمو الاقتصادي، فعلى الدول التي تهدف إلى تحسين وزيادة معدلات نموها الاقتصادي أن تهتم بنسبة النمو السكاني لديها، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها دول العالم الثالث التي تمنعها من تحقيق معدلات نمو اقتصادية معدلات النمو السكاني المرتفعة لديهم التي تمنع تحسين ظروف الأشخاص والأفراد.

---

[8] : J.Bremonde ;A.Geledan, **Dictionnaire Economique et Social**, 1981, Page :123.

[9]: معروف هوشيار، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص: 347.

[10] : CNES(2005), **Rapport Eléments de débat pour un pacte de croissance**, Commission perspectives de développement économique et social, Alger, pp.5-7.

[11]: مشورب إبراهيم، **إشكالية التنمية في العالم الثالث**، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص: 31.

2. يجب ضمان تحقيق زيادة حقيقية في متوسط دخل الفرد لا زيادة نقدية فقط، بمعنى آخر يجب أن تفوق الزيادة النقدية في نصيب الفرد الزيادة في معدلات التضخم والمؤشر العالم للأسعار، مما يضمن أن تكون هذه الزيادة في متوسط نصيب الفرد عن زيادة حقيقية في الدخل الوطني راجعة إلى زيادة كمية ونوعية في الإنتاج، وليست ناجمة عن ارتفاع تضخمي في أسعار هذه المنتجات لا غير، هذا ما يلزم استعمال الأسعار الحقيقية عند قياس النمو الاقتصادي، هذا يسمح لنا بكتابة المعادلة التالية:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي- معدل التضخم.

3. كما يجب توفر شرط الاستمرارية والديمومة، بمعنى آخر يجب أن تكون الزيادة في معدلات الدخل الحقيقي الوطني والفردي مستمرة إلى المدى الطويل وليست مجرد زيادات مؤقتة وعابرة تسببت فيها أسباب معينة بزوالها تزول هذه الزيادات، على سبيل المثال ما حدث في السبعينيات وأوائل الثمانينيات وارتفاع أسعار النفط العالمية إلى 42 دولار أمريكي للبرميل الواحد، هذا ما أدى إلى إحداث زيادة هائلة في إجمالي الناتج الوطني والفردي في الدول المصدرة للنفط، لكن سرعان ما عاودت الانخفاض بمجرد انخفاض الأسعار مجددا إلى 10 دولار، فمثل هذه الزيادات لا يتم اعتبارها كنمو اقتصادي بل كنمو عابر ومؤقت.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج التعريف العام للنمو الاقتصادي على أنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات التي يحتاجها المواطنون مقاسة بالأسعار الحقيقية تضمن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج في المدى الطويل.

II-1-3: مفاهيم متعلقة بالنمو الاقتصادي:

II-1-3-1: مفهوم التخلف الاقتصادي:

يظهر التخلف الاقتصادي عادة بعد مدة طويلة من النمو ويميزه انخفاض حجم النشاط الاقتصادي، أي نقص الناتج الوطني، كما يمكن أن يكون التخلف مرافق للتطور الاقتصادي إذا كان معدل انخفاض الدخل الوطني أقل من معدل انخفاض السكان.

ويمكن الحكم على بلد ما أنه متخلف من خلال بعض الخصائص وهي:

-انخفاض متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

-خصائص عناصر الإنتاج.

-خصائص النشاط الاقتصادي

ففي الدول المتخلفة يكون الدخل الفردي الحقيقي ضعيف إضافة إلى اتسام الإنتاج بالاعتماد على اليد العاملة غير المؤهلة، وكذا تركز النشاط الاقتصادي في الزراعة وبيع المواد الأولية.

كما يمكن تشبيه الدول المتقدمة بآلة، كل الأفراد فيها يؤدون وظائفهم بصفة متناسقة تسمح بالسير الحسن لهذه الآلة، أما الدول المتخلفة فإن وظائف أفرادها منفصلة نتيجة كونها بلدان مستغلة أو أن قطاعات اقتصادها مستقلة عن بعضها البعض.

II-1-3-2: مفهوم التقدم الاقتصادي

إن قياس النمو الاقتصادي ما هو إلا قياس كلي لزيادة السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة مقارنة بالفترة السابقة، أما التقدم الاقتصادي فهو الزيادة-بين فترة وأخرى- لمتوسط الناتج الحقيقي، متوسط الدخل الحقيقي و متوسط الاستهلاك الحقيقي للسكان.

ويعرّف R.BARRE التقدم الاقتصادي بأنه " نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان"[12]، ويعبر التقدم الاقتصادي عن " مجموع التحسينات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي المرافقة للنمو"[13].

II-1-3-3: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعرف بأنها الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثل، عن طريق إحداث تغييرات جذرية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.[14]

ويمكن تعريف التنمية على أنها" مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية، مع ضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.[15]

ومن هذه التعاريف يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث أن التنمية الاقتصادية تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها إجراء تغييرات في

[12] : R.Barre, **Economie politique**, paris, Cujas,1972, page 91.
[13] : Longatte et Vanhove, **op cit**, p54.
[14]: عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، جار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص: 273.
[15]: مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، **النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية**، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999ص44.

هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنه نستطيع القول أن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى:

- ✓ إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.
- ✓ ضمان الحياة الكريمة للأفراد.
- ✓ ضمان استمرارية هذا النمو من خلال ضمان استمرار تدفق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بعد تلبية حاجات الأفراد والموجه للاستثمار.

II-1-3-4: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

كما سبق وعرفنا النمو الاقتصادي على أنه تحقيق معدلات متزايدة في الناتج الوطني الكلي، وهذا يحدث من خلال زيادة المدخلات في العملية الإنتاجية أو إدخال تحسينات على مستوى هذه الأخيرة، بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادة الناتج الوطني وكذا تنويعه فضلا عن التغييرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الإنتاج، والتنمية الاقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تعمل على تحقيق تغييرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج، فبالتالي التنمية الاقتصادية هي عملية تغيير شاملة ومتكاملة اقتصاديا وحتى اجتماعيا بهدف تحقيق نمو مستمر ومحسن لظروف حياة الأفراد.

فبالتالي نستنتج أن التنمية الاقتصادية مفهوم أشمل وأوسع من النمو الاقتصادي، وفيما يلي بعض الاختلافات بين المفهومين:

- ➢ النمو الاقتصادي يتم بدون أية قرارات تسبب تغيير هيكلي للمجتمع، في حين التنمية الاقتصادية عملية مخططة تهدف أساسا إلى إحداث تغيير هيكلي للمجتمع لتحسين ظروف معيشية أفضل للأفراد.
- ➢ النمو الاقتصادي لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي بين مختلف الفئات والأفراد في الوقت الذي تهتم فيه التنمية الاقتصادية بزيادة متوسط نصيب الفرد الحقيقي خاصة الفئات السفلى من المجتمع.
- ➢ النمو الاقتصادي هدفه الأساسي هو الحجم والكم الذي يوفره للفرد من السلع والخدمات في حين التنمية الاقتصادية تعكي الأولوية لنوعية السلع والخدمات الموفرة للأفراد.

- النمو الاقتصادي لا يولي اهتماما لمصدر زيادة الدخل القومي بينما التنمية الاقتصادية تهتم جليا بمصدر زيادة الدخل القومي من جهة وتنويعه من جهة أخرى.

II-2: محددات النمو الاقتصادي:

عرفت محددات النمو الاقتصادي خلال العقدين الأخيرين اهتماما كبيرا من طرف الباحثين والمختصين، وذلك بسبب عدم توافق أهل الاختصاص على إجماع فكري واحد يبرز أهم هذه المحددات، فقد اختلفت الدراسات والآراء نجد منها النموذج النيوكلاسيكي Solow الذي ركز على الأهمية الكبيرة التي يلعبها الاستثمار في تحديد النمو الاقتصادي، وتلتها نظرية النمو الداخلي للمؤسسة لصاحبيها Lucas وRomer، الذين أعطيا أهمية كبيرة لكل من رأس المال البشري والإبداع، ونجد أيضا أعمالا كثيرة اهتمت بكل من التضخم، البطالة، السياسة المالية، التقليل من عدم اليقين، التقدم التكنولوجي، عدم الاستقرار الكلي، الجباية، العجوزات الكبرى، العوامل البيئية، الجباية والانفتاح التجاري وتحرير التجارة الخارجية.

ومن أبرز هذه الدراسات كتابات Kameudy et Meguire1985، Grier et Tullock1989، Barro1991،

II-2-1: رأس المال المادي والبشري

يعتبر رأس المال البشري من أهم محددات النمو الاقتصادي، حيث وضح Barro سنة 1991 أم معدل النمو له علاقة إيجابية مع المستوى المبدئي لرأس المال البشري الذي قاسه بمعدلات التمدرس، وتم تأكيد هذه الدراسة من خلال دراسة أخرى قام بها Barro رفقة Le سنة 1993 وذلك من خلال دراسة ممتدة من الفترة 1960-1985 لمعدلات النجاح المدرسي بالنسبة لفئة البالغين عند أربعة مستويات هي الفئة ذات التعليم العالي،الفئة ذات التعليم الثانوي، ذات التعليم الابتدائي والأخيرة التي لم تتلقى التعليم، وذلك على عينة من 129 دولة، وكنتيجة للدراسة خلص الباحثان إلى التأثير القوي لمستويات التعليم إيجابيا ومباشرة على معدلات الناتج الداخلي الخام. [16]

وقد سبقه إلى ذلك Lucas سنة 1988 الذي أكد على أن رأس المال البشري يتراكم بطريقة داخلية ويعتبر المحرك الأساسي للنمو، واقترح Lucas طريقتين للتراكم هما التراكم من خلال التعليم والتراكم من خلال الممارسة، ثم جاءت العديد من الدراسات التي تؤكد أهمية رأس المال البشري في تحديد

[16] Barro R, Lee J. W, **International comparisons of educational attainment**, journal of Monetary Economics, 32, p.36.

النمو الاقتصادي على غرار Glomm et Ravikumar 1991، Tamura 1994، Autume et Michel 1992، Levin et Renelt 1992، Weil 1992 ، Mankin et Romer 1992.

II-2-2: الإنفاق الحكومي:

من بين أهم الدراسات التي أوضحت أهمية الإنفاق الحكومي في تحديد النمو الاقتصادي دراسة Baro سنة 1997 أين أوضح وجود علاقة نسبية بين الإنفاق العام للاستهلاك والناتج المحلي الخام مستعملا الإنفاق العمومي للاستهلاك كنسبة مئوية من الناتج المحلي الخام مع حذف كلا من نفقات الدفاع والتعليم، حيث تم استعمال مستويات الإنفاق في دراسة Zou، Swaroop وDevarajan سنة 1996 ولم يجدوا أية علاقة معنوية بين النمو ومستويات الإنفاق، ووجود علاقة ايجابية بين نفقات الاستهلاك العمومي كنسبة من النفقات العامة والنمو الاقتصادي،[17] كما تم تأكيد هذه العلاقة الإيجابية من خلال دراسة Lefort، Esquirel وCaselli سنة 1992 ودراسة Montiel، Loayza وEasterly سنة 1997.

II-2-3: التضخم وعدم استقرار الاقتصاد الكلي

فيما يخص التضخم واستقرار الاقتصاد الكلي نجد العديد من الدراسات التي أكدت العلاقة السلبية بينهما وبين النمو الاقتصادي لعل من أشهرها دراسة Fisher 1993[18]، De Gregorio 1993 و Sarel 1996، حيث اتفقت الدراستان الأولتان على العلاقة السلبية بين التضخم والنمو الاقتصادي حيث أن التضخم يحد من الاستثمار ويخفض من النمو الاقتصادي، أما الدراسة الثالثة فأوضحت وجود علاقة غير خطية بين المتغيرين، حيث في حالة معدلات التضخم الضعيفة لا وجود لأثر معنوي على النمو الاقتصادي، في حين لو تجاوز التضخم عتبة 8% سنويا فيكون له أثر سلبي ومعنوي على النمو.[19]

II-2-4: التبادلات التجارية الخارجية والانفتاح التجاري:

يعود أول ربط بين التجارية الخارجية والنمو الاقتصادي إلى المقال الذي نشره Denis Robertson سنة 1940 حيث أوضح أن التجارة الخارجية وخاصة الصادرات هي محرك النمو

[17] : Devarajan S, Swaroop V, Zou H, **The composition of public expenditure and economic growth**, journal of Monetary Economics, 37, 1996, p.33.
[18] Fisher S, **The role of macroeconomic factors in growth**, journal of Monetary Economics, 32, 1993, p.48.
[19] Sarel M, **Nonlinear effects of inflation on economic growth**, IMF Staff Paper, 43, 1996, p.19.

الاقتصادي،[20] ثم تلتها دراسة Norkseh الذي أثبت أن زيادة الصادرات كانت الداعم الرئيسي للنمو الاقتصادي في الدول المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ثم الدراسات الهامة التي قام بها Balassa 1971 حول العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي التي أوضحت وأكدت ارتباط التجارة الخارجية بالناتج المحلي الإجمالي.

أما الدراسات الحديثة فمن أهمها الدراسة التي قام بها Dollar 1992، ودراسة كل من Warner et Sachs سنة 1997 على عينة من 117 دولة، وكنتيجة للدراسة خلص الباحثان إلى كون الاقتصاديات الأكثر انفتاحا تنمو بمعدل 2 إلى 2.5% أكثر من الاقتصاديات الأخرى ذات الانفتاح الأقل على الخارج.[21]

ومن خلال دراسات Edwards 1998 و Dollar et Kraay 2000 اتضح أن للانفتاح التجاري علاقة جد قوية مع النمو الاقتصادي حيث أنه كلما زاد الانفتاح التجاري ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام وازداد بذلك النمو الاقتصادي، وأصبح معدل الانفتاح التجاري يقاس من خلال نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام.

II-2-5: الجوانب المالية والمؤسساتية

من أهم الدراسات التي اهتمت بهذا الجانب من محددات النمو الاقتصادي نجد كل من دراسة King وLevine سنة 1993 وهي دراسة قياسية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وكنتيجة للدراسة تم توضيح وجود علاقة موجبة معنوية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وتلتها بعض الدراسات الأخرى على غرار دراسة سنة 1999 لكل من Loayza، Levine وBeck على عينة من 63 بلد على فترة زمنية امتدت من 1960 إلى 1995 أكدت هذه الدراسة على وجود علاقة قوية جدا في المدى الطويل بين التطور المالي والإنتاج الكلي للعوامل.[22]

لكن أول الدراسات في العلاقة بين النمو الاقتصادي والأنظمة المالية تلك التي كانت من طرف Godgnith 1969 ودراسة Mac-Kinnon 1973 وكذا دراسة Shaw 1973 محاولين إيضاح وقياس أثر التحولات والتذبذبات المالية على النمو الاقتصادي، وخلصت هذه الدراسات إلى كون القطاع المالي يسرع ويحسن النمو الاقتصادي للبلاد وذلك نظرا لمساهمة القطاع المالي في تسهيل حركة

---

[20] :خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، دار المناهج، عمان، 2006، ص:38.

[21] Sachs J, Warner A, **Fundamental sources of long-run growth**, American Economic Review, n° 87, 1997, p.08.:

[22] Beck T, Levine R and Loayza N, **Finance and the sources of growth**, Word Bank, memeo, 1999, p.09.

ودوران رؤوس الأموال نحو القطاعات المنتجة، والشكل التالي يوضح طبيعة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي حسب Levine:

الشكل رقم (4): رسم بياني يوضح العلاقة بين النمو والتطور المالي:

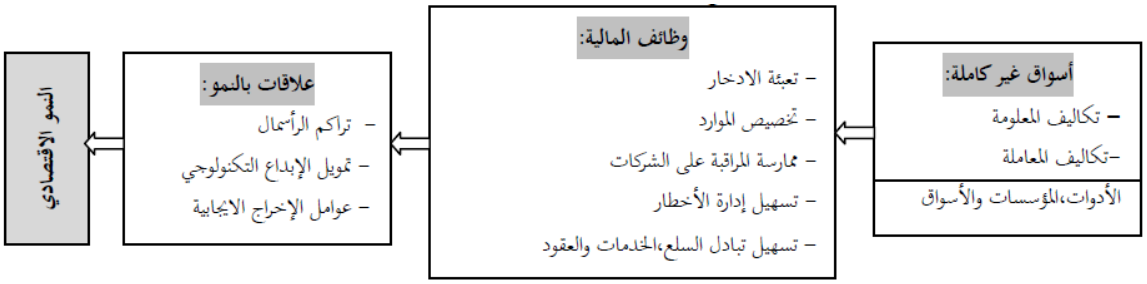

Source: Levine.R(1997), ***Financial developement and economic growth***, Journal of Economic literature, Vol XXXV, p.691.

لكن تم توجيه بعض الانتقادات لهذه العلاقة خاصة في اتجاهها أي ما هو المتغير الذي يؤثر في الآخر هل النمو الاقتصادي يسبب التطور المالي أم التطور المالي ينشط ويؤثر على النمو الاقتصادي، وتعتبر دراسة Hussein و Demetriades سنة 1996 التي أوضحت أن اتجاه التأثير يختلف من بلد إلى آخر، حيث قام الباحثان باستخدام عينة من 16 دولة لدراسة العلاقة بين المالية والنمو، فسبعة دول من العينة كانت النتائج تؤكد وجود أثر تبادلي أو في الاتجاهين بين المالية والنمو، وأربعة بلدان وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي نحو القطاع المالي، وبلدين من العينة كانت العلاقة فيهما من التطور المالي نحو النمو الاقتصادي.[23]

أما من ناحية الجانب المؤسساتي، فللمؤسسات دور كبير في تحريك ودعم النمو الاقتصادي هذا ما أكدته دراسات Ayres 1962، Lewis 1195، Krack et Keefer 1995، Mauro 1995، Hall et Jones 1999، Rodrik 1999، Acenogle et al 2002، وتم إثبات العلاقة الإيجابية بين تطور المؤسسات وتنوعها والنمو الاقتصادي.

II-2-6: التقدم التقني والتكنولوجي

ليست فقط الاعتبارات الكمية التي تساهم في تحديد النمو الاقتصادي وتعمل على تطويره بل هناك العديد من الاعتبارات والعوامل النوعية على غرار التقدم التقني للبلاد الذي يمكن تعريفه على أنه

[23] Demetriades P, Hussein K, **Does financial development cause economic growth? Time-series evidence from 16 countries**, Journal of Development Economics, 51, 387, 1996, p.32.

السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل ضمان مستوى معيشي أعلى وأفضل للأفراد، وخير دليل على ذلك الاختراعات التي عرفتها البشرية مع بزوغ الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر ودورها الكبير في تحسين الظروف العامة وتحقيق ازدهار ونمو اقتصادي باهر.

ولا يمكن حصر التقدم التكنولوجي في فكرة الاختراعات فقط بل يتعدى إلى مختلف النشاطات والجهود التي يقوم بها المجتمع بغية الزيادة في استغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة وتطوير واكتشاف موارد أخرى جديدة ويتم ذلك بالارتقاء بالمستويات التعليمية، الإدارية والتسويقية وغيرها،[24] وتظهر أهمية التقدم التقني في تحسين أساليب الإنتاج، تطوير المعدات المستعملة للإنتاج، إنتاج منتجات ذات جودة عالية وزيادة حجم الإنتاج مع الحفاظ على نفس كمية المدخلات.

II-2-7: الإبداع، البحث والتطوير:

لكل من الإبداع، البحث والتطوير أهمية كبيرة في تحديد وتحسين النمو الاقتصادي نظرا لمساهمتها في زيادة الإنتاج نظرا للاستخدام المتزايد للتكنولوجيا التي تسمح بإدخال آليات، ميكانيزمات وتقنيات جديدة بهدف تحسين أداء المؤسسات الإنتاجية، زيادة جودة المنتجات وتنشيط النشاط الاقتصادي الذي يزيد من النمو،[25] فالإبداع، البحث والتطوير تعتبر من المحددات النوعية للنمو التي من شأنها تطوير أساليب الإنتاج واقتراح طرق جديدة أكثر فعالية، وتسمح بالاستغلال الأمثل للموارد والاستفادة من الدورات الاقتصادية السابقة وتقليص نسب الخطأ وتقليل التكاليف والزيادة من الأرباح.

ومن أهم الدراسات التي اهتمت بهذه النقطة الحساسة من محددات النمو الاقتصادي، نجد دراسة Meguire et Kormendi 1985، Fagerberg 1987 ، Barro 1989، Romer 1990، Rebelo et Esterly 1993، Ulku 2004.

II-3: نظريات النمو الاقتصادي:

تسعى جميع الدول عبر العالم نحو تحقيق نمو اقتصادي مقبول من أجل التخلص من الفقر والسير نحو التقدم والرقي الاقتصادي والاجتماعي، فنظرا للأهمية الكبيرة التي يلعبها النمو الاقتصادي في الاقتصاديات القديمة والحديثة فقد تعددت النظريات والنماذج التي حاولت بناء نموذج رياضي لمجموعة العوامل التي تدخل في نمو الدخل الوطني الكلي والفردي، فأهم هذه النظريات نجد النظرية التجارية،

[24] : عريقات حربي محمد موسى، **مبادئ الاقتصاد(التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص: 273.

[25]Amable.B & Boyer.R(1992), **The R&D-productivity relationship in the context of new growth theories : some recent applied research**, Revue CEPREMAP N° 9211 –Janvier, pp.1-17.

الطبيعية، الكلاسيكية لآدم سميث، ريكاردو، مالثوس وماركس وكذا النظريات النيوكلاسيكية والآراء الكينيزية وكذلك النظريات الحديثة، وهذا عرض ملخص لأهم هذه النماذج:

II-3-1:نظرية التجاريين:

التجاريون أو الميركانتيليون هم كل الكتاب الذين ظهروا في أوروبا الغربية خاصة في كل من فرنسا، بريطانيا، إسبانيا وهولندا في القرن السادس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، وساد هذه الفترة عصر الرأسمالية التجارية، حيث يعتبر التجاريون الأوائل من وضعوا نظرية اقتصادية حول النمو الاقتصادي بشكل واضح، وتوسعت اهتماماتهم عن النمو الاقتصادي ورخاء الدولة وتدخلها الاقتصادي حتى تتم عملية التنمية، ويرى التجاريون أن رخاء الأفراد يأتي من رخاء الدولة.[26]

وحسبهم فإن الطريقة الأمثل لكي يصبح البلد غنيا وقويا هو بالتصدير أكثر مما يستورد، ويسوي الفرق بين الصادرات والواردات بتوفير المعادن الثمينة للاقتصاد الداخلي (الذهب والفضة)، وكلما استحوذ بلد على ذهب أكثر أصبح أغنى وأقوى، ومن ثم تبنى التجاريون فكرة أن على الحكومة أن تنمي الصادرات وتقيد الواردات.[27]

ومن أهم رواد هذه المدرسة وأفكارها نجد الوزير الفرنسي كولبير Jean-Baptiste Colbert، الذي دعا إلى تطوير الصناعة ووضع نظم لها ومعايير للجودة، وحمى السوق المحلية من المنافسة الأجنبية، وعمل على تخفيض أثمان المنتجات الزراعية بهدف خفض تكاليف الإنتاج وأجور العمال، كما دعم المنتجين بالإعانات والمنح، وكل ذلك بهدف توفير الثروة للخزانة الفرنسية عن طريق التصدير.[28]

أما في إسبانيا فقد طالب صانعوا السياسات الاقتصادية الدولة بأن لا تشتري من الخارج إلا بقدر ما تشتري الدول الأخرى منها، وأنه على السفن الإسبانية أن تخرج محملة بالسلع الإسبانية وتعود بثمنها ذهبا وفضة، وأن الذهب لا يجب خروجه إلا لسداد الديون الملكية، أما في المملكة المتحدة البريطانية وبسبب محدودية الأراضي الزراعية وارتفاع الريع الزراعي، فضلت الحكومة استيراد المنتجات

[26]: إسماعيل الشيباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص: 55-56.

[27]: دومينيك سلفاتور، **نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي**، سلسلة ملخصات شوم، ترجمة محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص: 10.

[28]: عبد الجبار حمد عبيد البهاني، **تطور الفكر الاقتصادي**، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص: 50.

الفلاحية، فعمل الإنجليز على شراء المواد الأولية للصناعة، تشجيعا للصناعة التي هي ميزة بريطانيا يوم ذاك.[29]

ويمكننا تلخيص أفكار التجاريين في الأفكار التالية:[30]

- ✓ يجب أن تكون الدولة قوية، وتكمن قوتها في اقتصادها، الذي تتجسد قوته بالثروة المتمثلة عندهم في مقدار المعادن الثمينة الموجودة في البلد، وبذلك فعلى الدولة الاحتفاظ بخزينة ممتلئة بالمعادن.
- ✓ نادى التجاريون في كل بلد بأن يسعى إلى الحصول على الذهب والفضة من البلدان الأخرى، سواء بشكل غير مباشر عن طريق التجارة، ومن ثم نادى التجاريون بضرورة تحقيق فائضٍ مستمر في ميزان الدولة التجاري مع الخارج، أو بشكل مباشر عن طريق امتلاك المستعمرات؛ ومن ثم جاء اهتمام كل دولة بأسطولها، لأنه شرط لسيطرة الدول المستعمرة على مستعمراتها.
- ✓ نظر التجاريون إلى إجمالي الثروة في العالم على أنها ثابتة الحجم، وأن ما تكسبه دولة من الدول يكون على حساب ما تفقده الدول الأخرى، ومن هنا كانت نظريتهم ذات طابع وطني عدائي.
- ✓ أن التجارة والصناعة لا يعتبران أكثر أهمية للاقتصاد من الزراعة، ويتعين الاهتمام بالتجارة الخارجية؛ لأن الفائض الناتج عنها يزيد من ثراء الدولة.

أما أهم الانتقادات الموجهة للمدرسة نلخصها فيما يلي:[31]

- ✓ الخطأ في تحديد معنى الثروة، إذ أن الثروة الحقيقية ليست هي الذهب والفضة، وإنما هي مقدرة البلد الإنتاجية للسلع والخدمات.
- ✓ اعتقادهم بإمكانية استمرار الفائض الإيجابي في الميزان التجاري، وذلك لأن استمرار تدفق الذهب والفضة سيقود إلى زيادة التداول النقدي، ويترتب على ذلك ارتفاع الأسعار المحلية؛ مما يقود إلى قلة الصادرات، ومن ثم عجز الميزان التجاري.
- ✓ فشلوا في إدراك أن البلد يثري ليس من إفقار البلدان المجاورة، ولكن من خلال اكتشاف كميات أكبر من الموارد، وإنتاج كميات أكبر من السلع الرأسمالية، واستخدام العمل بشكل أكثر كفاءة.

---

[29]: محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل–دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص: 18.

[30]: مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص: 84.

[31]: محي الدين حمداني، **مرجع سابق**، ص: 19.

✓ أن أسوأ عناصر السياسة التجارية هي استغلال المستعمرات لصالح البلد الأم.

وبالتالي ما يمكن استنتاجه من مبادئ المدرسة التجارية، أنها مدرسة نقدية تهتم بالموارد النقدية والمعادن النفيسة وتعتبرها أساس أي اقتصاد وتضمن له الغنى والقوة، وكذلك التجاريون يولون الأهمية والأولوية للمصلحة العامة للوطن على حساب المصلحة الخاصة للأفراد، حيث أن غنى الأفراد من غنى الوطن، وقد دعا التجاريون الدولة إلى التدخل في النشاطات التي تسمح بتعزيز الميزان التجاري.

وأهم ما أنجزته هذه المدرسة لاقتصاديات دول أوروبا الغربية آنذاك، تحقيق نمو اقتصادي بالمفهوم الحالي دون تحقيق تنمية اقتصادية، تنمية الصناعة والتجارة الخارجية، تحرير الأنشطة، تفعيل دور النقود في الحياة الاقتصادية وتسريع تراكم رأس المال.

II-3-2: النظرية الطبيعية:

يعتبر ظهور الطبيعيين Physiocrates كرد فعل على التجاريين وآراءهم وأفكارهم وسياساتهم، واستمدوا اسمهم (الطبيعيين) من فلسفتهم التي تتركز على النظام الطبيعي، حيث يعتبرون الطبيعة هي المصدر الوحيد للثروة، واستغلال الموارد الطبيعية التي توفرها الطبيعة هو الذي يضمن نشاطا اقتصاديا منتجا، خاصة الثروات الزراعية من أراضي صالحة للزراعة، فالزراعة عند الطبيعيين هي عماد الثروة وليس كما يقول التجاريون أنها في جمع المعادن الثمينة.

فيعرف الإنتاج حسبهم على أنه كل عمل من شأنه ضمان ناتج صافي جديد بشرط أن يحقق مقدارا من المواد أكثر من تلك التي تم استعمالها في الإنتاج، فبالعودة إلى هذا التعريف فإن الزراعة الوحيدة التي تتوفر فيها هذه الشروط باعتبارها نشاطا منتجا، في حين التجارة والصناعة ليستا من الأنشطة المنتجة، لأنهما يقتصران على تحويل أو تحوير أو نقل المواد التي كانت موجودة من قبل، لكن دون نفي المنفعة المتأتية منهما.[32]

على عكس الميركانتليين دعا الطبيعيون إلى الحرية الاقتصادية القائمة على مبدأ عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث يتمحور دورها فقط حول توفير الأمن والحماية ضد أي عدوان خارجي، حماية الملكية الخاصة المقدسة والنهوض بالأعمال العامة وغيرها من الوظائف غير الإنتاجية وذلك بشعار "دعه يعمل"، وكذلك دعوا إلى الحرية في العلاقات الاقتصادية من خلال الشعار الشهير ل Vincent Cournay "اتركه يمر" كإشارة إلى تحقيق المصلحة الفردية.

[32]: مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص: 103.

وقد تبنى الطبيعيون ثلاثة مبادئ أساسية اعتبرت كأسس هذه النظرية وهي كالتالي:[33]

- مبدأ المنفعة الشخصية التي تقوم على فكرة أن كل شخص يهتدي إلى ما يحقق منافعه الشخصية.
- مبدأ المنافسة الحرة؛ حيث يدخل كل فرد أثناء تحقيق منافعه في تنافس مشروع مع الآخرين.
- الإيمان بوجود قوانين طبيعية (مطلقة، عالمية، أزلية وإلهية) تتولى الحياة الاقتصادية عن طريق مبدأي المنفعة الشخصية والمنافسة الحرة.

أبرز مفكري المدرسة الطبيعية هو الطبيب فرنسوا كيني المعروف بأبي الطبيعيين خاصة بعد كتابه الشهير في سنة 1758 المسمى "الجدول الاقتصادي"،[34] الذي حاول من خلاله توضيح كيفية انتقال السلع والنقود بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وطبعا على غرار كتاب "المدرسة الطبيعية" اعتبر الزراعة أساس خلق الدخل في المجتمع، وهذا راجع إلى عدم قيام الثورة الصناعية بعد، كما ساهم أيضا من خلال هذا الجدول الاقتصادي في توضيح كيفية توزيع الناتج الوطني الصافي بين مختلف القطاعات المكونة له وكيفية ترابطها.

ومن ثم فإن أهم ما نادى به الطبيعيون يتلخص في الآتي[35]:

- الثروة تتمثل في الإنتاج الزراعي وليس في المعادن الثمينة مثلما اعتقد التجاريون.
- أن النشاط الفعال في الدورة الاقتصادية هو النشاط الزراعي، حيث أن المنتجات والدخول تمر بدورة تبدأ من الزراع وتنتهي بهم.
- توحيد الضريبة وفرضها على الناتج الزراعي فقط، لأن هذا النشاط هو النشاط الإنتاجي الوحيد.
- عمل الطبيعيون على تشجيع الصناعة، من خلال تأييد حرية التجارة، رغم أنها لم تكن من مقصدهم.

إلا أن ما يؤخذ على الطبيعيين هو:

- قولهم بعقم النشاط الصناعي والتجاري، وحصر الإنتاج بالنشاط الزراعي، وحصر الضريبة بالقطاع الزراعي، مما يقلص من حجمها الكلي ويضعف موارد ميزانية الدولة، وهو ما لا يسمح بتحقيق التنمية المخططة؛ لأن الموارد ضعيفة، ولا بتحقيق التنمية الشاملة، لأن الاقتصاد يكون قائما على قطاع واحد.
- تفاؤلهم الزائد بصدد قدرة الزراعة اللامحدودة على خلق القيم الجديدة .

---

[33]: **نفس المرجع السابق**، بتصرف.

[34]: عبد القادر محمود رضوان، **مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص: 189.

[35]: محي الدين حمداني، **مرجع سابق**، ص: 21-22.

- أن الاقتصاد السياسي لا يخضع لقوانين طبيعية ثابتة ومطلقة كما تخيلها الطبيعيون، فالظواهر الاقتصادية تتغير، وتتغير تبعا لها القوانين التي تحكمها.

وما يمكن استنتاجه من هذه المدرسة كونها نقطة بداية النظام الرأسمالي نظرا لاعتمادها مبادئ قام على أساسها النظام الرأسمالي فيما بعد تحت شعار دعه يعمل دعه يمر.

II-3-3: النظريات الكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

يمكن تحديد المجال الزمني لهذه النظريات بالفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وتميزت هذه الفترة بالعديد من الأفكار والآراء الهامة، وأهم هذه النظريات نجد ما يلي:

II-3-3-1: نظرية آدم سميث Adam Smith:

يعد آدم سميث من أوائل من ساهموا في وضع الإسهامات الأولى في موضوع النمو الاقتصادي القائم على الحرية الفردية، التخصص وتقسيم العمل وذلك من خلال كتابه الشهير حول الاقتصاد السياسي سنة 1976[36]، الذي سلط الضوء على مبدأ زيادة إنتاجية المؤسسة التي تزداد مع حجم إنتاجها مع ضمان قاعدتي تقسيم العمل وزيادة التخصيص لتحقيق زيادة الإنتاجية لكل عامل بالقليل من المهام والعمل.

عموما يرى Adam Smith بأن النمو الاقتصادي يتقدم بشكل ثابت ومستمر، لأن تحقيق النتائج الإيجابية على مستوى مجموعات الأفراد الذين يشتغلون في كل مجال إنتاجي معين، هي في محصلتها نتيجة إيجابية للاقتصاد ككل.[37]

كما يرى آدم سميث أن عنصر تراكم رأس المال هو المحرك الأساسي لعملية النمو، من خلال تنمية مدخرات الأفراد والتي يستعملها أصحابها في شكل استثمارات في الاقتصاد الوطني، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي، لكن هذه الاستثمارات تتوقف على توقعات المستثمرين لأرباحهم المستقبلية التي يضمنها المناخ الاستثماري في الاقتصاد الوطني، هذا ما يجعل النمو الاقتصادي في هذه الحالة مرتبط بالمناخ الاستثماري وحرية التجارة والعمل والمنافسة، حيث عن طريق رفع مستوى الإنتاجية يرتفع معه مستوى الطلب الذي بدوره يقود إلى رفع مستويات المعيشة، وتوسع الأسواق واستخدام المعدات

[36]: صالح الدين نامق، **نظريات النمو الاقتصادي**، دار المعارف، مصر، 1966، ص: 53.

[37]: البياتي فارس رشيد، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراة في الاقتصاد (غير منشورة)، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الأردن، 2008، ص:76.

والآلات، التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية لتميزها بارتفاع العوائد وتزايدها على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة.[38]

وقد أوضح آدم سميث والاقتصاديون الكلاسيكيون أن العائق الأكبر للنمو قد يكون النمو السكاني نظرا للمشكلة الاقتصادية الصادرة من مبدأ ندرة الموارد، وقد قام سميث بوضع علاقة بين الثروة والمستوى العددي للسكان النشطين فقط وفق المعادلة التالية:

$$Y= f(L)$$

حيث: Y: ثروة البلد، L: عدد السكان النشطين.

وبالتالي فإن أهم الأفكار التي جاء بها سميث نلخصها فيما يلي:[39]

1. الإنتاج الكلي في أي مجتمع يعتمد على عناصر الإنتاج وهي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي والبيئة الدافعة للنمو.
2. تراكم رأس المال أساس نظرية Smith في النمو الاقتصادي.
3. التخصص وتقسيم العمل يساعدان على زيادة الكفاءة الإنتاجية للعامل ويتوقف نجاح ذلك على سعة السوق.
4. القطاع الصناعي هو الذي يأتي في مقدمة القطاعات التي تدفع النمو الاقتصادي بسبب قدرة هذا القطاع على تطبيق مبدأي التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي تحقيق الأرباح من الاستثمارات.
5. النمو الاقتصادي في المجتمع (الصعود التراكمي للمجتمع) لن يستمر طويلا نتيجة بطء معدل التقدم التكنولوجي، الذي يعتمد أساسا على تراكم رأس المال، وسبب ذلك هو انخفاض الأرباح نتيجة لزيادة الأجور ومحدودية الموارد، اللذان سيعملان على توقف النمو الاقتصادي للمجتمع، ويبدأ الاتجاه نحو الهبوط التراكمي الذي يعتبر مرحلة من مراحل السكون يستأنف بعدها المجتمع مرحلة الصعود التراكمي مرة أخرى.

بالتالي ما خلص إليه آدم سميث هو أن إشكالية النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية، فتقسيم العمل يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية في ظل توافر قدر من الطلب الفعال، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني الذي يعد حافزا لزيادة السكان، حيث يعد المتغير السكاني وسيلة لزيادة الطلب.[40]

---

[38]: مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات**، سياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص: 56-57.

[39]: فايز إبراهيم الحبيب، **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، السعودية، 1985، ص: 18-23.

ويمكننا تلخيص آراء آدم سميث في المخطط التالي:

الشكل رقم (5): تصورات سميث حول النمو الاقتصادي:

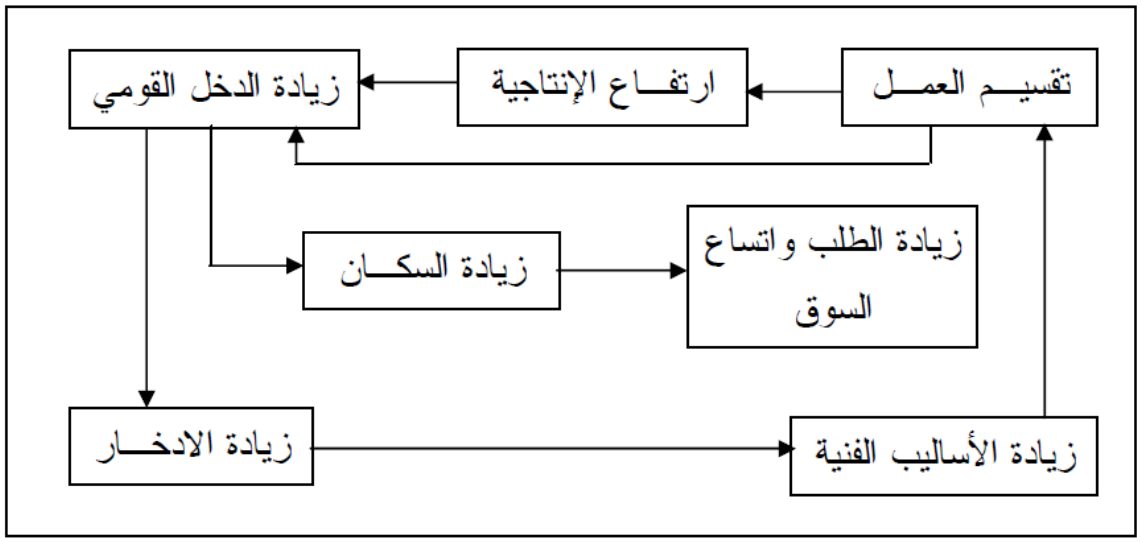

المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة والنشر، العراق، 1988، ص: 61.

II-3-3-2: نظرية دافيد ريكاردو David Ricardo:

يعتبر دافيد ريكاردو من أبرز مفكري المدرسة الكلاسيكية بعد آدم سميث، واهتمت أعماله وأفكاره على كل ما يتصل بالريع، الأجور والتجارة الخارجية وغيرها من الأفكار، أما فيما يخص آراءه حول النمو الاقتصادي فهو يعطي أهمية كبيرة للزراعة باعتبارها من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في توفير الغذاء للسكان، إلى أنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، ولم يعط أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك.[41]

وهنا يرى ريكاردو أنه مع استمرار تزايد عدد السكان يتزايد الطلب على الغذاء، فينجر عنه زرع مساحات جديدة من الأراضي لتلبية هذا الطلب المتزايد، وعند استمرار التزايد في السكان يتسبب في استكمال الأراضي الخصبة فيتم اللجوء إلى زرع أراضي أقل خصوبة وإنتاجية، مما يتسبب في إنقاص إنتاجية وحدة العمل و رأس المال حتى تصبح لا تكفي إلا لتغطية نفقات الأجور على حساب رأس المال، فينعدم الحافز لتراكم رأس المال ويدخل الاقتصاد في حالة من الركود، وأضاف ريكاردو أنه يمكن

[40] P.Combemal & J.P.Piriou(2003), **Sciences économiques et sociales** : **Nouveau manuel**, Edition La Découverte, p. 629.

[41]: فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص:110.

تأخير هذا الركود من خلال تفعيل دور التجارة الخارجية باستيراد الحاجيات الغذائية بأسعار منخفضة من الدول النامية، بهدف مواجهة النقص في الموارد الطبيعية المحدودة.[42]

وقد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاثة طبقات، الأولى ملاك الأراضي، الثانية العمال والثالثة الطبقة الرأسمالية التي اعتبرها الطبقة المنتجة وصاحبة الدور الأهم في النمو الاقتصادي، لأنها تستهلك جزء قليل من دخلها الذي يتأتي من الأرباح والباقي يتحول إلى مدخرات التي تعتبر هي الأساس لتراكم رأس المال،[43] فحسب هذا التقسيم فالدخل بدوره ينقسم إلى ثلاثة أنواع هي الأجور التي يتحصل عليها العمال، الريع الذي يعود لمالكي الأراضي والربح وهو الحصة التي يحصل عليها أصحاب الطبقة الرأسمالية نظير إشرافهم على العملية الإنتاجية.

فبالتالي يرى ريكاردو أن رأس المال هو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي، في حين يهمل عنصر التقدم التكنولوجي الذي حسبه بظهور اختراعات جديدة سوف تؤدي إلى نقص الطلب مؤقتا على العمال مما يؤدي إلى انخفاض الأجور الذي يسمح برفع الأرباح والتالي يزيد معدل التجميع الرأسمالي.

II-3-3-3: نظرية كارل ماركس Karl Marx:

يعتبر كارل ماركس أب النظام الشيوعي، ونظريته كانت كانتقاد للرأسماليين وآراءهم وأفكارهم التي جاؤوا بها على غرار فرضية المنافسة التامة التي تسبب الاستغلال والاحتكار، ولجوءهم إلى الاستثمار الخارجي وما نجم عنه من استعمار للدول، وكذلك انتشار الجوع والحروب والخراب بسبب أفكارهم وآراءهم، فالنظرية الماركسية فيما يخص النمو الاقتصادي بنيت على مجموعة من الفرضيات التي تعلقت بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وعلى فكرتي الابتكار والإبداع وعلى طريقة تراكم رأس المال ذلك بالإضافة إلى فرضيات معدلات الأجور والأرباح التي تتعلق بالطابع الحركي سواء كان إقطاعيا أو رأسماليا صناعيا.[44]

من أهم المشاكل التي واجهت الكلاسيكيين مشكلة انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد، الذي أرجعه آدم سميث إلى التنافس بين الرأسماليين في حين أرجعه دافيد ريكاردو إلى ارتفاع الأجور والريع في حين تتناقص العوائد على الأرض، أما ماركس فيعتبر الأزمات الدورية في حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تعرقل النمو من المواصلة في الارتفاع في المدى الطويل.

---

[42]: عجمية محمد عبد العزيز، الليثي محمد علي، **التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها وسياساتها**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص: 71-75.

[43]: فايز إبراهيم الحبيب، **مرجع سابق**، ص: 24.

[44]: صلاح الدين نامق، **مرجع سابق**، ص: 101.

وأهم ما جاءت به النظرية الماركسية ما يسمى بنظرية فائض القيمة التي تعرف على أنها زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك الذي يخصص للاستثمار، وكذلك فكرة التسيير والتخطيط المركزي من أجل تحقيق المنفعة العامة من شأنه أن يؤدي بالمؤسسات للبحث عن فائدتها الخاصة، ما يعود بالاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة.

ويضع ماركس تنظيما خاصا للإنتاج في المجتمع يحتوي على:

- ✓ تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العمالية، عن طريق الوضع القانوني للعمال من حيث الحرية والاسترقاق.
- ✓ البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام موارد الثروة الموجودة.
- ✓ الوسائل العلمية الفنية المطبقة في الإنتاج وحالة العمل بوجه عام.[45]

الأجور حسب ماركس تتحدد بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زياد الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة(الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال، فتنهار الرأسمالية[46].

لكن من أهم الانتقادات التي طالت النظرية الماركسية إهمالها لأهمية الطلب في تحديد القيمة المضافة واعتبارها أن العمل هو المحدد الوحيد لها، وكذلك انتقدت في فكرة أن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض، وهذا ما لوحظ عكسه في الدول الرأسمالية أين نجد ارتفاع الأجور لفترات معتبرة دون الإخلال بفائض القيمة المحقق، أما قول ماركس بزوال الرأسمالية كان تنبؤا في غير محله بل ما حدث كان العكس حيث زالت الاشتراكية.

II-3-3-4: نظرية روبرت مالتوس Robert Malthus:

ظهر روبرت مالتوس في أواخر القرن الثامن عشر، خاصة من خلال كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي الذي تطرق فيه إلى دراسة موضوع النمو الاقتصادي، وأبدى قلقه من ظاهرة ثبات عامل

---

[45]: **نفس المرجع**، ص: 103.

[46]: كبداني سيدي محمد، **مرجع سابق**، ص: 37.

الأرض الذي يصاحبه تزايد السكان الذي يسبب انخفاض الإنتاج الحدي للعمل، حيث يقول مالثوس: "ما من موضوع في علم الاقتصاد أهم من ذلك الذي يدرس الأسباب العملية التي تعرقل نمو الثروة في مختلف الدول أو توقفها كليا أو لا تسمح لها إلا بنمو بطيء، بينما تظل قوة الإنتاج على حالتها دون أن تتضاءل، أو على الأقل تظل هذه القوة الإنتاجية قوية لدرجة تسمح بنمو الإنتاج والسكان"[47]، فيتضح من خلال ذلك أن اهتمام مالثوس كان منصبا على الفجوة الموجودة بين حاجيات الأفراد وقدرة الاقتصاد على تلبيتها، واعتبر أن النمو الاقتصادي هو الذي من شأنه تقليص هذه الفجوة من خلال استغلال أمثل للموارد المتاحة.

سبق وأشرنا في الفصل الأول على أن مالثوس قام بتفسير نظريته على أساس أن السكان يتزايدون وفق متتالية هندسية في الوقت الذي يتزايد فيه الغذاء وفق متتالية حسابية، مما يخلق مشكلة اقتصادية بعدم القدرة على تلبية الحاجيات الغذائية لكل الأفراد.

فحسب مالثوس فإن للسكان الدور الأساسي في تحديد الطلب، ومع وجود شرط التناسب بين نمو الطلب مع إمكانيات الإنتاج بهدف الحفاظ على نفس مستويات الأرباح، ففي حالة وجود اختلال بين الطلب والعرض قد يسبب انخفاض العرض فتتراجع الأرباح مما تؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي، هذا ما قد يتسبب في حدوث مجاعات نظرا لانخفاض المنتجات الزراعية وكذا انخفاض الدخول الفردية حتى تصل إلى مستوى الكفاف، وقد زاد في نظرته التشاؤمية بقوله أنه في حالة زيادة الموارد قد نتسبب في رفع العرض مجددا وتحسين ظروف العمال الذين سيتكاثرون فيعود عدد السكان إلى الارتفاع مجددا ويزداد الطلب مجددا مما لا يسمح بتراكم رأس المال مما يعرقل عجلة النمو الاقتصادي، والشكل التالي يوضح ذلك:

[47]: صلاح الدين نامق، **مرجع سابق**، ص: 69.

الشكل رقم (6): العلاقة بين مختلف عناصر النمو الاقتصادي حسب نظرة مالثوس:

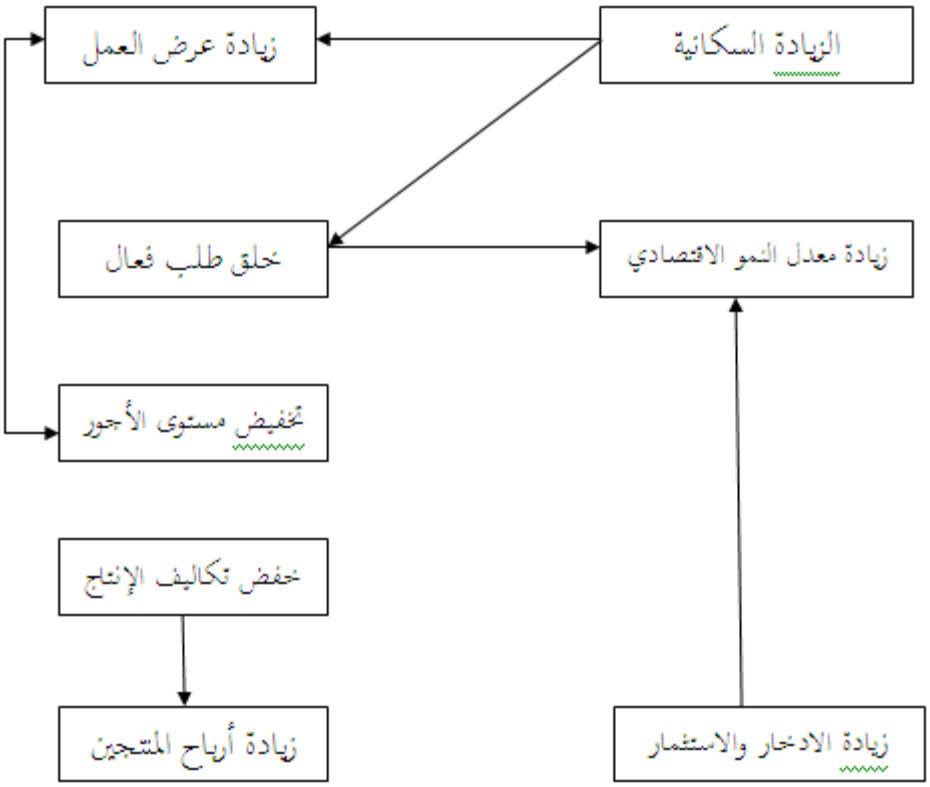

Source: Malthus.T, **Essai sur le principe de la production**, Edition Seghers,1999, Page :67.

وقد قام مالثوس بتقسيم الاقتصاد إلى قسمين أساسين هما القطاع الزراعي والقطاع الصناعي هذا الأخير حسبه هو الذي يضمن تحقيق النمو الاقتصادي لتميزه بتزايد الغلة، في الوقت الذي يتميز فيه القطاع الزراعي بتناقص الغلة نتيجة محدودية الأراضي وتفاوت خصوبتها ونقص إمكانية إدخال التقدم التقني،[48] ومن أهم ما جاء به أيضا هو رفضه لقانون ساي للأسواق "العرض يخلق طلبه" والذي يعني أن الادخار هو عبارة عن طلب على السلع بمعنى آخر الادخار يساوي الاستثمار، وأوضح أن الادخار هو الامتناع عن الاستهلاك ما يعني أيضا قلة الطلب على السلع المنتجة الذي يسبب انخفاض الأرباح ثم قلة الاستثمار لذلك نادى بالميل الأمثل للادخار.[49]

[48]: ثابت محمد ناصر، **العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص: 60.

[49]: فايز إبراهيم الحبيب، **مرجع سابق**، ص: 31.

إن تحليلات Malthus لم تصدق على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الأفريقية والآسيوية، حيث غالبا ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان.[50]

II-3-3-5: انتقادات النظرية الكلاسيكية:

- ❖ تجاهل الطبقة الوسطى :" تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين (بما فيهم ملاك الأراضي)، والعمال و تتجاهل بالتالي دور الطبقة الوسطى التي تقدم إسهامات أساسية في عملية النمو الاقتصادي." [51]
- ❖ إهمال القطاع العام.
- ❖ إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا، ويرجع ذلك إلى الافتراض الكلاسيكي بأن المعارف الفنية من المعطيات و أنها لا تتغير مع الزمن.
- ❖ القوانين غير الحقيقية: تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال ريكاردو و مالثوس على أن النتيجة الحتمية للتطور الرأسمالي هي الكساد.
- ❖ خطأ النظرة للأجور و الأرباح: في الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.
- ❖ عدم واقعية مفهوم عملية النمو حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت و مستمر كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيرا مقنعا لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم.
- ❖ ركزت النظرية على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي مؤكدة على أهمية تحويل الفائض الاقتصادي إلى نواحي الاستثمار المنتجة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أنه يعاب على النظرية موجة التشاؤم التي سادت أفكارها والمتمثلة في تزايد السكان من ناحية وتناقص الغلة من ناحية أخرى، و قد غالت النظرية الكلاسيكية في سردها لآثار هذين العاملين، وتبين في الواقع عدم تحقق النتائج التي انتهت إليها المدرسة الكلاسيكية ولم تتوقف علمية التنمية الاقتصادية رغم وجود بعض العقبات التي تعرقل من سيرها.

ورغم كم الانتقادات التي سبق وأن وجهت لها عند تطبيقها على الدول المتقدمة فتعتبر النظرية الكلاسيكية غير صالحة لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي في الدول النامية، نظرا للافتراضات التي قامت

---

[50]: مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص: 59-60.

[51]: مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية**، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999 ص73.

عليها والمبنية على توفر رأس المال والتقدم التكنولوجي وهي أصلا عوامل تفتقدها الدول النامية وبذلك يمكن القول أن النظرية الكلاسيكية وجدت نسبيا لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة.

الشكل رقم (7): مآل النظام الرأسمالي في الأجل الطويل كما تصوره الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

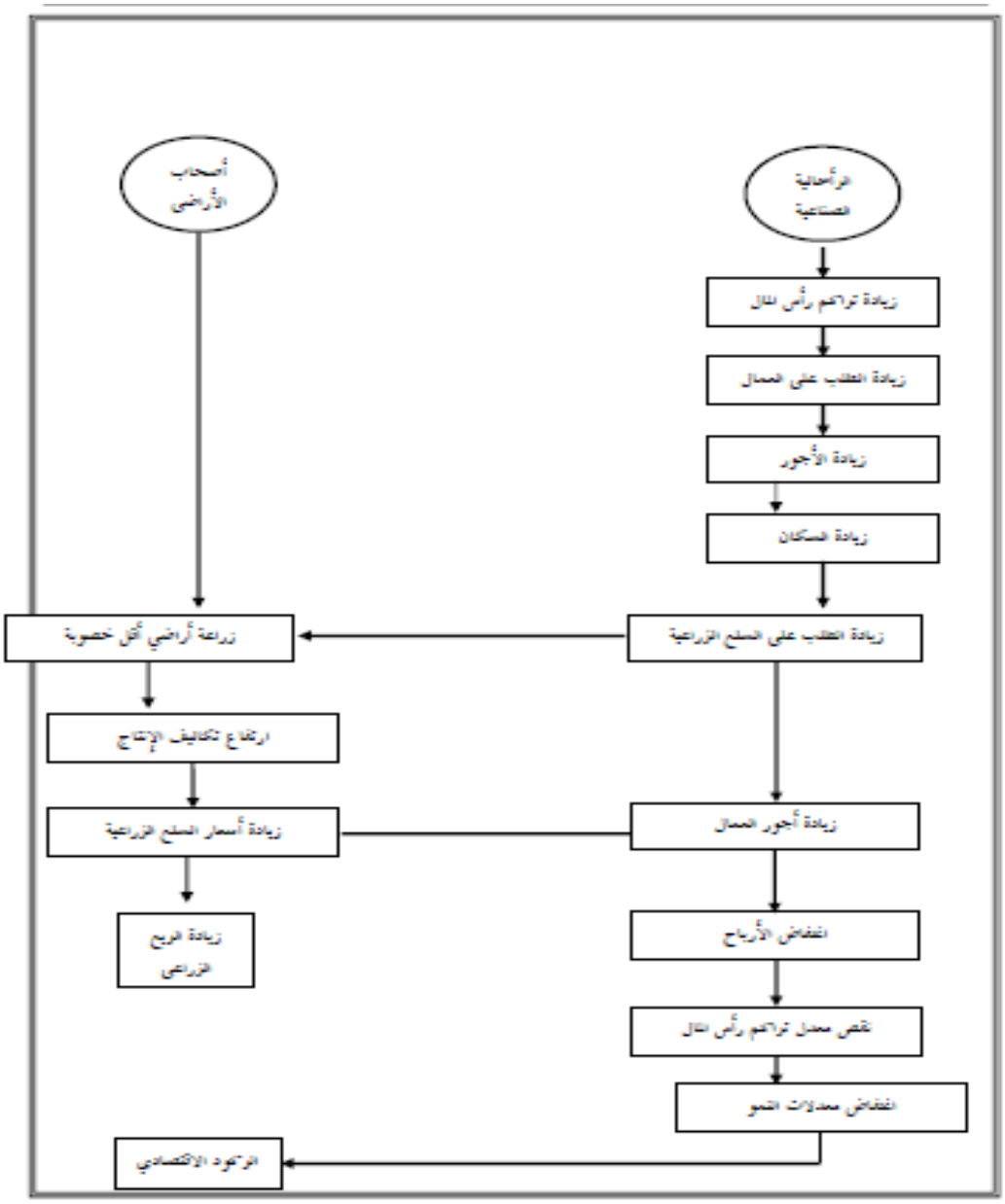

المصدر: رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد226 ، أكتوبر 1997 ،195 .

II-4-3: النظريات الكينيزية:

شهد العالم الرأسمالي أزمة الكساد الكبير 1929-1933 لتعم البطالة كافي نواحي الاقتصاد، وليصاب الاقتصاديون بصدمة فكرية قوية، فكما نعلم أن الفكر الكلاسيكي أنكر احتمال حدوث

بطالة أو قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي للتوظيف الكامل، رغم موافقتهم لاحتمال ظهور بطالة قصيرة الأجل، تكفل فيها مرونة والأجور إعادة تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.

ففي العام 1936 طرح الاقتصادي الإنجليزي جون ماينارد كينز كتابه الشهير "النظرية العامة في العمالة الفائدة والنقود" وأحدث ثورة في مجال النظرية الاقتصادية الكلية، وكسر بذلك الاعتقاد الذي دام لعدة سنوات عند الكلاسيك، باستحالة الوصول إلى توازن اقتصادي في ظل عدم التشغيل الكامل على المدى الطويل، حيث أكد أنه يمكن تحقيق التوازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل.[52]

تعتبر النظرية الكينيزية قاعدة هامة وفرت العديد من المفاهيم وأدوات التحليل استعملت لاحقا من طرف الاقتصاديين من أجل تحليل عملية النمو الاقتصادي، وأهم ما جاء به التحليل الكينيزي التحليل على المستوى الكلي وذلك عكس التحليل التقليدي القائم على التحليل الجزئي، وتعتبر قاعدة ساي من أهم النظريات التي اعتمد عليها الكينيزيون القائلة "الطلب يخلق العرض" فحسبهم مشكلة الاقتصاد تكمن في جانب الطلب وليس العرض، بالتالي الطلب الفعلي هو أساس عملية النمو الاقتصادي، نظرا لكونه صادرا من جميع المتعاملين الاقتصاديين، هذا مع إعطاء أهمية كبيرة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والنمو الاقتصادي حسب كينز يكون عبر آلية المضاعف.

جاءت آراء كينز مناقضة لما جاء به قبله دافيد ريكاردو، فأثناء الأزمة العالمية راح العديد من الاقتصاديين يوضحون أن المشكلة الاقتصادية هي إشكال تنظيمي حتمي ولا تحل إلا من خلال امتلاك سياسة اقتصادية وتحقيق النمو لا يتم إلا من خلال توجيه طاقة الإنسان العامل إلى مهام أخرى ذات أولوية من الإنتاج.[53]

وفيما يلي نسرد أهم النماذج الكينيزية التي عالجت موضوع النمو الاقتصادي:

II-3-4-1: نموذج هارود–دومار:

يرجع هذا النموذج إلى أبحاث الاقتصاديين روي هارود وإفيسي دومار ويعتبر خليطا بين الأفكار الكينيزية وأفكار التقليديين، [54] وهذا النموذج موجه بالأساس إلى الدول النامية المعروف عنها تحقيق معدلات نمو منخفضة، حيث الهدف من هذا النموذج تحديد معدل الادخار الأنسب الذي من شأنه تحقيق معدل استثمار يسمح باستهداف معدل نمو اقتصادي مرغوب فيه.[55]

ينطلق هارود ودومار من عدة افتراضات في هذا السياق [56]:

---

[52]: عجمية محمد عبد العزيز، الليتي محمد علي، **مرجع سابق**، ص: 98-99.

[53] : Clerc.D, De **l'état stationnaire à la décroissance : Histoire d'un concept flou**, Revue L'économie politique N° 22, Avril 2004, Page :83.

[54] :Richard Grabowski, Micgael Shields, **A Dynamic Keynesian model of development**, Journal of economic development, Volume 25, N01, 2000, Page :01.

[55] :Dwight Perkins, **Economie du dévelopement**, 3éme Edition, Edition de doeck, Belgique, 2008, Page :141.

[56]: دريان محمد ناصف وآخرون، **النظرية الاقتصادية**، جامعة الإسكندرية، مص، 2003، ص: 147.

- ❖ علاقة اقتصادية مباشرة، ثابتة بين الحجم الكلي رصيد رأسمال القومي والناتج الوطني.
- ❖ ادخار الاقتصاد القومي بنسبة معينة وثابتة من دخله الوطني.
- ❖ الاستثمار القومي هو مقدار الإضافة في رأسمال القومي.
- ❖ الاقتصاد مغلق.
- ❖ كل من الميل الحدي للادخار، معدل رأس المال، المستوى العام للأسعار وأسعار الفائدة ثابتة.

باعتبار g النمو الاقتصادي كنسبة من الدخل الوطني Y، ومع افتراض أن معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي ثابت V، وK رأس المال وS هو الادخار الإجمالي ويعبر عنه بs كنسبة من الدخل الكلي، وإذا كان الاستثمار عبارة عن التغير الحاصل في رأس المال، ومع افتراض أن الاستثمار المحقق يساوي دوما الادخار المحقق (I=S)، فنكتب ما يلي:

$$g=\frac{\Delta Y}{Y}\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$V=\frac{k}{Y}=\frac{\Delta K}{\Delta Y}\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

$$S=sY\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

$$I=\Delta K\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

$$I=\Delta K=V\Delta Y=sY=S\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

ويمكننا انطلاقا من هذه المعادلات الحصول على المعادلتين التاليتين:

$$\frac{\Delta Y}{Y}=\frac{s}{V}\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

$$g=\frac{s}{V}\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

تشير العلاقة الأخيرة أن معدل النمو الاقتصادي (g)يكون محددا بالعلاقة بين معدل الادخار الوطني (s) ومعامل رأس المال/الناتج (V) ، وبشكل أكثر دقة فإنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط إيجابا بمعدل الادخار، حيث كلما زادت قدرة الاقتصاد على تعبئة الادخار

والاستثمار كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي (GNP) ، كلما أدى ذلك إلى زيادة هذا الأخير، ويرتبط سلبا بمعامل رأس المال/الناتج، فأي ارتفاع فيه يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج الوطني الإجمالي.[57]

لكن تعرض النموذج لعدة انتقادات نذكر منها:

- ✓ قام نموذج هارود – دومار على أساس عدة افتراضات بعيدة عن الواقع مما جعل النموذج أكثر محدودية، حيث يفترض ثبات عدد كبير من المتغيرات والعوامل التي يصعب تصور ثباتها على الرغم من تسمية النموذج بالنموذج الحركي، وهو نفس الانتقاد الذي ذهب إليه كل من ماير وبلدوين بخصوص افتراض ثبات الأسعار حيث يعتقدان أن الاقتصاد يكتسب قوة أكبر إذا ما واكب الإنتاج معدلات التغير في الأسعار.[58]
- ✓ عدم واقعية ثبات رأس المال والعمل حيث من الممكن الإحلال بينهما.
- ✓ الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال إلى الناتج يتغيران في المدى الطويل.
- ✓ فرضية وجود اقتصاد بدون تدخل الدولة لا تلائم الدول النامية، لأن السياسة المالية للحكومة يمكن أن تسمح بتحقيق نمو جيد وفعلي.[59]
- ✓ هذا النموذج يصطدم مع أوضاع الدول النامية نظرا لأنها تتميز بضعف معدل الادخار ونقص التجهيزات وعوامل الإنتاج ووجود بطالة مقنعة، لأنه يعتبر رأس المال والادخار العاملين الأساسين لإحداث النمو.[60]

II-3-5: النظريات النيوكلاسيكية:

يعود ظهور النيوكلاسيك في سبعينيات القرن التاسع عشر، ومن أبرز رواد هذه المدرسة ألفريد مارشال A.Marshall، فيكسل K.Wicksell وكلارك J.Clark، وقامت على أساس يمكن استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أورد الكلاسيكيون، وإذا كان هؤلاء الأخيرون قد اهتموا بجانب العرض فالمدرسة النيوكلاسيكية اهتمت بدراسة وتحديد العوامل المحددة للطلب، وتحليل وتفسير الخيارات للمستهلكين، ولكنها لم تعارض كل الأفكار الكلاسيكية على غرار كل من قانون تناقص الغلة لريكاردو ونظرية السكان لمالثوس، لكن مع اعتبار السكان كمتغير معلوم.

وأهم الأفكار النيوكلاسيكية تتلخص فيما يلي:[61]

---

[57]: ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، 126-127.

[58]: محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، **مرجع سابق**، ص: 146.

[59] :E.Malinaud, **Théorie macro-économique**, Dunod, France, 1983, Page :325.

[60]: إسماعيل الشيباني، **مرجع سابق**، ص: 80.

[61]: عبلة عبد الحميد بخاري، **نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الجزء الثالث، ص: 34-35.

- ✓ عملية النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى إلى النمو، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالوفرات الاقتصادية External Economics، كما أن الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
- ✓ النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع.
- ✓ بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين المتغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.
- ✓ فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال الذي يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا آليا ميكانيكيا، وأن سعر الفائدة هو الثمن في سوق رأس المال حيث يلتقي عنده عرض المدخرات مع الطلب عليها ويندد النيوكلاسيك بأهمية سعر الفائدة في تحديد الاستثمارات مع مقارنته بمعدل العائد المتوقع.
- ✓ أما عنصر التنظيم، فيرى أنصار النظرية أن المنظم يستغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.
- ✓ أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي(وصف مارشال) لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن (مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.
- ✓ أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص و تقسيم العمل وحرية التجارة، و ذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، وحرية التجارة تكفل انطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي.

II-3-5-1: نموذج سولو Solow:

نموذج سولو هو نموذج النمو في المدى البعيد، يخص اقتصاد مغلق ويعتبر من أهم نماذج النمو الاقتصادي، والهدف منه الوصول إلى وصف سلوك اقتصاد مغلق يتقارب من توازن كلي مستقر في الأجل الطويل، وبما أن الاقتصاد مغلق فإن الإنتاج يساوي الدخل، الاستثمار يساوي الادخار، مع معدل ادخار خارجي، حيث يعتمد هذا التقارب على دالة إنتاج من النوع النيوكلاسيكي، وبالمعنى الوارد

في نموذج سولو، النمو الاقتصادي يترجم إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل، أما التطور في تكنولوجيا الإنتاج فيتم باستخدام اثنين من مدخلات الإنتاج هما العمل و رأس المال.[62]

يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، حيث يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارود–دومار عن طريق إدخال عنصر العمل، ومتغير مستقل ثالث وهو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي.

وتتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج Y، رأس المال K، العمل L ومردودية العمل A، حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج على النحو التالي:

$$Y(t) = F((K(t) , A(t)L(t))$$

حيث t الزمن، وحسب النموذج دالة الإنتاج تأخذ نوع Cobb-Douglas على النحو التالي:

$$Y = F(K , L) = K^{\alpha} L^{1-\alpha}$$

وما يميز هذه الدالة الزمن الذي لا يدخل بطريقة مباشرة في الدالة، والإنتاج يتغير في الزمن مع أي تغير في عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق الكميات المعطاة من رأس المال والعمل الذين يزدادان في الزمن مع ازدياد التقدم التقني الذي بدوره يزداد بزيادة حجم المعرفة، أما الجزء AL في النموذج يطلق عليه العمل الفعلي.[63]

وحسب هذا النموذج، عندما يرتفع معدل الادخار المحلي يرتفع معه الاستثمار، مما يسمح بزيادة التراكم الرأسمالي، ويليه زيادة معدل نمو الناتج المحلي، لكن هذه الآلية تتحقق بصورة أفضل في الاقتصاديات التي يزداد فيها تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية، على عكس الاقتصاديات المغلقة التي يكون معدل الاستثمار قيد المدخرات المحلية لا غير والتي تكون منخفضة بسبب انخفاض الدخول فيها.[64]

من فرضيات النموذج الأساسية هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال والعمل الفعلي لها وفرات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا تم مضاعفة كميات رأس المال والعمل الفعلي يتم الحصول على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض أن يكون الاقتصاد متطور بالقدر الكافي، بحيث أن كل الأرباح الناتجة عن التخصيص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة وأن تراكم رأس المال وحده لا يكون هو المحرك للنمو، فقد أظهر التقدم

---

[62] : Economie et Gestion, **concours d'entrée au cycle supérieur république tunisienne**, Encyclopédie d'administration 2007, Page : 27.

[63] : David Romer, **Macroéconomie approfondie**, Traduit par Fabrice Mazerolle, Paris, Ediscience international, 1997, Page : 08.

[64]: عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 145-147.

Solowكذلك يبين نموذج التقني على أنه المحرك الحقيقي للنمو وأنه يحتل مكانة ريادية في عملية دفع النمو الاقتصادي[65].

الشكل رقم (8): التمثيل البياني لنموذج Solow في النمو الاقتصادي:

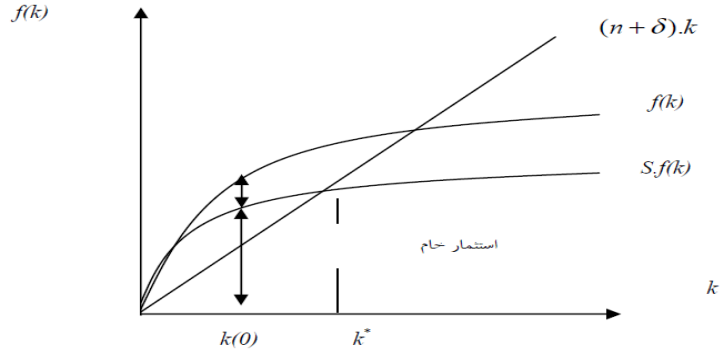

Source : Robert J.Barro, Xavier Sala I.Martin, **La Croissance Economique**, Ediscience International, France, 1996, Page :21.

II-3-5-2: نموذج فون نيومان:

يعتبر فون نيومان من الأوائل الذين حاولوا دراسة النمو الاقتصادي في إطار نموذج خطي ذو معاملات تقنية ثابتة، ومن خلال هذا النموذج يحاول فون نيومان الوصول إلى أفضل تخصيص للموارد بهدف تحقيق أكبر معدل نمو ممكن، تفسر اتجاهات الأسعار من خلال البرنامج الثنائي للكميات سواء المنتجة، المستهلكة أو المعاد استثمارها ويتم استنتاجها انطلاقا من هذه الأخيرة ولكن لا يتم اعتبارها كمصدر لاختيار الأفراد.

ويتميز هذا النموذج بما يلي:

- ✓ N سلعة تكون سواء عبارة عن مدخلات أو مخرجات.
- ✓ M التقنية المتوفرة بهدف تحقيق أعلى نمو ممكن، وتمثل التقنيات المتوفرة بمصفوفتين عموديتين ب n عنصر، ومن أجل كل تقنية j مصفوفة المدخلات a^j ومصفوفة المخرجات b^j غير المعدومة، وأن الإمكانيات التقنية للاقتصاد ممثلة بالزوج (A,B).
- ✓ حدة استعمال التقنية j تمثل بالعنصر x^j من الشعاع X ذات m عنصر.

فنقول عن اقتصاد على أنه منتج في حالة $AX \leq BX$، بمعنى أنه الإنتاج يجب أن يكون أكبر أو يساوي الاستهلاك، ومن أجل ضمان نمو الاقتصاد يجب أن ينتج فائض ل n سلعة، ونظرا لكون تقنيات الإنتاج تتبع تغيرا خطيا فإن نمو الاقتصاد g يستلزم على المتراجحة التالية:

$$(1+g)AX \leq BX$$

[65] : Murat Yildizoglu, **Note sur la croissance économique à partir de (Easterly 2002)**, octobre 2003, p.03.

تمكن نيومان من الوصول إلى أنه يوجد زوج (X^*,n^*) التي توافق قيمة النمو العظمى r^* ل r، وبوضع فرضيات على المصوفتين A وB، تم ربط النظام السابق ببرنامج ثنائي المتمثل في إيجاد نظام لأسعار P ومعدل الربح n أو الفائدة الصغرى، بحيث الربح المرافق لإنتاج كل سلعة هو سالب أو معدوم، وهو ما يستلزم أن كل حل للبرنامج الابتدائي (X^*,r^*) يرافقها حل لبرنامج ثنائي (P^*,n^*)، حيث معدل النمو الأعظم يرافق معدل الربح الأصغر n^*، وتعتبر هذه النتيجة مكافئة للنتيجة التي خلص إليها نموذج Solow لسلعة واحدة.[66]

II-3-5-3: نظرية شومبتر

تصنف نظرية شومتبر في النمو الاقتصادي، ضمن نظريات النمو النيوكلاسيكي ويعتبر شومبيتر من بين أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي، و خاصة من خلال دراسته لعملية النمو في الاقتصاد الرأسمالي، و بحثه في الكيفية التي تتم بها هذه العملية و الأطر والمؤسسات التي تحكمها، وتأثر أيضا بأفكار وآراء روبرت مالثوس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، وقد عرف عليه مناقضته ومقته للشيوعية وعدم انحيازه لرأسمالية بل تنبأ بانهيارها ويحل محلها النظام الاشتراكي وذلك بسبب انهيار الوظيفة التنظيمية، تحلل العائلة البرجوازية وتحطم الإطار المؤسسي للنظام، ومن أهم مؤلفاته كتابه الشهير "نظرية التنمية الاقتصادية" في سنة 1911.

أعطى شومبتر أهمية كبيرة في نظرياته للائتمان المصرفي في المدى الطويل، لكن أوضح عدم قدرته على تلبية الحاجات الكبيرة إلى رأس المال بل لابد من توفر مصادر أخرى على غرار الأسهم والسندات والقروض من الأسواق المالية.

اعتبر شومبتر اتجاه النمو غير مستمر، وإنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، كما أن للعوامل التنظيمية والفنية دورا مهما في عملية النمو، حيث يؤدي خلق منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة عليه إلى التنمية، وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني،[67] وقد قلل شومبيتر من دور المستهلك في التجديد الذي هو من صنع المنظم ودوره في التنمية، والذي هو استخدام المُخترعات في الإنتاج التجاري في سلع جديدة بغرض الربح، عكس الاختراع الذي هو إنجازات العلماء والباحثين في مجال تطوير السلع والآلات والمواد وطرق الإنتاج.[68]

---

[66]: صوايلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراة، جامعة الجزائر، 2006، ص: 46-48.

[67]: صلاح الدين نامق، **مرجع سابق**، ص: 52.

[68]: رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 226، 1997، ص: 447.

ويمكن تلخيص أفكاره في خصوص النمو الاقتصادي في النقاط التالية:[69]

- ❖ أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.
- ❖ يتوقف النمو على عاملين أساسيين الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.
- ❖ إعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية أو" الدينامو "المحرك لعجلة التنمية.

التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، والتي يمكن أن تأخذ أحد أو بعض الصور التالية:

- ✓ استغلال موارد جديدة.
- ✓ استحداث سلع جديدة.
- ✓ استحداث أساليب إنتاج جديدة.
- ✓ فتح أسواق جديدة.
- ✓ إعادة تنظيم بعض الصناعات.

- ❖ أن انهيار الرأسمالية قد يحدث نتيجة أحد أو كل الأسباب التالية:

- ✓ بوار وظيفة المنظم (نتيجة روتينية الابتكار والتجديد وقيام الخبراء والباحثين بها).
- ✓ زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي(الاحتكار والكارتلات).
- ✓ انحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها.
- ✓ العداء النشط المستحكم ضد الرأسمالية من جانب المثقفين والعمال.

وفيما يلي نعرض نموذج شومبيتر في التنمية الاقتصادية:

دالة الإنتاج:

$$O = f(L, K, Q, T) \ldots\ldots (1)$$

المدخرات تتوقف على الأجور والأرباح و سعر الفائدة:

$$S = S(W, R, r) \ldots\ldots\ldots (2)$$

الاستثمار يتكون من جزئين محفوز وتلقائي:

$$I = I\,i + Ia \ldots\ldots\ldots (3)$$

[69]: عبلة عبد الحميد بخاري، **مرجع سابق**، ص: 31-32.

حيث: Ii استثمار محفز يحقق من خلال زيادة الدخل، الإنتاج والأرباح، Ia استثمار تلقائي من خلال اعتبارات طويلة الأجل من أهمها التقدم التقني.

الاستثمار المحفوز يتوقف على الأرباح وسعر الفائدة والتراكم الرأسمالي:

$$Ii = Ii\,(R, r, Q) \ldots..(4)$$

الاستثمار التلقائي يتوقف على اكتشاف موارد جديدة وتقدم تكنولوجي:

$$Ia = Ia\,(K, T) \ldots\ldots (5)$$

التقدم التكنولوجي ومعدل اكتشاف موارد جديدة يتوقف على عرض المنظمين:

$$T = T\,(E) \ldots\ldots (6)\,,\; K = K\,(E) \ldots\ldots (7)$$

وبما أن المنظم هو العامل المقرر في عملية النمو الاقتصادي فإنه لابد من افتراض أن عرض التنظيم يعتمد على الأرباح والبيئة الاجتماعية، وحيث أن X ترمز إلى البيئة الاجتماعية:

$$E = E\,(R, X) \ldots\ldots\ldots(8)$$

الناتج القومي الإجمالي يتوقف على العلاقة بين الادخار والاستثمار والمضاعف:

$$O = M\,(I - S) \ldots\ldots (9)$$

عن الفجوة بين الاستثمار و الادخار $I - S$ إلى المضاعف ، تعبر M حيث ترمز الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار:

$$W = W\,(I) \ldots\ldots (10)$$

توزيع الدخل يعكس البيئة الاجتماعية للمنظمين:

$$X = X\,(R/W) \ldots\ldots (11)$$

لكن هذا النموذج لم يسلم من الانتقادات في بعض أفكاره وافتراضاته نذكر منها ما يلي:

- عملية النمو في نظرية شومبتر تستند على المبتكر (المجدد) الذي يعتبر شخصا مثاليا، في حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحاضر هي من مهام الصناعات ذاتها، و لهذا فان نموذج شومبيتر يعتبر غير ملائم للواقع الحالي.
- طبقا لشومبيتر فإن التنمية الاقتصادية نتيجة لعملية دورية في حين أن مثل هذه التقلبات ليست ضرورية للتنمية.
- في الوقت الذي يؤكد فيه شومبيتر على أن الابتكارات تمثل العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية، إلا أن التنمية لا تعتمد فقط على الابتكارات بل تعتمد أيضا على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

ونظريات شومبتر فيما يخص النمو تبقى صالحة إلى يومنا الحاضر، حيث حسب هذا الأخير فإن النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار، وليس عدد السكان و رأس المال، وهذا الدافع يأتي كذلك عن طريق تطورات دورية، وبفضل هذا التحليل فتح المجال لنظريات النمو في القرن العشرين.[70]

[70] : Jean Arrous, **Les théories de la croissance**, Paris, éditions du seuil, 1999,Page :30.

II-3-6: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي:

ارتكز الاقتصاديون في الفكر المعاصر على أفكار الذين سبقوهم خاصة التقليديين حول موضوع النمو الاقتصادي وكذا على الأفكار الكينيزية، من أجل وضع نظريات جديدة وعصرية حول النمو الاقتصادي، وذلك بعدم فصل المفاهيم والآراء السابقة والواقع المعاش في الوقت الحالي بهدف إعطاء تمثيل أكبر لهذه النظريات للواقع المعاش، ومن أهم العلماء المعاصرين الذي اهتموا بالنمو الاقتصادي نجد كلا من: نيركس، ميردال، هيرشمان، روستو، روزنشتين، رودان، فرنسوا بيرو وغيرهم من الباحثين الذين بحثوا في كيفية دفع عملية التنمية في الدول النامية معتمدين على إحداثات كينز في الاقتصاد الكلي، وسنحاول من خلال ما يلي التطرق لكل من نظرية مراحل النمو لروستو ونماذج النمو الداخلي الواسعة الانتشار على غرار نموذج Rebelo، Lucas، Romer وBarro [71]:

II-3-6-1: نظرية مراحل النمو لروستو:

تعود هذه النظرية لوالت ويتمان روستو الاقتصادي والمنظر السياسي الأمريكي، وتعود هذه النظرية لسنة 1960 من خلال كتابه مراحل النمو الاقتصادي، أين قام بتقسيم عملية النمو الاقتصادي إلى خمسة مراحل هي كالتالي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة السير نحو النضوج وأخيرا مرحلة الاستهلاك العالي وذلك وفق الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (9): المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي حسب روستو:

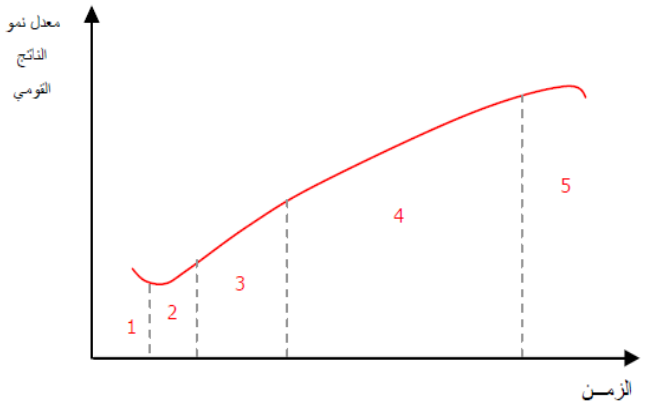

Source : Maré Nouchi, Croissance, **Histoire économique**, Edition Dalloz, France, 1996, Page :66.

1) مرحلة المجتمع التقليدي: Traditional Society:

المجتمع في هذه المرحلة يعتبر مجتمع بدائي يعتمد اعتمادا كليا على الزراعة، ويتميز هذا المجتمع بحالة من الركود الاقتصادي ويغلب عليه طابع المقايضة والاكتفاء الذاتي، ومن الناحية الاجتماعية يتميز بالجمود وتحكمه العلاقات الأسرية والقبلية، وتتركز القوة في يد الإقطاعيين المدعمين من السلطة

[71]: هناك العديد من النماذج الحديثة التي عالجت موضوع النم الاقتصادي التي تتعذر علينا التطرق لها نظرا لضيق المساحة ومنها: نظرية الدفعة القوية، نظرية النمو غير المتوازن، نظرية أقطاب النمو، نظرية المراحل، نظريات التبعية،...ألخ.

المركزية وتتميز هذه المرحلة أيضا بالحروب والنزاعات القبلية، ويمكن تشبيهها بالعصور الوسطى التي عاشتها أوربا.[72]

2) مرحلة التهيؤ للانطلاق: Preconditions for take-off

مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق تمثل مرحلة انتقالية يتم خلالها ترشيد اقتصاديات الدولة المتخلفة وزيادة الاستثمارات في البنى التحتية، وخاصة في مجال التعليم والخدمات والنقل، وتنامي دور البنوك والمؤسسات المالية، وبزوغ دور الإنتاج الصناعي لتوفير السلع محليا بدل الاستيراد، مع تداخل القطاعين الصناعي والزراعي، لتتسم المرحلة بانخفاض عمالة الزراعة والانتقال التدريجي للعمالة من المناطق الريفية إلى مراكز المدن للاستفادة من فرص العمل الجديدة وارتفاع الأجور، وتتميز هذه المرحلة ب:

- ✓ ظهور قطاعات جديدة غير زراعية كالتجارة والنقل.
- ✓ ازدهار المعرفة العلمية التي تساعد على تطوير وابتكار طرق وتقنيات حديثة للإنتاج وتطوير القطاع الصناعي.
- ✓ ظهور التجارة الخارجية مما أعطى دافعا قويا لعملية الإنتاج.
- ✓ ظهور الدولة كسلطة فعالة.

3) مرحلة الانطلاق: Take-off:[73]

مرحلة الانطلاق مرحلة حاسمة في عملية النمو والتي توصف فيها الدولة بأنها دولة ناهضة تسعى للقضاء على أسباب تخلفها وتخطي العوائق التي وقفت في الماضي أمام مسيرتها التنموية لتنطلق نحو التقدم عن طريق تنمية مواردها الاقتصادية وإحداث ثورة في أساليبها الإنتاجية والنهوض بالزراعة والتجارة والصناعات الثقيلة ووسائل النقل والمواصلات، كما تتسم هذه المرحلة بإعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المحدود وتحقيق العدالة الاجتماعية ضمانا لاستمرارية عملية التنمية، هذا ويشير روستو أن هذه المرحلة غالبا ما يصاحبها نمو سريع في أحد القطاعات الصناعية الرائدة والتي تتميز بالآتي:

- ✓ زيادة مفاجئة وكبيرة في الطلب الفعال على منتجاتها.
- ✓ التوسع في رأس المال المستثمر في هذا القطاع وازدهار ونمو إنتاجيته.
- ✓ اتجاه الأرباح المحققة في هذا القطاع إلى إعادة الاستثمار في نفس القطاع.
- ✓ قدرة القطاع الرائد على حث الاستثمار في القطاعات الأخرى(فكرة الدفع للأمام وإلى الخلف).

[72]: عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 150.

[73]: عبلة عبد الحميد بخاري، **مرجع سابق**، ص: 40.

- ✓ ارتفاع معدلات الاستثمار الصافي ما بين 5% و10% من الدخل الوطني.
- ✓ توسع قطاعات النقل والمواصلات، البنوك، المؤسسات المالية والأسواق الداخلية والخارجية.

4) مرحلة السير نحو النضوج: Drive to Maturity:

هذه المرحلة التي تعد فيها الدولة دولة متقدمة، فينتشر فيها التصنيع بصفة كبيرة واستخدام واسع للتكنولوجيا، وارتفاع نسبة العمالة الماهرة التي تمتلك على قدرات تنظيمية وتسييرية عالية، وتمتاز هذه المرحلة بازدياد المدخرات التي تدعم الاستثمارات التي ترتفع من 10% إلى 20% من الدخل الوطني، ومن جهة الأخرى تتميز هذه المرحلة بدرجة عالية من الانفتاح التجاري على الخارج مع تسجيل الميزان التجاري فائضا لصالح الاقتصاد الوطني، وقد قام روستو بتقدير هذه المرحلة بحوالي أربعين سنة، وتميزت إضافة إلى ذلك هذه المرحلة ب:

- ✓ التحول السكاني من الريف إلى الحضر، و تحول الريف ذاته إلى شكل أكثر حضارة.
- ✓ انتقال القيادة من أصحاب المشاريع والرأسماليين إلى فئة المديرين التنفيذين.
- ✓ النظر إلى الدولة على أنها المسؤولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.

5) مرحلة الاستهلاك العالي: High Mass of Consumption:[74]

مرحلة الاستهلاك الوفير المتسمة بانتشار ظاهرة الاستهلاك على نطاق واسع وتحول الصناعات نحو إنتاج السلع الاستهلاكية والخدمية، ليتخطى المجتمع فيها مشكلة المأكل والملبس والمسكن أي حصوله على الحاجات الأساسية، ليتجه ويتحول اهتمام المجتمع نحو تحسين نوعية الحياة من خلال تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وإنتاج واستهلاك السيارات الفخمة والسلع المعمرة وسلع الرفاهية بكميات كبيرة، هذا فضلا عن الاهتمام بالمحافظة على البيئة من التلوث بدلا من التركيز على الرفاهية المادية التي غالبا ما تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي، والتوتر النفسي والتفكك الأسري وتدهور القيم الاجتماعية وزيادة نسبة الجرائم والانتحار، ويقال أن الجوع أو الفقر يبلغ ويصبح شيئا يقرأ أو يسمع، ولكنه لا يشاهد بالعين المجردة، فكما يقول ستيفن انك "الإنسان في هذه المرحلة يصل حد التغلب على البيئة والسيطرة عليها ولو أنه لم يبلغ بعد درجة قهر رغباته و التغلب عليها."

لاقت نظرية روستو شهرة لم تلقاها أي نظرية أخرى، لما تركته من أثر في الفكر والسياسة الاقتصادية، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في هذه النظرية إلا أن أهم ما وجه إليها من نقد يتمثل في إجماع الاقتصاديين على فشل هذه النظرية في أمرين، أولهما يتمثل في إثبات صحة هذه المراحل

[74]: نفس المرجع.

تاريخيا، وثانيهما في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم، فقد وضع روستو نظريته نتيجة استقرائه لما حدث في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مستنتجا أن الدول كلها تمر بتلك المراحل الخمسة، إلا أن الظروف التي سادت من قبل ليس بالضرورة أن تسود في الوقت الحاضر وفي كل دولة، فضلا عن تفاءل روستو حول حتمية الانتقال من مرحلة إلى أخرى.

II-3-6-2: نماذج النمو الداخلي:

تعتبر نماذج النمو الداخلي نتاجا عن محاولة الاقتصاديين الاستفادة من المشاكل التحليلية التي نتجت عن نموذج سولو بهدف بناء نماذج أخرى أكثر تطورا وفائدة تحليلية، ونذكر من هذه المشاكل على سبيل المثال مسألة تناقص معدل النمو في المدى الطويل بسبب فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية التي اعتمد عليها سولو والتي استقاها من الكلاسيكيين، وكذلك مسألة اعتباره التقدم التقني في نموذجه كمتغير خارجي،[75] وكذلك نظرا للأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد الذي قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، حيث لم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية النمو الداخلي.[76]

ويعتبر كل من بول رومر Paul Romer وروبرت لوكاس Robert Lucas من جامعة شيكاغو من رواد هذه النظرية، حيث قام رومر بنشر مجموعة من المقالات الهامة التي استخدم فيها لأول مرة مصطلح النمو الداخلي (النمو الذاتي) في سنة 1986، لتليها دراسات متعددة من طرف علماء آخرين نذكر من بينها أعمال كل من Barro 1990، Greenwood 1990، Jovanovic 1990، Helpman و1991 Grossman ، 1992Aghion و Howitt، وقد سبقت هذه الدراسات ودراسات رومر دراسات أخرى كدراسة Schultz 1961 ودراسة Becker 1961 حول رأس المال البشري، وكذا بحث Arrow 1962 حول التعليم بالممارسة، وأعمال Uzawa 1965 حول موضوع التقدم التقني الأمثل، هذه الدراسات ساهمت في إيضاح بعض مظاهر النمو لكنها اعتبرت غير متكاملة كتلك التي نجدها في أعمال رومر.[77]

[75] : Gregory N Mankiw, **Macroéconomie,** 3eme édition Boeck, Paris, 2003, Page :102.

[76]: مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص: 78.

[77]: عبد الباسط وفا، **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي: نظريات النمو الذاتي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص: 11-13.

فمن خلال نظريات النمو الحديثة تم توسيع مفهوم رأس المال البشري في حين أن النماذج التقليدية للنمو ترتكز في شكل حصري على تراكم رأس المال المادي (المعدات و الهياكل)،[78]فمن شروط النمو الداخلي أن يستخدم رأس المال البشري باعتباره عاملا من عوامل الإنتاج.[79]

تؤسس نظرية النمو الداخلي للعلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل والتنمية، فهي تبحث في تقليص العوائق التجارية، وتسرّع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية في الأجل الطويل، من خلال استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع، وزيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير، وتحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج، وتقليل تشوهات الأسعار بالشكل الذي يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية، وتحقيق تخصص وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة وتقديم منتجات وخدمات جديدة[80].

II-3-6-2-1: نموذج رأس المال المادي أو المعرفة Romer 1986:

يعتبر هذا النموذج كنقطة انطلاق لنظريات النمو الداخلي الحديثة، باعتباره أول مساهمة نظرية في النمو الداخلي، ويتميز هذا النموذج بالاعتماد على مجموعة من أدوات التحليل الاقتصادي من أجل تفادي تأثير قانون تناقص الغلة، ويحتوي النموذج على فرضيتين أساسيتين هما التعلم بالممارسة Learning by doing حيث أن المعارف والأرباح تنتج من خلال الاستثمار في رأس المال البشري التي تضمن فعالية في الإنتاج، أما الفرضية الثانية فتمثل المعرفة التكنولوجية المتاحة للمؤسسة التي تمثل سلعة جماعية تسمح للمؤسسة الاندماج في السوق المعلوماتية، نظرا لأن جميع المؤسسات تهدف لتحقيق تكاليف تطبيق معدومة من خلال ميكانيزمات نشر المعلومة.[81]

ويرى رومر أن الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة تقسم إلى مكونين أساسيين:

- ✓ الفجوة المادية :وتتضمن المصانع والطرق والآلات الحديثة ويعبر عنها باسم رأس المال المادي.
- ✓ الفجوة الفكرية :وتتضمن المعرفة عن الأسواق والتوزيع والتحكم في المخزون وعقد الصفقات وحث العاملين على العمل، وتكمن هذه الفجوة في الُقدرة على استعمال الأفكار لحل المشاكل الاجتماعية والفنية بين الدول الغنية والفقيرة التي تشكل محور التنمية.

يفترض رومر في نموذجه المعبر عنه بدالة كوب دوقلاس n مؤسسة متماثلة لديها نفس دالة الإنتاج التالية:

$$Y_{it} = (K_{it})^{1-\beta} (A_t L_{it})^{\beta} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

---

[78] : Angel et Antonio Ciccone, **Le capital humain dans une économie mondial, fondée sur la connaissance**, rapport final, université Paris, 2002, Page :25.

[79] : Robert, Barro, **La croissance Economique Traduit par Fabric Mazerolle**, Edi science international, 1996, Page :221.

[80]: خالد محمد السواعي، **مرجع سابق**، ص: 45.

[81] :Robert Barro, **Op cité,** Page :164.

حيث:

Y_{it}: يمثل إنتاج الشركة i في الزمن t.

K_{it}: كمية العمل المستعملة.

L_{it}: كمية رأس المال المستعملة.

A: رأس المال، التعليم والمعارف والمتعلق برأس المال الإجمالي $\sum Ki$:

$$A_t = (A)^{1/\beta} (\sum K_{it})^{\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

يمكن كتابة دالة الإنتاج للمؤسسة i على الشكل التالي:

$$Y_{it} = [A^{1/\beta}(\sum K_{it})^{\alpha}]^{\beta}(K_{it})^{1-\beta} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

أما في حالة وجود تماثل بين كل المؤسسات بمعنى آخر توزيع رأس المال والعمل هو نفسه في جميع المؤسسات، فدالة الإنتاج الإجمالي تكتب على النحو التالي:

$$\sum Y_{it} = A(\sum K_{it})^{1-\beta+\alpha\beta}(\sum L_{it})^{\beta} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

حيث:

$\sum Y_{it}$: الإنتاج الكلي.

$\sum K_{it}$: رأس المال الكلي.

$\sum L_{it}$: العمل الكلي.

بالاعتماد على هذه المعادلات الأربعة يمكننا كتابة نموذج رومر الكلي على النحو التالي:

$$Y_{IT} = A(K_T)^{1-\beta+\alpha\beta}(L_T)^{\beta} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

II-3-6-2-2: نموذج تراكم رأس المال البشري Lucas 1998

يعتبر Theodore W Schultz أول من جاء بنظرية رأس المال البشري في بداية الستينيات، حيث بين أن الاستثمار في رأس المال البشري هو السبب في الإنتاجية المرتفعة في الدول المتقدمة، وقد أوضح أيضا أن الاستثمار في رأس المال البشري من شأنه أن يقلل من عدم المساواة في توزيع الدخل، وكسبب لعدم تنمية رأس المال البشري سيزداد معدل الفقر، وقد قام Schultz بتقسيم الموارد البشرية إلى قسمين هما القسم الكمي الذي يعبر عن عدد الأفراد وعدد ساعات العمل، والقسم الثاني نوعي يعبر عن المهارات والمعرفة والأفراد ذوي المهارة الفنية.

وقد أعاد لوكاس إحياء المفهوم بأكثر تعمق، فأصبح مفهوم رأس المال البشري ينصرف إلى مخزون المعارف المكتسبة من خلال الإعداد والتأهيل، المقومة اقتصاديا، والمندمجة في الأشخاص والتي تزيد من فاعليتهم الإنتاجية، والتي لا تنصرف فقط إلى مستوى الكفاءات، ولكن أيضًا إلى حالة الصحة

والنظافة والغذاء،[82] ويعد الوقت المقضي في المدارس والمؤسسات التكوينية المظهر الأساسي للاستثمار في رأس المال البشري الذي يتزايد مخزونه عن طريق المزيد من الاستثمار فيه بالنسبة للدولة، وعن طريق تخصيص مزيد من الوقت للدراسة والتكوين بالنسبة للفرد، الذي عليه أن يضحي بجزء من الدخل الحالي من أجل الاستفادة المستقبلية التي تتخذ شكل أجر مستقبلي أكثر ارتفاعًا.

وقد أوضح لوكاس أن الاختلافات في معدلات النمو بين الدول يعود أساسا إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري فيها، وقد اعتمد Lucas على فرضيتين هما:[83]

- ✓ يتكون الاقتصاد من قطاعين أساسيين الأول يعمل على إنتاج السلع والخدمات اعتمادا على رأس المال المادي وجزء من رأس المال البشري، أما القطاع الثاني فمهمته تكوين رأس المال البشري الذي لم يدخل استعماله في القطاع الأول، هذا مع إنتاجية حدية ثابتة على الأقل لتراكم رأس المال البشري.
- ✓ رأس المال البشري ينتج تلقائيا، واختصاص الفرد والزمن يحددان الوتيرة التراكمية لرأس المال البشري، هذا مع اعتبار تماثل المستوى التعليمي لجميع أفراد المجتمع.

يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي:

$$h^* = \beta(1-\mu)\, h \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

h^*: مقدار التغير في رأس المال البشري.

β: معلمة موجبة تعبر على فعالية نشاط تراكم رأس المال البشري.

h : مخزون رأس المال البشري للفرد.

$(1-\mu)$: الوقت المخصص للتعلم والنشاط المتعلق بتراكم رأس المال البشري بالنسبة لمجمل الوقت المتاح.

وتتميز المعادلة (1) بخاصية ثبات غلة الحجم بالنسبة لh_i وهي خاصية أساسية في النموذج بضمان تحقيق النمو الداخلي، وهذه الخاصية أهم من خاصية الوقت المخصص للدراسة حسب لوكاس في تقديمه لهذا النموذج.[84]

$$\frac{h^*}{h} = \beta(1-\mu) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

[82] : Daniel Delalande, **Croissance économique: concepts et mécanismes**, Cahier Français, N :279, 1997, Page :46.
[83] :Philippe Aghion, Petre Howitt, **Théorie de le croissance endogène**, traduit par Fabrice Mazerolle, Paris, Dunod, 2000, Page :354-356.

[84]: روبرت سولو، **مرجع سابق**، ص: 220.

وبالتالي يمكننا كتابة دالة الإنتاج حسب Lucas المعتمدة على دالة Cobb-Douglas على النحو التالي:

$$Y = K^{\beta} (hL)^{1-\beta} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

وبما أن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسر اختلاف معدلات النمو العالمية وأسباب غنى وفقر بعض البلدان، فإن هذا النموذج يشبه نموذج Solow، إذ تلعب h دور الرقي التقني فيه، مما يجعله قابلا للنمو كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد $(1-\mu)$، الأمر الذي يساعد على زيادة رأسمالهم البشري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، لذا فإن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين والتدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها، لأن السياسة التي تستطيع أن ترفع من وقت التكوين بشكل مستمر ودائم(تفضيل تراكم رأس المال البشري)سيكون لها أثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني[85].

II-3-2-6-3: نموذج rebelo

الإبقاء على معدلات النمو الاقتصادي مرتفعة في المدى الطويل هو التحدي الذي أرق الاقتصاديين النيوكلاسيك وذلك راجع لتناقص الإنتاجية الحدية والإنتاجية الحدية لرأس المال على وجه الخصوص، من أجل هذا افترض Rebelo في سنة 1991 من خلال نموذجه إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية ($\alpha=1$)، والتي مثلها من خلال الشكل الخطي البسيط التالي:[86]

$$Y = AK$$

حيث:

A: ثابت موجب يمثل المستوى التكنولوجي، أو الكمية المنتجة من طرف وحدة واحدة من رأس المال.

K: رصيد رأس المال المادي والبشري.

من خلال المعادلة نستنتج أن كل وحدة إضافية من رأس المال تعطي ما مقداره A وحدة إضافية من الإنتاج، وهذا ما أكده "نايت" من خلال إضافة رأس المال البشري، وهذه الخاصية هي الفرق الجوهري بين نموذج Rebelo ونموذج Solow.

[85]: كبداني سيدي محمد، **مرجع سابق**، ص: 55.

[86] :Gregory Mankiw, **Op cité**, Page :264.

ولدينا المعادلة التالية:

$$\Delta K = sy - \delta K$$

حيث أن تغير مخزون رأس المال معبر عنه بالفرق بين الاستثمار sy واهتلاك رأس المال δK ومع اعتبار الإنتاج y حالة في رأس المال K نستنتج المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta K}{K} = sA - \delta$$

لذا فإن تراكم مخزون رأس المال ينمو باستمرار مع الزمن، وهذا ما يفسر استمرارية النمو الاقتصادي في نموذج AK وذلك كما يلي:

الشكل رقم (10): نموذج AK ل Rebelo:

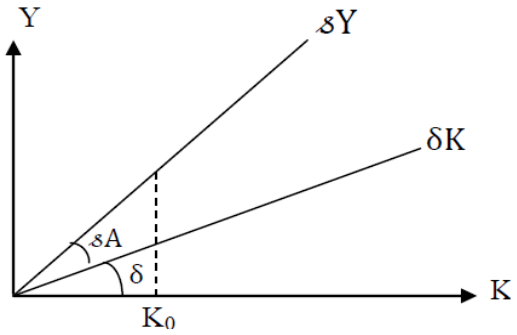

المصدر: كبداني سيدي محمد، **مرجع سابق**، ص: 54.

δK يمثل الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، sY يمثل الدالة الخطية لاستثمار الجاري بدلالة رصيد رأس المال، حيث أن الاقتصاد الذي يبدأ من النقطة $K0$ وانطلاقا من نموذج Solow ذو غلة الحجم المتناقصة فإن أي زيادة في رأس المال سوف تؤدي إلى زيادة متناقصة مع مرور الزمن حتى تصل إلى مستوى δ، أما نموذج AK ذو غلة الحجم الثابتة، فإن كل زيادة في رأس المال ستؤدي إلى زيادة مضاعفة عبر الزمن، وتكون الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال جديدة مساوية للتي قبلها والتي بعدها وهي دائما مساوية ل A.

وقد تعرض هذا النموذج للانتقاد من واجهة ارتكازه على خاصية غياب تناقص غلة الحجم لرأس المال، لكن هذا النموذج لا يرتكز على المفاهيم التقليدية لرأس المال (الآلات، التجهيزات، الأراضي والمباني التي ينطبق عليها قانون تناقص غلة الحجم)، بل يرتكز على مفاهيم واسعة لرأس المال (المعرفة وتقنيات الإنتاج) تصبح فيها خاصية ثبات غلة الحجم قائمة من خلال المقدار A، وقد تصح

عليه خاصية تزايد غلة الحجم، من هذا المنطلق يمكن اعتبار المعرفة والتأهيل من عناصر الإنتاج مما أعطى واقعية للنموذج من جهة خاصية ثبات غلة الحجم لرأس المال المكون من رأس المال المادي والبشري.[87]

II-3-6-3-4-2: نموذج تراكم رأس المال العام Barro 1990:

يعطي هذا النموذج أهمية أكثر لدور الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال توفيرها للهياكل القاعدية الضرورية لذلك، ويتمثل رأس المال العام في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى التي تساهم مباشرة أو بطرق غير مباشرة في إنتاجية القطاع الخاص والمُلتمثلة في:

- ✓ التجهيزات القاعدية :الطرق، المطارات، الموانئ، السدود، المواصلات السلكية واللاسلكية...الخ
- ✓ رعاية وإعداد وتأهيل رأس المال البشري :تعليم، تكوين وصحة، ملاعب ومتاحف،...الخ.

وهناك:

- ✓ رأس المال العام الإنتاجي :وهو الذي يؤثر على دالة إنتاج رأس المال الخاص.
- ✓ رأس المال العام الاستهلاكي :وهو الذي يسمح بتحسين مستوى رفاهية المستهلكين.

ويترجم تأثير رأس المال العام على النمو من خلال نوعين من الآليات:

- ✓ آلية الاقتصاد الكلي :حيث أنه كلما كان الإنفاق العام أكثر ارتفاعًا كلما كان هناك تهيئة أكبر

للنشاط الاقتصادي؛ مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية التي تترجم في تحقيق معدل نمو دائم أكثر ارتفاعا.

- ✓ آلية تتعلق بالتكنولوجيات :حيث هناك أنواع من الإنفاق تكون أكثر ملائمة لزيادة النمو من أنواع أخرى.

وبذلك فإن سياسة الدولة الاقتصادية يمكن أن تلعب دورا أساسيا في النمو، وذلك بسبب علاقة النفقات العامة بالنمو الاقتصادي التي يمكن التدليل عليها من خلال:

- ✓ وجود الوفرات الخارجية الإيجابية للنفقات العامة، مما يعني أن معدل النمو يرتبط بالحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج، بالنظر إلى أنها تعمل على تحسين كل من المتغيرات الثلاثة التالية: الادخار، الاستثمار، والاستهلاك.
- ✓ لما كانت الإيرادات ثابتة، وكان الإنتاج يعتمد على تراكم عنصري الإنتاج (رأس المال العام ورأس المال الخاص) فإن النموذج لا يولد إلا نموا ذاتيا.
- ✓ يلعب معدل الضريبة دورا إيجابيا في التأثير على معدل النمو.

[87] : Robert Barro, Xavier Sala Martin, **La croissance économique**, Edition international, France, 1996, Page :264-265.

خاتمة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي ومحدداته والنظريات المفسرة له، فقد توضح لنا أن مفاهيم النمو عرفت تطورا كبيرا ومستمرا عبر تاريخ البشرية، وذلك مع تطور الفكر الاقتصادي والحياة البشرية، وقد اهتمت مختلف هذه النظريات بتحديد مصادر النمو التي اختلفت وتعددت باختلاف الأزمنة والمدارس، انطلاقا بالتجاريين أو الميركانتليين الذين اعتبروا أن المعادن الثمينة من ذهب وفضة هي المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي وقوة وغنى الشعوب ويجب الحصول عليها بكل الطرق المتاحة وهذه المدرسة كانت سببا في استعمار الشعوب بهدف الحصول على المعادن الثمينة لتقوية اقتصادياتها، مرورا بالمدرسة الطبيعية التي اعتمدت على الطبيعة في نظريتها خاصة على الأراضي من خلال الزراعة حيث اعتبروا أن الزراعة المصدر الأكبر والرئيسي للنمو الاقتصادي، لتأتي المدرسة الكلاسيكية بأفكار جديدة، على غرار فكرة تقسيم وتخصيص العمل لرائدها آدم سميث، ونظرية تراكم رأس المال لدافيد ريكاردو، والنظريات الاشتراكية لكارل ماركس والنظرية السكانية المتشائمة لروبرت مالثوس، وصولا للثورة الكينيزية لصاحبها جون ماينارد كينز والآراء الحديثة التي قام بطرحها في الاقتصاد الكلي من خلال كتابه الشهير "النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود"، وظهور نظرية ساي القائلة ب "الطلب يخلق العرض"، وقد قمنا بالتطرق لنوذج هارود–دومار الذي أعطى الاستثمار الأهمية الكبرى في تحقيق معدلات النمو المرتفعة، دون نسيان الآراء النيوكلاسيكية وبالخصوص نظرية شومبتر الذي أعطى دورا مهما للعوامل التنظيمية والفنية، واعتبر أن التنظيم هو أهم عناصر النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى النموذج النيوكلاسيكي لسولو الذي قام ببناء نموذج للنمو على المدى الطويل مع افتراض إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال، وفي الأخير تطرقنا على النماذج الحديثة التي تتعدد وتختلف بالتطرق لنظرية روستو الذي قسم مراحل النمو إلى خمس مراحل، وكذا نماذج النمو الداخلي الواسعة الانتشار في الفكر المعاصر على غرار اقتراحات رومر الذي أدخل عنصر المعرفة كأحد محددات النمو الاقتصادي بل من أهمها، ونموذج لوكاس الذي اهتم بفكرة تراكم رأس المال البشري، ونموذج بارو الذي أعطى نموذجا لتراكم رأس المال العام وأخيرا نموذج ريبيلو الذي قام بإلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية.

وفي الأخير يعتبر موضوع النمو الاقتصادي من المواضيع الشائكة نظرا لكثرة محدداته ومصادره التي لا تزال تزداد وتتعدد مع مرور الزمن ومواصلة الدراسات والبحوث حول الموضوع، لكن الرهان الأساسي في الوقت الحالي هو كيفية تقسيم وتوزيع هذا الناتج الوطني والنمو الاقتصادي على مختلف شرائح المجتمع، خاصة الطبقات السفلى من أجل محاربة الفقر، وهذا هو موضوع الفصل الثالث من الدراسة الذي نخصصه لموضوع اللامساواة في توزيع الدخل.

الفصل الثالث
اللامساواة وعدالة
توزيع الدخل

تمهيد الفصل:

منذ نهاية الحرب الباردة في تسعينيات القرن الماضي ومع بداية الألفية الجديدة ازداد ما يعرف باللامساواة أو عدم المساواة في العالم، هذا في الفترة التي تميزت بالتوجه العالمي الجديد لمعظم دول العالم نحو الانفتاح على التجارة الخارجية، كنتاج لتأثير العولمة على أشكال الثروة وأنماط توزيعها، مما أدى إلى إحداث فوارق طبقية بين الشعوب في العالم وكذا بين أفراد الشعب الواحد، مما أكسب موضوع توزيع الدخل أهمية كبرى في الفكر الاقتصادي التنموي الحديث بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه لكل طبقات المجتمع بما فيها الطبقة الفقيرة، وحسب هذا الفكر التنموي فلابد من ضمان توزيع عادل لعوائد الإنتاج على عناصره وحصصه تحت إطار التوزيع الوظيفي للدخل من جهة، ومن جهة أخرى الاهتمام بكيفية هذا التوزيع الذي يضمن تحقيق رفاهية مقبولة لكل الأفراد ويسمى هذا النوع بالتوزيع الشخصي للدخل.

وقد شهد العالم في العقدين الأخيرين اهتماما كبيرا من طرف الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي دعت إلى تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة على غرار تقارير المعهد الدولي للتنمية الدولية، المنتديات الاقتصادية العالمية، تقارير البنك الدولي وغيرها، لكن ما يلاحظ في هذين العقدين هو العكس، حيث عرف نصيب أغنى نسبة في العالم (20%) ارتفاعا من 70% من إجمالي الدخل العالمي إلى 75% من نفس الإجمالي، في الوقت الذي انخفضت فيه حصة أفقر نسبة في العالم (20%) من 2.3% من إجمالي الدخل العالمي إلى 1.4% من نفس الإجمالي.

في هذا الصدد تسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع، وإن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضرورات المادية للحياة من (مأكل وملبس ومسكن)، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب وإنما هو أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة، ففي معظم دول العالم الثالث، هناك فئة معينة من السكان مسيطرة بالكامل على الموارد المالية وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات السكان، ويعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية[1].

[1]: عريقات حربي محمد ،**مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جامعة الإسراء الخاصة، عمان، 1997، ص: 56-57.

III-1: مفاهيم عامة حول اللامساواة وعدم عدالة توزيع الدخل:

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف الخاصة بموضوع اللامساواة بصفة عامة وخاصة موضوع توزيع الدخل أو الثروة، وكذا تطور هذه المفاهيم ونظرة كل من المدارس الثلاثة الإسلامية، الرأسمالية والاشتراكية.

III-1-1: مفهوم نظرية توزيع الدخل:

تسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع، وإن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان والجماعات يعتبر من الضرورات المادية للحياة، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة، ففي معظم دول العالم الثالث هناك فئة معينة من السكان مسيطرة بالكامل على الموارد المالية وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات المجتمع، ويعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثورات هدفا من الأهداف الاجتماعية.[2]

ويعتبر دافيد ريكاردو David Ricardo أول من جاء بمفهوم توزيع الدخل حيث اعتبره جوهر الاقتصاد السياسي وأساسه على عكس آدم سميث الذي اعتبر الإنتاج هو ذاك الجوهر، وهذا راجع إلى الفترة التي عايشها كل من الباحثين، حيث الثاني –سميث– عاصر بداية الثورة الصناعية وما نتج عنها من إنتاج بحاجة إلى توجيه وتنظيم من أجل المحافظة على نموه، أما الأول –ريكاردو– فقد عايش المرحلة الثانية من الثورة الصناعية، والمشكلة الأساسية التي كانت بحاجة إلى علاج هي مشكلة توزيع الدخل على مستوى الاقتصاد بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

من ناحية الإطار الضيق لنظرية توزيع الدخل يمكن تعريفه على أنه تلك القوى التي تهدف إلى مكافئة عناصر الإنتاج المختلفة من خلال تحديد حصصها الكلية والنسبية من الدخل الكلي نسبة إلى مساهمتها في تكوينه،[3] أي بمعنى توزيع ثمار العملية الإنتاجية على كل العناصر التي ساعدت وتدخلت في الإنتاج وذلك وفق طريقة عادلة منطقية تضمن لكل عنصر حقه بدون زيادة ولا نقصان.

---

[2]: عريقات حربي محمد، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جامعة الإسراء الخاصة، عمان، 1997، ص: 56-57.

[3]: أحمد أبو اسماعيل، **أصول الاقتصاد**، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، 1976، ص: 395-396، بتصرف.

أو بطريقة أخرى يقصد بتوزيع الدخل تحديد حصة كل عنصر إنتاج ومساهمته في تكوين هذا الدخل وأسلوب هذا التوزيع يعكس طبيعة النظام الاقتصادي وآلية عمله، التوزيع هو حصيلة عمل آلية النظام الاقتصادي لتوزيع ما تم إنتاجه على العناصر التي ساهمت في خلقه كل حسب وزن هذه المساهمة، ويتم التوزيع في كل نظام حسب مبدأ معين يقوم عليه النظام بالشكل الذي يعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين عناصر الإنتاج ذاتها.

من خلال ما سبق يمكننا ربط نظرية توزيع الدخل بالنظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي بثلاثة أفكار وزوايا أساسية هي كالتالي:[4]

- ✓ يعتبر التوزيع حالة خاصة في النظرية العامة للقيمة وذلك لتحديده أثمان خدمات عناصر الإنتاج، بالرغم من أوجه الاختلاف بينهما، حيث أن نظريات توزيع الدخول تعبر فقط عن ملكية الدخل وكيفية تحديده، دون أن تكون لها علاقة بالناحية المادية لعناصر الإنتاج التي حققت تلك الدخول.
- ✓ تمثل نظرية التوزيع حلقة الوصل بين نفقة الإنتاج (التكلفة) والقيمة (الثمن)، فبدونها تصبح نظرية القيمة من الناحية التطبيقية غير ذات معنى، حيث وبتحديدها أثمان خدمات عناصر الإنتاج فهي تربط بين قضية توزيع الموارد(العناصر الإنتاجية) وقضية الطلب على السلع و الخدمات، لأن تنقل عناصر الإنتاج بين مجالات النشاط الاقتصادي المتنوعة إنما هو استجابة لتغيرات أثمانها من قطاع إلى آخر.
- ✓ ترتبط نظرية التوزيع ارتباطا وثيقا بنظرية الإنتاج، ذلك أن اختيار المنتج للتوليفة المثالية لعناصر الإنتاج يتوقف على أثمانها، وبهذا تتحول هذه النظرية من الاهتمام بدراسة وتحديد الأنصبة النسبية لتلك العوامل إلى المشاركة كنظرية أساسية في توزيع الموارد النادرة بين مختلف الاستخدامات.

لكن مع بداية التسعينيات تغير مفهوم توزيع الدخل وأصبح أكثر شمولية واتساع مما قبل، حيث في الثمانينيات ارتبط هذا المفهوم بتوزيع المداخيل وثمار العمليات الإنتاجية على الأفراد من خلال التوزيع العادل للأجور وكذلك العدالة في الحصول على فرص التشغيل، ثم أصبح مرتبطا أساسا بالسياسات الاقتصادية التنموية والعدالة الاجتماعية.

وبالتالي ومن الجهة الواسعة لموضوع توزيع الدخل فيخص البحث في أثر السياسات الاقتصادية المتنوعة المنتهجة من طرف الدولة بغية التأثير على مداخيل الفئات الاجتماعية المختلفة[5]، أي إتاحة الفرصة لمجموع أفراد المجتمع للاستفادة من جميع حقوقهم الاجتماعية وحصولهم على النصيب العادل من الثروة التي تتحصل عليها الدولة، مع ضمان أي إعاقة تمنع الفرد أو الجماعة من التمتع بهذا الحق.[6]

---

[4]:عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص:438-439.

[5]: عمرو محي الدين، عبد الرحمن سيدي احمد، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار النهضة العربية، بيروت، 1974، ص: 495.

[6]: أبو الأعلى المودودي، **مفاهيم إسلامية حول الدين والدولة**، دار القلم، الكويت، 1983، ص: 133.

عند الحديث عن توزيع الدخل، يجري عادة الفصل بين ثلاث قضايا مهمة ذات اتصال بالموضوع وهي:[7]

- ✓ التوزيع الشخصي :التوزيع الشخصي يتعلق بالدخل الذي يحصل عليه الفرد، وفي العادة لا تهتم دراسات توزيع الدخل كثيرا بالخلفية التاريخية لحصول فرد ما على الثروة، بقدر اهتمامها بحجم الدخل الذي يملكه، وفي بعض الأحيان باهتمامها لمصدر هذا الدخل ما إذا كان أجرا، ريعا، ربحا أو فائدة.
- ✓ التوزيع الوظيفي :فهو لا يهتم بالأفراد ودخولهم الشخصية، وإنما بعوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال والأرض والتنظيم، ونظرية التوزيع هنا تبحث عن الكيفية التي يحصل فيها كل عامل من عوامل الإنتاج على دخله، وهذا لا يتم عادة من دون التطرق لعوامل العرض والطلب التي تحدد الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج.
- ✓ الحصص التوزيعية :أما الحصص التوزيعية، فهي تبحث في الحصص النسبية التي يحصل عليها كل عنصر من عناصر الإنتاج من الدخل القومي، وفي الكثير من الأحيان لا يفرق بعض الاقتصاديين بين الثاني والثالث، وذلك للصلة الوثيقة بينهما.

III-1-2: نظرة المذاهب الاقتصادية لمسألة توزيع الدخل:

ومن خلال هذا العنصر المكمل لمفاهيم نظرية توزيع الدخل سنحاول إعطاء ولو باختصار نظرة أهم المذاهب الاقتصادية (الإسلامي، الرأسمالي والاشتراكي) حول موضوع نظرية توزيع الدخل، وبلا شك هناك العديد من الاختلافات بين المذاهب الثلاثة حول جل المواضيع الاقتصادية، فلكل مذهب دراساته ونظرياته وأولوياته المستقاة من المبادئ والفرضيات التي يقوم عليها كل مذهب على حدى، وموضوع توزيع الدخل كغيره من المواضيع عرف اهتماما متفاوتا بين المذاهب الثلاثة، إلا أن ما اتفقت عليه هذه المذاهب سواء الإسلامية، الرأسمالية أو الاشتراكية هو كون توزيع الدخل منوط أساسا بالإنتاج.

يختلف الإسلام عن كل من الرأسمالية والاشتراكية في ترتيب الفعاليات الاقتصادية، فالرأسمالية تبدأ بالإنتاج والتوزيع والتداول فالاستهلاك، في حين تجعل الاشتراكية التوزيع بين الإنتاج والاستهلاك، وأما الإسلام فيبدأ بتوزيع الثروة، ثم الإنتاج، ثم توزيع ما بعد الإنتاج(توزيع العوائد على عناصر الإنتاج)، ثم التداول، ثم الاستهلاك، ثم التوزيع التوازني(إعادة التوزيع)، ما يجعله المذهب الوحيد الذي يبدأ دورته بالتوزيع ثم يمر بالتوزيع ويستكملها به في النهاية.[8]

[7]: عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، بيروت، 2001، ص: 94-95.

[8]: كبداني سيداحمد، **مرجع سابق**، ص: 89.

III-1-2-1: المذهب الإسلامي:

يقوم الاقتصاد الإسلامي أساسا على توجيه وتنظيم النشاط الاقتصادي وفقا لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية، كما أن الهدف الأساسي للاقتصاد الإسلامي هو تحقيق رفاهية البشر من خلال تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، ومن خلال هذا المنظور يمكن تعريف الاقتصاد الإسلامي بأنه ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهية الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية.[9]

العدالة الاجتماعية في الإسلام هي تفاوت في الدخول مع تحقيق حد الكفاية، فالإسلام يحث على زيادة الإنتاج لكنه يحرص أيضا على العدالة في التوزيع، والأساس الخلقي للتوزيع الذي ينطلق منه ذلك هو التسخير والاستخلاف والذي نتجت عنه المفاهيم المرتبطة بالعمل والملكية والحاجة، هذه العناصر التي تشكل الأساس الملزم لتوزيع الدخل والثروة على أبناء المجتمع، وهذه العدالة تحتوي على مبدأين أساسيين هما مبدأ التكافل العام ومبدأ التوازن الاجتماعي، وكلا هذين المبدأين ممثلين بوضوح في الحديث النبوي الشريف في خطاب الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم أين يقول [10]:"**أيها الناس فقدموا لأنفسكم، تعلمن والله ليصعقن أحدكم ثم ليدعن غنمه ليس لها راع، ثم ليقولن له ربه ألم يأتك رسول فيبلغك، وآتيتك مالا وأفضلت عليك، فما قدمت لنفسك ، فلينظرن يمينا وشمالا فلا يرى شيئا، ثم لينظرن أمامه فلا يرى غير جهنم فمن استطاع أن يقي وجهه النار ولو بشق تمرة، فليفعل،....**".

يعرف بعض الباحثين الإسلاميين التوزيع بأنه انتقال وتقسيم أو إعادة تقسيم الدخل والثروة بين الأفراد سواء عن طريق المعاوضة (كما في المبادلات السوقية) أو عن طريق الإرث، وسواء تم بين الأفراد كالهبات والأوقاف، أو عن طريق الدولة كزكاة الأموال الظاهرة، أو بين الدولة والأفراد كضمان بيت المال لحد أدنى لمعيشة الفرد، وسواء كان إلزاميا كصدقة الفطر، أو تطوعيا كصدقة النافلة.[11]

وحسب النظام الإسلامي هناك عدة معايير للتوزيع من خلالها يتم تقسيم عوائد الإنتاج بين الأفراد، وهذه المعايير هي كالتالي:

- العمل: في الإسلام العمل هو تكليف شرعي لعمارة الأرض ومن جهة أخرى هو سبب الملكية، فبلا عمل فلا وجود للإنتاج ولا الثروة وبطبيعة الحال لا توزيع، والعمل هو الكافل الأساسي والمخول للعامل ملكية نتيجة عمله (حقه)، بل يعتبر الإسلام أن العمل فريضة

[9]:محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر،2008، ص: 48.

[10]: **نفس المرجع**.

[11]:محمد أنس الزرقا، **نظم التوزيع الإسلامية**، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الأول، المجلد الثاني، السعودية، 1984، ص: 02.

وعبادة لا تقل أهمية عن الصلاة والصيام والزكاة فلهذا الإسلام يرفض رفضا قاطعا البطالة خاصة منها الإرادية فيقول تعالى في محكم تنزيله: "**هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه...**"[12]، ويقول أيضا: "**فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله...**"[13]، ويقول عليه أفضل الصلاة والتسليم: "**إن أشرف الكسب كسب الرجل من يده**".

- القيم والأخلاق: وتعتبر من أشمل المعايير للتوزيع، ومن أمثلة ذلك المنح التي تقدم لرجال الدين من الدخل في بعض المجتمعات لقاء ما يقدمونه من خدمات دينية لرعاياهم.[14]
- المقايضة: ولا يقصد بالمقايضة هنا بالمعنى التقليدي العام أي مقايضة سلعة بأخرى وذلك قبل ظهور النقود، لكن المقصود بالمقايضة كمعيار للتوزيع هو أن يأخذ الفرد من الدخل القومي بقدر ما أعطى، فلو قدم الشخص للدخل القومي بمقدار مئة فمن حقه أن يتقاضى ما مقداره مئة لا أكثر ولا أقل.
- الحاجة: هذا المعيار لا يقل أهمية عن العمل في الإسلام والمقصود به هو إمكانية الفرد في الأخذ من الدخل القومي أكثر مما قدم بقدر حاجته، وهذا المعيار يكاد يكون محصورا في المذهب الإسلامي، وهذا المعيار يتكفل به بيت المال الذي يقوم بتسديد هذه النواقص المالية، وقد ميز القرآن الكريم الأشخاص الذي يستفيدون من هذا المعيار وهم: الفقراء، المساكين، العاملون عليها، المؤلفة قلوبهم، في الرقاب، الغارمين، ابن السبيل وفي سبيل الله.

في مجال التوزيع أعطى الإسلام للدولة وسائل عديدة لتحقيق توزيع الدخل الأكثر عدالة، منها موارد الدولة الإسلامية، الزكاة، نظام الإرث، الكفارات، الصدقات وغيرها، كما نستطيع أن نلتمس تأكيد الإسلام من خلال القرآن الكريم والسنة المطهرة على فكرة الثمن العادل والأجر العادل وحالة المنافسة الكاملة عن طريق استهجانه للاحتكار ورفضه للتسعير الإجباري،[15] وبالإضافة إلى إيجاد العمل للقادر عليه، فقد أحل الله البيع وحرم الربا، ونظم حصة للعمل ولرأس المال من مجموع الناتج، ومنح حق الملكية الخاصة، إلا أنه منعها على بعض الموارد كالماء، الكلأ، النار والملح.[16]

---

[12]: سورة الملك الآية 15.

[13]: سورة الجمعة الآية 10.

[14]: محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، **مرجع سابق**، ص: 58-59.

[15]: محمد أحمد صقر، **الاقتصاد الإسلامي في مفاهيم ومرتكزات**، قراءات في الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، كلية الاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1987، ص: 50-51.

[16]: رسول راضي حرب، **النظم الاقتصادية**، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1991، ص: 58-63.

III-1-2-2: المذهب الرأسمالي:

حسب هذا المذهب، فإن نمط التوزيع يعكس حق الأفراد في الملكية وطريقة استغلالهم لعناصر الإنتاج التي يملكونها، الأمر الذي جعل العديد من أنصاره على غرار كل من ريكاردو وساي يعتقدون أن التفاوت في توزيع الدخل مسألة طبيعية وربما كانت ضرورية لتحفيز الأفراد على تطوير قدراتهم، بينما ستعمل الإجراءات التي تتخذها الدولة لتقليل التفاوت في التوزيع على إجهاض روح التقدم والابتكار لدى الأفراد والمجتمع بأكمله، وقد تركزت مشكلة التوزيع عنده على التوزيع الوظيفي، أي التوزيع بين عناصر مختلفة من عمل ورأس مال منظورا إلى واحد من هذه العناصر المختلفة على أساس وظيفته في الإنتاج وفي صورة مجردة كليا دون الاهتمام بالأفراد الذي يتكون منهم، ومن جهة أخرى ركز وبشدة على الجانب الاقتصادي المتعلق بأثمان عناصر الإنتاج وأهملت الجانب الاجتماعي المتمثل في التوزيع الشخصي وإعادة التوزيع، بالرغم من كونه يهم المجتمع والأفراد من حيث علاقاتهم وارتباطها بذلك النظام.[17]

قوانين توزيع الدخل في الاقتصاد الرأسمالي كما يشرحها ريكاردو وغيره من الأقطاب الكلاسيكيين تقضي بتخصيص جزء منه أجراً للعامل، يحدد وفقاً لقيمة المواد الغذائية القادرة على إعاشة العامل والاحتفاظ بقواه، ويقسم الباقي على شكل ربح وفائدة وريع، وقد استخلص الاقتصاد الرأسمالي من ذلك أن للأجور قانونا حديديا، لا يمكن بموجبه أن تزيد وتنقص وإن زادت أو انخفضت كمية النقد التي يتسلم بها العامل أجره، تبعاً لارتفاع قيمة المواد الغذائية وهبوطها، ويتلخص هذا القانون الحديدي في أن العمال إذا ازدادت أجورهم لسبب ما، فسوف تتحسن حالتهم المعيشية ويقدمون بصورة أكثر على الزواج والتناسل، فتكثر الأيدي العاملة، ويتضاعف العرض، وتنخفض الأجور إلى الحد الطبيعي، وإذا حدث العكس، فهبط الأجر عن مستواه الطبيعي، أدى ذلك إلى انتشار البؤس والمرض في صفوف العمال، فيقل عددهم وتنخفض كمية العرض، فترتفع الأجور[18].

إن المذهب الرأسمالي يرتب فعالياته الاقتصادية بدءا من الإنتاج، التوزيع، التبادل وأخيرا الاستهلاك، وهو يقوم على أساسين هما الملكية الخاصة (والتي تعطي عوائد متمثلة في الريع والربح والفائدة)، والعمل (والذي يعطي عائدا هو الأجر)، وهما يشكلان ما يسمى بالتوزيع الوظيفي، فحينما يتم استلام العوائد يكون التوزيع الوظيفي قد تحقق، بينما مسألة إعادة التوزيع هي شيء طارئ وخارجي فرض على هذا المذهب وليس من جوهره، نتيجة للصراع الإيديولوجي بين طبقات المجتمع وكذا نتيجة لضغط نقابات العمال من أجل تعديل التوزيع الشخصي.[19]

---

[17]: حزعل البيرماني، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، طبعة الديواني، بغداد، 1978، ص: 391.

[18]: محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**، كتاب منشور على شبكة الانترنيت على الرابط:
http://www.fichier-pdf.fr/2011/05/03/fichier-sans-nom/fichier-sans-nom.pdf

[19]: محمد عزيز، التوزيع: **توزيع الدخل القومي والثروة**، مطبعة المعارف، بغداد، 1996، ص: 14.

من خلال كل ما سبق نلاحظ أن الرأسماليين أهملوا فكرة جد أساسية في موضوع توزيع الدخل ألا وهي التوزيع الشخصي وكيفية توزيع الدخل القومي بين الأفراد والأشخاص الموزعين عبر الطبقات الثلاثة وخاصة طبقة العمال وكذا طبقتي أصحاب الأراضي وأصحاب رأس المال، في حين أعطوا الاهتمام لجانب التوزيع الوظيفي فقط.

III-1-2-3: المذهب الاشتراكي:

إن النظام الاشتراكي يقوم وتتلخص معالمه وأركانه الأساسية في أربع مبادئ، هي كالتالي:[20]

- ❖ محو الطبقية وتصفية حسابها نهائيا بخلق المجتمع اللاطبقي.
- ❖ استلام البروليتاريا للأداة السياسية بإنشاء حكومة دكتاتورية قادرة على تحقيق الرسالة التاريخية للمجتمع الاشتراكي.
- ❖ تأميم مصادر الثروة ووسائل الإنتاج الرأسمالية في البلاد (الوسائل التي يستثمرها مالكها عن طريق العمل المأجور) واعتبارها ملكا للمجموع.
- ❖ قيام التوزيع على قاعدة كل حسب طاقته ولكل حسب عمله.

من خلال المبدأين الأول والأخير يمكننا استنتاج أن النظام الاشتراكي يقوم أساسا على اللاطبقية، أي لا وجود لما يسمى طبقة عاملة وطبقة مالكة، وحسب المبدأ القائل العمل هو أساس القيمة، فإن التوزيع حسب النظام الاشتراكي يقوم على أساس المبدأ الرابع فيحصل كل عامل نصيبا من الإنتاج بالقدر الذي يتفق مع كمية عمله، بالرغم من أن هذا المبدأ من شأنه نقض المبدأ الأول (اللاطبقية)، فطاقات الناس ليست متماثلة ما يعني خلق طبقية بين العمال.

فبالتالي الاقتصاد الاشتراكي يعتمد أساسا في عملية التوزيع على الملكية العامة والعمل، فمن لا يعمل لا حق له على الدولة ومن كان نصيبه من عمله لا يلبي حاجاته الضرورية فعليه إما أن يزيد من عمله أو لا زيادة في أجره، ليأتي الاقتصاد الشيوعي ويجعل عملية التوزيع دائما معتمدة على الملكية العامة إلا أنه استبدل العمل بالحاجة، أي كل فرد يأخذ نصيبه حسب حاجته لا عمله، بهذا أصبح الفرد قادرا على إشباع كل رغباته، من هنا سوف لن تبقى ندرة ولا تزاحم على السلع ولا حاجة إلى الاختصاص بشيء.

[20]: محمد باقر الصدر،، **مرجع سابق**، ص: 227.

III-1-3: اللامساواة وعدم عدالة توزيع الدخل:

تميزت السنوات الأخيرة بازدياد ما يسمى بعدم المساواة في العالم خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وهي الفترة التي كانت الكثير من البلدان تتجه نحو الانفتاح على التجارة العالمية، نتيجة تأثير العولمة المتمثل في التأثير على تنميط أشكال الثروة، بالإضافة إلى فوارق طبقية متوسطة ليس بين الشعوب فحسب ولكن داخلها أيضا.[21]

يعرف التفاوت في توزيع الدخل بأنه تمثيل عددي للفروق بين مداخيل الأفراد في مجتمع ما، مما يسمح باختصار جميع خصائص التفاوت في رقم واحد،[22] وان اتساع فجوة توزيع المداخيل يعد من أخطر الأمراض الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، ذلك لأنها تهمش أو تشرد فئة ليست بالقليلة من المجتمع، مما يعني تقوقع هذه المجموعة في دوائر التخلف والحرمان ومنها تتسرب تدريجيا إلى دوائر الانحراف والجريمة،[23] هذا ما أكسب هذا الموضوع اهتماما واسعا من طرف الاقتصاديين لارتباطه بمستويات المعيشة للأفراد وحياتهم اليومية، وقد تم اعتباره من أهداف التنمية الاقتصادية.

من هنا يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من اللامساواة هي كالتالي:

- ✓ اللامساواة بين الدول: ويقاس هذا النوع من خلال الانحرافات الموجودة بين معاملات مستويات المعيشة المتوسطة للدول المختلفة ويسمى أيضا اللامساواة العالمية.
- ✓ اللامساواة الداخلية: تكون هذه اللامساواة بين أفراد المجتمع الواحد والدولة الواحدة وهو عموما مقاس بمؤشر جيني.
- ✓ اللامساواة العالمية: باعتبار أفراد العالم كأفراد مجتمع واحد وما مقدار التفاوت بين كل سكان العالم، وهذا النوع هو جامع لكلا النوعين السابقين.

والشكل التالي يوضح تطور كلا من الأنواع الثلاثة للامساواة من سنة 1820 إلى سنة 1998:

---

[21]: محي محمد مسعد، **ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق**، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص: 78.

[22]: الفارس عبد الرزاق، **مرجع سابق**، ص: 100.

[23]: أسامة عبد المجيد العاني، **حق إعادة توزيع الدخل في الإسلام**، مجلة دراسات إسلامية، بيت الحكمة، العدد العاشر، 2002، ص، 55.

الشكل رقم (11) : تطور اللامساواة في الفترة 1820-1998:

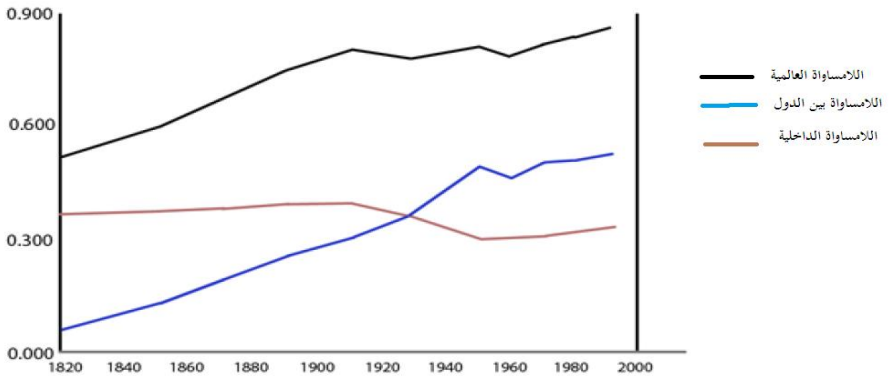

Source : Bourguignon F et Morrisson C, 2001.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ الارتفاع المستمر لكل من اللامساواة العالمية وبين الدول، هذا ما يفسر اتساع الهوة الموجودة بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة التي تستحوذ على أكبر نسبة من الدخل العالمي بالرغم من قلتها مقارنة بالدول النامية أو المتخلفة، ومن خلال الملاحظات عمدت المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة على محاولة تقليص هذه الهوة من خلال أهداف التنمية للألفية التي سبق ذكرها في الفصل الأول، أما في ما يخص اللامساواة الداخلية فقد عرفت انخفاضا ولو بطيئا لكن سرعان ما عاودت الارتفاع ولكن بوتيرة بطيئة وهذا راجع إلى المجهودات المبذولة من طرف الحكومات والدول من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية بالرغم من صعوبتها.

تتسم الفجوات في التنمية البشرية داخل البلدان بأنها صارخة مثلما هي عليه بين البلدان، وتعكس هذه الفجوات صورة الفرص اللامتساوية حيث يمنع أناس من إحراز تقدم بسبب جنسهم، هويتهم الجماعية، ثروتهم أو مكانتهم، ومثل هذه اللامساواة جائرة، بل إنها أيضا مهدرة للطاقات الاقتصادية، ومزعزعة لالاستقرار الاجتماعيي، فالتغلب على القوى البنيوية التي تخلق اللامساواة المفرطة وتؤبدها هو أحد أكثر المسالك فعالية للانتصار على الفقر بكل أنواعه، وتعزيز رفاهة المجتمع، وتسريع عجلة التقدم نحو أهداف التنمية للألفية.[24]

[24]: **تقرير التنمية البشرية للعام** 2005، ص: 24.

الشكل رقم (12) : تقطيع فطيرة الدخل إلى شرائح في بعض دول العالم:

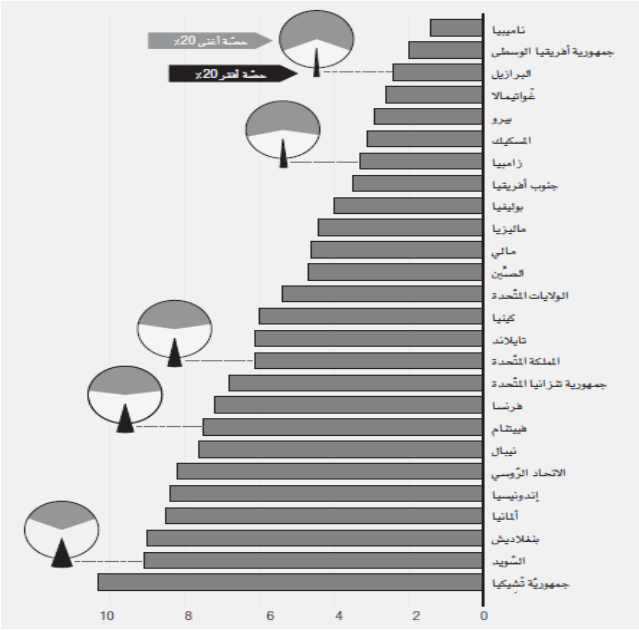

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعام 2005، ص: 25.

من خلال الشكل السابق نلاحظ جليا اللامساواة الهائلة في جل دول العالم سواء المتقدمة أم النامية وفي كل القارات، حيث يمثل نصيب أغنة 20% من المجتمع النسبة الأكبر من إجمالي الدخل التي قد تصل إلى 60%، خاصة في الدول النامية وخاصة دول إفريقيا والأمريكيتين، ونصيب أفقر 20% منخفض جدا قد لا يتجاوز 10% في كل الدول.

إن العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتداخلة مع بعضها تسببت وتتسبب في نشوء واستمرارية واستفحال التفاوت واللامساواة، ومن بين أهم هذه العوامل على سبيل المثال:[25]

- الخصائص الوراثية كالموهبة والذكاء.
- تفاوت توزيع المكاسب الشخصية.
- عدد أفراد العائلة، فعالية السياسات المالية.
- التفاوت في توزيع الثروة ووسائل الإنتاج باعتبارها أهم مصادر الدخل.
- وقد أوضح كوزنتز سببا هاما جدا في ظاهرة اللامساواة أوضحه في تحول السكان والأفراد من القطاع التقليدي إلى القطاع المتقدم في الاقتصاد الذي يتواجد في المناطق الحضرية.[26]

[25]: يونس على أحمد، **تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2010، ص: 284.

III-2: التطور التاريخي لمفهوم اللامساواة:

قد عرف مفهوم المساواة بصفة عامة ومفهوم عدالة توزيع الدخل اهتماما من طرف الاقتصاديين والعلماء منذ القدم وعبر المدارس المتنوعة من التجارية إلى الطبيعية والكلاسيكية وصولا إلى المدرسة الحديثة، وقد تعددت الآراء والأفكار فمنها من أهمل هذا الموضوع ومنها من أعطى الأهمية القصوى له من أجل تحديد أسباب الغنى والفقر الحادث بين الطبقات الاجتماعية ومساعدة الفقراء للنهوض بأحوالهم، وفيما يلي عرض موجز لأهم هذه الآراء وفق المدارس الاقتصادية المختلفة.

III-2-1: المدرسة التجارية:

كما وسبق وأشرنا في الفصل الثاني فالتجاريون أو الميركانتيليون هم كل الكتاب الذين ظهروا في أوروبا الغربية في القرن السادس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، وساد هذه الفترة عصر الرأسمالية التجارية، وذكرنا أيضا أن التجاريين يرون أن رخاء الأفراد يأتي من رخاء الدولة، وحسبهم فإن الطريقة الأمثل لكي يصبح البلد غنيا وقويا هو بالتصدير أكثر مما يستورد، ويسوي الفرق بين الصادرات والواردات بتوفير المعادن الثمينة للاقتصاد الداخلي (الذهب والفضة)، وكلما استحوذ بلد على ذهب أكثر أصبح أغنى وأقوى، ومن ثم تبنى التجاريون فكرة أن على الحكومة أن تنمي الصادرات وتقيد الواردات.

الغاية الأسمى للتجاريين كانت هي قوة الدولة وعظمتها، أما رفاهية الأفراد فقد كانت فكرة غريبة عليهم، فلم يهتموا إطلاقا أن يكون هدف السياسة الاقتصادية هو العمل على إشباع الفرد وزيادة رفاهيته، فحسبهم السكان هم مصدر القوة الذي تستعمله الدولة لإنشاء الجيوش القوية من جهة، ومن جهة أخرى فهؤلاء السكان بتكاثرهم وزيادتهم تزداد اليد العاملة مما يسمح بنمو الصناعة، أي أن القوة الاقتصادية للدولة تعتمد على زيادة السكان، ومن خلال التطرق إلى مبادئ هذه المدرسة نلاحظ جليا حمايتها للطبقة الغنية القادرة على الإنتاج، وقد تم تسطير ووضع القوانين من أجل حمايتهم وقد قامت الدولة بالتدخل بمنح التمويل والامتيازات للتجار والشركات التجارية من أجل تحقيق الفائض التجاري المنشود، ومن كل هذا قامت الدولة بإهمال الطبقات المتوسطة والفقيرة إهمالا شبه تام، واعتبرتهم فقط كيد عاملة أو جنود في الجيش، من هنا نلاحظ ونلمس أن المدرسة التجارية لم تهتم إطلاقا بموضوع توزيع الدخل وعدالته بصفة خاصة ولا اللامساواة بين الأفراد والفئات بصفة عامة.

[26]: عبد الرزاق الفارس، **مرجع سابق**، ص: 105.

III-2-2: المدرسة الطبيعية:

يعتبر ظهور الطبيعيين Physiocrates كرد فعل على التجاريين وآراءهم وأفكارهم وسياساتهم، واستمدوا اسمهم (الطبيعيين) من فلسفتهم التي تتركز على النظام الطبيعي، حيث يعتبرون الطبيعة هي المصدر الوحيد للثروة، واستغلال الموارد الطبيعية التي توفرها الطبيعة هو الذي يضمن نشاطا اقتصاديا منتجا، خاصة الثروات الزراعية من أراضي صالحة للزراعة، فالزراعة عند الطبيعيين هي عماد الثروة وليس كما يقول التجاريون أنها في جمع المعادن الثمينة.

تعتبر اللوحة الاقتصادية التي قدمها الطبيب كيسناي Quesnay من أهم إسهامات المدرسة الطبيعية في مجال توزيع الدخل، وقد استمدها من صورة جريان الدم في الجسم البشري، فكما يرتوي الجسم بالدم الذي يتدفق من القلب ثم يعود إليه، كذلك فإن الحياة الاقتصادية ترتوي بالغلة الصافية التي تدور بين مختلف طبقات المجتمع، فالزراع والملاك يدفعون بإنتاجهم في جسم المجتمع لشراء حاجاتهم من السلع المصنعة والخدمات وغيرها، والطبقات الأخرى تعيد لهؤلاء الزراع ما استلمت منهم مقابل ثمن المواد الغذائية والأولية اللازمة لهم، وهكذا تكتمل الدورة، والزراعة هي القلب.[27]

فبالتالي كان أنصار المذهب الطبيعي يهتمون بقضية دوران الدخل وعلاقات الإنتاج القائمة بين طبقات المجتمع، مما جعل نظريتهم حول توزيع الدخل تصب في عنصرين جوهريين، الأول وهو خلق الثروة وتوزيعها القائمة على ثلاث قواعد للإنتاج وهي الغلة الصافية ودوران الثروة والتوزيع، وهذا بتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات (المنتجة، ملاك الأراضي والعقيمة)، حيث يكون التوزيع بينها قائما على تقسيم الدخل بين العناصر التي اشتركت أو لم تشترك في الإنتاج، فمثلا تحصل الطبقة المنتجة(المزارعون)بنشاطها الزراعي الإنتاجي على الدخل الإجمالي، تحتفظ بجزء منه (تكاليف الإنتاج ومستحقاته)وتعطي الباقي(الدخل الصافي)للملاك، بينما تحصل طبقة الملاك على الدخل الصافي مقابل حق الملكية وإعداد الأرض، وأما الطبقة العقيمة فتحصل على عائد مقابل ما تقدمه من المواد المصنعة والخدمات اللازمة للزراعة، والذي سيعود إلى الطبقات الأخرى من خلال المبادلة والحصول على السلع الزراعية الغذائية، وأما الثاني فهو نظرية الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية خصوصا فرض الضرائب (المتراوحة بين 30% و35%) على طبقة ملاك الأراضي وإعادة توزيعها في المجتمع[28].

---

[27]: محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، **مرجع سابق**، ص: 153.

[28]: إسماعيل صقر، عارف دليلة، **تاريخ الأفكار الاقتصادية**، مديرية المطبوعات والكتب، حلب، سوريا، 1977، ص: 134-140.

III-2-3: المدرسة الكلاسيكية:

من خلال هذه المدرسة سنتطرق إلى أهم روادها حيث لكل منهم آرائه الخاصة، فانطلاقا بآدم سميث ثم دافيد ريكاردو وروبرت مالثوس، كارل ماركس مرورا بجون ستيوارت مل، إلا الفكرة التي تم الاتفاق عليها في إطار هذه المدرسة هو ما يعرف بالتوزيع الوظيفي الذي يعتبر من الإسهامات الحقيقية للمدرسة الكلاسيكية في مجال توزيع الدخل على الطبقات الثلاثة في المجتمع ملاك الأراضي، أصحاب رؤوس الأموال وكذا العمال.

III-2-3-1: نظرة آدم سميث:

قام آدم سميث سنة 1759 بنشر كتاب تحت عنوان نظرية المشاعر الأخلاقية Theory of Moral Sentiments، الذي اعتبر فيما بعد أنه الإطار الأخلاقي والفلسفي لكتابه الثاني الأكثر شهرة كتاب ثروات الأمم، في هذا الكتاب (نظرية المشاعر الأخلاقية) عالج من خلاله القوى الأخلاقية التي تحكم السلوك الإنساني ومن ضمنها السلوك الاقتصادي للفرد، بالتالي يمكن القول أن سميث من خلال هذا الكتاب قدم الأسس الأخلاقية للأفكار الاقتصادية التي فصلها فيما بعد في كتاب ثروات الأمم، ومن أهم القواعد الأخلاقية التي أقر بها سميث إضافة إلى الطبيعة الأنانية، الأخلاقية والتعاطفية للفرد، فقد شدد إلى ضرورة احتكام المجتمع إلى مجموعة القواعد التي تتسم بالعدالة والمساواة، موعزا ذلك لكون انتشار الظلم والفساد يقودان المجتمع إلى الدمار، مؤكدا أن الإنسان بمشاعره الأخلاقية يندفع نحو العدالة.

يقول سميث " السعر الحقيقي لأي شيء هو الكد والعناء الذي يعانيه الشخص في سبيل الحصول عليه"، وهذا ما يشرح نظرية التكلفة خلال هذه المقولة التي أخذت مثال الإنفاق على العمل، ويقول سميث أيضا "لقد كان العمل هو السعر الأول وهو بمثابة النقود التي يجري دفعها أصلا لشراء كل الأشياء، لقد جرى بالعمل في الأصل شراء كل ثروة العالم"، وقد أوضح أيضا على أهمية رأس المال في المجتمع المتطور كونه أداة فعالة في تحديد القيمة، على ضوء كل هذا قام سميث بتقسيم المجتمع إلى ثلاثة طبقات هي طبقة العمال، طبقة أصحاب الأراضي وطبقة أصحاب رأس المال، وتبعا على هذه الطبقات فإن عناصر الإنتاج هي العمل، الأرض ورأس المال، وهذا ما يتوافق مع الاعتبارات الاجتماعية السائدة في عصر سميث، لكنه واجه صعوبات باستخدام هذا الأسلوب في تحليل توزيع الدخل والأجر الذي أدى إلى عدم إمكانية التوصل إلى نتائج دقيقة بشأن توزيع الدخل.[29]

[29]: محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، **مرجع سابق**، ص: 193-195 بتصرف.

- ✓ الأجور هي نصيب العمال من الدخل مقابل عملهم وكدهم وتعبهم، والعمل حسب سميث هو العنصر الأساسي في الإنتاج ومصدر ثروة الأمم التي تقوم على القوة الإنتاجية للعمل، والأجور تحدد على أساس التفاعل بين الطلب والعرض على العمل في السوق، فزيادة الأجور إلى حد أكبر من الكفاف يؤدي إلى زيادة عدد السكان بسبب تحسن الظروف المعيشية والاجتماعية لكن هذا لا يضمنه إلا التراكم الرأسمالي الذي في غيابه فالأجر السائد في السوق يستمر بالاتجاه نحو الكفاف، وقد اشترط سميث ضرورة تمتع الأفراد بحرية الاختيار لمهنتهم وقدرتهم على تغييرها بسبب التباين في مستويات الأجور.
- ✓ "عندما يتم استغلال الأرض جميعها في دولة ما، يطلب ملاك الأرض ريعا حتى بالنسبة لما تغله من ناتج وطني، ومن ثم يتعين على مستغل الأرض أن يدفع لمالكها مقابل السماح له بالعمل فيها والانتفاع بها، وذلك بأن يعطي المالك جزءا مما يجمعه من هذه الثروة أو نتيجة من العمل وهذا هو الريع"، هذا التعريف الذي جاء به سميث من خلال كتابه ثروة الأمم للريع، ويتغير الريع حسب خصوبة الأرض وموقعها، وباعتبار الأرض عاملا من عوامل الإنتاج الأساسية فالريع عائد مستقل للأرض، والريع ليس من محددات الثمن بل نتيجة له، أي أن الريع يدخل في تكوين ثمن السلعة مثل باقي عناصر الإنتاج الأخرى.
- ✓ الأرباح هي الجزء المتبقي من القيمة الذي يحصل عليه صاحب العمل أو صاحب رأس المال، ويعرفها سميث على أنها الإيرادات الكلية التي يحصل عليها صاحب رأس المال بعد استبعاد النفقات التي دفعت من أجل الإنتاج، وهناك علاقة جد قوية بين كل من الربح والريع إلى درجة أن سميث لم يفرق بينهما من حيث العلاقة بنفقات الإنتاج وثمن السلعة، وتتعلق الأرباح كليا بقيمة رأس المال المستخدم حيث كلما كان كبيرا كان الربح مرتفعا، وفي حالة تنافس رؤوس الأموال في نفس النشاط فلابد أن يدفع بالأرباح في هذا النشاط إلى مستوى متدن.

لكن تعرضت آراء آدم سميث حول موضوع توزيع الدخل إلى العديد من الانتقادات نذكر منها:

- ➢ تحليل العلاقة العكسية بين الأرباح والأجور يفترض حالة من السكون، فضلا عن أن" سميث "يتعارض مع اقتراح آخر أبداه في كتابه " ثروة الأمم "في أن زيادة الأجور قد تؤدي فعلاً إلى زيادة في إنتاجية العامل، مما يؤدي في الأخير إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الأرباح.
- ➢ يتنافى تحليله للأجور مع فكرة بقائها في المدى الطويل عند مستوى الكفاف، وذلك لارتباطها بالظروف العامة للنمو الاقتصادي، فإذا كان الاقتصاد ينمو ويتسع فإنه سيكون مصحوباً بارتفاع معدلات

الأجور، وذلك بعكس الاقتصاد الذي ينكمش ويضمحل حيث يكون مصحوباً بانهيار في معدلاتها، في حين تكون مستويات الأجور في الاقتصاد الراكد عند مستوى ثابت دون أي تغيير.

- إن عدم وضوح سميث في بناء صرح لنظرية الأسعار أو القيمة كان لابد من أن يمتد أيضاً إلى نظريته في التوزيع وذلك لأنه ما كان يرى في قوانين الأسعار إلا قوانين التوزيع وما نظرية التوزيع لديه سوى انعكاس لنظرية الأسعار.
- مثلما كان الشأن في تحليل الأجور فالأمر نفسه حدث في تفسير طبيعة الريع، حيث أقر أن الريع ما هو إلا هبة الطبيعة لأصحاب الأراضي، مما يجعله على ارتباط متين بالملكية التي تحتكرها طبقة ضئيلة في المجتمع، ولذلك فهو يشارك الأجر والربح في تحديد السعر، الأمر الذي ينافي كل محاولاته السابقة لبيان وجود نظام طبيعي عادل ويسوده الانسجام بين أفراد المجتمع، والذي يستلزم القضاء على الاحتكار بالقضاء على الملكية الخاصة.

III-2-3-2: نظرة دافيد ريكاردو:

يعتبر ريكاردو أول من قام بعرض مشكلة التوزيع بشكل علمي متناولا الأسباب المحددة لنصيب الطبقات المختلفة في المجتمع من الدخل القومي المتحقق في فترة زمنية معينة، بل تجاوز ذلك بحيث اعتبر مشكلة التوزيع جوهر الاقتصاد السياسي لا الإنتاج عكس آدم سميث، وقام بمعالجتها واستخدامها في تحليل مشكلة قوانين الغلال التي نالت اهتمام المناقشات السياسية والاقتصادية في تلك الفترة، وقد قام ريكاردو بربط نظرية التوزيع بنظرية القيمة.

ويقول ريكاردو أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يكون مزدهرا وسعيدا إذا معظم أفراده يعيشون في حالة فقر وحرمان،[30] وقد أوضح دافيد ريكاردو أن نظرية توزيع الدخل تعتمد على مبدأين أساسيين، الأول مبدأ الحرية لتوضيح حصة الريع، والثاني مبدأ الفائض لتفسير توزيع الدخل القومي بعد طرح الريع بين الأجور والأرباح، وتتلخص هذه النظرية التي تفترض ثبات التقنية والأجر الحقيقي، إن الحصة النسبية للأجور في مجموع الناتج تزداد تبعا لتزايد مستوى الناتج والعمالة، وتنخفض الحصة النسبية للأرباح إلى أن تبلغ الصفر في النهاية، وعندئذ يصل الاقتصاد إلى حالة الركود، ويتوقف فيها تراكم رأس المال ونمو السكان والتقدم التقني.[31]

[30]: إسماعيل حماد، **عدالة توزيع الدخول حالة دراسية في العراق**، تنمية الرافدين مركز البحوث الإدارية والاقتصادية في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد الخامس، 1981، ص: 09.

[31]: والاس بيترسون، **الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي**، الجزء الثاني، ترجمة صلاح دباغ، مؤسسة فرنكلي للطباعة والنشر، بيروت، 1968، 257-271 بتصرف.

وقد اعتبر مؤرخو الفكر الاقتصادي نظرية ريكاردو إنجازا بأتم معنى الكلمة، حيث قام ريكاردو بالانحياز إلى جانب تكاليف الإنتاج والتصق تأكيده على هذا المجال بالتوزيع، وكذلك أمعن في التوسع في تطبيق نظام الأسعار في مجال التوزيع، لهذه الأسباب كلها أضحت النظرية الريكاردية في التوزيع بؤرة النظرية الاقتصادية بشكل عام، ويمكن وصف نظام التوزيع عنده بقوله في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" حيث قال: "تتوقف الأرباح على الأجور المرتفعة أو المنخفضة، وتتوقف الأجور على أسعار السلع الضرورية، وتتوقف أسعار السلع الضرورية على سعر الطعام"، أما القيمة التبادلية للطعام فتتوقف على ما ينطوي عليه إنتاج هذا الطعام من تكلفة عمل عند حد استخدام الأرض، وفي المدى الطويل، تميل الأجور إلى حد أدنى تقرره هذه القيمة التبادلية للطعام، وفي ظل المنافسة تتعادل أيضا معدلات الأرباح، ولذلك في صدد استخدامات الأرض الأكثر الإنتاجية، ينشأ الريع وهكذا يتم توزيع الناتج الكلي لمجمل الأنشطة الاقتصادية.[32]

وبنفس الطريقة التي قسم بها آدم سميث الدخل القومي إلى ثلاثة أقسام، اعتمد ريكاردو على الأقسام الثلاثة، الريع ويحصل عليه ملاك الأرض، الأجور وتذهب إلى العمال والأرباح والفوائد وتذهب إلى الرأسماليين، إلا أن الريع ما يحتل الصدارة في نظرية التوزيع، حيث حسبه تستحوذ فكرة حد الأرض على بؤرة التحليل النظري، والريع حسبه هو الفرق بين إنتاج العمل على الأرض الحدية وإنتاج العمل على الأرض التي تغل أكثر من ذلك، ولذلك فهو فائض يرتكز على الفروقات في نوعية الأرض، وهو بالنسبة لأي وحدة معينة من الأرض عبارة عن الفرق بين الإنتاجية الوسطية والإنتاجية الحدية للوحدات المتعاقبة من العمل،[33]

فجاء لأجل ذلك بنظريته الجديدة في تفسير الريع العقاري، التي قلب بها المفهوم الاقتصادي السائد عن الريع، كي يبرهن على أن الأرض لا تساهم في تكوين القيمة التبادلية في حالة المنافسة الكاملة، فقد كان من عادة الاقتصاديين قبل(ريكاردو) أن يفسروا ريع الأرض بأنه هبة من الطبيعة تنشأ من اشتراك الأرض مع الجهود الإنسانية في الإنتاج الزراعي وبالتالي في تكوين القيمة التبادلية المنتجة وهذا يعني ضمنا أن العمل ليس هو الأساس الوحيد للقيمة، فكان من الضروري لريكاردو أن يرفض هذا التفسير للريع وفقا لنظريته عن القيمة، ويأتي بالتفسير الذي ينسجم مع النظرية وهذا ما قام به فعلا، فقرر أن الريع نتيجة للاحتكار، ولا يمكن أن يظهر في حالة المنافسة الكاملة، فالأشخاص الذين سيطروا على الجزء الأكثر خصبا من الأرض يحصلون على ريع نتيجة لاحتكارهم، واضطرار الآخرين إلى استثمار الأراضي الأقل خصوبة.[34]

---

[32]: محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، **مرجع سابق**، ص: 221.

[33]: ولاس بيترسون، **مرجع سابق**، ص: 270.

[34]: محمد باقر الصدر، **مرجع سابق**، ص: 188.

أما فيما يخص الأجور فقد قام ريكاردو بانتهاج الطريقة العادية التي انتهجها قبله الطبيعيون وآدم سميث وكذلك روبرت مالثوس من خلال نظرية السكان، وتتمحور هذه الأفكار حول نظرية الأجر الحديدي أو ما يعرف بأجر الكفاف، وقد ميز ريكاردو بين خمسة مستويات مختلفة للأجور وبين العوامل التي تحددها، وهي المعدل السوقي والمعدل الطبيعي للأجور، الأجور الحقيقية والأجور النقدية، الحد الأدنى للأجور، نظرية رصيد الأجور والأجور وعقد العمل.

لكن يرى لويس هيني أن هذه النظرية (نظرية الأجور لريكاردو) تجريدية ومطلقة إلى الحد الذي برهنت معه على أنها لا تبعث إلى الاقتناع، مع إهماله لجانب الفوارق الموجودة في طبيعة العمل، وكذلك لكونه اعتمد على المبدأ المالثوسي في السكان لتحليل نظرية الأجور بالرغم من كون مالثوس أوضح أن مبدأ السكان لا يؤدي إلى الكفاف.

أما الأرباح فتعد في تحليل ريكاردو حصة متبقية بعد طرح الأجور والريع من مجموع الدخل[35]، ولها دور بالغ الأهمية، كونها مصدرا للادخار الذي يتيح تجميع رأس المال، وفضلا عن ذلك، فهي تحدد معدل الاستثمار الصافي(تكوين رأس المال)الذي يشكل في النظام الكلاسيكي المصدر الرئيس للتقدم الاقتصادي،[36] وتعد نظريته للأرباح والفوائد بدائية إلى حد جعلها توصف بأنها أقل الأجزاء التي كان ريكاردو الأقل إقناعا فيها، فهي ليست مشوبة بالخطأ فحسب بل تعتبر أغلوطة بحد ذاتها، ولا تتعدى أن تكون أكثر من بعض الملاحظات حول علاقة الأرباح بالأجور، حيث اعتمد في تفسيرها على مصدر الأرباح ومكوناتها، تحديد الأرباح والصراع الطبقي.[37]

واستنادا إلى دالة الإنتاج وقانون تناقص الغلة المستخرجة من مناطق الإنتاج الثلاث، حيث وإذا كانت المنطقة الثانية تمثل أفضل منطقة بالنسبة للمنتج، فإنه يمكن تمثيل التوزيع الوظيفي للدخل الكلي بين الريع والأجور والأرباح حسب ريكاردو كما يلي:

الشكل رقم (13) : التوزيع الوظيفي للدخل حسب ريكاردو:

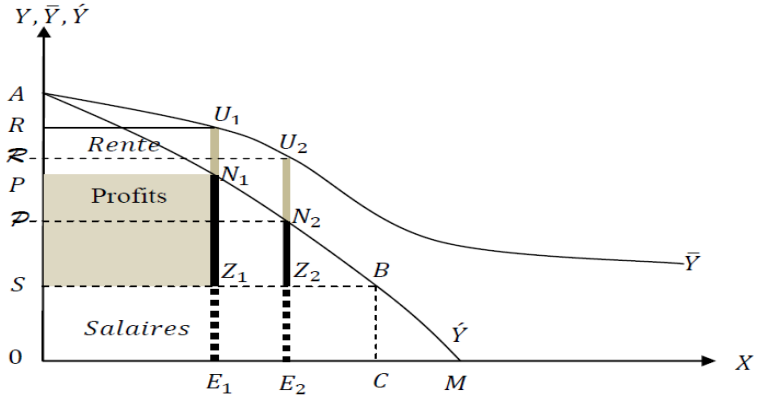

المصدر: كبداني سيد احمد، مرجع سابق، ص: 115.

[35] :Alain Samuelson , **Les grandes courants de la pensée économique,** O.P.U. Algérie 2ème édition 1994, p 23.

[36]: ولالس بيترسون، **مرجع سابق**، ص: 272-273.

[37]: محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، **مرجع سابق**، ص: 230.

III-2-3-3: نظرة كارل ماركس:

إن اعتماد الكلاسيك على نظرية القيمة في العمل وقبولهم بنظرية أجر الكفاف التي تكون في صالح حصتي الريع والربح، اعتبرها ماركس استقطاعات غير قانونية واستغلالا لفائض القيمة التي يولدها العامل، والتي لا ينال منها إلا على هذا الأجر الضئيل، مما قاد ماركس إلى اعتقاد أن توزيع الدخل لا يخضع لميكانيزمات القانون السكاني لمالثوس بل يتحدد بموجب الصراع الطبقي بين العمال والرأسماليين حول أقساط الربح والأجور والريع، وباعتبار أن هذا الأخير ما هو إلا جزء من فائض القيمة يأخذه ملاك الأراضي دون عناء، يسمح للرأسماليين بتقليص الأجور إلى مستوى متدني لترتفع الأرباح[38] ، مما يؤدي في النهاية إلى سوء توزيع الدخل إما من خلال تطويل يوم العمل(فائض القيمة المطلق)، أو تقصير يوم العمل الضروري(فائض القيمة النسبي)[39].

ويعتبر ماركس أن الطبقية في المجتمع تشكل خطورة كبيرة على الحياة الاجتماعية، فالصراع في المجتمع لا يجب أن يعكس القيم الاقتصادية التي يقررها جهاز التوزيع في المجتمع فليست نوعية الدخل من الناحية الاقتصادية–ككون الدخل أجرا أم ربحا– هي التي تفرض الصراع ولا جبهات الصراع مقسمة على أساس تلك الدخول والقيم الاقتصادية.[40]

III-2-3-4: نظرة جون ستيوارت ميل:[41]

يعد ستيوارت ميل من آخر أعلام المدرسة الكلاسيكية، وقد حاول تحديث كتاب ثروة الأمم كما حاول في كتاباته الاقتصادية إعادة صياغة النظرية الكلاسيكية بما يتلاءم والتقدم الفكري والتطور الاقتصادي لعصره، إلا أنه أكد أن جدوى النظرية الاقتصادية تكمن في قدرة الأفكار الاقتصادية على خدمة الإصلاح الاجتماعي، أي أنه كان ذا نزعة إصلاحية ومن أهم كتبه كتابي "مبادئ الاقتصاد السياسي مع بعض تطبيقاتها في الفلسفة الاجتماعية" سنة 1848، وكتاب "بعض المسائل المعلقة في الاقتصاد السياسي" سنة 1844.

وتنحصر أهم إسهامات ستيوارت ميل في علم الاقتصاد في أربع نقاط أساسية:

1. تفنيذ نظرية مخصص الأجور ونبذها.
2. اتجاه معدل الربح والعوامل المؤثرة به.
3. الطلب المتقابل في تحديد نسب التبادل الدولي.

---

[38]: محمد دويدار، **مرجع سابق**، ص: 455-456.

[39]: صامويل عبود، **الاقتصاد السياسي للرأسمالية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص: 27-28.

[40]: محمد باقر الصدر، **مرجع سابق**، ص: 142 بتصرف.

[41]: محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، **مرجع سابق**، ص: 251-254 بتصرف.

4. الفصل بين قوانين الإنتاج والتوزيع.

وعلى غرار من سبقه (سميث وريكاردو) قام ميل بتقسيم الدخل الكلي إلى ثلاثة أقسام هي الريع، الأجور والأرباح، واعتبر ميل الريع نتيجة لخليط من العوامل المادية والتنظيمية، وعرفه على النحو التالي "الريع الذي سوف تغله أي أرض بتوظيف قدر معين من رأس المال، هو الناتج الذي يفيض عما يعود إلى القدر نفسه من رأس المال، لو أنه يوظف في أردئ أنواع الأرض المستغلة في الزراعة"، ويقول أيضا "السبب في أن ملاك الأراضي قادرون على الحصول على الريع لأراضيهم هو أنها سلعة مطلوبة من الكثير لكن لا أحد يستطيع الحصول عليهم إلا هم"، فبالتالي الريع هم نتيجة الاحتكار وسلطة ملاك الأراضي سلطة مطلقة على الوسائل الطبيعية.

أما فيما يخص الأجور فقد أسهم فيها ميل بنظرية جديدة تحت مسمى نظرية مخصص الأجور أو رصيد الأجور، وذلك اعتراضا على ما جاء به كل من سميث وريكاردو حول موضوع أجر الكفاف، ويعرف مخصص الأجور على أنه ذلك المستوى الذي يقوم أصحاب رأس المال بتخصيصه للدفع مقابل العمل على شكل أجور، وبين ميل على أن الأجور تتحدد بناءا على عاملين، الأول الرصيد الذي يخصصه رجال الأعمال لدفع الأجور، والثاني عرض العمل، فرصيد الأجور يزداد مع الاستثمار الجديد لأن كل استثمار جديد يزيد من مخصصات الأجور وشراء المواد الخام، وهذا متوقف على الادخار، أي كل ادخار جديد اعتبره ميل زيادة على رأس المال ويخصص منه نسبة لأجور العمال، وبالتالي لا يوجد اتجاه لانخفاض الأجور بل العكس طالما استمر النمو الاقتصادي.

في حين يعرف الأرباح على أنها الناتج عن توظيف رأس المال في الإنتاج أو في المخاطرة المترتبة على العملية الإنتاجية وعن تنظيم الإنتاج، وفي المدى الطويل فإن عوامل مختلفة تعمل على الحد من الميل الطبيعي لمعدل الأرباح للتناقص على غرار رأس المال المستثمر في الخارج، الدورات الاقتصادية وما يصاحبها من كساد اقتصادي وتدمير رأس المال.

III-4-2: المدرسة النيوكلاسيكية:

لم تتمكن المدرسة الكلاسيكية من إعطاء مفهوم كامل لنظرية التوزيع بسبب استنادها إلى نظريات غير مكتملة وللقيمة التي تم اشتقاقها أساسا من عنصر العمل[42]، فأصبحت تنطوي بالأساس على فكرة التوازن بين الطلب والعرض الذي ينطبق على كل السلع الاستهلاكية وخدمات عناصر الإنتاج على حد سواء، ومن أهم إضافات المدرسة النيوكلاسيكية في نظرية التوزيع ما يعرف بالمفهوم الحدي، الذي يتم على أساسه تحديد أسعار خدمات عوامل الإنتاج وفقا لإنتاجيتها الحدية باستعمال منحنيات العرض والطلب الخاصة لكل عامل في ظل المنافسة التامة والاستغلال الأمثل لمواردها.[43]

ويعتبر مارشال من رواد المدرسة النيوكلاسيكية في مجال التوزيع حيث أطلق مصطلح المقسوم القومي على المكاسب السنوية الصافية للمجتمع، هذا الذي يوزع على شكل حصص تتمثل في مكاسب العمل، فائدة رأس المال وفائض المنتج أو ريع صاحب الأرض، أي أن هذا المقسوم القومي ما هو إلا الدخل القومي بلغة الاقتصاد الحديث، وتجدر الإشارة إلى اعتماد مارشال نفس تقسيم الكلاسيك لعناصر الإنتاج أي العمل، الأرض ورأس المال، ومن أجل تحديد أسعار كل عنصر اتبع مارشال التفاعل بين الطلب والعرض فالسعر التوازني لأي عنصر من عناصر الإنتاج يتحدد بتقاطع منحنيي الطلب على العنصر مع منحنى عرضه، حيث الطلب على العنصر يعتمد على ما تضيفه الوحدة الحدية من ذلك العنصر إلى الناتج الصافي، بينما العرض فهو محكوم بنفقات الإنتاج في المدى الطويل باستثناء عنصر الأرض، عموما نظرية التوزيع لمارشال تسيطر عليها نفقات الإنتاج من ناحية ونظريته في القيمة من الناحية الأخرى.[44]

أما كلارك فقد عمد إلى استعمال مفهوم الإنتاجية النهائية والتي تعبر عن العدالة التوزيعية لنظرية الإنتاجية الحدية، والتي تتضمن حصول عوامل الإنتاج على مداخيلها فقط، وإنما تضمن عدالة التوزيع، بمعنى إعطاء العمال كل ما يخلقه العمل، وللمنظمين كل ما تخلقه الوظيفة التنسيقية، ولأصحاب رؤوس الأموال كل ما يخلقه رأس المال، وهذان الأخيران تواجههما بعض الصعوبات عند تحديده.[45]

---

[42] : Daniel Martina , **La pensée économique,** Armand Colin, Paris, 1991, p 159.

[43]: عبد الوهاب الأمين، **التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية**، دار حافظ، الطبعة الأولى 2000، ص: 83.

[44]: محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، **مرجع سابق**، ص: 405-406 بتصرف.

[45]: فاضل عباس مهدي، محمود عبد الفضيل، **مقدمة في علم الاقتصاد الحديث**، دار الطليعة، لبنان، الطبعة الثانية، 1988، ص: 68.71.

فيما يخص الأجور فقد قام مارشال برفض كل من نظرية أجر الكفاف، مزاعم الكلاسيك القائلين بأن النمو السكاني يحول دون تحسن مستوى الأجور الحقيقية وكذا ما جاء به ماركس بخصوص تراكم رأس المال الذي ينجم عنه آثار سلبية على العمال، بل اعتقد مارشال أن المكاسب المتأتية من انخفاض نفقات الإنتاج نتيجة استعمال الآلات والمعدات سوف توزع على جميع عناصر الإنتاج بما فيها العمل، وقام مارشال بطرح فكرة الأجر العادي الذي يكفي لتمكين العامل في ظل الظروف العادية للتوظيف، من أن يعول أسرة عادية حسب مستوى المعيشة العادي، وهذا التعريف يطلق عليه نظرية المستوى المعيشي في تحديد الأجور، ودائما منحنيات الطلب والعرض للعمل تؤدي إلى حصول العمال على المبلغ الذي يتوافق تماما مع النفقات والضروريات المعيشية المتعارف عليها.

نظرية مارشال في الريع تعتمد أساسا على نظرية ريكاردو تماما مع بعض الميول إلى استخدام أفكار ستيوارت بما يسمى ريع التحول، لكن طورها مارشال حيث استعمل مصطلح شبه الريع للتعبير على العوائد الفرقية بين الإنتاجية الحدية المتوقعة لوحدات رأس المال أو العمل، ولم يقتصر مفهوم الأرض لمارشال على الزراعة فقط بل كل الأراضي سواء زراعية أو لا،والريع يزداد بسبب زيادة الطلب على الأرض.

أما الأرباح فيصورها مارشال على أنها عائد على رأس المال كمعدل سنوي أو كمعدل لدوران رأس المال، ويقوم بإشراك الموظفين ذوي المراتب بين أولئك الذي يمارسون الإدارة ويقرر أن ثمة وحدة أساسية تكمن وراء الأرباح العادية والأجور العادية.

بالنظر إلى هذه الطريقة التي اتبعها مارشال في التوزيع فمن الواضح أنه اتبع أسلوب التوزيع الوظيفي لا أسلوب التوزيع الطبقي الذي كان مستخدما من قبل المدرسة الكلاسيكية، وهنا سجل مارشال خلافا مطلقا لكل من المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الماركسية، فلم يتعامل مع العمال على أنهم طبقة ولكن على أساس مساهمة كل منهم في الإنتاج، وهنا سجل هجوما على التحليل الماركسي الذي يفسر توزيع الدخل في النظام الرأسمالي على أساس طبقي بحت.[46]

ومن تلاميذ مارشال وواحد من رواد المدرسة النيوكلاسيكية أرثور بيجو Arthur Ceil Pigou صاحب الفضل في بلورة اقتصاد الرفاه والرفاهية الاقتصادية، حيث نادى بالمساواة في توزيع الدخل القومي والثروة

[46]: محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، **مرجع سابق**، ص: 409.

التي لها آثار كبيرة على مستوى الرفاه، حيث إذا كان هناك اختلال في التوزيع فإن الأغنياء يقومون بشراء سلع يستخدمونها في إشباع رغبات سبق وأن أشبعت جزئيا أي الرغبات الضعيفة، وإذا كان هناك حظ أكبر في المساواة فإن ما استخدم في إشباع هذه الحاجات الضعيفة من قبل الأغنياء يذهب إلى الفقراء لإشباع رغبات شديدة لم تشبع جزئيا بعد، وفي الأخير أوضح بيجو أن المستوى الأفضل من الرفاه يتحقق كلما كانت الدخول كبيرة ومستمرة وتحققت المساواة في توزيعها.[47]

III-2-5: المدرسة الكينيزية:

حسب كينز هناك مشكلتين كبيرتين في المجتمع وهما البطالة وعدم عدالة توزيع الدخل، وحسبه فإن مشكلة عدم عدالة توزيع الدخل شيء مبرر ووافق بذلك آراء النيوكلاسيك، كما أنه لم يرفض النظريات الكينيزية في مجال التوزيع بصفة كاملة، إلا أنه ما يحسب عليه هو الارتقاء بقضية التوزيع إلى مستوى الاقتصاد الكلي، وقام بتقديم بعض الأفكار الجديدة: [48]

- أن طلب المنظم على العمل يتحدد عند المستوى الذي يتساوى فيه معدل الأجر الحقيقي مع الإنتاجية الحدية للعمل.
- ينتج عرض العمل من العمال من مقارنة ما يستطيع الأجر الحصول عليه من منافع للسلع من جهة، وعدم وجود منفعة للعمل من جهة أخرى(مثلا مضيعة للوقت أو التخلي عن المتعة) باعتبار أن للعمال القدرة والحرية للاختيار والتوفيق بين منفعة الأجر ومنفعة عدم العمل.

سبق وأشرنا أن الاقتصاد الكلاسيكي كان يعتبر اقتصاد التوزيع لكن الاقتصاد الكينيزي يعرف على أنه اقتصاد الإنتاج، الدخل، التوظيف والنقود، كما قام كينز بربط نظريات النقود والاستخدام بنظرية الدخل، حيث ركز على عامل واستخدامه بشكل كبير ومنظم في تحليله للتغيرات الاقتصادية بصورة لم تستخدم من قبل.

تؤدي حالة الاستخدام الكامل إلى تقسيم الدخل الوطني بين الأجور والأرباح، فتحدد الأرباح بالعلاقة بين الاستثمار والدخل الوطني، بينما يحدد الطلب الكلي الفعال مستوى أسعار السلع والخدمات وأسعار عناصر الإنتاج نسبة إلى معدل الأجور النقدية، فكل زيادة في الاستثمار ستؤدي إلى ارتفاع مستويات تلك الأسعار، وارتفاع نسبة الربح الحدي وبالعكس، وعليه يؤدي تغير مستويات الأسعار إلى التباين بين الاستثمار والادخار، مما يؤدي إلى تغير هيكل التوزيع.[49]

---

[47]: **نفس المرجع**، ص: 436.

[48]: كبداني سيد احمد، **مرجع سابق**، ص: 129.

[49]: لبيب شقير، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ص: 265-258.

ما يعاب على آراء كينز في مجال عدم عدالة التوزيع هو تجاهله للأسباب الحقيقية الكامنة وراءها، كالملكية الخاصة التي سمحت بتركز الثروة عند فئة معينة خصوصا الأراضي والموارد الطبيعية المختلفة، بمعنى آخر قد تجاهل كينز عملية التوزيع القبلي أي قبل الإنتاج، وركز فقط على التوزيع البعدي بعد الإنتاج باستخدام سعر الفائدة التي تسمح بتضييق نطاق الملكية مما يؤدي مجددا إلى زيادة حدة التفاوت في توزيعها.

III-2-5: المدرسة الحديثة:[50]

تميزت المدرسة الحديثة وكامتداد للمدرسة النيوكلاسيكية وآراء بيجو تعاظم الاتجاه نحو دمج السياسات الاجتماعية بالسياسات الاقتصادية، هذا بسبب توسع قاعدة الغنى والثراء وتفاقم الفقر والحرمان، فأصبح الهدف الأساسي لمجتمع هو الرفاه الاقتصادي، فبعد الآراء التي أدلى بها من قبل كل من بيجو، هوبسون Hopson، رادوميزلر Radomisler حول موضوع الرفاهية، بدأت اهتمامات رواد المدرسة الحديثة بمناقشة موضوعي المنافسة غير الكاملة والتوازن العام، على غرار فكرة الوضع الأمثل لباريتو Pareto التي اعتبرت أساس التحليل الحديث للرفاه الذي شارك فيه هيكس Hicks، كالدور Kaldor وليتل Little وغيرهم.

حيث يعرف باريتو الوضع الأمثل أو أقصى الرفاه العام بأنه ذلك الوضع الذي لا يمكن التحرك منه إلى وضع آخر يصبح فيه كل فرد في النظام الاقتصادي أحسن حالا من ذي قبل، ويفسر باريتو الوضع الأمثل للرفاه على أساس الاستعانة بتحليل منحنيات السواء المتعلقة بعمليات التبادل بين فردين، وفي ظل هذا التحليل يمكن القول أن باريتو هو أول من أقام أركان التحليل الحديث لاقتصاد الرفاه، وذلك باستخدامه لفكرة التفضيل غير القابل للقياس العددي.

هذا التحليل الحديث وضع شروط الأوضاع المثلى في الإنتاج والتبادل دون إضافة منافع الأفراد بعضها إلى بعض، فالوضع الأمثل هو ذلك الوضع الذي يستحيل معه وضع أي فرد على منحنى سواء أعلى، دون أن يترتب على ذلك وضع أي فرد آخر على منحنى سواء أدنى، هذا مع وجود عدد لا نهائي من الأوضاع المثلى، وثمة وضعا أمثل هو أفضل بالضرورة من أي وضع أمثل آخر، قد يكون هناك وضع أمثل حسب باريتو يتوافق مع توزيع الدخل، ومع ذلك فهو أسوأ من وضع أمثل آخر يتوافق مع حسن توزيع الدخل.

[50]: محمد عمر أبو عيده، عبد الحميد محمد شعبان، **مرجع سابق**، ص: 546-548 بتصرف.

قد تطورت النظرية بعد باريتو وأخذت مسالك مختلفة، حيث يمكن أن نميز بين ثلاث مدارس رئيسة من الأفكار تعبر كل منها عن مدرسة فكرية بحد ذاتها:

1. المدرسة الأولى تعتبر الرفاهية فكرة أخلاقية بحتة أي لا يمكن التوصل إلى نتائج الرفاهية إلا على أساس فروض أخلاقية، وهذه الفروض يقررها شخص غير عادي، حيث تعالج هذه النظرية فكرة التوزيع المثالي للدخل على أنها فكرة أخلاقية، وتهتم هذه المدرسة بالنتائج المترتبة على الفروض الأخلاقية، إذ من الممكن إدخال أية فكرة أخلاقية داخل النظام الاقتصادي وعلى ذلك ففي إطار هذا التحليل يمكن التوصل إلى شروط الأوضاع المثلى.
2. المدرسة الثانية لا تعترف بالناحية الأخلاقية للرفاه الاقتصادي، إذ أن مفهوم الرفاه قائم على دراسة أسباب الإشباع، وكذلك على تذكر هذه المدرسة دور توزيع الدخل في التوصل إلى نتائج الرفاه، وعلى ذلك لابد من افتراض وضع مثالي معين للدخل، تذكر هذه المدرسة عقد المقارنات بين المنافع الشخصية، ومن ثم تتوافق مع المدرسة الأولى في استنباط الشروط المثلى في الإنتاج والتبادل على اعتبار أنها شروط لازمة للوضع الأمثل، أما التوزيع المثالي للدخل فهو يعتبر أيضا شرطا أساسيا للوضع الأمثل.
3. أما المدرسة الثالثة فتقرر أن توزيع الدخل ليس له أي اعتبار في بحث مشكلة الرفاه، ومن الواضح أن الاقتصاديين الذي ينتمون إلى هذه المدرسة لا يفترضون في تحليلهم تساوي الإشباع أو اللجوء إلى الحكم الشخصي، إذ أن المقارنات الشخصية بين المنافع بالنسبة لأفراد المجتمع أمر غير مشروع في تحليل الرفاه، ومن ثم فإن الزيادة في الرفاه الاقتصادي تعرف دون الإشارة إلى توزيع الدخل الحقيقي، وما ينتج عنه من آثار على حجم الرفاه، وهذا التحليل قائم على الافتراض الأساسي الذي يفيد بأن الوحدة النقدية سواء بيد الغني أو الفقير ينتج عنها نفس المستوى من الإشباع.

III-3: مؤشرات قياس اللامساواة:

قد حاول علماء الاقتصاد والإحصاء أن يستخرجوا القوانين التي بموجبها يقاس التفاوت في الدخول، ومن أشهر هذه القوانين هو قانون باريتو ومؤداه أنه كلما ازداد الدخل كلما أدى إلى زيادة التفاوت في توزيعه بسبب ظهور قوى أو متغيرات تعمل على ذلك و في مقدمتها الفساد، و ذلك ما يؤدي بدوره إلى تقليل عدد المستفيدين

منه أي بعبارة أخرى إن مقدار الدخل يتناسب تناسبا عكسيا مع عدد الأفراد الذين يستحوذون عليه،[51] ويمكن الوصول إلى قياس رقمي لنسبة عدم المساواة في توزيع الدخل، وبطبيعة الحال لن يوجد مجتمع إنساني تتحقق فيه المساواة التامة في التوزيع، أو توزيعه يكون توزيعا مقبولا، غير أن كل توزيع حقيقي للدخل يتوسط بين هاتين الحالتين المتطرفتين.[52]

يختلف الأفراد في القدرات الذهنية والخبرات العلمية فلا يتساوى العالم والجاهل، ومن هنا فلابد من قدر من التفاوت ليحفز التفوق والتميز، والصورة السائدة لتوزيع الدخل هي التفاوت المتوسط وهي درجة وسطى بين التفاوت المطلق والعدالة المطلقة، ولأجل التعرف على عدالة أو لاعدالة توزيع الدخل، يمكننا استخدام مجموعة من الطرائق العلمية لهذا الغرض، وفيما يأتي بعض الطرق الخاصة بقياس وتحليل عدالة توزيع الدخل القومي.[53]

لكن قبل ذلك لابد من تعريف مؤشر توزيع الدخل بصفة عامة قبل التطرق لمختلف مؤشرات عدم عدالة توزيع الدخل، حيث يعرف مؤشر توزيع الدخل على أنه تمثيل رقمي للفروقات الحاصلة بين دخول الأفراد في مجتمع ما في وقت ما،[54] حيث يستعمل هذا المؤشر من قبل اقتصاديي التنمية والمنظمات الدولية والحكومات بهدف التعرف والحكم على مدى تقدم أو تخلف البلدان والأقاليم، حيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر كان يعني ذلك ارتفاعا في عدم عدالة التوزيع.

ومن أجل فهم أوضح لكيفية قياس عدالة توزيع الدخل نتطرق لنظرية إيرين وجانت Janet and Irene،[55] والفكرة الأساسية في هذه النظرية هي تمثيل المجتمع بشخصين اقتصاديين فقط لكل منهما دخله ومجموع الدخلين هو الدخل الكلي في المجتمع، وقد قام كل من داسغوبتا Dasgupta وسن في سنة 1973 بطرح هذه النظرية، والشكل التالي يوضح ذلك:

---

[51]: عبد الوهاب عبد الملك، **الاقتصاد –مقدمة وتحليل–**، الجزء الثاني، مطبعة دمشق، بغداد، 1967، ص: 107.

[52]: عمر حسين، **التحليل الكلي**، دار الشروق، جدة، الطبعة الثانية المعدلة، 1976، ص: 73-74.

[53]: طارق فاروق الحصري، **التحليل الاقتصادي الكلي –نظرة معاصرة–**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص: 214.

[54]: عبد الرزاق الفارس، **مرجع سابق**، ص: 99.

[55] : Frank Cowell, **Measurement of Inequality**, STICERD, London School of Economic and Political Science, London, July 1998, Page : 02.

الشكل رقم (14): نظرية إيرين وجانت لتوزيع الدخل:

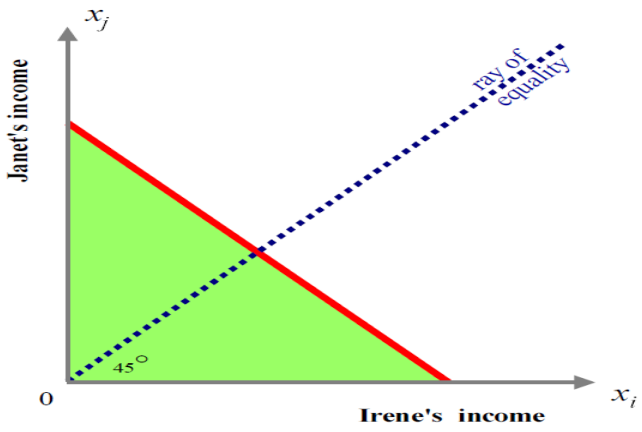

Source : Frank Cowell, **Measurement of Inequality**, STICERD, London School of Economic and Political Science, London, July 1998, Page : 02.

من خلال الشكل أعلاه يمثل خط المساواة (45^0) خط العدالة حيث أن دخلي كلا الفردين متساو أي تقاسما الدخل الكلي بطريقة عادلة، لكن في حين حصل أحدها على حصة أكبر من الآخر فينحرف خط المساواة باتجاه الشخص الذي زاد دخله، بالتالي تزيد قيمة اللامساواة.

ومن جهة أخرى توصلت الأدبيات المتخصصة في مؤشرات توزيع الدخل استنادا على الفلسفات الاجتماعية والأخلاقية إلى مجموعة من الشروط والمعايير التي لابد من توفرها في هذه المؤشرات، وهذه المعايير هي معيار البناء للمجهول، معيار حجم السكان، معيار الدخل النسبي ومعيار التحويلات أو ما يعرف عليه بمعيار دالتون، وفيما يلي عرض موجز لهذه المعايير:[56]

- معيار البناء للمجهول: من الناحية الأخلاقية ليس مهما التعرف على من يحصل على الدخول تحت الدراسة، فمثلا إذا كان الشخص x يحصل على دخل x1 بينما يحصل الشخص y على دخل y1، فإن توزيع الدخل هذا سوف يكون متطابقا مع الحالة التي يحصل فيها الشخص x على الدخل y1 والشخص y على الدخل x1، وذلك في ما يتعلق بالحكم على عدالة التوزيع، ويعني هذا المعيار أنه يمكننا على الدوام ترتيب توزيع الدخل بحيث يصنف الأفراد من الأفقر إلى الأغنى، بمعنى آخر أن المؤشر يتصف بعدم الحساسية لاستبدال الدخول فيما بين الأفراد.

[56]: علي عبد القادر علي، **مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 66، 2007: ص: 04-05.

- معيار السكان: عند مقارنة توزيع الدخل لعدد سكان معين مع توزيع آخر للدخل لضغط عدد السكان مع ثبات نمط الدخل الذي كان سائدا في التوزيع الابتدائي، فإنه سوف لن يكون هناك من اختلاف في درجة عدم عدالة توزيع الدخل في الحالتين، ويعني هذا المعيار أن حجم السكان ليس له تأثير، فكل ما هو مطلوب للتأثير في درجة عدم عدالة التوزيع هو نسبة السكان الذين يحصلون على مستوى معينا من الدخل، أي المؤشر يظل كما هو إذا ما تضاعف عدد السكان.
- معيار الدخل النسبي: كما هو الحال بالنسبة لمعيار حجم السكان، يمكن القول بأن ما يهم في قياس درجة عدم عدالة التوزيع هو الدخل النسبي وليس حجم الدخل، ويعني هذا المعيار أنه إذا ما تم الحصول على توزيع للدخل من توزيع قائم وذلك بزيادة دخل كل فرد بنفس المعدل، فإن درجة عدم عدالة التوزيع ستكون متطابقة للتوزيعين، أي قيمة المؤشر تظل كما هي إذا ما ارتفعت كل الدخول بنفس النسبة.
- معيار التحويلات (معيار دالتون): إذا ما تم الحصول على توزيع للدخل من توزيع قائم وذلك عن طريق سلسلة من التحويلات من الأفراد الفقراء إلى الأغنياء، فإن التوزيع الجديد سيكون أكثر بعدا عن العدالة من التوزيع القائم، بمعنى آخر أن المؤشر ستكون قيمته أقل من قيمته بعد تنفيذ تحويلات من الأفقر إلى الأغنى.

III-3-1: المؤشرات البسيطة للامساواة:

ويقصد بالمؤشرات البسيطة المؤشرات الإحصائية التي تستند على الطرق الإحصائية كالمتوسط والمدى والانحراف المعياري والتباين، وفيما يلي عرض موجز لهذه المؤشرات:

III-3-1-1: المدى:

يعتبر أبسط المقاييس، أين يتراوح بين الصفر وn ويكون مساويا للصفر في حالة عندما يحصل كل فرد على متوسط الدخل، ويكون مساويا لn في حالة حصول فرد واحد على كل الدخل المتاح، ويكتب على النحو التالي:

$$R = [\max Yi - min\ Yi]/\mu$$

حيث: R: المدى، Yi: دخل الفرد i، μ: متوسط الدخل في المجتمع.

لكن ما يعاب على هذا المؤشر هو إهماله لتوزيع الدخل بين القيمتين القصويين المطلوبة لحسابه، فبالتالي التوزيع البيني مهمل في هذا المؤشر.

III-1-3-2: متوسط الانحراف النسبي:

المشكل المطروح في مؤشر المدى يقوم متوسط الانحراف النسبي بمعالجته، حيث يقوم لحساب مجموع الانحرافات المطلقة لمتوسط الدخل كنسبة من الدخل الإجمالي، وتتراوح قيمته بين الصفر في حالة العدالة التامة، والقيمة 2(n-1)/n في حالة اللاعدالة التامة، ويكتب على النحو التالي:

$$M = \sum_{i=1}^{n} |\mu - Yi| / n\mu$$

III-1-3-3: التباين ومعامل الاختلاف:

من أهم خصائص التباين كمؤشر لقياس عدم عدالة التوزيع حساسيته تجاه تحويلات الإنفاق من فرد فقير إلى آخر غني، بحيث يترتب على مثل هذه التحويلات ارتفاع في التباين (معيار دالتون)، ويكتب على النحو التالي:

$$V = \sum_{i=1}^{n} (\mu - Yi)^2 / n$$

أما معامل الاختلاف فيحسب على النحو التالي:

$$C = \frac{\sqrt{V}}{\mu} = \frac{\sigma}{\mu}$$

لكن ما يؤخذ على التباين أنه يعتمد على متوسط الدخل بحيث يمكن أن يظهر توزيعا معينا تباين نسبي كبير مقارنة بتوزيع آخر إلا أن تباينه ربما يكون أصغر بسبب تدني متوسط الدخل الذي حسبت على أساسه التباينات، ويمثل معامل الاختلاف أحد المؤشرات التي لا تكون حساسة تجاه متوسط الدخل.

III-1-3-4: الانحراف المعياري للوغاريتمات الدخل:

ويحسب على الشكل التالي:

$$L = [\sum_{i=1}^{n} (log\mu - logYi)^2 / n]^{1/2}$$

III-2-3: منحنى لورنز ومعامل جيني:

III-2-3-1: منحنى لورنز:

استخدم هذا المنحنى لأول مرة من قبل الإحصائي الأمريكي M.O.Lorenz عام 1950، وهو يعد حاليا من أكثر الأشكال البيانية استخداما للتعبير عن حجم التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة أو غيرها، وهو واحد من أهم الاستخدامات في تحليل بيانات الدخل العائلي للوقوف على مدى عدالة توزيع الدخول،[57] حيث يوضح هذا المنحنى العلاقة الكمية الحقيقية بين النسبة المئوية لمتسلمي الدخل والنسبة المئوية للدخل الكلي والذي يتسلمه السكان سنويا،[58] وذلك من خلال رسم منحنى بياني، محوره الأفقي يمثل المجموع التراكمي لنسب الأفراد والأسر، والمحور العمودي يمثل المجموع التراكمي للدخل، وتأخذ هذه النسب بعد ترتيب بيانات السكان ترتيبا تصاعديا من الأفقر إلى الأغنى في فئات عشرية أو خماسية (10% أو 20%) نسبة إلى دخل الفرد أو الأسرة وتحول الأنصبة النسبية من الدخول والأسر لأنصبة مئوية تراكمية، وذلك وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (15): منحنى لورنز:

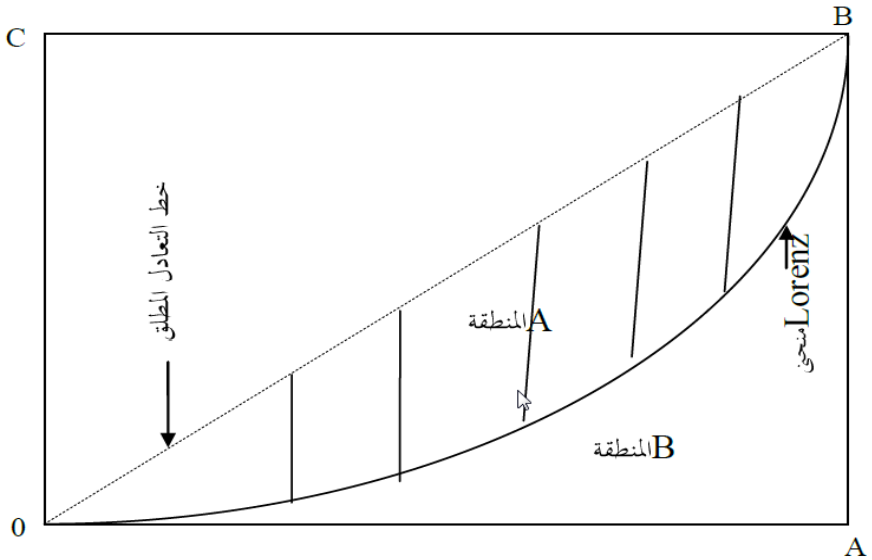

Source : Subramanian.S, **Measurement of Inequality and Poverty**, Delhi Oxfor **9. 7**University Press,1997, Page :79.

حيث كلما ابتعد منحنى لورنز عن خط التعادل المطلق زادت حدة اللامساواة وعدم عدالة توزيع الدخل في المجتمع، ومن الناحية النظرية لا يمكن لمنحنى لورنز أن ينطبق على خط التعادل المطلق حيث أنه لا توجد أية

[57]: أبو قاسم عمر الطبولي، **أساسيات الاقتصاد**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1990، ص:44.

[58]: ميشيل تودارو، **مرجع سابق**، ص: 203.

دولة عبر العالم تتميز بالعدالة التامة والمطلقة، أي أن كل منحنيات لورنز لكل دول العالم تقع تحت خط التعادل المطلق، ولا يمكن أن يرتفع فوقه، والشكل التالي يوضح مختلف الحالات:

الشكل رقم (16) : حالات منحنى لورنز:

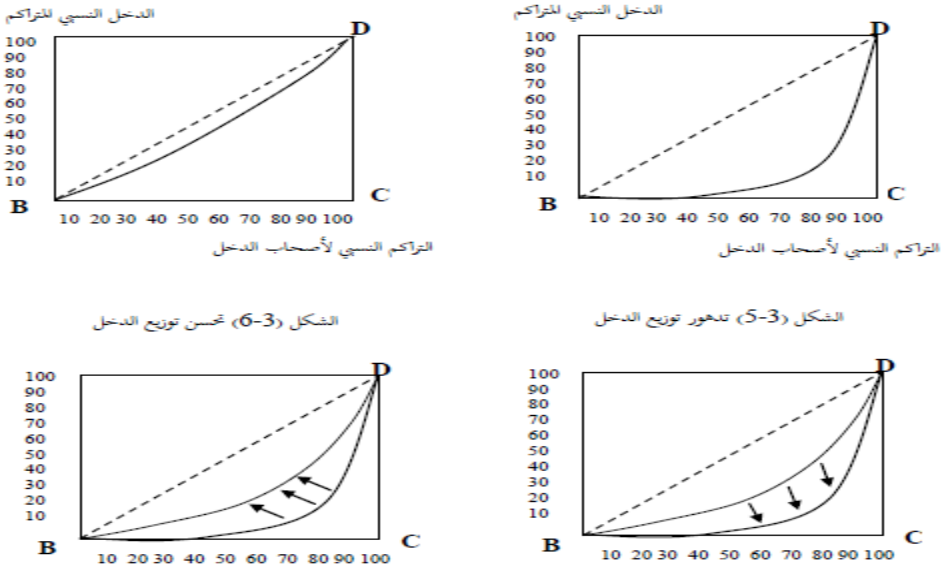

المصدر: ميشيل تودارو، **مرجع سابق**، ص: 205-206.

حيث يمثل الشكل الأول (الأعلى على اليمين) حالة سوء توزيع الدخل نظرا لابتعاد المنحنى عن خط الفقر المطلق، أما الشكل الثاني (الأعلى على اليسار) حالة التوزيع شبه العادل نظرا لاقترابه الكبير من خط الفقر المطلق، في حين يعبر الشكل الثالث (الأسفل على اليمين) عن حالة تدهور توزيع الدخل وزيادة اللامساواة حيث ابتعد المحنى عن خط الفقر المطلق، في حين الشكل الرابع والأخير يعبر عن العكس أي تحسن التوزيع باقترابه من خط الفقر المطلق.

III-2-2-3: معامل جيني Gini:

يعتبر معامل جيني أكثر المقاييس استعمالا وانتشارا على الإطلاق لقياس التفاوت سواء للدخل، الإنفاق، الاستهلاك أو الثروة بصفة عامة، وتتراوح قيمته بين الصفر ممثلة نقطة المساواة المطلقة والواحد الممثل عن اللامساواة المطلقة، وقد قام بطرحه عالم الرياضيات الإيطالي Gini سنة 1912، وقام بتطويره كل من ريتشي Ricci 1916، دالتون Dalton 1920 وأتكنسون 1970، بهدف إعطاء مقياس جبري للتفاوت في توزيع الدخول، ويعتمد هذا المؤشر أساسا على منحنى لورنز، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (17): كيفية حساب مؤشر جيني من منحنى لورنز:

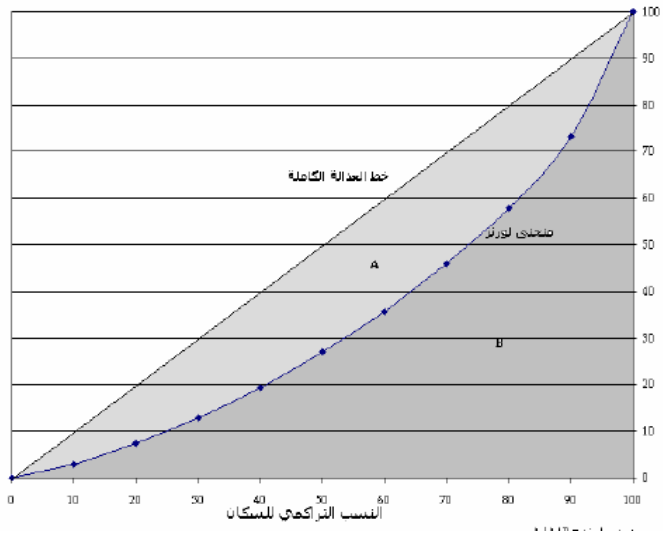

المصدر: رياض بن جليلي، **مؤشرات قياس عدم المساواة في توزيع الإنفاق**، المعهد العربي للتخطيط، ص:11.

ويمثل مؤشر جيني بيانيا المساحة المحصورة بين خط العدالة الكاملة أو المطلق ومنحنى لورنز، ممثلا بالمساحة A من الشكل أعلاه، ويحسب بقسمة المساحة A على المساحة الكلية B+A،[59] أما من الناحية الرياضية فيحسب معامل جيني وفق المعادلة التالية:

$$G= 2/2n^2m\sum\sum(Yi-Yj)$$

حيث:

G: معامل جيني.

n: عدد الأفراد في المجتمع أو الأسر.

m: الدخل المتوسط للفقراء.

Yi,Yj: مداخيل الأفراد i,j.

كما يمكن كتابته على النحو التالي بغرض حسابه من المعلومات المجمعة وفق العلاقة التعريفية الهندسية التالية:[60]

[59] :James Foster, Amartya Sen, **On Economic Inequality,** Clarrendon Press, Oxford, 1997, Page :30.

[60]: علي عبد القادر علي، **مرجع سابق**، ص: 07.

$$G= 1- \sum_{i=0}^{n-1} (P_{i+1} - P_i)(L_{i+1}-L_i)$$

حيث:

P: النسب التراكمية للسكان.

L: النسب التراكمية للدخل.

من الناحية النظرية فإن أفضل القيم التي يأخذها معامل جيني والتي يكون فيها التفاوت معتدلا نسبيا فتتراوح بين 20 و30% مثلما هو الحال في كل من السويد والتشيك، أما النسبة الأكبر من دول العالم بما فيها معظم الدول العربية فهي تتركز حول 40%، أما في الحالة التي يتجاوز فيها المعامل 50% فهذا يعني تفاوتا كبيرا في التوزيع مثلما هو الحال في العديد من الدول الإفريقية وأمريكا اللاتينية، في الوقت الذي يقدر فيه مؤشر جيني للتفاوت العالمي بين شعوب العالم بأكثر من 70%.

في بعض الحالات تتقاطع منحنيات لورنز لفترتين زمنيتين مع تساوي قيمة جيني لكلا الفترتين، أي أن مقدار التفاوت في المجتمع ككل لم يتغير، لكن قد تتحسن بعض الشرائح خاصة الدنيا مع تركز المداخيل في شرائح أخرى الأغنياء مثلا، والشكلين التاليين يوضحان ذلك:

الشكل رقم (18): تحسن وتدهور توزيع الدخل للفئات الفقيرة:

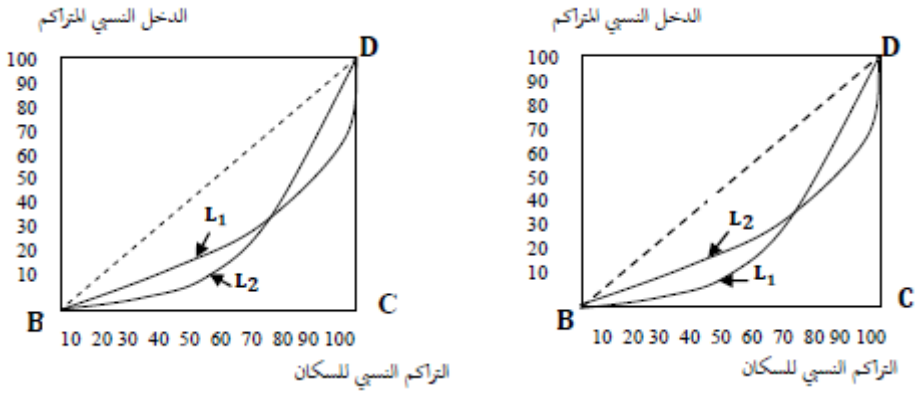

المصدر: كبداني سيد احمد، **مرجع سابق**، ص: 193.

والجدول التالي يوضح بعض مؤشرات جيني لمجموعة من الدول عبر العالم من مختلف القارات:

الجدول رقم (4): مؤشر جيني لعينة من دول العالم:

الإقليم	الدولة	السنة	معامل جيني
أوروبا	ألمانيا	2000	28.31
	فرنسا	1995	32.74
	اليونان	2000	34.27
	اسبانيا	2000	34.66
	السويد	2005	25.0
	بريطانيا	1999	35.97
	إيطاليا	2000	36.03
	البرتغال	1997	38.45
الدول العربية	الجزائر	2000	40.14
	مصر	2000	32.76
	الأردن	2003	38.87
	المغرب	2001	40.63
	تونس	2000	40.81
الأمريكيتين	الو.م.أ	2000	40.81
	كندا	2000	56.32
	البرازيل	2001	58.59
	المكسيك	2000	51.87
آسيا	ماليزيا	1995	48.52
	إيران	1998	44.10
	سنغافوره	1998	42.47
	إندونيسيا	2005	39.41
	كوريا الجنوبية	1998	31.59

المصدر: قاعدة بيانات البنك العالمي.

III-3-3: مؤشر دالتون Dalton:

يعتبر مؤشر دالتون الذي قدم في سنة 1920 من المؤشرات المعيارية، حيث أوضح دالتون على أن أي قياس للامساواة الاقتصادية لابد أن يهتم بالمنفعة الاقتصادية، وقد قام بمقارنة المستويات الحالية للمنفعة ومستوى المنفعة الكلية التي تتحقق في حالة التوزيع العادل للدخل، حيث يقيس هذا المؤشر النسبة بين الثروة الحالية والثروة الكلية في حالة المساواة المطلقة، ويكتب هذا المؤشر على النحو التالي:[61]

$$D= [\sum_{i=1}^{n} \cup (Yi)]/n \cup (\mu)$$

[61] : James Foster, Amartya Sen, **Op cité**, Page :37.

حيث: U: دالة المنفعة.

لكن ما يعاب على هذا المؤشر حسب أتكنسون هو صعوبة تعامله مع التحويلات الخطية الإيجابية بين الفئات المختلفة.

III-4-3: مؤشر أتكنسون Atkinson:

أوضح أتكنسون أنه لابد من إسناد قياس عدم عدالة توزيع الدخل إلى نظرية الرفاه الاجتماعي، واقترح ما أصبح يعرف بمؤشر أتكنسون لقياس عدم عدالة التوزيع،[62] حيث يعتمد هذا المؤشر على ما يسمى الدخل المكافئ للتوزيع العادل،[63] حيث يمثل هذا الدخل المستوى الذي يحصل عليه الأفراد حتى يكون رفاه المجتمع مساويا لمستوى الرفاه الذي يترتب على التوزيع المشاهد، حيث Ye هي الدخل المكافئ للتوزيع العادل، ويعطى على النحو التالي:

$$n \cup (Ye) = \sum_{\varepsilon=1}^{n} Yi$$

وعليه تمت صياغة مؤشر عدم عدالة التوزيع على النحو التالي:

$$A=1-(Ye/\mu)$$

حيث μ متوسط الدخل، فإذا كان الدخل المكافئ للتوزيع العادل مساويا لمتوسط الدخل، فإن درجة عدم عدالة التوزيع تساوي الصفر.

ولأغراض التطبيق عادة ما تأخذ دالة الرفاهية للفرد (دالة التفضيل) الشكل التالي:[64]

إذا كانت ε مختلفة عن الواحد: $U(Y)=(1/1-\varepsilon)/Y^{1-\varepsilon}$

إذ كانت ε تساوي الواحد: $U(Y)= logY$

حيث ε تمثل معامل تجنب عدم المساواة، حيث كلما ارتفعت قيمتها كلما كان المجتمع عازفا عن حالات عدم المساواة ومفضلا لحالات المساواة، وعلى هذا الأساس الشكل لدالة الرفاهية، فإنه يمكن الحصول على الدخل المكافئ للتوزيع العادل على النحو التالي في حالة معامل تجنب عدم المساواة أكبر من الواحد:

---

[62]: علي عبد القادر علي، **مرجع سابق**، ص:15.

[63] :Anthony .B. Atkinson, **On the measurement of inequality**, Journal of Economic Theory, 1970, Page : 263.

[64]: علي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص: 15.

$$Ye = [\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} Y_i^{1-\varepsilon}]^{1/1-\varepsilon}$$

أوضح لامبرت Lambert أن مؤشر أتكنسون هو مؤشر اللامساواة النسبية حيث أن المعامل ε هو مقياس النفور عن اللامساواة وهو ثابت، أي أنه لا يتغير في دالة مستوى الدخل.[65]

III-3-5: مؤشر كوزنتز Kuznets:

اقترح كوزنتز عام1957 معاملا لقياس التفاوت في توزيع الدخل، ويمكن احتسابه من البيانات العائلية والفردية بعد تقسيمها إلى فئات دخلية متساوية من حيث نسبة العوائل والأفراد في كل فئة دخلية،كتقسيم الفئات إلى عشرة فئات متساوية، وتتراوح قيم معامل كوزنتز مابين الصفر الذي يمثل حالة العدالة المطلقة والواحد الصحيح، وهي الحالة القصوى من سوء توزيع الدخول، ويمكن التعبير عنها بالصيغة الآتية:[66]

$$K=\frac{\sum_{i=1}^{n=10}|di-10|}{180}$$

حيث:

K: قيمة معامل كوزنتز.

di: النسبة المئوية للدخل الذي تتلقاها الفئة العشرية i.

di-10: القيمة المطلقة للفروق بين النسبة المئوية للأفراد والنسبة المئوية للدخل الفردي الذي تتلقاه الفئة الدخلية i.

n: عدد الفئات الدخلية وتساوي 10.

يلاحظ من الصيغة أعلاه، أنه عندما يكون توزيع الدخل متساويا تماما، فإن كل فئة عشرية تحصل على 10% من الدخل لأنها تتضمن 10%، وإن قيمة معامل كوزنتز تنحصر بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما كانت قيمته أكبر كان التفاوت في توزيع الدخل واسعا، قرر كوزنتز أن التباين في توزيع الدخل يزداد في المراحل

[65] : Lambert P**, Inequality Decomposition Analysis and the Gini coefficient Revisted**, The Economic Journal, 103, 1993, Page :1227.

[66]: يونس على احمد، **مرجع سابق**، ص: 69-70.

الأولى من التنمية ثم يصل إلى أقسى درجاته، ليعاود الارتفاع مجددا، أي تبدأ درجة التفاوت بالانخفاض مع التقدم في التنمية.[67]

III-3-6: مؤشر تايل Theil:

يعود هذا المؤشر إلى سنة 1967 من قبل تايل، الذي قدمه كمؤشر لقياس اللامساواة في توزيع الدخل معتمدا على القانون الثاني للديناميكا الحرارية Thermodynamique الذي يعرف بقانون الأنتروبيا La loi de l'entropie، والأنتروبيا هي المعلومة في توزيع ما قائمة على الاحتمالات، حيث كمية المعلومات المتعلقة بحدث ما i باحتمال Pi تقاس ب Ln(1/Pi) ، حيث نقيس أنتروبيا في حالة اللاتأكد على النحو التالي:[68]

$$H(P)= \sum_{i=1}^{n} PiLn(\frac{1}{Pi})$$

حيث يوجد n حدث 1,....n، وP_1.....Pi احتمالات.

بالتالي يمكن كتابة مؤشر تايل على النحو التالي:

$$T(P) = Ln(n) - H(P)$$

كما توجد صيغتين لمؤشر تايل حيث الأول هو عبارة عن متوسط فروقات اللوغاريتمات، وقد استخدمت هذه المؤشرات لتبيان إمكانية تحليل مؤشر عدم عدالة التوزيع على أنه يحتوي على مكونين: مكون عدم عدالة التوزيع المتأتي من عدم العدالة بين المجموعات (بمعنى قياس عدم عدالة التوزيع في المجتمع، إذا ما حصل كل شخص داخل المجموعة على متوسط دخل المجموعة μ_j) ومكون عدم العدالة داخل المجموعة، والمؤشرين يكتبان على النحو التالي:[69]

$$T_1= \frac{1}{n}\sum log \frac{\mu}{Yi}$$

$$T_2= \frac{1}{n}\sum \frac{Yi}{\mu} log \frac{Yi}{\mu}$$

[67]: عبد الرزاق الفارس، **مرجع سابق**، ص: 104.

[68] :Essama-Nssah.Boniface, **Inégalité, Pauvreté et bien-être social :fondement analytiques et normatifs**, De Boeck Université, Page :58.

[69]: علي عبد القادر علي، **مرجع سابق**، ص: 16.

خاتمة الفصل:

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى واحد من أهم المواضيع السوسيو اقتصادية في العصر الحديث، حيث أن موضوع اللامساواة أو عدالة توزيع الدخل واحد من أكثر المواضيع التي ذاع صيتها في العصر الحديث وأصبح يحوز على اهتمام جل المنظمات والهيئات الدولية والحكومات سواء في الدول النامية أو المتقدمة، فمنذ عهد دافيد ريكاردو الذي اعتبر توزيع الدخل جوهر الاقتصاد السياسي على عكس آدم سميث الذي اعتبر الإنتاج هو ذاك الجوهر، عرف التوزيع على أنه تلك القوى الهادفة إلى مكافئة عناصر الإنتاج، إلى أن أصبح توزيع الدخل من أهداف السياسات الاقتصادية التنموية لضمان حصول كل فرد أو جماعة على نصيبها العادل من الثروة، كما قمنا بتوضيح آراء كل من النظام الإسلامي، الرأسمالي والاشتراكي لموضوع توزيع الدخل، أين استنتجنا أن الإسلام هو الأكثر اهتماما بالموضوع والأكثر عدالة، ثم حاولنا عرض أهم التطورات التي طرأت على مفهوم اللامساواة عبر المدارس المختلفة بداية بالتجاريين الذي أهملوا موضوع توزيع الدخل إلى حد بعيد، ثم الطبيعيين ونظرية اللوحة الاقتصادية للتوزيع وتشبيه توزيع الدخل بالدم الذي يوزع في جسم الإنسان من القلب، ثم أعلام الكلاسيكية (سميث، ريكاردو، ماركس وستيوارت مل) الذين قاموا بتقسيم الدخل إلى أجور، أرباح وريع مقسمة على الفئات الثلاثة في المجتمع العمال، أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الأراضي على الترتيب، وصولا إلى المدرسة النيوكلاسيكية وآراء مارشال وطرح مصطلح الدخل القومي لأول مرة، وأطروحات بيجو التي لها الفضل في بلورة اقتصاد الرفاه ومناداته بالمساواة في توزيع الدخل، مرورا بالمدرسة الكينيزية وقائدها كينز الذي لخص المشاكل الاقتصادية في مشكلتي البطالة وعدم عدالة توزيع الدخل هذه الأخيرة التي رآها مبررة ومنطقية، وفي الأخير المدرسة الحديثة التي أعطت منظورا جديدا للموضوع في إطار الرفاهية الاقتصادية على غرار نظرية الوضع الأمثل لباريتو، من ثم قمنا بعرض موجز لأهم مؤشرات قياس عدم عدالة توزيع الدخل سواء البسيطة منها أو البديهية، وخلصنا إلى أن مؤشر جيني المحسوب انطلاقا من منحنى لورنز هو أكثر هذه المؤشرات انتشارا واستعمالا.

وفي الأخير يعد موضوع عدالة توزيع الدخل واللامساواة الاقتصادية من أكثر المواضيع أهمية وحساسية في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتم ربطه بموضوع الفقر ارتباطا وثيقا وكذا مع النمو الاقتصادي تحت مصطلح مثلث الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي، ومن خلال الفصل الموالي سنتطرق إلى هذه العلاقة وفق دراسة نظرية وقياسية لهذا المثلث.

الفصل الرابع
الدراسة القياسية

تمهيد الفصل:

سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة العلاقة البينية بين متغيرات الدراسة الثلاثة باستعمال الطرق القياسية الحديثة كاستعمال منهجية ARDL في حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2013 وذلك بهدف التعرف على العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وكذا الآثار في المدى الطويل والقصير للنمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة على معدل الفقر وكذا أثر الصدمات الهيكلية البينية باستعمال نموذج SVAR، ثم كمرحلة ثانية نحاول دراسة الاثار البينية المختلفة في إطار مثلث الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي GIP Traingel في الدول النامية، وذلك من خلال استعمال عينة من البيانات المقطعية ل 96 دولة نامية موزعة عبر القارات الأربعة (إفريقيا، آسيا، أمريكا الجنوبية واللاتينية وأوقيانوسيا)، اعتمادا على النماذج البسيطة للبانل (نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية) ونموذج العزوم المعممة GMM المقدر وفق منهجية Bond و Arrellano، ثم الانتقال إلى التقدير بواسطة نموذج المعادلات الآنية التي تعتبر الأمثل في حالة الدراسات التي تتميز بالتأثيرات المتبادلة بين المتغيرات، وذلك بعد التطرق لتطور معدلات الفقر، مؤشرات اللامساواة والنمو الاقتصادي في الجزائر بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة، وكذا التطرق للعلاقة النظرية بين المتغيرات قيد الدراسة.

IV-1: الدراسة النظرية لحالة الجزائر:

IV-1-1: تشخيص ظاهرة الفقر في الجزائر:

إن الشيء المؤكد الذي لا يجهله أحد هو أن الفقر معضلة حقيقية، ومن جهة أخرى لا يخفى على أحد أن دول العالم الثالث والدول النامية هي الأكثر تعرضا لهذه الظاهرة، حيث تتمركز أكبر نسبة من الفقراء في العالم في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية في كل من إفريقيا، آسيا وأمريكا الجنوبية التي تمثل مداخيلها 20% من مجموع مداخيل العالم، في حين يستحوذ الشمال المتمثل في أوربا، أمريكا الشمالية مضافا إليهما أستراليا على ما نسبته 80% من المداخيل العالمية.

بعد مرور أكثر من خمسين سنة من الاستقلال والسيادة الوطنية، عملت السلطات الجزائرية المتعاقبة على تحسين جل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وقد نجحت في تحسين معظم هذه المتغيرات كالتعليم، الصحة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، البنى التحتية وغيرها من الإنجازات، وعلى غرار غيرها من الدول النامية ودول العالم كافة على وجه العموم يبقى مشكل الفقر قائما مع مرور السنوات والأجيال، نظرا لصعوبة التخلص منه نهائيا نتيجة لأبعاده الكثيرة والمتشابكة، فإلى وقتنا الحالي لم تتمكن كل مجهودات الحكومات السابقة والحالية من الارتقاء بالغالبية العظمى من الفئات والأسر والأفراد إلى مصاف الفئات والأسر والأفراد في الدول المتقدمة، ومن هنا يمكننا تقسيم المراحل التي مر بها الفقر في الجزائر إلى ثلاثة مراحل أساسية هي على النحو التالي:

IV-1-1-1: فترة ما بعد الاستقلال (1962–1986[1]):

تعد هذه المرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها الجزائر المستقلة، حيث كان من الصعب القضاء على مخلفات الاستعمار الفرنسي الذي دام 132 سنة، عرفها خلالها الشعب الجزائري كل أنواع التمييز والإقصاء من الحياة الاجتماعية، ونقص الرعاية الاجتماعية والصحية، وعدم توفر أدنى متطلبات المعيشة من غداء وشراب وأمن.

فجعلت الدولة من أولوياتها الكبرى تحسين الأوضاع الاجتماعية للسكان والتخفيض التدريجي لمعدلات الفقر، وذلك من خلال التنمية الزراعية التي نادى بها الرئيس الراحل هواري بومدين، وذلك بإنتاج المحاصيل الزراعية وتصديرها من أجل الحصول على العملة الصعبة بهدف تنمية البنى التحتية من طرقات، سكك حديدية،

[1] : تم اعتبار سنة 1986 كسنة انتقالية بسبب دخول الجزائر في هذه السنة مرحلة الإصلاح الاقتصادي غداة الأزمة العكسية للنفط.

مصانع، مستشفيات، مدارس، جامعات، ...، ولكن هذا لم يكن كافيا مما أدى بالبلاد إلى طلب ديون خارجية أدخلت البلاد في دوامة المديونية.

وقد عرف التعليم في كل مستوياته في هذه المرحلة من بناء الدولة الجزائرية اهتماما خاصا لكونه الضامن الأساسي لتطوير البلاد بتوفير الطبقة المثقفة التي من شأنها النهوض بالبلاد، فانخفضت معدلات الأمية وتطور العمل في القطاع العام، وعرفت مختلف القطاعات تحسنا ملحوظا في المناطق الحضرية، وقد عرفت هذه المرحلة برامج تنموية هدفت إلى فك العزلة عن المناطق المحرومة وتخصيص موارد مالية هامة للتنمية البشرية لأجل رفع مستوى معيشة السكان وتخفيض معدلات الفقر، ومن أهم هذه الإجراءات المتخذة في هذا السياق هو مجانية العلاج المطبق سنة 1974، وتلاه سياسة إجبارية التعليم ومجانيته للأطفال في سن السادسة، هذا ما كان من شأنه تحسين العديد من المؤشرات الاجتماعية، نذكر على سبيل المثال انخفاض نسبة وفيات الأطفال من 180 لكل ألف مولود إلى 58.8 لكل ألف مولود[2]، كما سجلت الجزائر ارتفاعا في العمر المتوقع عند الولادة من 47 سنة في 1962 إلى 53.5 سنة في 1970 ثم 61.6 سنة في 1981، وكذلك سجل انخفاض معدلات الأمية من 90% غداة الاستقلال إلى 58.10%سنة 1977[3]، هذا أيضا مع انخفاض محسوس لمعدلات البطالة خلال هذه الفترة من 33% سنة 1966 إلى 15.78% سنة 1980، وهذا راجع بصفة كبيرة إلى تجارة المحروقات التي ساعدت على دفع عجلة التنمية وتحقيق معدلات نمو معتبرة، حيث بلغ 9.21% سنة 1978.

وكان الفضل لكل هذه المجهودات في تخفيض معدلات الفقر من 48% سنة 1970 إلى 19.70% سنة 1985، والجدول التالي يوضح تطورات معدلات الفقر، وبعض الإحصائيات الأخرى التي تهمنا في دراستنا في الجزائر للفترة 1970-1986:

الجدول رقم (5): تطور معدلات الفقر في الجزائر ومتغيرات أخرى 1970/1986:

السنوات	الفقر	البطالة	النمو	التضخم	اقتصاد غير رسمي	عدد السكان	نصيب الفرد من GDP
1970	**48**	**22.5**	**8.86**	**6.59**	**28**	**14690855**	**1634,45382**
1971	**45.2**	**23**	**-11.33**	**2.62**	**30**	**15098212**	**1652,00771**
1972	**44.1**	**25**	**27.42**	**3.65**	**29**	**15511892**	**1954,53255**
1973	**42.3**	**20**	**3.81**	**6.17**	**25**	**15935594**	**2165,26898**
1974	**41.6**	**22**	**7.49**	**4.69**	**23**	**16374671**	**3372,71942**
1975	**40**	**21**	**5.05**	**8.23**	**24**	**16833516**	**3650,12904**
1976	**37.9**	**23**	**8.39**	**9.43**	**24**	**17311457**	**4264,07164**
1977	**33.2**	**24**	**5.26**	**11.98**	**28**	**17808536**	**4883,40424**
1978	**31.8**	**12**	**9.21**	**17.52**	**27**	**18330535**	**5704,08535**
1979	**30.4**	**12.2**	**7.48**	**11.34**	**27**	**18884689**	**6783,10766**
1980	**28**	**15.789**	**0.79**	**9.51**	**27**	**19475204**	**8343,9435**

[2] : وزارة الصحة والسكان والتنمية في الجزائر، الجزائر، ديسمبر 1998، ص:10.

[3] :N.Dekkar, et autres, **La démographie Algérienne en Algérie**, CENEAP, Alger, Mai 1999, P :15.

1981	**25.7**	**15.385**	**3**	**14.65**	**26**	**20103931**	**9520,52619**
1982	**25.4**	**15.000**	**6.4**	**6.54**	**24**	**20766568**	**9996,83688**
1983	**21.3**	**14.286**	**5.4**	**5.96**	**24**	**21453278**	**10893,4401**
1984	**20.7**	**16.536**	**5.6**	**8.11**	**21**	**22150483**	**12081,0008**
1985	**19.7**	**16.901**	**5.6**	**10.48**	**21**	**22847437**	**12749,7897**
1986	**18.2**	**18.356**	**-0.2**	**12.37**	**27**	**23539383**	**12723,3586**

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، سبتمبر 2013.

من خلال الجدول نلاحظ الانخفاض المستمر لمعدلات الفقر بالرغم من الارتفاع المستمر لعدد السكان، وذلك راجع إلى المجهودات التي قامت بها الدولة من خلال تحسين الأوضاع الاجتماعية والأمنية وتحسين مستوى المعيشة للسكان بالرغم من زيادتهم بنسبة 60% خلال هذه الفترة، كما تمكنت الدولة من تحسين معدلات البطالة بتوفير مناصب الشغل للمواطنين التي تضمن لهم توفير متطلباتهم اليومية، في حين عرفت معدلات التضخم تذبذبات مستمرة بين الانخفاض والارتفاع حيث بلغت أقصاها في سنة 1981 بنسبة 14.65%، هذا مع ملاحظة استقرار الاقتصاد غير الرسمي في هذه المرحلة، وكذلك من الملاحظات التي نستقيها من الجدول التحسن جد الملحوظ في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الذي تحسن بنسبة 110.88% من سنة 1970 إلى سنة 1986 وهذا ما يفسر انخفاض معدلات الفقر في الفترة.

IV-1-1-2: فترة ما بعد الأزمة (1986-2000):

مع حلول سنة 1986 والأزمة العكسية للنفط التي كشفت عن عيوب الاقتصاد الوطني وهشاشة نظامه الصناعي الذي يعتمد على تجارة المحروقات اعتمادا كاملا، أين انهارت أسعار النفط العالمية من 27.5 دولار للبرميل سنة 1985 إلى 13 دولار للبرميل سنة 1986، فانخفضت إيرادات الدولة وتعطلت العديد من المشاريع التنموية، هذا ما أدى إلى زيادة وتيرة الفقر لتعود معدلاته إلى الارتفاع مجددا حيث كانت في سنة 1985 مقدرة بحوالي 19.7% فارتفعت إلى 23.8% سنة 1990 ثم 30.1% سنة 1992، وهذا كان نتاجا عن السياسة الخاطئة للاقتصاد الوطني الرهين بتقلبات أسعار النفط العالمية وبسبب أيضا الاستدانة الخارجية حيث بلغت حجم المديونية 22.6 مليار دولار سنة 1986.

فبدأت الدولة في سياسة تحرير الأسعار التي كانت مدعومة من طرف الدولة، مما أدى إلى زيادة محسوسة في أسعار المواد الاستهلاكية، هذا ما أثر على القدرة الشرائية للأسر، وهذا ما أوضحه التحقيق الذي أجراه المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط CENEAP في مارس 1998، حول عينة تتضمن 2000 أسرة، تبين من خلال النتائج أن 56% من الأسر قلصت استهلاكها للمواد الغذائية كاللحوم والفواكه[4]، وهذا راجع للارتفاع الهائل في معدلات التضخم التي عرفت أرقاما قياسية حيث بلغت سنة 1992 حوالي 31.66% و29.77% سنة 1995، وهذا سبب ظهور فقراء جدد كانوا ينتمون إلى الطبقة الوسطى بسبب تدهور الأجور

[4] : حصروري نادية، **تحليل وقياس الفقر في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009/2008، ص: 80.

الحقيقية بنسبة 35% في بداية التسعينات، وصنفت الجزائر في المرتبة 100 في سنة 1999 حسب التقرير العالمي حول التنمية البشرية.

فشرعت الجزائر مع بداية التسعينات في تطبيق مجموعة من الإصلاحات تأتي في مقدمتها التخلي عن النظام الإشتراكي وتبني نظام اقتصاد السوق، وتبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992، وبرنامج التعديل الهيكلي المطبق سنة 1994، أصبحت بموجب هذا الأخير المؤسسات الوطنية العمومية غير منتجة ومتخمة بالعمل، وبذلك وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة حيث بلغت 28% سنة 1998[5]، والجدول التالي يوضح تطور معدلات الفقر ومتغيرات أخرى للفترة 1999/1987:

الجدول رقم (6): تطور معدلات الفقر في الجزائر ومتغيرات أخرى 1986/1970:

السنوات	الفقر	البطالة	النمو	التضخم	اقتصاد غير رسمي	عدد السكان	نصيب الفرد من GDP
1987	**17.1**	**20.056**	**-0.7**	**7.44**	**23**	**24225748**	**13361,8165**
1988	**15**	**21.801**	**-1.9**	**5.91**	**28**	**24904931**	**14033,3661**
1989	**18.7**	**20.679**	**4.8**	**9.30**	**27**	**25576596**	**16550,2871**
1990	**23.8**	**19.757**	**1.3**	**16.65**	**24**	**26239708**	**21181,6382**
1991	**29.6**	**20.263**	**-1.2**	**25.88**	**22**	**26893663**	**31401,4486**
1992	**30.1**	**21.368**	**1.6**	**31.66**	**28.9**	**27535151**	**38067,7055**
1993	**28.2**	**23.152**	**-2.1**	**20.54**	**28.2**	**28157560**	**41409,838**
1994	**22**	**24.362**	**-0.9**	**29.04**	**29.4**	**28752749**	**51873,3011**
1995	**25.23**	**28.105**	**3.8**	**29.77**	**33.1**	**29315463**	**67902,7322**
1996	**26**	**27.986**	**3.8**	**18.67**	**33**	**29845208**	**86110,9766**
1997	**26.3**	**27.961**	**1.1**	**5.73**	**33.1**	**30345466**	**91618,2968**
1998	**24.67**	**28.021**	**5.1**	**4.95**	**32.95**	**30820435**	**91838,4216**
1999	**23.35**	**29.293**	**3.2**	**2.64**	**34**	**31276295**	**103535,284**

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، سبتمبر 2013.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه عودة معدلات الفقر إلى الارتفاع مجددا بعدما كانت تنخفض باستمرار وذلك إلى غاية سنة 1988، وذلك راجع إلى فشل جهود السلطات في إصلاح الأوضاع الاقتصادية التي تسببت بها الأزمة العالمية النفطية في سنة 1986، ومن جدول كذلك نلاحظ عودة معدلات البطالة إلى الارتفاع مجددا بسبب غلق العديد من المؤسسات بسبب برنامج التعديل الهيكلي المطبق سنة 1994 التي اهتمت بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة وعليه تقهقرت الحالة العامة للنمو الاقتصادي وللتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، ومن الجدول أيضا نلمس الارتفاع الهائل لمعدلات التضخم التي وصلت إلى حدود 30%، وعرفت هذه المرحلة أيضا تسجيل معدلات سالبة للنمو الاقتصادي في سنوات 1987، 1988، 1991، 1993و 1994، وهذا مع الازدياد

[5] : شيبي عبد الرحيم، بن بوزيان محمد، شكوري سيدي محمد، **الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية في الجزائر: دراسة تطبيقية**، ص: 07.

المتواصل والمستمر لعدد السكان لكن بنسبة اقل حوالي 29.10% وهذا ما يرجعه المختصون إلى العشرية السوداء التي عاشتها البلاد في هذه المرحلة، ونلاحظ من خلال هذه المرحلة أيضا ارتفاع مستمر لنصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 103ألف دينار.

IV-1-1-3: فترة الإنتعاش (2000–2013):

تميزت هذه المرحلة بالانتعاش الكبير في الاقتصاد الجزائري بسبب تضاعف الجباية البترولية حيث كانت 1213.2 مليار دج سنة 2000 إلى 2798.6 مليار دج سنة 2007، فدخلت الجزائر في مرحلة جديدة امتازت براحة مالية استغلت في تنمية النشاط الاقتصادي، في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي، فعرفت هذه المرحلة ارتفاع كبير في الإنفاق العمومي، وتم استغلال هذه المرحلة في تقليص حجم المديونية الخارجية حيث بلغت 4.88 مليار دولار سنة 2007 إلى أن تم التخلص منها مؤخرا، كما عرفت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا واضحا مثل سنة 2003 حيث بلغ 6.8%، هذا ما كان من شأنه تخفيض نسب البطالة من 29.2% سنة 1999 إلى 11.8% سنة 2007 ثم 9.96% سنة 2010، أما معدلات التضخم فعرفت انخفاضا هاما خاصة سنة 2000 أين بلغت 0.30% و 1.43% سنة 2002، لكنها ارتفعت مجددا سنة 2010 إلى 3.91%، ومن أهم ما تهدف إليه الجزائر في هذه المرحلة تحرير الإقتصاد، تحديث إدارة الجمارك، مسح البيروقراطية، و هيكلة البنوك هو التحدي المواجه حاليا، لرغبة الجزائر في دخول المنظمة الدولية للتجارة.

مع كل هذه التطورات والتغيرات في الاقتصاد الجزائري عرفت معدلات الفقر انخفاضا من جديد حتى بلغت 9.8% من إجمالي السكان سنة 2013، حيث استغلت الدولة هذه البحبوحة المالية من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وتحقيق الأمن بعد الخروج من العشرية السوداء التي كادت تعصف بالبلاد، والجدول التالي يوضح تطورات معدلات الفقر ومتغيرات أخرى للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2012:

الجدول رقم (7): تطور معدلات الفقر في الجزائر ومتغيرات أخرى 1986/1970:

السنوات	الفقر	البطالة	النمو	التضخم	اقتصاد غير رسمي	عدد السكان	نصيب الفرد من GDP
2000	22.98	29.496	3.8	0.33	34.1	31719449	129999,104
2001	21.15	27.306	3	4.22	34.4	32150198	132527,954
2002	20.9	25.664	5.6	1.41	34.9	32572977	139566,617
2003	19.76	23.716	7.2	4.26	35.8	33003442	159507,599
2004	18.15	17.656	4.3	3.96	36.6	33461345	183097,842
2005	16.6	15.265	5.9	1.38	37.3	33960903	220812,739
2006	18.95	12.512	1.7	2.31	37.1	34507214	246673,058
2007	18.23	13.793	3.4	3.67	37.2	35097043	268116,605
2008	17.16	11.333	2	4.86	37.3	35725377	309108,005

2009	**15.4**	**10.167**	**1.7**	**5.73**	**37.3**	**36383302**	**275785,854**
2010	**12.3**	**9.961**	**3.6**	**3.91**	**37.4**	**37062820**	**324691,969**
2011	**10.8**	**9.971**	**2.6**	**4.52**	**37.4**	**37762962**	**383470,979**
2012	**10.5**	**9.666**	**3.3**	**8.89**	**35.9**	**38481705**	**419004,303**

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، سبتمبر 2013.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انخفاض مستمر لمعدلات الفقر يصاحبها انخفاض مستمر لمعدلات البطالة وكذا ارتفاع مستمر للإقتصاد غير الرسمي الذي بلغ 37.4% سنة 2011، ونلاحظ أيضا من خلال الجدول استقرار نوعا ما لمعدلات التضخم ما عدا سنة 2012 أين ارتفعت إلى 8.89% لكنها تبقى مقبولة على العموم من خلال مقارنتها مع معدلات الفترة السابقة التي كانت تتخطى 20%، أما فيما يخص معدلات النمو الاقتصادي فقد عرفت تحسنا بسيطا مقارنة بالفترة السابقة، إلا أنها تبقى معدلات ضعيفة ترجع أساسا إلى المحروقات، ومن الجدول كذلك نلاحظ الارتفاع المستمر لعدد السكان بسبب تحسن الأوضاع الاجتماعية، وكذا التزايد المستمر وجد الهام لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تزايد مداخيل الدولة من الانتعاش الكبير الذي عرفته سوق النفط وارتفاع أسعار البرميل إلى ما فوق 100 دولار.

ونجد دراسة وطنية أجراها الديوان الوطني للإحصاء لقياس مستويات المعيشة للعائلات سنة1999، أوضحت هذه الدراسة أنه 70% من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية بسبب غياب المشاريع التنموية، كما أن معدلات الفقر مرتفعة لدى الأسر الذين يشتغلون في الزراعة وليس لهم موارد أخرى، وقد اعتمدت الدراسة على حوصلة أعدتها الوكالة الوطنية لتهيئة المحيط، سمحت هذه عملية بتحديد البلديات من 1539 بلدية، حيث قسمت مظاهر الفقر إلى عدة مجموعات.

والجدول الموالي يبين تقسيم البلديات إلى ثلاث فئات:

- ✓ المجموعة الأولى :تتكون من 188بلدية تعد أكثر فقرا.
- ✓ المجموعة الثانية :تتكون من 540 بلدية وضعيتها متوسطة.
- ✓ المجموعة الثالثة :تتكون من 811 بلدية تتميز بوضعية حسنة.

الجدول رقم (8): رقم المؤشر الكلي للفقر في الجزائر

المناطق	الفئة I	%	الفئة II	%	الفئة III	%	المجموع
الشمال الوسط	47	10.7	111	25.2	282	63.9	440
الشمال الغربي	22	8	79	28.6	175	63.4	276
الشمال الشرقي	20	9.7	68	33	118	57.3	206
الهضاب العليا الوسط	33	30.8	50	46.7	24	22.4	107
الهضاب العليا الغربية	20	17.5	58	50.9	36	31.4	114
الهضاب العليا الشرقية	29	12.4	105	45.1	98	42.1	232
الجنوب الغربي	7	13.7	17	33.3	27	52.9	51
الجنوب الشرقي	10	8.8	52	46	51	45.1	113
المجموع	188	12.2	540	35	811	52.6	1539

المصدر: خريطة الفقر في الجزائر، حوصلة ص:14، من إعداد الوكالة الوطنية لتهيئة المحيط.

IV-1-2: معدلات اللامساواة في الجزائر:

IV-1-2-1: فترة ما بعد الاستقلال (1962–1986):

تعتبر الجزائر من الدول ذات التوزيع المتوسط العدالة، حيث يتمركز معامل جيني للجزائر عبر كل السنوات التي أجريت فيها المسوحات بين قيمتي 30 و40، هذا لكون العدالة التوزيعية كانت الشغل الأكبر للحكومات الجزائرية المتوالية فعلى سبيل المثال كانت سياسة التوظيف في الثمانينيات من القرن الماضي تشريك أغلبية القوى النشيطة بغض النظر عن الإنتاجية الحدية لهذه القوى أو كفاية رأس المال وذلك عوضا عن التشغيل على أساس الاحتياج الحقيقي لليد العاملة، لكن ما يلمس خلال سنوات الثمانينيات هو الارتفاع الملحوظ في معامل جيني حيث كان في سنة 1966 يقدر ب30.51 ليرتفع مع سنة 1988 إلى 40.14 التي تعتبر أكبر قيمة عرفها مؤشر عدالة التوزيع في الجزائر نتيجة للأزمات التي عرفتها البلاد في هذه المرحلة وهذا أيضا ما يوضحه مؤشر ثايل الذي ارتفع خلال نفس المرحلة من 0.21 إلى 0.25، والجدول التالي يوضح تطور مؤشرات عدالة التوزيع في الجزائر خلال الفترة 1966-1988:

الجدول رقم (9): مؤشرات توزيع الدخل 1966-1988:

CV	Gini	Teil	Atckinson				المؤشر / القطاع
			2	1	0.5	0.1	
0,74	30.51	0.21	0.55	0.31	0.2	0.08	العاصمة 66
1,08	33.32	1.16	0.47	/	/	/	الريف 1980
0,7	31.76	0.21	0.54	0.42	0.14	0.04	العاصمة 1980
0,96	34.37	0.30	0.54	/	/	/	المجموع 1980
1,11	40.13	0.62	0.22	0.04	/	/	الريف 1988
0,81	38.83	0.19	0.39	0.21	0.17	0.88	المدينة 1988
0,84	38.76	0.25	0.35	0.21	0.12	0.02	المجموع 1988

Source: Laabas Belkacem, **Poverty Dynamics in Algeria**, Arab Planning Institute (Kuwait), Vol.4, no.1 Dec 2001.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ سنة 1988 أن التوزيع أكثر عدالة في المدينة منه في الريف مع ارتفاع كبير للمؤشر في الريف من 33.32 إلى 40.13، وهذا ما يمكن إيعازه إلى ارتفاع معدلات البطالة ومعدلات التضخم في هذه السنة كمخلفات للأزمة النفطية لسنة 1986 التي ألقت بضلالها على مختلف القطاعات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

IV-1-2-2: فترة ما بعد الأزمة (1986-2000):

أما في سنوات التسعينيات لم يعرف معدل اللامساواة تغييرا كبيرا عن ما كان عليه في نهاية الثمانينيات حيث ظلت معاملات جيني في حدود 35 حيث قدر سنة 1990 ب 39.1 ليتحسن تدريجيا سنة 1995 حيث قدر ب35.33 لكن سرعان ما عاود الارتفاع خلال سنة 1998 إلى قيمة 39.5، وأهم ما يميز هذه المرحلة هو الإصلاحات التي مست المؤسسات الجزائرية من تطهير أو خوصصة (حل 985 مؤسسة)، أدى ذلك إلى فقدان ما لا يقل عن 500 ألف شخص لمناصب عملهم وارتفاع معدلات البطالة إلى 29.3% في نهاية المرحلة 1999، وكذا وصول معدلات التضخم إلى معدلات قياسية تخطت حاجز 30%، هذا ما أدى إلى انخفاض جد محسوس في كل من الدخل الفردي بالدولار بنسبة -4.42% من سنة 1988 إلى سنة 2000، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (10): تطور الدخل والناتج الفردي :

السنوات	الدخل الفردي (دولار)	معدل نمو الدخل الفردي	الناتج المحلي للفرد (دولار)	معدل نمو الناتج الفردي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
1989	2600	-7,80	1866	1,74	4,40
1990	2420	-6,92	1834	-1,70	0,80
1991	2040	-15,70	1768	-3,60	-1,20
1992	1940	-4,90	1757	-0,60	1,80
1993	1760	-9,28	1682	-4,30	-2,10
1994	1650	-6,25	1632	-2,97	-0,90
1995	1580	-4,24	1662	1,82	3,80
1996	1540	-2,53	1700	2,31	4,10
1997	1530	-0,65	1692	-0,48	1,10
1998	1570	2,61	1752	3,57	5,10
1999	1560	-0,64	1783	1,74	3,20
2000	1610	3,21%	1796	0,74	2,20
المتوسط	1817≈	-4,42	**1744**	-0,14	2,23+

المصدر: كبداني سيدي محمد، **مرجع سابق**، ص: 239.

يعد الاستهلاك النهائي بنوعيه الخاص والعام من أهم مقاييس مستوى رفاهية أفراد المجتمع بحيث أن الإنفاق الخاص يعكس دور الدخول الخاصة في تحقيق إشباع الحاجات الفردية في الوقت الذي يعكس مستوى الإنفاق العام على نوعية الخدمات الإدارية والاجتماعية التي تقدمها الحكومة للمواطنين من خلال التربية، الصحة، السكن، ومستوى الرفاهية، ولمعرفة درجة واتجاه التفاوت في الاستهلاك في الجزائر دعنا نستعرض تفاصيل استهلاك السكان مقسمين إلى فئات عشرية (عشرة أعشار) "العشر يحسب على أساس متوسط الاستهلاك السنوي للأفراد"[6]، وهذا لأجل عزل السكان الأكثر فقرا في العشر الأول وكذلك تتبع استهلاك 10% الأغنى من السكان في العشر الأخير، لدينا إذا الاستهلاك الإجمالي لكل عشر ومتوسط الاستهلاك السنوي للفرد لكل عشر، هذا المتوسط نحصل عليه بعد قسمة الكتلة الإجمالية من استهلاك العشر على عدد الأفراد المكونين له.

[6] : Publication de L'ONS, **Résultats de l'enquête consommation 1988-1989**, p 133.

الجدول رقم (11): توزيع الاستهلاك والدخل على أعشار السكان في الجزائر بين 1988و 1995:

الوحدة: مليون دينار.

الأعشار	1988			1995		
	الاستهلاك الإجمالي مليون دينار	النسبة من الاستهلاك الإجمالي%	المجتمع الصاعد	الاستهلاك الإجمالي مليون دينار	النسبة من الاستهلاك الإجمالي%	المجتمع الصاعد
العشر الأول	5718.1	2.76	2.76	26585.0	2.67	2.67
العشر الثاني	8507.8	4.10	6.86	41050.0	4.12	6.79
العشر الثالث	10397.6	5.05	11.87	52190.0	5.24	12.03
العشر الرابع	12372.6	5.96	17.83	62230.0	6.25	18.28
العشر الخامس	14375.4	6.93	24.76	73790.0	7.35	15.63
العشر السادس	16614.5	8.01	32.77	86190.0	8.66	34.29
العشر السابع	19495.3	9.40	42.17	102320.0	10.27	44.56
العشر الثامن	23521.8	11.34	53.51	123480.0	12.40	56.96
العشر التاسع	30583.7	14.75	68.26	157730.0	15.80	72.80
العشر العاشر	65826.0	31.74	100	270890.0	27.20	100
100%	207412. م دج			995850.0 م دج		

. **Source**:ONS, **Résultats de l'enquête consommation**, 1989 et 1995.

من خلال الجدول السابق نلاحظ بعض النقاط التي نلخصها في ما يلي:

- ازدياد الاستهلاك الإجمالي بنسبة جد هامة من سنة 1988 إلى سنة 1995 لكن دون التأثير على نسبة استهلاك أفقر عشير في المجتمع الذي ظل في نفس القيمة تقريبا مع انخفاض جد طفيف (2.76إلى 2.67).
- نسبة استهلاك أغنى عشير (العاشر) أكبر ب 12 مرة عن استهلاك أفقر عشير سنة 1988، وأكبر ب 10 مرات في سنة 1995، هذا بالرغم أن استهلاك الفئة الغنية يعد الجزء الأقل من دخولهم مقارنة بالإدخار والاستثمار.
- استهلاك الأعشار الثلاثة الأخيرة (الغنية) يحوز على يزيد عن 55% من إجمالي الاستهلاك مقابل فقط ما لا يزيد عن 45% للأعشار السبعة الأولى.

- التقارب بين نسب الاستهلاك بين العشيرات الدنيا مقابل التباين الكبير الموجود بين العشيرين الأخيرين حيث استهلاك العشير العاشر ضعف استهلاك العشير التاسع.

IV-1-2-3: فترة الانتعاش (2000–2013):

كما وسبق الإشارة فيما سبق تميزت هذه المرحلة بالانتعاش الكبير في معظم المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية على غرار معدلات البطالة التي عاودت الانخفاض بعد الارتفاعات الهائلة للفترة السابقة حيث أصبحت في حدود 10% في سنة 2013 وكذا معدلات التضخم التي بلغت 1.41 سنة 2002 و3.91 سنة 2010 ثم ارتفع نوعا ما سنة 2012 إلى 8.89%، وما ميز هذه المرحلة هو عودة الدخل الفردي إلى الارتفاع مجددا من 1610 دولار سنة 2000 إلى 4420 دولار سنة 2009 ليفوق 5000 دولار مع سنة 2012 بنسبة زيادة تفوق 4%، كما تميزت بارتفاع الأجر القاعدي من 8000دج سنة 2000 إلى 15000دج سنة 2010 ثم 18000دج سنة 2012، لكن ما يعاب على هذه الفترة عدم توفر أي قيمة محسوبة لمعامل جيني إلا سنة 2004 أي قدر ب 35.

IV-2: الفقر واللامساواة في الدول النامية:

IV-2-1:معدلات الفقر العالمية:

"العالم اليوم أصبح جزيرة أغنياء تحيط بها بحار من الفقراء "هكذا وصف الرئيس الجنوب أفريقي "مبيكي" السنة الماضية في مؤتمر الأرض بجوهانسبرغ معضلة الفقر التي تزداد يوما بعد يوم رغم التقدم الذي أحرزته البشرية في شتى المجالات، ورغم جني الكثير من خيرات الكوكب التي يجمع الخبراء على أنها كافية لتقديم الرفاهية للستة مليارات من البشر الذين يعيشون فوقه لو تم توزيعها بالحد الأدنى من العدالة.

فالفقر باعتباره من إحدى المعوقات الأساسية للتنمية أدى إلى تزايد الإهتمام الدولي والمحلي، ومن الملاحظ جليا أن الفقر ما يلبث يزداد وينمو سنة عن سنة، بالرغم من جهود المنظمات الدولية، حيث حسب الإحصائيات فقد بلغ عدد الفقراء عبر العالم في أكتوبر 2009[7] إلى 1.02 مليار نسمة من أصل 6.788 مليار نسمة، أي بمعدل يزيد عن 15% من سكان العالم، حيث تتمركز النسبة الأكبر من الفقراء في قارة آسيا بنسبة 64.07% من إجمالي فقراء العالم، تليها إفريقيا بنسبة 28.62%، وتأتي ثالثة قارة أمريكا الجنوبية بنسبة 6.24%، ثم تأتي جل الدول المتقدمة مجتمعة (أوربا، أمريكا الشمالية وأستراليا) بنسبة 1.06%.

[7] : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير التنمية العربية الإنسانية**، شركة كركي للنشر، بيروت، لبنان، 2009.

وتعتبر فترة منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، الفترة التي أعادت الإهتمام بقضايا الفقر على المستوى العالمي، وفي الدول النامية على وجه الخصوص، وذلك من خلال مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، ونذكر على سبيل المثال عام 1995، وانعقاد مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية، أين التزم وزراء التنمية في الدول الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بمراجعة سجل المساعدات التنموية من أجل إحداث التنمية في الدول النامية، وبعد عام كامل من المراجعة، تمخض عنها نشر تقرير بعنوان "تشكيل القرن الحادي والعشرين: دور التعاون من أجل التنمية"، الذي اشتمل على سبعة أهداف للتنمية تحت مسمى الأهداف الدولية للتنمية وقد تم تضمينها في مؤتمر القمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر 2000، إضافة إلى هدف ثامن "إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية"،[8] حيث أعطي الهدف الأول العناية القصوى، والذي تمثل في "القضاء على الفقر المدقع والجوع" وذلك من خلال هدفين فرعيين هما:[9]

1. تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد يوميا إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و2015.
2. تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و2015.

هذا بالإضافة إلى أهداف أخرى منها التعليم، المساواة بين الجنسين، تخفيض معدلات وفيات الأطفال، مكافحة الأمراض المستعصية (الإيدز والملاريا)،...ألخ.

في هذا الصدد ظلت ولا زالت التنمية الاقتصادية والاجتماعية إحدى الاهتمامات الكبرى في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث تمثل القضية الأولى والرهان الأكبر في الدول النامية، وفي سبيل هذا قامت الدول النامية بتسخير جل مواردها سواء المادية أو البشرية لتحقيق هذا الهدف، وذلك من أجل ضمان نمو اقتصادي مستمر، معدلات بطالة وتضخم منخفضة وفي الدرجة الأولى الحد من ظاهرة الفقر وتخفيض معدلاته، حيث تطلب الأمر في هذه الدول تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الإنفاقات الحكومية والإعانات الموجهة للفئات المعوزة والفقيرة وتوفير مناصب الشغل التي من شأنها أن تكون كواق من الفقر.

قالت منظمة "غالوب" العالمية إن أكثر من خمس سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر المدقع، مضيفة أنه في آخر إحصاء أجرته حديثاً على نحو 131 دولة حول العالم، أن 22% من سكان العالم يعيشون على 1.25 دولارا في اليوم أو أقل، منظمة "غالوب" والمعروفة باللغة الإنجليزية The Gallup Organization هي منظمة تقدم الاستشارات الإدارية والموارد البشرية والبحوث الإحصاءية، وتمتلك ما يقرب من أربعين مكتب عبر دول العالم بينما يقع مقرها الرئيس في العاصمة واشنطن ويقع مقر العمليات في أوماها بولاية نبراسكا الأمريكية.

[8] : علي عبد القادر علي، **التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد رقم، العدد، ص:02.
[9] : الأمم المتحدة (2002: 44-30)، التقرير رقم A157/270.

واستناداً لذلك، فقد أظهرت إحصائيات ''غالوب'' أن 16% من سكان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا يعيشون على 1.25 دولارا أو أقل في اليوم، بينما يعيش 28% من سكان المنطقة ذاتها على 2 دولارا أو أقل في اليوم، تشير النتائج كذلك إلى أن مناطق افريقيا تعيش أسوأ أنواع الفقر في العالم، حيث يعيش 54% من تعداد السكان في 27 دولة مختلفة من إفريقيا في فقر مدقع، وهي مناطق جنوب الصحراء أو إفريقيا السوداء –كل الدول الأفريقية باستثناء دول الشمال الإفريقي وهى (الجزائر، مصر، المغرب، السودان، ليبيا وتونس)، ويصل عددهم إلى 42 دولة،

من جهة أخرى، لا يتجاوز عدد السكان الذين يعيشون على 1.25 دولار في اليوم نسبة 1% في المناطق المتقدمة اقتصاديا مثل أستراليا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة، كندا وأوروبا باستثناء منطقة البلقان–

أما في الصين وهي إحدى أكثر دول العالم من حيث تعداد السكان فقد انخفض معدل الفقر فيها نظرا للنمو الاقتصادي الذي تشهده، حيث انخفضت نسبة اولئك الذين يعيشون على 1.25 دولار في اليوم من 26% في عام 2008 لتصل إلى 7% في 2012.

يسعى البنك الدولي لتقليص معدل الفقر في العالم بحيث لا يتجاوز 3% في بحلول عام 2030 مما يتطلب العمل على تنمية حقيقية و إيجاد فرص عمل، بحسب مركز غالوب، إضافة إلى مواجهة خطر السلام الإجتماعي الذي يهدد كثيراً من المناطق، فضلا على أنه بحاجة إلى إرادة سياسيّة حقيقة وحلولا جادة تعيد التوازن لرأس المال العالمي دون الضغط باتجاه زيادة مشكلة الفقر في العالم.

وفي ما يلي أرقام جد مهمة حول ظاهرة الفقر في العالم:

- ✓ يعيش فوق كوكب الأرض 6 مليارات من البشر يبلغ عدد سكان الدول النامية منها 4.3 مليارات، يعيش منها ما يقارب 3 مليارات تحت خط الفقر وهو دولاران أميركيان في اليوم، ومن بين هؤلاء هنالك 1.2 مليار يحصلون على أقل من دولار واحد يوميا.
- ✓ توضح الإحصاءات الغربية بالأرقام أن الدول الصناعية تملك 97% من الامتيازات العالمية كافة، وأن الشركات الدولية عابرة القارات تملك 90% من امتيازات التقنية والإنتاج والتسويق، وأن أكثر من 80% من أرباح إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يذهب إلى 20 دولة غنية.
- ✓ في البلدان النامية نجد أن نسبة 33.3% ليس لديهم مياه شرب آمنة أو معقمة صالحة للشرب والاستعمال، و25% يفتقرون للسكن اللائق، و20% يفتقرون لأبسط الخدمات الصحية الاعتيادية، و20% من الأطفال لا يصلون لأكثر من الصف الخامس الابتدائي، و20% من الطلبة يعانون من سوء ونقص التغذية.

- ✓ تبلغ ثروة ثلاثة من أغنى أغنياء العالم ما يعادل الناتج المحلي لأفقر 48 دولة في العالم، كما أن ثروة 200 من أغنى أغنياء العالم تتجاوز نسبتها دخل 41% من سكان العالم مجتمعين، وتوضح الدراسات أنهم لو ساهموا بـ 1% من هذه الثروات لغطت تكلفة الدراسة الابتدائية لكل الأطفال في العالم النامي.
- ✓ يموت 35 ألف طفل يوميا بسبب الجوع والمرض ويقضي خمس سكان البلدان النامية بقية اليوم وهم يتضورون جوعا، تقل المساعدات المخصصة للدول الفقيرة عن طريق منظمة الأمم المتحدة عما تنفقه تسعة من البلدان المتقدمة على غذاء القطط والكلاب في ستة أيام فقط.

والجدول التالي يوضح نسب الأشخاص الذين يعيشون تحت خط 1.25 دولار يوميا PPP، حسب المناطق أو الأقاليم الستة حول العالم من سنة 1990 إلى سنة 2008:

الجدول رقم (12): رقم نسب الأشخاص الذين يعيشون تحت خط 1.25 دولار يوميا PPP:

المنطقة	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008
شرق آسيا والمحيط الهادي	56,2	50,7	35,9	35,6	27,6	17,1	14,3
أوروبا وآسيا الوسطى	1,9	2,9	3,9	3,8	2,3	1,3	0,5
أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي	12,2	11,4	11,1	11,9	11,9	8,7	6,5
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	5,8	4,8	4,8	5	4,2	3,5	2,7
جنوب آسيا	53,8	51,7	48,6	45,1	44,3	39,4	36
جنوب صحراء إفريقيا	56,5	59,4	58,1	57,9	55,7	52,3	49,2
المجموع	43,1	41	34,8	30,8	25,1	25,1	22,7

Source : World Development Indicators 2013.

IV-2-2: معدل اللامساواة عبر العالم:

على مدار العقود الأخيرة، شهد العالم معدلات مبهرة في المكاسب تظهرها مؤشرات متعددة للرفاهية المادية، فعلى سبيل المثال، زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل بما يربو على الضعف بالمقاييس الحقيقية منذ عام 1990، وفي نفس الوقت ارتفع متوسط العمر المتوقع في الدول النامية من 63.2 عاما إلى 68.6 عاما، غير أن هذا لا يمثل سوى جزء من الصورة، فعلى الرغم من أن العالم أصبح أكثر ثراء من ذي قبل عموما، هناك أكثر من1.2 مليار شخص لا يزالون يعيشون في فقر مدقع، ويمتلك الأغنياء الذين يمثلون 1% من سكان العالم نحو 40% من أصول العالم، في حين لا يزيد ما يمتلكه النصف الأكثر فقرًا على 1%.

كما أن التوجهات الأخيرة ليست مشجعة للغاية، فعلى مدار العقدين الأخيرين، تزايدت اللامساواة في الدخل المتوسط داخل الدول وبين بعضها البعض، ونتيجة لذلك، تعيش الأغلبية العظمى من سكان العالم في مجتمعات أقل مساواة اليوم مما كانت عليه منذ 20 عاما مضت، ومن الملفت للنظر، أن فجوات الدخل قد تعمقت في أنحاء عديدة من العالم – وتعمقت معها الهوة بين نوعية حياة الأغنياء والفقراء – على الرغم من الثراء الواسع الذي نجم عن أداء النمو المبهر، وفي الحقيقة تفاقم اللامساواة في الدخل في الدول النامية التي نجحت

بالأخص في تحقيق نمو جيد واستطاعت بالتالي أن تنتقل إلى مستويات أعلى من الدخل، ولم يقض التقدم الاقتصادي في هذه الدول على التباينات بل أدى إلى تفاقمها.

يشهد العالم اليوم انعداما في المساواة أكثر من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية، ولكن هناك إشارات واضحة على عدم إمكانية استدامة هذا الوضع لفترة طويلة، فانعدام المساواة يهدد النمو الاقتصادي وجهود القضاء على الفقر، وهو يعطل التقدم في التعليم والصحة والتغذية لفئات عريضة من السكان، وبهذا يقوض القدرات البشرية ذاتها اللازمة لتحقيق الحياة الكريمة، وهو يحد من الفرص ومن إتاحة الموارد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالإضافة إلى ذلك فإن اللامساواة تؤدي إلى الصراعات و تهدد استقرار المجتمع، وحين تزيد المداخيل والفرص بالنسبة لأقلية فقط، وحين تستمر أوجه اللامساواة لفترات طويلة وفي أماكن متعددة ومع تعاقب الأجيال، فإن المهمشين، والذين يظلون مقصيين بصورة منهجية من منافع التنمية، سوف يحتجون في وقت ما على" التقدم "الذي لم يشملهم، ومن شبه المؤكد أن أوجه الحرمان المتنامية وسط مظاهر الوفرة، والفروق الصارخة بين الأسر سوف تقوض النسيج الذي يضمن تماسك المجتمع، وهذا يطرح إشكالا حين نضع في اعتبارنا أن المهمشين أنفسهم عادة ما يتحملون العبء الأكبر لتبعات غياب الاستقرار الاجتماعي، ويتمثل الأمر الأهم في أن الإفراط في اللامساواة يتناقض مع المبادئ الأساسية للعدالة الاجتماعية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهي أن "جميع البشر يولدون أحرارا متساويين في الكرامة والحقوق".[10]

والشكل التالي يوضح خريطة العالم لمعامل جيني حيث يصنف الدول من الأقل عدالة إلى الأكثر عدالة.

الشكل رقم (19): خريطة العالم لمعامل جيني:

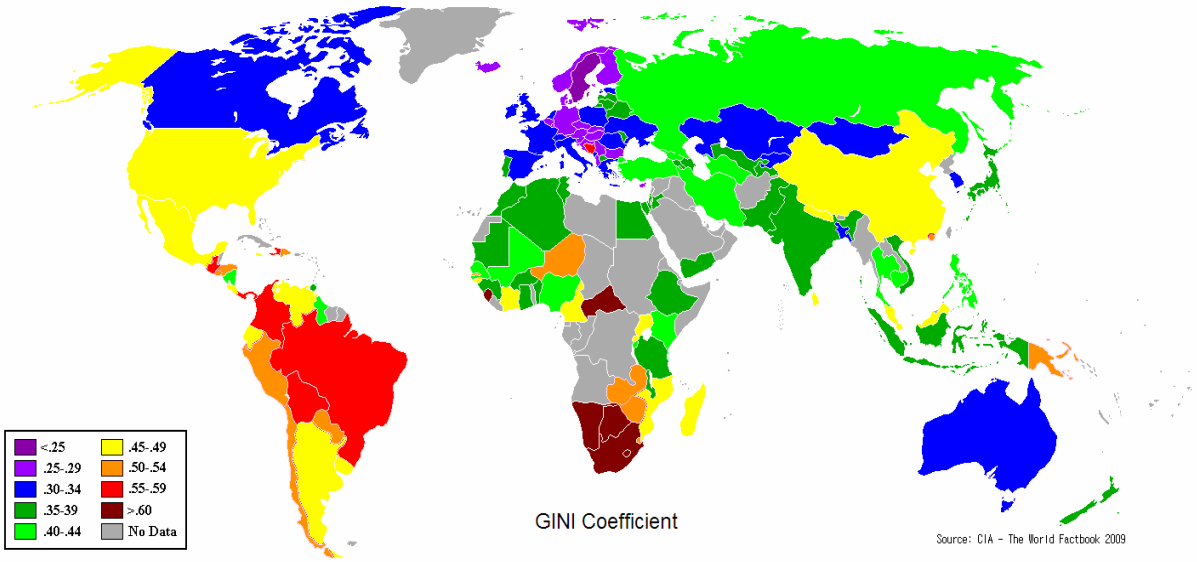

[10] : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **انقسام الإنسانية: مواجهة اللامساواة في الدول النامية**، النسخة العربية، نوفمبر 2013.

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ أن دولة السويد صاحبة أصغر مؤشرات جيني حيث تقدر بأقل من 25% فقط، ثم تليها بعض دول أوربا كألمانيا، بلجيكا، النمسا بمعامل يتراوح بين 0.25 و0.29، أما الدول العربية فكل الدول التي تتوفر على البيانات معامل جيني ينحصر بين 0.35 و0.39، اما بعض دول إفريقيا كجنوب إفريقيا، إفريقيا الوسطى، بوتسوانا وتنزانيا فهي صاحبة أكبر القيم لمعامل جيني إذ تتعدى 60%.

IV-3: الدراسة القياسية:

IV-3-1: العلاقة النظرية بين المتغيرات الثلاثة:

قبل البدء بالدراسة القياسية ومن أجل فهم أفضل للعلاقة بين الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي، نقوم بالتطرق لدراسة كل من Ravaillon وChen سنة 1997 على عينة من 47 دولة نامية للفترة ما بين 1980 و 1990، انتهت بالنتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): استجابة معدل الفقر للتغيرات في النمو الاقتصادي واللامساواة:

		اتجاه تغيرات متوسط دخل الأسر بين المسوحات	
		انخفاض	ارتفاع
اتجاه تغيرات اللامساواة بين المسوحات	ارتفاع	ارتفاع معدل القفر بنسبة %14.3	انخفاض معدل الفقر بنسبة %1.3
	انخفاض	ارتفاع معدل الفقر بنسبة %1.7	انخفاض معدل الفقر بنسبة %9.6

Source : Martin Ravallino, **Growth, Inequality and Poverty : Looking Beyond Averages**, World Bank, Washington, DC, USA, 2001, Page :1808.

قسم الجدول أعلاه الحالات الممكنة إلى أربع حالات أساسية تتعلق بحركة كل من الدخل المتوسط للأسر واللامساواة مقاسة بمعامل جيني من أجل معرفة استجابة معدلات الفقر مقاسة بنسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الدولار الواحد يوميا حسب اسعار سنة 1993 (PPP)، من خلال الجدول نلاحظ أنه في حالة ارتفاع كم من متوسط الدخل واللامساواة هناك نقصان في معدل الفقر بنسبة 1.3% لكن مع ارتفاع متوسط الدخل وانخفاض اللامساواة فمعدل الفقر ينخفض بنسبة أكبر بسبع مرات عن الحالة الأولى (9.6%)، من جهة أخرى في حالة انخفاض كلا المؤشرين فالفقر يزيد بنسبة 1.7% مقارنة بزيادة مقدرة ب 14.3% في حالة انخفاض متوسط الدخل مقابل ارتفاع اللامساواة.

من خلال هذه النتائج نستدل على أن اللامساواة هي العائق الذي لا يسمح بوصول ثمار النمو الاقتصادي إلى الفقراء، حيث في حالة ارتفاع النمو الاقتصادي وحركة اللامساواة هناك فرق يصل إلى8% لانخفاض معدل الفقر بين حالتي ارتفاع وانخفاض اللامساواة، أما في حالة انخفاض النمو الاقتصادي مع حركة اللامساواة هناك فرق قد يصل إلى 13 ضعف ازيادة معدل الفقر.

IV-3-2: دراسة العلاقة بين الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي في الجزائر:

IV-3-2-1: منهجية ARDL للتكامل المشترك:

نستخدم من خلال هذه الدراسة منهجية ARDL التي قام بتطويرها Pesaran 1997، Shinand and Sun 1998 و Pesaran and al 2001، فمن خلال منهجيتي Johansen وAngel-Granger يشترط أن تكون السلاسل قيد الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، كما أن هاتين الطريقتين ينتج عنهما في حالة عينة الدراسة الصغيرة نتائج غير دقيقة، ونتيجة لهاتين المشكلتين أصبح لمنهجية ARDL الصدى الواسع في الآونة الأخيرة، ذلك لأن هذه المنهجية لا تشترط تكامل المتغيرات من نفس الدرجة حيث يمكن دمج خليط من المتغيرات I(0) وI(1) بشرط عدم وجود متغيرات من النوع I(2) في النموذج، كما يمكن الاعتماد عليها في حالة عينة الدراسة الصغيرة، كما تمتاز هذه المنهجية بالفصل بين التأثيرات في المدى القصير والتأثيرات في المدى الطويل.

للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في نموذج VECM يقدم Pesaran وNarayan منهجا حديثا للتحقق من العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وتعرف هذه الطريقة بBounds test approch أي طريقة اختبار الحدود، والنموذج في حالة الدراسة التي نحن بصدد القيام بها يكتب على النحو التالي:

$$\Delta POV_t = \alpha + \beta 1\ POV_{t-1} + \beta_2\ INQ_{t-1} + \beta_3\ GRW_{t-1} + \beta_4 \sum POV_{t-i} + \beta_5 \sum INQ_{t-i} + \beta_6 \sum GRW_{t-i} + \varepsilon_i$$

حيث: α و ε_i هما على التوالي الحد الثابت وحد الخطأ.

β_1، β_2 وβ_3 : معلمات المدى الطويل.

β_4، β_5 وβ_6: معلمات المدى القصير.

POV: معدل الفقر.

INQ: مؤشر اللامساواة (معامل ثايل).

GRW: معدل النمو الاقتصادي.

ولأجل اختبار علاقة التكامل المتزامن نعتمد على اختبار Wald للمعلمات، حيث فرضية العدم تقول بعدم وجود علاقة تكامل مشترك تكتب على النحو التالي:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات تكتب على النحو التالي:

$$H_1 : \beta_4 \neq \beta_5 \neq \beta_6 \neq 0$$

من اجل اختبار الفرضيتين نعتمد على اختبار Wald للمعلمات الذي من مخرجاته إحصائية فيشر F التي نقوم بمقارنتها مع القيم الحرجة المقترحة من Pesaran 2001 و Narayan 2005، وهذه القيم الحرجة مكونة من حدين –الحد الأدنى والحد الأعلى–، إذا كانت قيمة فيشر أكبر من الحد الأعلى فنقبل الفرضية البديلة والقرار هو وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا كانت قيمة فيشر أصغر من الحد الأدنى فنقبل فرضية العدم والقرار هو عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أما في حالة وقوع قيمة فيشر بين الحدين فنميز حالتين، حيث إذا كانت معظم المتغيرات من الشكل I(1) فإن القرار هو قبول فرضية العدم أما في حالة العكس فإن القرار هو قبول الفرضية البديلة.

IV-3-2-2: حدود الدراسة ومصادر المعلومات:

نستعمل من خلال هذه الدراسة معطيات سنوية للفترة ما بين 1970–2013 للجزائر، حيث تمثل المتغيرات كلا من معدل الفقر، مؤشر اللامساواة والنمو الاقتصادي وفي ما يلي إيضاح موجز للمتغيرات الثلاثة:

- ✓ مؤشر اللامساواة: حسب النظرية الاقتصادية فإن المؤشر المستعمل لقياس عدالة توزيع الدخل هو معامل جيني، لكن ما يعاب على هذا المعامل هو عدم وجود قاعدة بيانات ذات سلاسل زمنية طويلة خاصة في الدول النامية وإنما فقط قيم متناثرة عبر السنوات، لذلك سنستعمل من خلال هذه الدراسة معامل ثايل Thail المتوفر على قاعدة بيانات جامعة تكساس للفترات زمنية معتبرة لكل دول العالم.
- ✓ معدل الفقر: نفس المشكل مطروح بالنسبة لمعدلات الفقر في الدول النامية، حيث نجد نقصا كبيرا في البيانات للعديد من دول العينة، حيث لم تبدأ هذه الدول النامية إلا في تسعينيات القرن الماضي بحساب معدلات الفقر، فاعتمدت بعض الدراسات على متوسط الدخل الفردي كمقياس لمعدل الفقر على غرار دراسة Deininger and Squire 1996 و كذا دراسة Lundberg and Squire 1998، لكن

هذا المؤشر تم انتقاده واستبداله بمتوسط الاستهلاك الفردي من خلال دراستي Woolard and Leibberandr 1999 ودراسة Ravaillon 1992، بالتالي سنعتمد من خلال هذه الدراسة على مؤشر الاستهلاك الفردي كمؤشر للفقر على غرار دراسات Quirty 2005، Odhiambo and Nicholas 2009 و Dhrifi 2013، ويقيس هذا المؤشر مدى الرفاهية الاقتصادية والنقدية في المجتمع، وهذا المؤشر متوفر على قاعدة بيانات البنك العالمي.

- ✓ النمو الاقتصادي: أظهرت العديد من الدراسات السابقة أن استعمال مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو الأفضل تمثيلا للعلاقة بين النمو الاقتصادي، الفقر واللامساواة، وهذا المؤشر متوفر على بيانات البنك العالمي.

IV-3-2-3:النتائج التطبيقية للمقاربة الخطية:

وكما جرت العادة عند استخدام السلاسل الزمنية، سننتقل إلى اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المشمولة بالتحليل، وذلك باستخدام كل من: الاختبار المعزز لديكي–فوللر للجذور الوحدية (ADF)، اختبار phillips–perron (PP) ، و اختبار Kwiatowski, Phillips, Schmidt and Shin (KPSS)، في هذا الصدد، و بعد حساب عدد التأخرات بناء على أساس أصغر قيمة يأخذ بها المعامل Akaikeو Schwarz، وكانت نتائج هذا الاختبار على نحو ما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (14): دراسة الاستقرارية

	ADF			PP			KPSS		
المتغيرات	المستوى	التفاضل الأول	القرار	المستوى	التفاضل الأول	القرار	المستوى	التفاضل الأول	القرار
POV	-1.72	-6.15	I(1)	-1.72	-6.13	I(1)	0.16	0.08	I(1)
INQ	-2.27	-6.15	I(1)	-2.04	-7.06	I(1)	0.17	0.24	I(1)
GRW	-8.41	/	I(0)	-8.16	/	I(0)	0.16	/	I(0)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews9.

وبمقارنة قيم $t\Phi j$ الإحصائية مع القيم الحرجة يتضح أن الفروق الأولى لكل متغير من المتغيرات هي عبارة عن سلاسل زمنية مستقرة، وذلك بدلالة أن القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية بالنسبة لاختباري ADF، PPو KPSS، ما عدا متغير النمو الاقتصادي الذي استقر عند المستوى، حيث تمثل المتغيرات:

POV: معدل الفقر

INQ: معدل اللامساواة

GRW: معل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

بالتالي من خلال نتائج دراسة الاستقرارية لا يمكن تطبيق منهجية التكامل المشترك لكل من انجل غرانجر ولا منهجية جوهانسن (Angel-Granger وJohansen) بين المتغيرات الثلاثة بسبب غياب شرط التكامل من نفس الدرجة، بالتالي فإن أحسن طريقة لدراسة علاقة التكامل لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، وقد تم استعمال مؤشر Schwarz من أجل تحديد أفضل نموذج من خلال النماذج الممكنة والجدول التالي يوضح نتيجة التقدير، وكذلك معاملات Schwarz للنماذج الممكنة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (20): اختيار النموذج الأمثل:

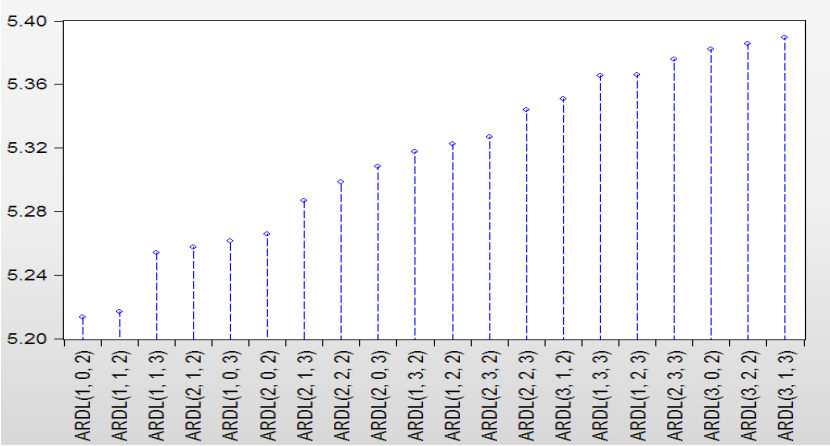

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews9.

بالتالي من خلال الشكل أعلاه فإن النموذج المثالي الذي يدني من قيمة scharwz هو النموذج ARDL(1,0,2) بمعنى فجوة واحدة لمعدل الفقر، لا فجوات لمؤثر اللامساواة فجوتين لمعدل النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (16): تقدير نموذج ARDL:

المتغيرات	المعاملات	الانحراف المعياري	احصائية ستيودنت	الاحتمال
C	**-5.99**	**24.30**	**-0.24**	**0.80**
POV(-1)	**0.31**	**0.17**	**1.79**	**0.12**
INQ	**-1.08**	**0.66**	**-1.62**	**0.12**
GRW	**0.13**	**0.12**	**1.08**	**0.29**
GRW(-1)	**0.29**	**0.12**	**2.34**	**0.03**
GRW(-2)	**0.25**	**0.13**	**1.93**	**0.07**
R-squared	**0.75**	**Mean dependent var**		**51.80**
Adjusted R-squared	**0.66**	**S.D. dependent var**		**5.33**
S.E. of regression	**3.07**	**Akaike info criterion**		**5.31**
Sum squared resid	**141.48**	**Schwarz criterion**		**5.61**
Log likelihood	**-49.82**	**Hannan-Quinn criter.**		**5.38**
F-statistic	**9.07**	**Durbin-Watson stat**		**1.25**
Prob(F-statistic)	**0.00**			
Jaque berra	**0.18**			**0.91**
ARCH	**0.67**			**0.42**
Ramsey RESET	**0.004**			**0.94**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أولا من خلال إحصائية ARCH 0.67 باحتمال 0.94 تدل على عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج، كما أن إحصائية اختبار JB تشير إلى عدم رفض الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج، في حين تشير إحصائية اختبار Ramsey إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

من الجدول أعلاه دائما، يتضح أن لمعدل الفقر علاقة طردية مع مؤشر اللامساواة في المدى القصير أي كلما زادت حدة اللامساواة تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الفردي مما يعني زيادة معدل الفقر وهذه النتيجة موافقة للنظرية الاقتصادية بالرغم من عدم معنوية المقدر حيث كانت نسبة ستيودنت 1.62- باحتمال 0.12، أما فيما يخص العلاقة مع النمو الاقتصادي فهي علاقة عكسية معنوية حيث زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الفردي مما ينعكس على معدل الفقر بنقصان وهذه النتيجة موافقة كذلك للنظرية الاقتصادية، بالتالي النمو الاقتصادي في الجزائر يعمل في صالح الفقراء إلا أن اللامساواة تقف عائقا أمام تحقيق هذه العلاقة.

بعد تقدير النموذج نقوم بالتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء والشكل التالي يوضح دالة الارتباط للبواقي لنموذج ARDL(1,0,2)، وتدل النتائج على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء نظرا لأن قيم الاحتمالات p value كلها أكبر من 5%، وهذه النتيجة تؤكد على قبول النموذج من الناحية الإحصائية.

الشكل رقم (21): دالة الارتباط للبواقي لنموذج ARDL(1,0,2):

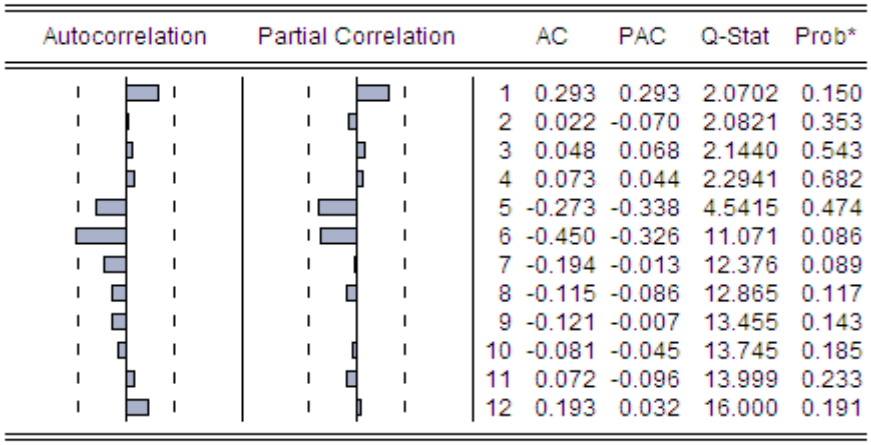

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.293	0.293	2.0702	0.150
		2	0.022	-0.070	2.0821	0.353
		3	0.048	0.068	2.1440	0.543
		4	0.073	0.044	2.2941	0.682
		5	-0.273	-0.338	4.5415	0.474
		6	-0.450	-0.326	11.071	0.086
		7	-0.194	-0.013	12.376	0.089
		8	-0.115	-0.086	12.865	0.117
		9	-0.121	-0.007	13.455	0.143
		10	-0.081	-0.045	13.745	0.185
		11	0.072	-0.096	13.999	0.233
		12	0.193	0.032	16.000	0.191

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews9.

كمرحلة أساسية في منهجية ARDL نقوم بالتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares، ويستعمل هذين الاختبارين لتبيان وجود اي تغير هيكلي في البيانات ومدى استقرار المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصير الأمد، وشرط تحقيق الاستقرار الهيكلي هو انحصار الشكل البياني لاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%.

الشكل رقم (22): اختبار CUSUM:

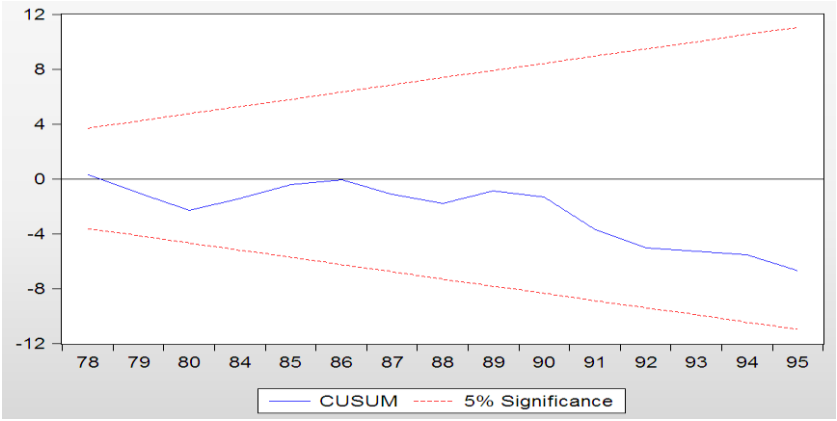

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews8.

الشكل رقم (23): اختبار CUSUMSQ:

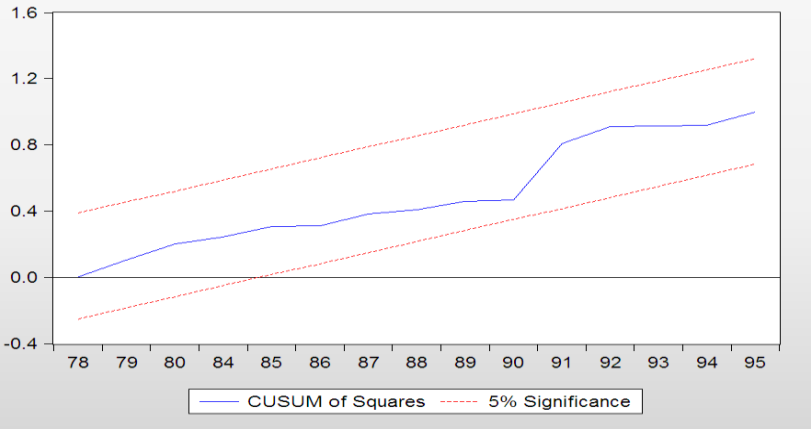

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews8.

من خلال الشكلين السابقين نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة يقع داخل المنطقة الحرجة، مشيرا ذلك إلى استقرار في النموذج عند درجة معنوية 5%، نفس الشيء نلاحظه من خلال المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة ويمكن أن نستنتج أن النموذج خال من أي تغيرات هيكلية ويوضح كذلك مدى استقرار المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصير الأمد.

بعد التأكد من استقرار النموذج نقوم باختبار فرضية تساو معلمات كل من الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي مع الصفر باستعمال اختبار Wald، للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الثلاثة، والجدول التالي يوضح النتائج:

الجدول رقم (17): اختبار Wald:

Test Statistic	القيمة	الاحتمال
F-statistic	**9.07**	**0.004**
Chi-square	**45.36**	**0.000**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews9.

نقوم بمقارنة إحصائية فيشر مع إحصائية كل من Pesaran 2001 وإحصائية Narayan 2005 التي تقسم إلى قيمتين الأولى دنيا والثانية عظمى، والجدول التالي يوضح كلا الإحصائيتين:

الجدول رقم (18): إحصائيات Pesaran 2001 وNarayan 2005 :

	Pesaran 2001		Narayan 2005	
القيم الحرجة	القيمة الدنيا	القيمة العظمى	القيمة الدنيا	القيمة العظمى
1%	3.74	5.06	4.59	6.37
5%	2.86	4.01	3.28	4.63
10%	2.45	3.52	2.70	3.90

Source : Hisham Mohamed Ali, **cointegration growth, poverty and inequality in Sudan**, The Economic Research Guardian, Vol.2(1)2012 , Page :80.

من خلال الجدول أعلاه والجدول السابق نلاحظ أن قيمة فيشر 9.07 أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة عند مستويات الاحتمال 1%، 5% 10% لكلا الاختبارين، بالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات الثلاثة للدراسة، أي أنها ذات سلوك متشابه على المدى الطويل حيث لا تبتعد على بعضها البعض كثيرا.

بالتالي ننتقل إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL-ECM، لمعرفة سرعة التعديل في حالة حدوث أي صدمة في أحد المتغيرات، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (19): نموذج تصحيح الخطأ:

المتغيرات	المعاملات	الانحراف المعياري	احصائية ستيودنت	الاحتمال
D(INQ)	1.08	0.66	1.62	0.12
D(GRW)	-0.13	0.12	-1.08	0.29
D(GRW(-1))	0.25	0.13	1.93	0.07
ECT(-1)	-0.68	0.17	-3.89	0.001
مقدرات المدى الطويل				
INQ	1.58	0.90	1.74	0.10
GRW	-0.99	0.36	-2.74	0.01
C	-8.74	35.50	-0.24	0.80

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews9.

فيما يخص حد تصحيح الخطأ ECT فقد ظهرت بإشارة سالبة وعند مستوى معنوية 5% مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة المدى، أما في ما يخص قيمته 0.68- فهذا يعني أنه في حالة حدوث صدمة في النموذج

فإنه يتطلب 6.8 فترة للعودة إلى حالة الاستقرار، أو يمكن القول أنه في كل فترة تصحح نسبة 68% من آثار الصدمة على النموذج.

أما في ما يخص العلاقات في المدى الطويل فنلاحظ أنه للفقر واللامساواة علاقة طردية حيث في حالة زيادة معدل اللامساواة سيرتفع معدل الفقر في المدى الطويل كاستجابة لهذا التغير في مستوى اللامساواة وهي نفس العلاقة في المدى القصير وهي موافقة للنظرية الاقتصادية، لكن من جهة النمو الاقتصادي فعلاقته مع الفقر في المدى الطويل علاقة عكسية وهذه النتيجة موافقة كذلك للنظرية الاقتصادية التي تؤكد على العلاقة العكسية بين معدلات الفقر والنمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل.

IV-3-2-4:آثار الصدمات الهيكلية:

سنعتمد من خلال هذه المرحلة على تطبيق منهجية SVAR لغرض دراسة أثر الصدمات الهيكلية في إطار موضوع الدراسة، حيث تعتمد هذه المنهجية على انتقال من البواقي القانونية لنموذج VAR إلى البواقي الهيكلية التي تسمح بتقدير الصدمات الهيكلية التي يمكن تفسيرها اقتصاديا، ثم دراستها و ذلك من خلال استخدام تقسيم cholesky أو ما نسميه بعملية التثليث لتباين البواقي القانونية، غير أن هذه العملية الأخيرة قد لا تسمح بإعطاء تفسيرات اقتصادية للدوافع المستقلة المتحصل عليها، مما دفع Shapiro و Watson 1988[11] و أيضا Blanchard و Quah 1989[12] إلى تعريف و تحديد صدمات هيكلية مفسرة اقتصاديا، إذ أنه بالإضافة إلى قيود الاستقلالية الاعتيادية يجب تصميم نموذج بقيود أخرى تعكس السلوكات الاقتصادية، و هذا ما تبناه Blanchard و Perotti 2002 في مقاربتهما.

سنعتمد من خلال هذه الدراسة على المنهجية المقترحة من طرف Blanchard و Perotti سنة 2002، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$A_0 x_t = A(L)x_{t-1} + B\varepsilon_t, \qquad (1)$$

حيث:

$\mathbf{A_0}$: هي مصفوفة الانتقال من الصدمات العادية إلى الهيكلية.

[11] : Shapiro M.D. and Watson M.W. **Sources of Business Fluctuations, in S. Fisher**, ed., NBER Macroeconomics Annual, Cambridge, MIT Press, 1988, (111-148).

[12] :Blanchard O. and Quah D. **The Dynamic Effect of Aggregate Demand and Supply Disturbances**, American Economic Review, 1989, (655-673).

$\mathbf{x_t}$: هي مصفوفة المتغيرات قيد الدراسة.

A (L): مصفوفة التأخرات أو القيم السابقة للمتغيرات قيد الدراسة.

B: مصفوفة الربط بين الصدمات الخطية والصدمات الهيكلية.

$\boldsymbol{\varepsilon_t}$: شعاع الصدمات الهيكلية.

بضرب المعادلة (1) في المصفوفة العكسية A_0^{-1} نتحصل على النموذج المبسط لمنهجية SVAR:

$$X_t = C\,(L)\,X_{t-1} + \mu_t \qquad (2)$$

حيث: $C(L) = A_0^{-1}(L)$ و $\mu_t = A_0^{-1}B\varepsilon_t$

كمرحلة أخيرة لابد في منهجية SVAR من كتابة ووضع قيود جديدة تعكس السلوكات الاقتصادية، وتكون هذه القيود مستقاة من الدراسات السابقة والنظريات الاقتصادية، وهي تخص اتجاه الصدمات بين المتغيرات قيد الدراسة، وفي ما يلي القيود التي سنعتمد عليها في دراستنا الحالية:

- ✓ النمو الاقتصادي لا يتأثر بأي من الصدمات من المتغيرين الآخرين.
- ✓ مؤشر اللامساواة يتأثر بصدمة هيكلية من معدل النمو الاقتصادي.
- ✓ معدل الفقر يتأثر بصدمتين هيكليتين لكل من معدل النمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة.

وتكتب القيود ونموذج SVAR على النحو التالي:

$$\varepsilon_t^{GRW} = b_1 + \varepsilon_t^{GRW} \qquad (3)$$

$$\varepsilon_t^{INQ} = a_1\,\mu_t^{GRW} + b_2\,\varepsilon_t^{INQ} \qquad (4)$$

$$\varepsilon_t^{POV} = a_2\,\mu_t^{GRW} + a_3\,\mu_t^{INQ} + b_3\,\varepsilon_t^{POV} \qquad (5)$$

$$\begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 \\ -a1 & 1 & 0 \\ -a2 & -a3 & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \mu GRW \\ \mu INQ \\ \mu POV \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} b1 & 0 & 0 \\ 0 & b2 & 0 \\ 0 & 0 & b3 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \varepsilon GRW \\ \varepsilon INQ \\ \varepsilon POV \end{bmatrix} \qquad (6)$$

ثم نقوم باختيار عدد الفجوات الأمثل لنموذج VAR وذلك باستعمال مؤشرات Akaike، Schwarz، FPE ومؤشر Hannah-Quin، مع ضرورة الحذر في اختيار عدد الفجوات الأمثل للنموذج، حيث أوضحت دراسة Caporal و Pittis سنة 1999[13] أن اختيار عدد فجوات أقل من عدد الفجوات الحقيقي سيتسبب في تحيز المعلمات، أما اختيار عدد فجوات أكبر من عدد الفجوات الحقيقي يجعل من التقدير

[13]: Caporale, G. M., & Pittis, N. (1999). Unit root testing using covariates: some theory and evidence. Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 61(4), 583-595.

غير معنوي وزائف بالرغم من معنوية المعلمات، وبينت النتائج على أن عدد الفجوات الأمثل من 6 فجوات ممكنة هو 5 فجوات.

قمنا بتقدير نموذج VAR(5) كالتالي (الملحق رقم 1):

$$GRW_t = \alpha_{1t} + \sum_{k=1}^{c} GRW_{t-j} + \sum_{i=1}^{h} \beta_{1t} POV_{t-i} + \sum_{j=1}^{l} y_{1t} INQ_{t-j} + \varepsilon_{1t} \quad (7)$$

$$INQ_t = \alpha_{2t} + \sum_{j=1}^{l} y_{2t} INQ_{t-j} + \sum_{i=1}^{h} \beta_{2t} POV_{t-i} + \sum_{k=1}^{c} GRW_{t-k} + \varepsilon_{2t} \quad (8)$$

$$POV_t = \alpha_{3t} + \sum_{i=1}^{h} \beta_{3t} POV_{t-I} + \sum_{j=1}^{l} y_{3t} INQ_{it-ji} + \sum_{k=1}^{c} GRW_{t-k} + \varepsilon_{3t} \quad (9)$$

قبل حساب وتقدير مصفوفتي الانتقال من النموذج العادي إلى الهيكلي لابد أولا من التأكد من استقرار النموذج VAR(5) المقدر وذلك من خلال اختباري CUSUM وCUSUMSQ، والشكل رقم (24) يوضح أن كل الجذور تقع مجال الثقة لكلا الاختبارين، ويمكن أن نستنتج أن النموذج خال من أي تغيرات هيكلية ويوضح كذلك مدى استقرار المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصير الأمد.

الشكل رقم (24): اختباري CUSUM وCUSUMSQ:

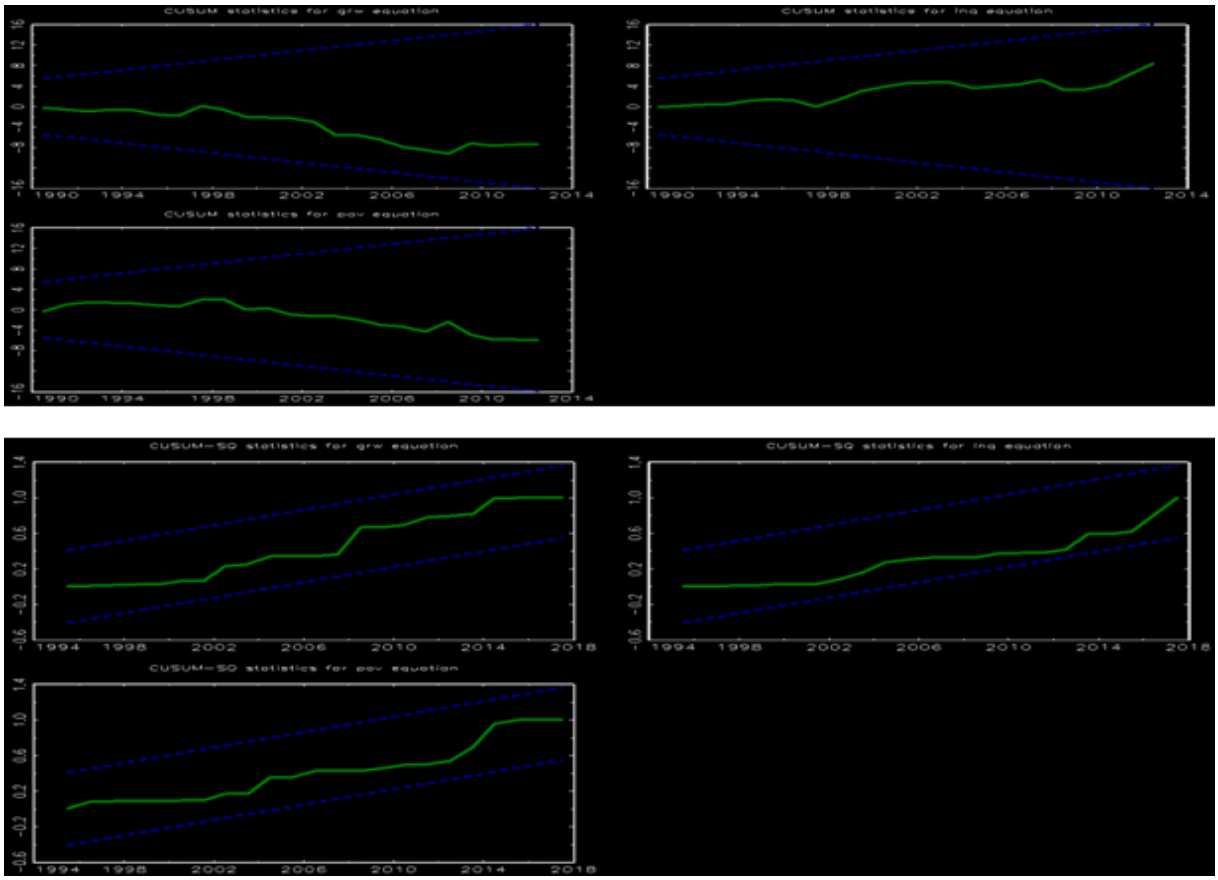

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Jmulti 4.

بالتالي يمكننا الانتقال إلى حساب قيم مصفوفتي الانتقال التي تسمح لها بتقدير دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية ونموذج تحليل التباين الهيكلي، وكانت النتائج كالتالي:

$$A = \begin{bmatrix} 1.000 & 0.000 & 0.000 \\ 0.1241 & 1.000 & 0.000 \\ -0.078 & 0.1797 & 1.000 \end{bmatrix} \quad B = \begin{bmatrix} 2.423 & 0.000 & 0.000 \\ 0.000 & 1.613 & 0.000 \\ 0.000 & 0.000 & 3.523 \end{bmatrix}$$

أما مصفوفة الانتقال $A^{-1}B$ فهي كالتالي:

$$A^{-1}B = \begin{bmatrix} 2.4230 & 0.000 & 0.000 \\ -0.3007 & 1.6133 & 0.000 \\ 0.0730 & -0.290 & 3.5233 \end{bmatrix}$$

IV-3-2-4-1: دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية:

دوال الاستجابة الدفعية الممثلة في الشكل رقم (25) هي دوال توضح استجابة كل متغير للانحرافات والتغييرات الفجائية في المتغيرات الأخرى (10 فترات في أغلب الأحيان) حيث يتم تقديرها من خلال محاكاة الصدمة 100 ألف مرة ودراسة كل التأثرات الممكن حدوثها.[14]

نلاحظ من خلال الشكل أدناه أن أي صدمة في النمو الاقتصادي لها أثر سلبي عكسي متزايد على مؤشر اللامساواة إلى غاية نهاية الفترات، كما لها أثر عكسي على مرحلتين على معدل الفقر، المرحلة الأولى أثر عكسي متزايد إلى غاية الفترة السادسة ثم تبدأ استجابة معدل الفقر للصدمة بالتناقص حتى نهاية الفترات العشر(الملحق رقم 2)، كما نلاحظ أن لأي صدمة في مؤشر اللامساواة استجابة طردية متزايدة من النمو الاقتصادي في حين نلاحظ الأثر العكسي الكبير على معدل الفقر والمتزايد في المدى الطويل حيث أن لصدمة مقدرة ب 1% في مؤشر اللامساواة استجابة عكسية مقدرة ب 26.58% لمعدل الفقر في المدى الطويل(الملحق رقم 3)، في حين لكل صدمة 1% في معدل الفقر استجابة عكسية متزايدة على طوال الفترات العشر لكل من معدل النمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة (الملحق رقم 4).

[14] : Beyer, Andreas et Farmer, Roger EA. A method to generate structural impulse-responses for measuring the effects of shocks in structural macro models. 2006. Page : 24.

الشكل رقم (25): دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية:

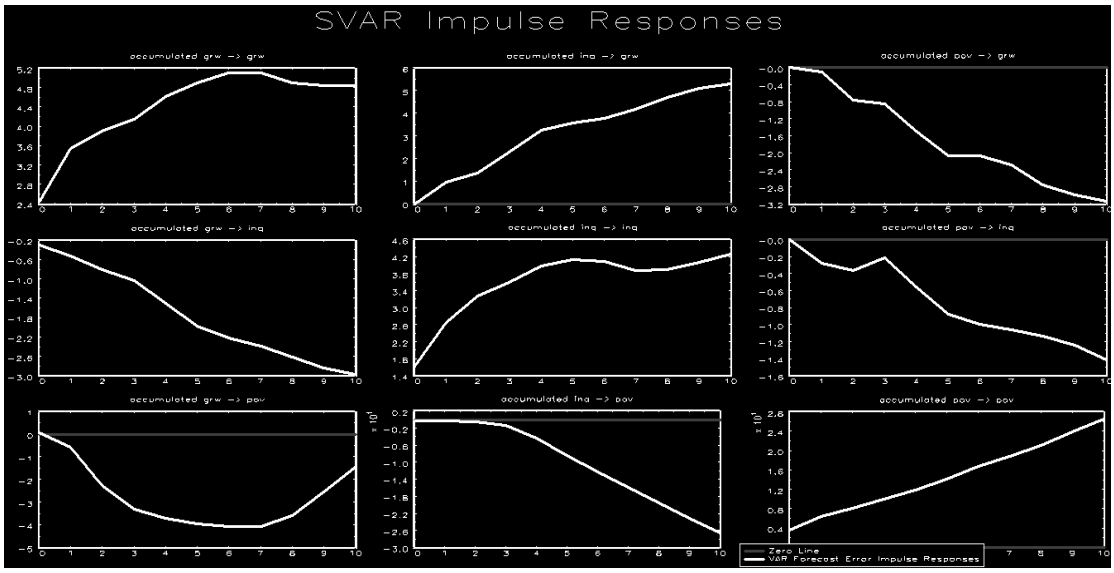

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Jmulti 4.

IV-3-2-4-2: جدول تحليل مكونات التباين الهيكلي:

ننتقل الآن إلى توضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات التابعة، أي تفسير توقع خطأ كل متغير، وحسب ما تشير إليه نتائج تحليل مكونات التباين، كما هو موضح في الشكل (26)، حيث نلاحظ أن مؤشر اللامساواة يفسر نسبة هامة من تقلبات خطأ النمو الاقتصادي على المدى القصير والمدى الطويل يصل إلى 28% في الفترة العاشرة و25% في الفترة الخامسة، في حين تفسير معدل الفقر ضعيف في المدى القصير ويصل إلى 12% في المدى الطويل (الملحق رقم 5)، أما في ما يخص التقلبات في مؤشر اللامساواة فمؤشر اللامساواة بحد ذاته هو الذي يفسرها بنسبة تتراوح بين 97% في المدى القصير إلى 78% في المدى الطويل حيث 16% من التقلبات في المدى الطويل يفسرها النمو الاقتصادي و6% من تفسير معدل الفقر (ملحق رقم 6)، أما بالانتقال لمكونات تقلبات معدل الفقر فنلاحظ التفسير الكبير لمؤشر اللامساواة الذي يفسر أكثر من 40% من تقلبات معدل الفقر في المدى القصير والمتوسط وصولا إلى 55% في المدى الطويل مقابل 10% للنمو الاقتصادي في المدى المتوسط و4% في المدى الطويل، في حين يفسر معدل الفقر 99% من تقلباته في المدى القصير ثم 53% في المدى المتوسط إلى أن يصل إلى 41% فقط في المدى الطويل (ملحق رقم 7)، وهذا ما يؤكد النتائج المتحصل عليها التي تؤكد على الدور الكبير الذي يلعبه مؤشر اللامساواة في كبح تقليص معدلات الفقر في الجزائر وعدم السماح بمرور ثمار النمو الاقتصادي للفئات الفقيرة في الجزائر.

الشكل رقم (26): جدول تحليل مكونات التباينات الهيكلية:

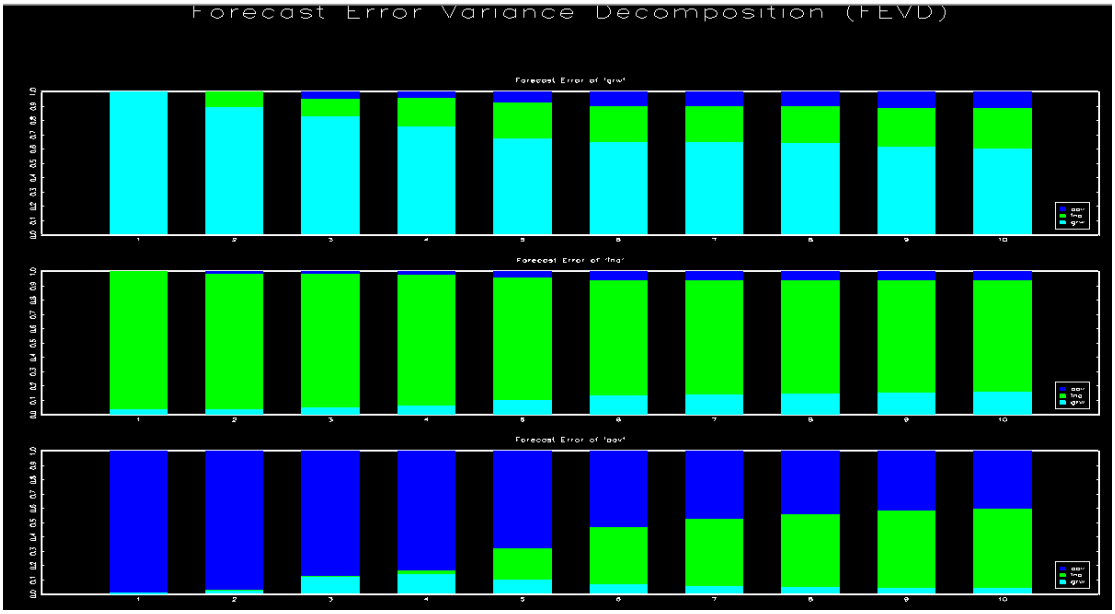

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Jmulti 4.

IV-3-3: دراسة العلاقة بين الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية:

IV-3-3-1: نموذج الدراسة:

سنحاول من خلال هذا المبحث القيام بدراسة أشمل وأدق للموضوع، وذلك من خلال الاعتماد على بيانات العينات المقطعية لعينة من 96 دولة نامية حول العالم تغطي أربعة أقاليم مختلفة هي : إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إقليم جنوب صحراء إفريقيا، إقليم جنوب آسيا وإقليم أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي، وقد تعذر الحصول على بيانات بعض الدول فتم حذفها وتم الاعتماد على 96 دولة (الملحق رقم 8).

سنعتمد من خلال هذه الدراسة على ثلاثة نماذج ومعادلات أساسية مستقاة من ثلاثة دراسات مختلفة، بحيث كل معادلة مخصصة لمتغير من المتغيرات الثلاثة، وسنحاول معالجتها وفق نظام المعادلات الآنية نظرا للعلاقات الداخلية بين المتغيرات الثلاثة، وهذه النماذج كالتالي:

النموذج الأول : معادلة الفقر:

النموذج الأول لمعادلة الفقر بحيث معدل الفقر يمثل المتغير التابع لخمسة متغيرات مستقلة هي كل من النمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة إضافة إلى كل من معدل التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل

الالتحاق بالدراسة الابتدائية، وهذا النموذج مأخوذ من دراسة Meng وآخرون سنة 2005 ويتم كتابته على النحو التالي:

$$POV_{it} = \alpha_i + \alpha_1 GWR_{it} + \alpha_2 INQ_{it} + \alpha_3 INF_{it} + \alpha_4 FDI_{it} + \alpha_5 SCH_{it} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث:

POV_{it} : معدل الفقر للدولة i في الفترة t.

GWR_{it}: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدولة i في الفترة t.

INQ_{it}: مؤشر اللامساواة مقاس بمؤشر ثايل للدولة i في الفترة t.

INF_{it}: معدل التضخم للدولة i في الفترة t.

FDI_{it}: نسبة الاستثمار من GDP للدولة i في الفترة t.

SCH_{it}: نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي للدولة i في الفترة t.

النموذج الثاني : معادلة اللامساواة:

النموذج الثاني مخصص لمؤشر اللامساواة كمتغير تابع لثلاثة متغيرات أخرى هي النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر و كذا معدل التضخم، وهذا النموذج مأخوذ من دراسة Kuznetz سنة 1955، ويكتب النموذج على النحو التالي:

$$INQ_{it} = \alpha_i + \alpha_1 GWR_t + \alpha_2 FDI_{it} + \alpha_3 INF_{it} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

النموذج الثالث: معادلة النمو الاقتصادي:

النموذج الثالث مخصص لمعدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع لستة متغيرات مستقلة هي مؤشر اللامساواة، نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي، الإنفاق على قطاع الصحة، نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه المعادلة مستقاة من دراسة Forbs سنة 2000، وتكتب على النحو التالي:

$$GWR_t = \alpha_i + \alpha_1 INQ_t + \alpha_2 SCH_{iit} + \alpha_3 HEA_{it} + \alpha_4 PPR_{it} + \alpha_5 FDI_t + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث:

HEA_{it}: الإنفاق على قطاع الصحة للدولة i في الفترة t.

PPR_{it}: نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان للدولة i في الفترة t.

سنعتمد من خلال هذه الدراسة على سلاسل زمنية للفترة الممتدة ما بين 2013/1970 ل 96 دولة عبر الأقاليم الأربعة وسنعتمد على البرنامج الإحصائي STATA14 نظرا لتوفره على بعض الاختبارات وطرق التقدير التي نحتاجها في دراستنا.

IV-3-3-2: مصفوفة الارتباطات:

قبل البدء في الدراسة القياسية نعرج أولا على مصفوفة الارتباطات لأخذ فكرة مسبقة على اتجاه وقوة العلاقات بين المتغيرات قيد الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (20): مصفوفة الارتباطات:

	POV	GRW	INQ	FDI	HEA	INF	PPR	SCH
POV	**1.0000**							
GRW	**-0.0154**	**1.0000**						
INQ	**-0.1012**	**-0.0780**	**1.0000**					
FDI	**0.1139**	**0.1809**	**-0.0467**	**1.0000**				
HEA	**0.3966**	**-0.0853**	**0.0123**	**0.2854**	**1.0000**			
INF	**0.1190**	**-0.1357**	**0.0116**	**-0.1076**	**0.0595**	**1.0000**		
PPR	**0.4344**	**0.1313**	**-0.0083**	**-0.1553**	**-0.2733**	**0.0631**	**1.0000**	
SCH	**-0.3997**	**-0.0631**	**-0.1175**	**0.1980**	**0.1702**	**-0.0733**	**-0.7693**	**1.0000**

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج StataMP14.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم الارتباطات ضعيفة ماعدا الارتباط بين الإنفاق على الصحة ونسبة سكان الريف التي قدرت ب -0.77، لكن تجدر الإشارة إلى العلاقات والارتباطات البينية بين معدل الفقر، مؤشر اللامساواة والنمو الاقتصادي، حيث نلاحظ الارتباط العكسي بين معدل الفقر ومؤشر اللامساواة بالرغم من أنه ارتباط ضعيف، وكذا الارتباط العكسي بين معدل الفقر ومعدل النمو الاقتصادي وبين معدل النمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة، وقبل التطرق للدراسة القياسية للعينة قيد الدارسة اعتمادا على منجية العينات المقطعية لابد أولا من المرور على اختبار التجانس ل Hsiao (الملحق رقم 9) ودلت النتائج على تجانس العينة قيد الدراسة وإمكانية تطبيق مقدرات ومنهجية البانل التجميعية.

IV-3-3-3: دراسة الاستقرارية:

كما جرت العادة عند استعمال السلاسل الزمنية فإن أول مرحلة هي دراسة الاستقرارية للسلاسل المختلفة، وقد اعتمدنا على اختبارين فقط هما اختبار Im-Pesaran-shin واختبار الاستقرارية لفيشر Fisher type، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها من الاختبار الأول:

الجدول رقم (21) : اختبار Im-Pesaran-shin للاستقرارية:

المتغير	المستوى		الفروقات الأولى	
	القيمة	الاحتمال	القيمة	الاحتمال
POV	-4.36	0.000	/	/
GRW	-26.15	0.000	/	/
INQ	-1.72	0.042	/	/
FDI	-6.94	0.000	/	/
HEA	-3.24	0.000	/	/
INF	-16.29	0.000	/	/
PPR	-4.88	0.000	/	/
SCH	5.91	1.000	-4.03	0.000

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج StataMP14.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل السلاسل الزمنية ذات احتمال أصغر من 5% بالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر أحادي في هذه السلاسل، بمعنى أنها مستقرة عند المستوى ما عدا سلسة معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي التي استقرت فقط في الفروقات الأولى، ومن أجل تأكيد هذه النتائج نلجأ إلى اختبار فيشر للاستقرارية، والنتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (22): اختبار الاستقرارية لفيشر Fisher type:

المتغير	المستوى			
	P	Z	L	PM
POV	423.93 (0.000)	-8.13 (0.000)	-9.36 (0.000)	12.11 (0.000)
GRW	2319.34 (0.000)	-39.87 (0.000)	-65.24 (0.000)	108.56 (0.000)
INQ	242.72 (0.000)	-1.82 (0.033)	-3.10 (0.000)	5.81 (0.000)

27.20 (0.000)	**-18.65 (0.000)**	**-15.11 (0.000)**	**715.44 (0.000)**	**FDI**
3.16 (0.000)	**-1.20 (0.113)**	**-0.63 (0.2624)**	**249.42 (0.0018)**	**HEA**
51.20 (0.000)	**-33.37 (0.000)**	**-24.78 (0.000)**	**1166.21 (0.000)**	**INF**
97.60 (0.000)	**-60.85 (0.000)**	**-25.49 (0.000)**	**2104.6 (0.000)**	**PPR**
-41.12 (1.000)	**9.97 (1.000)**	**9.22 (1.000)**	**111.26 (1.000)**	**SCH**

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج StataMP14.

IV-3-3-4: تقدير النماذج الثلاثة:

IV-3-3-4-1: النموذج الأول:

بعد التأكد من الاستقرارية للسلاسل الزمنية نقدر النماذج الثلاثة باستعمال 4 طرق هي كل من نموذج التأثيرات الثابتةFixed effect، نموذج التأثيرات العشوائية Random effect،التقدير بواسطة طريقة Arrellano-Bond، والتقدير بطريقة Arrellano-Bover/Blundell-Bond، طريقة التقدير Arrellano-Bond المقترحة سنة 1991 في إطار البانل الديناميكي باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة لا تصحح فقط مشكل التحيز الناجم عن المتغيرات الداخلية، لكن تسمح أيضا بتصحيح الخطأ في القياسات، والمبدأ الأساسي لهذه الطريقة هو الاعتماد على نموذج الفروقات الأول كما توضح المعادلة التالية:

$$\Delta y_{it} = \alpha (\Delta y_{i,t-1}) + \beta (\Delta x_{it}) + \Delta \mu_{it}$$

والجدول التالي يوضح مختلف النتائج للمعادلة الأولى باستعمال الطرق الأربعة:

الجدول رقم (23): نتائج تقدير النموذج الأول:

Arrellano-/Blundell-	Arrellano-Bond	نموذج الآثار العشوائية	نموذج الآثار الثابتة	المتغيرات
0.126 (0.000)	**0.803 (0.003)**	**0.0403 (0.009)**	**0.0343 (0.031)**	**GRW**
-0.135 (0.119)	**-0.16 (0.004)**	**-0.266 (0.005)**	**-0.268 (0.006)**	**INQ**
-0.0013 (0.026)	**-0.0018 (0.000)**	**-0.0013 (0.151)**	**-0.0013 (0.133)**	**INF**
-0.156 (0.093)	**-0.132 (0.092)**	**-0.033 (0.768)**	**0.047 (0.967)**	**FDI**
0.026 (0.141)	**-0.027 (0.248)**	**0.0045 (0.824)**	**-0.020 (0.330)**	**SCH**
6.04 (0. 143)	**31.36 (0.000)**	**55.16 (0.000)**	**53.18 (0.000)**	**Constent**

Ficher	**2.66 (0.0216)**	/	/	/
Wald test	/	**11.10 (0.049)**	/	/
R Within	**0.0147**	**0.0131**	/	/
R Between	**0.0848**	**0.0007**	/	/
R Overall	**0.0034**	**0.0095**	/	/
احتمال X^2	//		**0.317**	**0.225**
Sargan test	/	/	**35.66 (0.325)**	**40.71 (0.340)**

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج StataMP14.

(): الاحتمالات P value.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه كلا النموذجين سواء ذو التأثيرات الثابتة أو العشوائية غير فعالين لتمثيل العلاقة بين المتغيرات نظرا لتدني قيمة معامل التحديد R^2 overall الذي لم يتعدي 0.01، كما يمكن ملاحظة أنه فقط متغير مؤشر اللامساواة ذو معنوية عند 5% في حين كل المتغيرات الأخرى ليست معنوية عند درجة 5%.

ما يمكن ملاحظته أيضا العلاقة الطردية بين كل من معدل الفقر ومعدل النمو الاقتصادي في كلا النموذجين عند احتمال 40% لكلا المعادلتين، أي أنه في حالة زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1% ينخفض معدل الفقر بنسبة 35% (نموذج الآثار الثابتة) و40% (نموذج الآثار العشوائية) وهذا راجع لزيادة الاستهلاك الفردي، وهذا ما يوضح الدور الكبير الذي يلعبه النمو الاقتصادي في تقليص معدلات الفقر وجاءت هذه النتيجة موافقة للدراسات السابقة والنظريات على سبيل المثال لا الحصر دراسة Dollar و Kraay سنة 2000.

من الجدول دائما في ما يخص مؤشر اللامساواة فهو يرتبط ارتباطا عكسيا مع معدل الفقر عند درجة معنوية 5% لكلا النموذجين، حيث أي زيادة في مؤشر اللامساواة ب 1% يؤدي إلى زيادة ب 26% في معدل الفقر لكلا المعادلتين، وهذا ما يوضح دور اللامساواة كعائق لتحسين وتقليص معدلات الفقر ووصول ثمار النمو الاقتصادي إلى الطبقات السفلى من المجتمع، وهذا ما يوافق ما توصل إليه Bourguignon سنة 2003 في خصوص العلاقة الطردية بين المتغيرين، حيث أوضح أن مؤشرات اللامساواة المرتفعة تبطئ من تقليص معدلات الفقر في ظل معدلات النمو الاقتصادي الايجابية.

من جهة المتغيرات الأخرى (معدل التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل الالتحاق بالتعليم) فمقدراتها معنوية عند احتمالات أكبر من 20 %، حيث أظهرت على علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل

الفقر لكن بتأثير ضعيف (0.0013) في كلا النموذجين، أما المتغيرين الآخرين فقد تباينت النتائج والعلاقة بين النموذجين فمرة العلاقة سالبة ومرة موجبة لكن ذات معنوية جد ضعيفة وتأثير بسيط جدا على معدل الفقر.

بالانتقال إلى التقدير بواسطة GMM ومقدر Arellano لكلا الطريقتين من خلال الجدول دائما فأول ما يمكن ملاحظته هو إحصائية Sargan التي استقرت عند 35.66 باحتمال فاق 5% (0.325)، هذا ما يدل على أن المقدرات تتسم بالتقارب وعدم التحيز، كما أن المعادلة فوق التعريف مما يسمح لنا بتقديرها باستعمال طرقة العزوم المعممة، حيث لابد من أن تكون المعادلة فوق التعريف (التشخيص) كشرط أساسي لتطبيق طريقة GMM، أي أن عدد القيود لابد من أن يكون أكبر من عدد المقدرات، من جهة أخرى احتمال اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء كان مساويا ل 0.317 مما يسمح لنا بقبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء مما يدل على أن النموذج المقدر مقبول إحصائيا.

دلت النتائج على وجود علاقة طردية معنوية عند 5% بين معدل الفقر ومعدل النمو الاقتصادي، حيث أن أي زيادة ب 1% في معدل النمو الاقتصادي تؤدي إلى تقليص جد هام في معدل الفقر يصل إلى 80.3%، مما يدل على الأهمية الكبير للنمو الاقتصادي في تقليص معدلات الفقر في الدول النامية، وهذه النتيجة توافق للدراسة الشهيرة ل Dollar وKraay سنة 2000.

من جهة أخرى نلاحظ العلاقة العكسية بين معدل الفقر ومؤشر اللامساواة، حيث أن أي زيادة ب 1% في مؤشر اللامساواة تؤدي إلى زيادة معدل الفقر ب 16%، مما يدل على دور العائق الذي تمثله اللامساواة في وصول ثمار النمو الاقتصادي إلى كافة الفئات في المجتمع خاصة تلك التي تقع في أسفل الهرم، وهذا ما يوافق ما توصل إليه Bourguignon سنة 2003 في خصوص العلاقة الطردية بين المتغيرين، حيث أوضح أن مؤشرات اللامساواة المرتفعة تبطئ من تقليص معدلات الفقر في ظل معدلات النمو الاقتصادي الايجابية.

من خلال هاتين النتيجتين يمكن القول أن مؤشر اللامساواة لا يسمح بمرور ثمار النمو الاقتصادي إلى الطبقات السفلى في المجتمع، وبالتالي تعتبر اللامساواة العائق الأكبر وراء كبح عملية الفقر في الدول النامية، كما سبق وبين ذلك Ravaillon سنة 2001 والعديد من الدراسات الأخرى.

أما في ما يخص المتغيرات الأخرى، فما عدا معدل التضخم الذي كان معنويا عند مستوى احتمال 5% وبعلاقة عكسية مع معدل الفقر، أي أن زيادة معدل التضخم ب 1% تؤدي إلى ارتفاع معدل الفقر ب 1.8%،

فالمتغيرات الأخرى (الاستثمار الأجنبي والإنفاق على الصحة) فلم تكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى احتمال 5%.

خلاصة القول من هذه النتائج هو العلاقة القوية والترابط المتين بين معدل الفقر والنمو الاقتصادي وكذا مؤشر اللامساواة وتوافق النتائج مع الدراسات السابقة والنظريات الاقتصادية.

IV-3-3-4-2: النموذج الثاني:

بنفس الطريقة نقوم بتقدير المعادلة الثانية للامساواة باستعمال الطرق الأربعة والجدول التالي يوضح نتائج التقدير:

الجدول رقم (24): نتائج تقدير النموذج الثاني:

المتغيرات	نموذج الآثار الثابتة	نموذج الآثار العشوائية	Arrellano-Bond	Arrellano-/Blundell-
GRW	0.0062 (0.628)	0.00094 (0.951)	-0.0031 (0.011)	-0.0032 (0.010)
FDI	0.125 (0.000)	0.125 (0.000)	-0.0011 (0.966)	0.0090 (0.738)
INF	0.0002 (0.093)	0.00031 (0.074)	0.00015 (0.151)	0.00023 (0.028)
Constent	46.59 (0.000)	47.18 (0.000)	28.36 (0.000)	21.97 (0.000)
Ficher	5.42 (0.0011)	/	/	/
Wald test	/	16.05 (0.0011)	/	/
R Within	0.0142	0.0141	/	/
R Between	0.0009	0.0045	/	/
R Overall	0.0013	0.0020	/	/
احتمال X^2	/		0.225	0.232
Sargan test	/	/	33.05 (0.219)	30.53 (0.222)

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج StataMP14.

(): الاحتمالات P value.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه كلا النموذجين سواء ذو التأثيرات الثابتة أو العشوائية غير فعالين لتمثيل العلاقة بين المتغيرات نظرا لتدني قيمة معامل التحديد R^2 overall الذي لم يتعدي 0.01، كما يمكن ملاحظة أنه فقط متغير مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ذو معنوية عند 5% في حين المتغيرين الآخرين ليسا ذي معنوية عند درجة 5%.

من الجدول نلاحظ العلاقة الموجبة المعنوية بين معدل الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر اللامساواة عند احتمال 5%، فأي تغير في معدل الاستثمار الأجنبي المباشر ب 1%يسبب استجابة ب 12.5%في مؤشر

اللامساواة وذلك لكلا المعادلتين سواء ذات التأثيرات الثابتة أو العشوائية، وهذه النتائج تتوافق مع دراستي Basu و Guariglia 2007 ودراسة Tsai 1995، التي تؤكد على العلاقة الطردية المعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر اللامساواة، حيث كل زيادة في معدل الاستثمار الأجنبي من شأنها زيادة عدم عدالة التوزيع، حيث نتيجة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى تجزئة سوق العمل أين العمالة الماهرة يدفع لها أجور مرتفعة مما يؤدي إلى تباين الدخول أكثر وارتفاع مؤشر اللامساواة.

في حين نلاحظ أن المتغيرين الآخرين تأثيرهما جد ضعيف وذوا معنوية جد منخفضة، خاصة لمعدل النمو الاقتصادي (70%) أي أن معدل النمو الاقتصادي لا يؤثر على مؤشر اللامساواة في الدول النامية، وهذا ما يتعارض وافتراضات Kuznetz حول تأثير النمو الاقتصادي على مؤشر اللامساواة، أما معدل التضخم فذو دلالة معنوية عند 10% وذو تأثير ضعيف على مؤشر اللامساواة وهذه النتيجة مناقضة لدراسات Beetsmaet و Ploeg Der Van 1996، Al-Mahrubi 1997، Romer 1998 ودراسة Albanesi 2001،2007، التي أثبتت على العلاقة القوية الموجبة بين معدل التضخم ومؤشر اللامساواة.

من خلال الجدول دائما ومن العمود الرابع المخصص للتقدير بطريقة Bond و Arrellano فأول ما يمكن ملاحظته هو إحصائية Sargan التي استقرت عند 33.05 باحتمال فاق 5% (0.219)، هذا ما يدل على أن المقدرات تتسم بالتقارب وعدم التحيز ونفس الشيء بالنسبة لمقدر Arrellano Blundell التي قدرت قيمة اختبار Sargan ب 30.53 باحتمال 0.222، كما أن المعادلة فوق التعريف مما يسمح لنا بتقديرها باستعمال طرقة العزوم المعممة، من جهة أخرى احتمال اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء كان مساويا ل 0.225 و0.232 لكلا المقدرين مما يسمح لنا بقبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء مما يدل على أن النموذج المقدر مقبول إحصائيا، كما نلاحظ العلاقة العكسية المعنوية بين مؤشر اللامساواة والنمو الاقتصادي، حيث زيادة النمو الاقتصادي ب 1% يؤدي إلى انخفاض مؤشر اللامساواة ب 0.31%، وهذا ما يتوافق وافتراضات Kuznetz 1955 الذي يؤكد على أن معدل النمو الاقتصادي يؤثر عكسيا في مؤشر اللامساواة في ظل معدلات النمو المنخفضة كحالة الدول النامية، ثم تسير نحو التحسن مع تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وهذا ما يوضحه نموذج Lewis الذي يؤكد على أن فجوة الدخل بين القطاع الحديث والقطاعات التقليدية يتوسع مع البداية، كما أن عملية التوزيع في الدول منخفضة الدخل تتميز بصعوبة تحويل الدخل من

الأغنياء إلى الفقراء، في حين كلا المتغيرين الآخرين (معدل التضخم ومعدل الاستثمار الأجنبي) فكانت تأثيراتهما جد ضعيفة لا تتعدى 0.0011 وبمعنوية ضعيفة لا تأخذ في الاعتبار.

IV-3-3-4-3: النموذج الثالث:

بنفس الطريقة نقوم بتقدير المعادلة الثانية للنمو الاقتصادي باستعمال الطرق الأربعة والجدول التالي يوضح نتائج التقدير:

الجدول رقم (25): نتائج تقدير النموذج الثالث:

المتغيرات	نموذج الآثار الثابتة	نموذج الآثار العشوائية	Arrellano-Bond	Arrellano-/Blundell-
INQ	**-0.295 (0.037)**	**-0.246 (0.027)**	**-0.186 (0.007)**	**-0.083 (0.014)**
SCH	**-0.024 (0.589)**	**0.0008 (0.951)**	**-0.048 (0.008)**	**-0.0028 (0.035)**
HEA	**-0.657 (0.023)**	**-0.214 (0.059)**	**-1.22 (0.000)**	**-0.50 (0.078)**
PPR	**-0.44 (0.007)**	**0.019 (0.226)**	**-0.91 (0.000)**	**0.00059 (0.989)**
FDI	**0.185 (0.071)**	**0.233 (0.001)**	**0.066 (0.517)**	**0.192 (0.065)**
Constent	**40.32 (0.000)**	**4.18 (0.180)**	**60.56 (0.000)**	**8.67 (0.240)**
Ficher	**4.76 (0.0001)**	/	/	/
Wald test	/	**18.22 (0.0027)**	/	/
R Within	**0.0850**	**0.0368**	/	/
R Between	**0.0315**	**0.0834**	/	/
R Overall	**0.0079**	**0.0569**	/	/
احتمال X^2	/		**0.308**	**0.311**
Sargan test	/	/	**50.33 (0.312)**	**8.96 (0.175)**

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج StataMP14.

(): الاحتمالات P value.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه كلا النموذجين سواء ذو التأثيرات الثابتة أو العشوائية غير فعالين لتمثيل العلاقة بين المتغيرات نظرا لتدني قيمة معامل التحديد R^2 overall، وما نلاحظه معنوية كل المتغيرات عند درجة احتمال 5% ما عدا معدل الالتحاق بالتعليم، كما تشير إحصائيتي فيشر ووالد على معنوية النموذجين واعتبار المعلمات معنوية كمجموعة مما يسمح لنا بالاعتماد على النموذجين.

ما يلاحظ من الجدول هو العلاقة المعنوية السلبية بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة، حيث أن الزيادة في مؤشر اللامساواة من شأنه كبح عملية النمو الاقتصادي وهذا راجع إلى أن التفاوت في توزيع الدخول لدى الأفراد الذين يشكلون غالبية السكان مما يقلل الطلب الكلي الفعال الذي يبطئ من النمو

الاقتصادي، وهذه النتيجة موافقة إلى حد بعيد دراسة Kuznets، فمن خلال نموذج التأثيرات الثابتة فزيادة مؤشر اللامساواة ب 1% يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ب 29.5%، أما في نموذج التأثيرات العشوائية فالانخفاض بنسبة 4.6%.

كما نلاحظ علاقة طردية معنوية عند 5% في نموذج التأثيرات العشوائية و10% عند نموذج التأثيرات الثابتة بين معدل الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي، حيث زيادة 1% في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة ب 18.5% في معدل النمو الاقتصادي فيما يخص نموذج التأثيرات الثابتة، و23.3% لنموذج التأثيرات العشوائية، وهذه النتيجة موافقة للعديد من الدراسات السابقة على غرار دراسة Bulasubramanyam 1996، دراسة Li وLin 2005 ودراسة Bengoa 2003 وغيرها من الدراسات التي أثبتت على العلاقة الموجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث أن الاستثمار الأجنبي يوفر مناصب شغل جديدة وزيادة القدرة الشرائية وزيادة الطلب الكلي الفعال الذي يحفز النمو الاقتصادي.

كما نلاحظ أيضا العلاقة المعنوية العكسية عند احتمال 5% بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة السكان في الأرياف، حيث زيادة نسبة سكان الريف ب 1% تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ب 44%، في حين كانت العلاقة غير معنوية في نموذج التأثيرات العشوائية، ويمكن تفسير هذه العلاقة العكسية هو كون معظم النشاطات الإنتاجية لسكان الأرياف تكون بغرض الإشباع الذاتي ولا تساهم في النمو الاقتصادي عكس سكان المدن، فمن خلال زيادة نسبة سكان الريف على حساب سكان الحضر تنقص المساهمة في النمو الاقتصادي ويتأثر سلبيا.

من جهة الإنفاق على الصحة فنلاحظ علاقة عكسية معنوية عند 5% في نموذج التأثيرات الثابتة، حيث زيادة الإنفاق على الصحة ب 1% يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ب 65.7%، وهذه النتيجة مناقضة لدراسات Baldacci 2004، Chete وAdeoye 2002 ودراسة Bekar و Sanmi 2012 وغيرها من الدراسات التي توصلت إلى العلاقة الايجابية بين المتغيرين، حيث أن الإنفاق على الصحة هو استثمار في رأس المال البشري الذي يساهم في زيادة النمو الاقتصادي، وفي حالة الدراسة التي نحن بصددها يمكننا تفسير العلاقة العكسية إلى عدم استغلال رأس المال البشري بطريقة مثالية لتحفيز عجلة النمو الاقتصادي.

من خلال الجدول دائما ومن العمود الرابع المخصص للتقدير بطريقة Bond و Arrellano فأول ما يمكن ملاحظته هو إحصائية Sargan التي استقرت عند 50.33 باحتمال فاق 5% (0.132) و8.96 لمقدر Arrelano Blundell باحتمال (0.175)، هذا ما يدل على أن المقدرات تتسم بالتقارب وعدم التحيز، كما أن المعادلة فوق التعريف مما يسمح لنا بتقديرها باستعمال طرقة العزوم المعممة، من جهة أخرى احتمال اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء كان مساويا ل 0.308 و 0.311 مما يسمح لنا بقبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء مما يدل على أن النموذج المقدر مقبول إحصائيا، ما يلاحظ من الجدول هو العلاقة المعنوية السلبية بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة، حيث أن الزيادة في مؤشر اللامساواة من شأنه كبح عملية النمو الاقتصادي وهذا راجع إلى أن التفاوت في توزيع الدخول لدى الأفراد الذين يشكلون غالبية السكان مما يقلل الطلب الكلي الفعال الذي يبطئ من النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة موافقة إلى حد بعيد دراسة Kuznets، حيث زيادة مؤشر اللامساواة ب 1% يؤدي إلى نقصان معدل النمو الاقتصادي ب 18.6%.

كما نلاحظ علاقة طردية معنوية عند 5% بين معدل الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي، حيث زيادة 1% في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة ب 6.6% في معدل النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة موافقة للعديد من الدراسات السابقة على غرار دراسة Bulasubramanyam1996، دراسة Li وLin 2005 ودراسة Bengoa 2003 وغيرها من الدراسات التي أثبتت على العلاقة الموجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث أن الاستثمار الأجنبي يوفر مناصب شغل جديدة وزيادة القدرة الشرائية وزيادة الطلب الكلي الفعال الذي يحفز النمو الاقتصادي.

كما نلاحظ أيضا علاقة عكسية عند احتمال 5% بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة السكان في الأرياف، حيث زيادة نسبة سكان الريف ب 1% تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ب 91%، ويمكن تفسير هذه العلاقة العكسية في كون معظم النشاطات الإنتاجية لسكان الأرياف تكون بغرض الإشباع الذاتي ولا تساهم في النمو الاقتصادي عكس سكان المدن، فمن خلال زيادة نسبة سكان الريف على حساب سكان الحضر تنقص المساهمة في النمو الاقتصادي ويتأثر سلبيا.

من جهة الإنفاق على الصحة فنلاحظ علاقة عكسية معنوية عند 5%، حيث زيادة الإنفاق على الصحة ب 1% يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ب 4.8%، وهذه النتيجة مناقضة لدراسات

Baldacci 2004، Chete وAdeoye 2002 ودراسة Bekar و Sanmi 2012 وغيرها من الدراسات التي توصلت إلى العلاقة الايجابية بين المتغيرين، حيث أن الإنفاق على الصحة هو استثمار في رأس المال البشري الذي يساهم في زيادة النمو الاقتصادي، وفي حالة الدراسة التي نحن بصددها يمكننا تفسير العلاقة العكسية إلى عدم استغلال رأس المال البشري بطريقة مثالية لتحفيز عجلة النمو الاقتصادي.

IV-3-3-5: تقدير نموذج المعادلات الآنية:

تتميز النماذج أحادية الاتجاه بالبساطة حيث تعالج كل معادلة انحدار على حدة ثم تجمع النتائج في نموذج متكامل تنعدم فيه العلاقات التبادلية، حيث لو كان X يؤثر في Y فهذا يعني أن Y لا يؤثر في X، لكن مثل هذه النماذج تبقى بعيدة عن الواقع أين تتميز المتغيرات بالعلاقات المتبادلة، حيث من الممكن أن تكون السببية في الاتجاهين أي X يؤثر في Y كما يؤثر في نفس الوقت Y في المتغير X، بالتالي تعتبر المعادلات الآنية الأفضل في حالة الدراسة التي نحن بصدد القيام بها، ونموذج المعدلات الآنية في هذه الحالة يكتب على النحو التالي:

$$\begin{cases} POV_{it} = \alpha_i + \alpha_1 GWR_{it} + \alpha_2 INQ_{it} + \alpha_3 INF_{it} + \alpha_4 FDI_{it} + \alpha_5 SCH_{it} + \varepsilon_{it} \\ INQ_{it} = \alpha_i + \alpha_1 GWR_t + \alpha_2 FDI_{it} + \alpha_3 INF_{it} + \varepsilon_{it} \\ GWR_t = \alpha_i + \alpha_1 INQ_t + \alpha_2 SCH_{iit} + \alpha_3 HEA_{it} + \alpha_4 PPR_{it} + \alpha_5 FDI_t + \varepsilon_{it} \end{cases}$$

لكن قبل تقدير هذه المعادلات لابد من التطرق إلى مشكلة التحديد التي تتميز بها هذه النوعية من النماذج، حيث نميز 3 أنواع من النماذج:

- ✓ النموذج الأول: تحت التشخيص (التعريف، التمييز): إذا كانت كل المعادلات تحت التشخيص sous identifiables (عدد المعادلات أقل من عدد المتغيرات الواجب تعريفها في الشكل الهيكلي) في هذه الحالة لا يمكن حل النموذج.
- ✓ النموذج المعرف: إذا كانت كل المعادلات معرفة juste identifiables أي عدد المعادلات يساوي عدد المتغيرات.
- ✓ النموذج فوق التشخيص: إذا كانت كل المعادلات فوق التشخيص أو معرفة juste ou sur identifiables.

لدينا المعلومات التالية:

g: عدد المتغيرات التابعة للنموذج (عدد المعادلات).

k: عدد المتغيرات المستقلة للنموذج.

g^-: عدد المتغيرات التابعة الموجودة في المعادلة.

k^-: عدد المتغيرات المستقلة الموجودة في المعادلة.

R: قيود الإقصاء: التي تعرف على أنها حالة تساوي معلمتي متغيرين مستقلين $\beta(x_{it}+y_{it})$.

حيث نميز ثلاثة حالات:

معادلة تحت التشخيص ..... $g-1> g-g^- + k-k^- - R$

معادلة معرفة..... $g-1= g-g^- + k-k^- - R$

معادلة فوق التشخيص..... $g-1< g-g^- + k-k^- - R$

في حالة المعادلات في النموذج الخاص بدراستنا:

المعادلة الأولى:

$g=3$، $k=6$، $g^-=2$، $k^-=3$، $R=0$.

$3-1<3-2 + 6-3 + 0$

إذن المعادلة فوق التشخيص.

المعادلة الثانية:

$g=3$، $k=6$، $g^-=1$، $k^-=2$، $R=0$.

$3-1<3-1 + 6-2 + 0$

إذن المعادلة فوق التشخيص.

المعادلة الثالثة:

$g=3$، $k=6$، $g^{-}=1$، $k^{-}=4$، $R=0$.

$3-1<3-1+6-4+0$

إذن المعادلة فوق التشخيص.

من خلال هذه النتائج فإن الطريقة الأمثل لتقدير هذا النظام من المعادلات هي طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث المراحل 3sls، حيث في حالة بيانات العينات المقطعية البانل تعتبر 3sls أفضل من طريقة المربعات الصغرى ذات المرحليتين 2sls حيث الأولى تأخذ بعين الاعتبار مشكلة وجود العلاقات السببية المتبادلة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وكذا معالجة مشكلة الارتباط بين حدود الخطأ في معادلات النموذج.

كمرحلة قبلية نقوم أول بتحديد النموذج الأمثل للتقدير بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، وذلك باستعمال اختبار Haussman، والجدول التالي يلخص نتائج الاختبار للمعادلات الثلاثة:

الجدول رقم (26): اختبار هوسمان Haussman:

المعادلات	قيمة Chai2 (5)	االاحتمال
المعادلة الأولى	30.20	0.000
المعادلة الثانية	67.76	0.000
المعادلة الثالثة	14.85	0.000

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج StataMP14.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمال اختبار كاي Chai2 أصغر من 5%، بالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، بالتالي النموذج الأمثل بالنسبة للمعادلات الثلاثة هو نموذج التأثيرات الثابتة، بذلك نقدر المعادلات الثلاثة دفعة واحدة باستعمال طريقة 3sls والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (27): نتائج تقدير نموذج المعادلات الآنية بطريقة 3sls:

المتغيرات	المشاهدات	R "sq"	الاحتمال
POV	284	0.89	0.000
INQ	284	0.66	0.000
GRW	284	0.87	0.000
POV	المعاملات	إحصائية t student	الاحتمال
INQ	-2.39	-1.77	0.076
GRW	0.48	0.67	0.505
INF	0.059	1.06	0.291
FDI	-0.479	-1.79	0.073
SCH	0.245	1.82	0.068
Constent	25.22	0.39	0.693
INQ			

0.007	-2.71	-0.810	GRW
0.055	-1.92	-0.531	FDI
0.117	-1.57	-0.042	INF
0.000	15.82	54.88	Constent
			GRW
0.432	-0.79	-7.584	INQ
0.524	0.64	0.471	SCH
0.352	-0.93	-1.089	HEA
0.561	0.58	1.153	PPR
0.511	-0.66	0.900	FDI
0.365	0.91	271.46	Constent

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج StataMP14.

أولى الملاحظات من الجدول أعلاه هي ارتفاع معاملات التحديد كما أنها معنوية عند احتمال 5%، حيث بلغ معامل تحديدي النموذج الأول 89% و66% للنموذج الثاني و87% للنموذج الثالث، مما يدل على القدرة التفسيرية العالية نسبيا للمتغيرات المستقلة لكل نموذج حيث تفسر المتغيرات المستقلة للمعادلة الأولى 89% من انحرافات معدل الفقر، وتفسر المتغيرات المستقلة للمعادلة الثاني 66% من انحرافات مؤشر اللامساواة، في حين تفسر المتغيرات المستقلة للمعادلة الثالثة 87% من انحرافات معدل النمو الاقتصادي.

من المعادلة الأولى نلاحظ أن كل المتغيرات ليست ذات معنوية عند 5%، حيث أن مؤشر اللامساواة ذو دلالة إحصائية عند 10%، وهو ذو علاقة عكسية مع معدل الفقر كما تنص عليه النظريات والدراسات السابقة، حيث تغير في مؤشر اللامساواة ب 1% يؤدي إلى زيادة معدل الفقر ب 2.39 نقطة مئوية 239%.

في حين معامل النمو الاقتصادي ذو علاقة طردية معنوية عند 50%، حيث زيادة في معدل النمو الاقتصادي ب 1% يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر ب 48%، في حين نلاحظ علاقة طردية معنوية 30% بين معدل التضخم الذي بارتفاعه ب 1% يؤدي إلى نقصان معدل الفقر ب 5.9% وهذه النتيجة مناقضة لنتائج الدراسات السابقة التي تؤكد على العلاقة الطردية بيم معدل التضخم ومعدل الفقر، كدراستي Gylfason 1998 وEasterly 1993، التي أكدت على أن معدل التضخم المتدني رفقة معدل النمو الاقتصادي المرتفع يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر، وأما معدل الاستثمار الأجنبي فذو علاقة عكسية معنوية عند احتمال 10% حيث زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي ب 1% يؤدي إلى زيادة معدل الفقر ب 47.9%، وهذه النتيجة بدورها مناقضة لدراسات Dollar و Kraay a2001، Chudnovsky وLopez 1999 ودراسة Saravanamuttoo 1990، حيث أن الاستثمار الأجنبي من شأنه زيادة معدل النمو الاقتصادي وتوفير مناصب شغل جديدة من

شأنها تقليص معدلات الفقر، أما من جهة نسبة الالتحاق بالتعليم فهي ذات علاقة طردية معنوية عند 10%، حيث زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم ب 1% يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر ب24.5%، حيث يعتبر التعليم استثمار في رأس المال البشري في المدى الطويل.

من خلال نتائج تقدير المعادلة الثانية، نلاحظ العلاقة العكسية المعنوية بين مؤشر اللامساواة والنمو الاقتصادي، حيث زيادة النمو الاقتصادي ب 1% يؤدي إلى انخفاض مؤشر اللامساواة ب 81%، وهذا ما يتوافق وافتراضات Kuznetz 1955 الذي يؤكد على أن معدل النمو الاقتصادي يؤثر عكسيا في مؤشر اللامساواة في ظل معدلات النمو المنخفضة كحالة الدول النامية، ثم تسير نحو التحسن مع تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وهذا ما يوضحه نموذج Lewis الذي يؤكد على أن فجوة الدخل بين القطاع الحديث والقطاعات التقليدية يتوسع مع البداية، كما أن عملية التوزيع في الدول منخفضة الدخل تتميز بصعوبة تحويل الدخل من الأغنياء إلى الفقراء.

في حين كان المتغيرين الآخرين أيضا بعلاقة عكسية، حيث معدل الاستثمار الأجنبي ذو علاقة عكسية معنوية عند 10% مع مؤشر اللامساواة، حيث زيادة معدل الاستثمار الأجنبي ب 1% يؤدي إلى انخفاض مؤشر اللامساواة ب 53.1%، من جهة أخرى معدل التضخم ذو علاقة عكسية معنوية عند 20%، فزيادة معدل التضخم ب 1% يؤدي إلى ارتفاع مؤشر اللامساواة ب 4.2%، وهذه النتيجة مناقضة للدراسات سابقة الذكر.

من المعادلة الثالثة كل المتغيرات ليست ذات دلالة إحصائية عند 5%، فمؤشر اللامساواة ذو دلالة إحصائية عند مستوى احتمال 50% وذو علاقة عكسية مع معدل النمو الاقتصادي، معدل الالتحاق بالتعليم ذو علاقة طردية معنوية عند 60%، الإنفاق على الصحة ذو علاقة عكسية معنوية عند 40%، نسبة سكان الريف ذات علاقة طردية معنوية عند 60% ومعدل الاستثمار الأجنبي ذو علاقة عكسية معنوية عند 60% كذلك.

خاتمة الفصل:

أوضحت العديد من الدراسات التي اهتمت بالدول النامية أن العلاقات البينية بين معدل الفقر، مؤشر اللامساواة والنمو الاقتصادي علاقات معنوية متبادلة قوية وفق ما أطلق عليه Bourghignon بالمثلث، وقد قمنا من خلال هذا الفصل بتبيان هذه العلاقات من خلال دراستين، الأولى في الجزائر باستعمال منهجية ARDL ونماذج SVAR، والثانية باستعمال بيانات العينات المقطعية ل 96 دولة نامية موزعة حول العالم منها العربية، الإفريقية، الآسيوية واللاتينية.

ولقد خلصت الدراسة الأولى على وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات الثلاثة في الجزائر خلال الفترة 1970-2013، مع وجود علاقة طردية بين معدل الفقر ومؤشر اللامساواة، وعلاقة عكسية بين معدل الفقر ومعدل النمو الاقتصادي، وتبقى هذه العلاقات صالحة سواء في المدى القصير أو الطويل، بمعنى أن عدم عدالة توزيع الدخل في الجزائر تعيق وصول ثمار النمو الاقتصادي إلى الطبقات الفقيرة بالرغم من مجهودات الحكومات المتوالية على السلطة، وهذا راجع إلى سياسة الأجور المتبعة والتمييز الكبير الذي تعرفه الوظائف الحكومية والمدى الواسع بين أجور المواطنين، ووهذا ما أكدته الاستجابة الكبيرة لمعدل الفقر لصدمات مؤشر اللامساواة مما يدل على التفسير الكبير والأثر المحسوس للامساواة على تقليص معدلات الفقر في الجزائر.

أما نتائج الدراسة الثانية التي اعتمدت على مرحلتين، مرحلة أولى اعتمدت على تقدير ثلاثة معادلات خاصة بكل متغير على حدى وفق نماذج التأثيرات الثابتة، نماذج التأثيرات العشوائية ونماذج البانل الديناميكي، ثم كمرحلة ثانية تقدير المعادلات الثلاثة وفق منهجية المعادلات الآنية باستعمال طريقة المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاثة، وقد بينت النتائج من خلال التقدير بواسطة التأثيرات الثابتة والعشوائية على عدم قبول النتائج من الناحية الإحصائية بسبب انخفاض معامل التحديد خاصة الكلي Overall مما استوجب المرور إلى التقدير بواسطة مقدرات العزوم المعممة GMM باستعمال منهجية Bond و Arrellano ودلت النتائج على العلاقة القوية بين المتغيرات الثلاثة خلال فترة الدراسة.

أما من خلال مرحلة المعادلات الآنية التي تعتبر الأمثل بالنسبة لمثل هذه الدراسات فقد خلصت النتائج إلى وجود تأثير معنوي واحد عند 5% كان من معدل النمو الاقتصادي إلى مؤشر اللامساواة بعلاقة عكسية، موافقة لافتراضات Kuznetz في المراحل الأولى للنمو، إلا أن كل المتغيرات الأخرى لم تكن ذات دلالات

إحصائية عند 5%، كما أظهرت النتائج على أهمية مؤشر اللامساواة في تفسير معدل الفقر عند درجة احتمال 10%، فبالرغم من كون التقديرات لم تكن مرضية إلى حد ما إلا أنها أعطت فكرة حول العلاقة بين النمو الاقتصادي، معدل الفقر ومؤشر اللامساواة.

الخاتمة
العامة

الخاتمة العامة:

يعتبر موضوع العلاقة بين معدل الفقر، مؤشر اللامساواة أو عدالة توزيع الدخل ومعدل النمو الاقتصادي من أكثر الدراسات التي نالت اهتماما كبيرا جدا في الدراسات الأكاديمية الاقتصادية، وقد تعددت أساليب الدراسة من التحليلية إلى القياسية، منها ما كان على المستوى الكلي ومنها ما كان على المستوى الجزئي، منها ما كان على الدول المتقدمة الصناعية ومنها على الدول النامية ولعل الدراسات على الدول النامية الأكثر انتشارا بسبب استفحال ظاهرة الفقر فيها، لكن ما يلاحظ من خلال كل هذه الدراسات هو الاختلافات الكبيرة في النتائج، وتعدد الآراء والأفكار من هذه العلاقة مع تعدد فترات وحدود الدراسات، حيث لا يوجد اتفاق تام على طبيعة العلاقة بين المتغيرات الثلاثة خاصة في الدول النامية، ولازلت الدراسات وخاصة القياسية منها تحاول توضيح العلاقة باستعمال الطرق القياسية الحديثة بغية الوصول إلى نتائج جديدة يمكن تعميمها وتقديمها لصناع القرار لاتخاذ الإجراءات والاستراتيجيات للحد من ظاهرتي الفقر واللامساواة اللتين باتتا من أكبر مشاكل العصر الحالي ومن أهم أهداف المنظمات العالمية والإنسانية.

هدفت هذه الدراسة لتحديد العلاقة في إطار مثلث الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي GIP Triangle وذلك من خلال مرحلتين، الأولى خصصت لدراسة علاقة التكامل المشترك حالة الجزائر للفترة 1970-2013 باستعمال منهجية ARDL بسبب عدم تكامل السلاسل الزمنية في نفس الدرجة مع تقدير أثر الصدمات الهيكلية للمتغيرات على بعضها البعض باستعمال منهجية SVAR، ثم مرحلة ثانية خصصت لدراسة أثر معدل النمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة على معدل الفقر في عينة من 96 دولة نامية موزعة عبر قارات العالم الأربعة (باستثناء أوروبا)، باستعمال منهجية عينات البيانات المقطعية البانل التي تميزت بعدم القبول من الناحية الإحصائية مما استوجب المرور للتقدير بواسطة طريقة العزوم المعممة GMM المعتمدة على منهجية Bond وArrellano المقترحة سنة 1991، ثم التقدير بواسطة منهجية المعادلات الآنية التي اتضح أنها الأنسب في حالة الدراسة التي نحن بصددها بسبب التأثيرات التداخلية والبينية بين المتغيرات التابعة والمستقلة وذلك خلال الفترة 1970-2013.

من خلال الفصل الأول للدراسة الذي كان تحت عنوان "الفقر عموميات ومفاهيم" أهم ما يمكن استنتاجه هو تعدد تعاريف الفقر الذي أرجعه Galbraith إلى اختلاف الفقراء أنفسهم حيث

يقول "يتعدد الفقراء وتتعدد تصورات الفقر بتعدد الناس"، فقد قمنا بالتمييز بين نوعين أساسين لتعريف الفقر، كان الأول بمثابة معنى ضيق للفقر وأفضل مثال عليه هو ما تبنته الأمم المتحدة سنة 1990 أين عرفت الفقر على أنه العوز المادي، أي عدم القدرة على تحقيق القدر الأدنى من مستوى المعيشة، والفقراء هم أشخاص أو أسر مضطرة للكفاح والتضحية بصورة مستمرة لإنقاذ نفسها من الفقر وتضمن إمكانية الحصول على الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وقد اتجهت جل هذه التعاريف إلى تحديد الفقر انطلاقا من معياري الدخل والحاجات الأساسية التي تضمن تحقيق مستوى معيشة مقبول، وهذا بمعزل عن المجتمع، ويرجع هذا إلى غرض القياس والمقارنة، في حين كان النوع الثاني توسيعا لهذا المعنى وإضافة معايير جديدة للتعريف، ولعل أمارتياسن هو الرائد الأساسي لهذا التعريف حيث عرف الفقير على أنه من افتقد لتوليفة من المتغيرات تضم الأفعال والنشاطات، وتتفاوت هذه المتغيرات من جودة التغذية إلى أمور معقدة مثل احترام الذات والمساهمة في الحياة المدنية وحرية التعبير، أي أن الفقر لا يعتمد فقط على الدخل والحاجات الأساسية للإنسان، بل يتعدى إلى قدراته التي تساعده على الاندماج في المجتمع والتمتع بحقوقه كاملة كالكرامة والاستقلالية والأمن، فالفقر ينتج عن عوامل داخلية وعوامل خارجية أو كلاهما، وهذا ما ينجم عنه نقص في إشباع الحاجات المادية والاجتماعية والثقافية والنفسية للأفراد والجماعات، في الأخير خلصنا إلى أن الفقر هو حالة من الحرمان يعيشها الفرد أو المجتمع في مكان معين وزمان معين تجعل منه في حاجة إلى أدنى متطلبات العيش الكريم من غداء وملبس ومسكن ودخل يساعده على تلبيتها، ينجم عنها إقصاء من المجتمع وصعوبة في التمتع بالحياة الاجتماعية، والشعور بنقص مادي ومعنوي ونفسي.

ومن بين النتائج دائما من الفصل الأول هو تعدد طرق قياس الفقر وتعدد المؤشرات وقد ميزنا 3 أنواع من طرق القياس، الأول كان وفق خطوط الفقر وهي 4 خطوط: خط الفقر المطلق، خط الفقر النسبي، خط الفقر الذاتي و خط الفقر العالمي، لكن مسألة دراسة خط الفقر بالعمق الذي ينطوي على تحديد شامل للفقراء تكتنفه الصعوبة بسبب عوامل متداخلة تؤثر بشكل أو بآخر على تحديد خط الفقر بدقة متناهية ومن ثم تحديد الأفراد الذين يتواجدون تحت هذا الخط، وهذه العوامل تختلف من دولة لأخرى مما يسبب تفاوتا ما بين مستويات الفقر وبالتالي إلى انعكاس ذلك على تحديد واضح لخط الفقر عالميا مما استدعى للجوء إلى مؤشرات أكثر عمقا وقوة في تحديد هذه المستويات الاجتماعية، من بين

هذه المؤشرات وكأول نوع منها توجد المؤشرات البسيطة كمؤشر حدوث الفقر، مؤشر فجوة الفقر ومؤشر شدة الفقر وهذه المؤشرات الأكثر استعمالا على المستوى العالمي نظرا لسهولة حسابها، لكن ما يعاب على هذه المؤشرات على حد قول أمارتياسن كونها لا تعير أدنى احترام إلى المعايير الإنسانية اتجاه الفقراء فهي تجمع بين الفقراء شديدي الفقر والفقراء قليلي الفقر على مقياس واحد، وقد اقترح أمارتياسن سنة 1976 في مقالته "قياس تجميعي للفقر النقدي" طرح جديد مبني على بديهيتين أساسيتين: بديهية الرتابة بمعنى رتابة الرفاه بالنسبة للدخل، أي أن أي انخفاض في دخل واستهلاك أحد الفقراء لابد لأن ينتج عنه زيادة في مؤشر الفقر مع افتراض بقاء بقية الأشياء الأخرى على حالها، وبديهية التحويل التي تسلط الضوء على الحالة التي يتحول فيها دخل أحد الفقراء إلى أحد آخر أعلى منه دخلا فلابد من ارتفاع مؤشر الفقر مع بقاء بقية الأشياء الأخرى على حالها، وقد تعددت المؤشرات التي اعتمدت على هذه البديهيات بل وأضافت بديهيات جديدة وأصبحت المؤشرات أكثر تجسيدا للواقع و تأخذ بعين الاعتبار كل معطيات الفقر.

بالانتقال إلى الفصل الثاني تحت عنوان الأسس النظرية للنمو الاقتصادي، فمن أهم الاستنتاجات أيضا تعدد التعاريف وذلك بسبب تطور الاقتصاد العالمي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وكذا تعدد المذاهب الاقتصادية، حيث يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة والمتواصلة في الكمية المنتجة من السلع والخدمات في بلد ما لمدة زمنية محددة بسنة واحدة، وهو كذلك الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي الذي يضمن الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ولا يكون هذا إلا في حالة ارتفاع معدل النمو عن معدل النمو السكاني، كما أن للنمو الاقتصادي الكثير من المحددات المستقاة من مختلف الدراسات السابقة ونذكر منها رأس المال المادي والبشري، الإنفاق الحكومي، التضخم وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، الانفتاح التجاري، الجوانب المالية والمؤسساتية، التقدم التقني إضافة إلى الإبداع، البحث والتطوير التي تعد من أكبر وأهم المحددات في السنوات الأخيرة، وقد تبين أيضا كثرة النظريات والنماذج الرياضية للنمو الاقتصادي وذلك راجع للتطور وتعدد المذاهب فمن المدرسة الطبيعية والتجارية والكلاسيكية ونظرات آدم سميث، دافيد ريكاردو، كارل ماركس وروبرت مالثوس إلى النظريات الكينيزية و نموذج هارود–دومار وصولا إلى المدرسة النيوكلاسيكية

ونماذجها الشهيرة كنموذج صولو، نموذج فون نيومان والأعمال الرائدة لشومبتر، انتهاءا بالنظريات الحديثة على غرار نظرية مراحل النمو لروستو والنماذج المختلفة للنمو الداخلي.

أما الفصل الثالث المعنون باللامساواة وعدالة توزيع الدخل، فمن أهم النتائج المتحصل عليها هو أن ربط نظرية توزيع الدخل بالنظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي بثلاثة أفكار وزوايا أساسية، أولها اعتبار التوزيع حالة خاصة في النظرية العامة للقيمة وذلك لتحديده أثمان خدمات عناصر الإنتاج، بالرغم من أوجه الاختلاف بينهما، حيث أن نظريات توزيع الدخول تعبر فقط عن ملكية الدخل وكيفية تحديده، دون أن تكون لها علاقة بالناحية المادية لعناصر الإنتاج التي حققت تلك الدخول، ثانيا نظرية التوزيع حلقة الوصل بين نفقة الإنتاج والقيمة، فبدونها تصبح نظرية القيمة من الناحية التطبيقية بدون معنى، فبتحديدها أثمان خدمات عناصر الإنتاج فهي تربط بين قضية توزيع الموارد وقضية الطلب على السلع و الخدمات، ثالثا وأخيرا ترتبط نظرية التوزيع ارتباطا وثيقا بنظرية الإنتاج، ذلك أن اختيار المنتج للتوليفة المثالية لعناصر الإنتاج يتوقف على أثمانها، وبهذا تتحول هذه النظرية من الاهتمام بدراسة وتحديد الأنصبة النسبية لتلك العوامل إلى المشاركة كنظرية أساسية في توزيع الموارد النادرة بين مختلف الاستخدامات، كما استنتجنا أن أشهر قوانين حساب مدى التفاوت في توزيع الدخل هو قانون باريتو ومؤداه أنه كلما ازداد الدخل كلما أدى إلى زيادة التفاوت في توزيعه بسبب ظهور قوى أو متغيرات تعمل على ذلك و في مقدمتها الفساد، و ذلك ما يؤدي بدوره إلى تقليل عدد المستفيدين منه أي بعبارة أخرى إن مقدار الدخل يتناسب تناسبا عكسيا مع عدد الأفراد الذين يستحوذون عليه، أين تطرقنا لعدة مؤشرات لقياس اللامساواة الاقتصادية وقمن بتقسيمها إلى قسمين، المؤشرات البسيطة على غرار المدى، متوسط الانحراف النسبي، التباين ومعامل الاختلاف و الانحراف المعياري للوغاريتمات الدخل، في حين كانت أهم المؤشرات للقسم الثاني تتمثل في منحنى لورنز الذي يعتبر نقطة أساس حساب معامل جيني الأكثر انتشارا واستعمالا لقياس مدى عدالة توزيع الدخل، إضافة إلى مؤشر دالتون، مؤشر ثايل، مؤشر أتكنسون ومؤشر كوزنتس.

في الفصل الرابع الذي خصص للدراسة القياسية للموضوع وفق مرحلتين كما أشرنا، وقبل البدء بالدراسة القياسية قمنا بعرض لتطور معدلات الفقر ومؤشرات اللامساواة والنمو الاقتصادي في الجزائر بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة، من أهم النتائج المتحصل عليها من الدراسة النظرية هو تمركز

النسبة الأكبر من الفقراء في العالم في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية في كل من إفريقيا، آسيا وأمريكا الجنوبية (أي الدول النامية التي تضمنتها دراستنا) التي تمثل مداخيلها 20% من مجموع مداخيل العالم، في حين يستحوذ الشمال المتمثل في أوربا، أمريكا الشمالية مضافا إليهما أستراليا على ما نسبته 80% من المداخيل العالمية، والجزائر باعتبارها دولة من الدول النامية فظاهرة الفقر منتشرة فيها بالرغم أن حدتها قلت في السنوات الأخيرة وتمكنت من نقل الكثير من الأفراد والعائلات فوق خط الفقر خاصة بعد الخروج من العشرية السوداء وبداية الألفية الجديدة التي تميزت بارتفاع أسعار النفط العالمية حيث على سبيل المثال انخفض معدل الفقر في الجزائر (مؤشر الفقر النسبي) من 22.98% سنة 2000 إلى 10.5% سنة 2012 من بعد ما كان المعدل 30% سنة 1990، في حين تعتبر الجزائر من الدول ذات التوزيع المتوسط العدالة، حيث يتمركز معامل جيني للجزائر عبر كل السنوات التي أجريت فيها المسوحات بين قيمتي 30 و40، وهذا راجع إلى الارتفاع الذي حققه نصيب الفرد من الناتج الإجمالي من 1610 دولار سنة 2000 إلى 4420 دولار سنة 2009 ليفوق 5000 دولار مع سنة 2012 بنسبة زيادة تفوق 4%، أما على مستوى الدول النامية فأهم ما يلاحظ هو الجهود الجبارة التي تقوم بها المنظمات الدولية على غرار الأمم المتحدة التي تهدف إلى استئصال الفقر المدقع من العالم والتقليص من الفقر خاصة في إفريقيا ودول جنوب آسيا وقد تم تقليص عدد الفقراء إلى ما نسبته 15% من إجمالي سكان العالم في سنة 2012 ما قدر ب 1.02 مليار نسمة، لكن هذا لا يزال تحت سقف التطلعات وبعيد كل البعد عن القضاء على الفقر.

بالوصول إلى الدراسة القياسية فأول نتيجة هي عدم القدرة على الاعتماد على مؤشرات الفقر المتنوعة نظرا لعدم توفر بيانات كافية وسلاسل زمنية تسمح لنا بتطبيق الطرق القياسية الحديثة ونفس الشيء بالنسبة لمعامل جيني، فكان اللجوء إلى مؤشر الاستهلاك الفردي كمؤشر للفقر ومؤشر ثايل كمؤشر للامساواة.

وقد أكدت النتائج في الجزائر باستعمال منهجية ARDL للتكامل المتشرك نظرا لعدم تكامل السلاسل قيد الدراسة من نفس الدرجة على قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات الثلاثة للدراسة، أي أنها ذات سلوك متشابه على المدى الطويل حيث لا تبتعد على بعضها البعض كثيرا، مما يدل على العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الثلاثة خلال فترة الدراسة في الجزائر،

وأكد نموذج تصحيح الخطأ على أنه في حالة حدوث صدمة في النموذج فإنه يتطلب 6.8 فترة للعودة إلى حالة الاستقرار أي في كل فترة يتم تصحيح ما نسبته 68% من آثار الصدمة على النموذج، كما استنتجنا على أنه للفقر واللامساواة علاقة طردية، في حالة زيادة معدل اللامساواة سيرتفع معدل الفقر في المدى الطويل كاستجابة لهذا التغير في مستوى اللامساواة وهي نفس العلاقة في المدى القصير وهي موافقة للنظرية الاقتصادية، لكن من جهة النمو الاقتصادي فعلاقته مع الفقر في المدى الطويل علاقة عكسية وهذه النتيجة موافقة كذلك للنظرية الاقتصادية التي تؤكد على العلاقة العكسية بين معدلات الفقر والنمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل، كما أكدت دراسات الصدمات الهيكلية لنموذج SVAR باستعمال دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية وجدول تحليل مكونات التباين الهيكلي على الأثر الكبير الذي يلعبه مؤشر اللامساواة في تفسير معدل الفقر في الجزائر والأثر العكسي الكبير جدا عليه.

في المرحلة الثانية قمنا بتقدير العلاقة والآثار البينية بين المتغيرات في حزمة من 96 دولة نامية باستعمال 3 نماذج مستقاة من ثلاث دراسات يمثل كل نموذج معادلة انحدار أحد المتغيرات الثلاثة بناءا على جملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بغية التعرف على أهم المؤشرات التي تؤثر على المثلث، وذلك وفق طريقتين الأولى اعتمادا على نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية التي أظهرت نتائج ضعيفة من الناحية الإحصائية مما استلزم التقدير باستعمال منهجية العزوم المعمم GMM لBond وArrellano وكانت النتائج كالتالي:

- ✓ وجود علاقة عكسية بين معدل الفقر ومعدل النمو الاقتصادي، حيث أن أي زيادة ب 1% في معدل النمو الاقتصادي تؤدي إلى تقليص جد هام في معدل الفقر يصل إلى 80.3%، مما يدل على الأهمية الكبير للنمو الاقتصادي في تقليص معدلات الفقر في الدول النامية، حيث أن معدل النمو الاقتصادي يحفز الاقتصاد المحلي ويؤدي إلى إقامة مشاريع واستثمارات وزيادة الطلب على اليد العاملة وتوظيف أكبر لرأس المال البشري والحد من البطالة بالتالي تحسين ظروف الكثير من الأفراد والعائلات، وهذه النتيجة توافق الدراسة الشهيرة ل Dollar وKraay سنة 2000.
- ✓ وجود علاقة طردية بين معدل الفقر ومؤشر اللامساواة، حيث أن أي زيادة ب 1% في مؤشر اللامساواة تؤدي إلى زيادة معدل الفقر ب 16%، مما يدل على دور العائق الذي تمثله

اللامساواة في وصول ثمار النمو الاقتصادي إلى كافة الفئات في المجتمع خاصة تلك التي تقع في أسفل الهرم، حيث أن زيادة مؤشر اللامساواة دلالة على انتقال الثروة من الفقراء إلى الأغنياء بالتالي سقوط الفئة القريبة من خط الفقر أسفل الخط، كما أن مؤشر اللامساواة المرتفعة يعمل لضمان انسياب الفوائد إلى أعلى بالتالي عدم استفادة الفئات السفلى من ثمار النمو المحقق، وهذا بسبب الهيكل الاقتصادي للدول وهيكلية توزيع الأرباح وكذا سياسة السوق ومعدلات التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار الذي من شأنه تمرير الثروة مرة أخرى من الفقراء إلى الأغنياء أصحاب السلع والخدمات والعرض، وهذا ما يوافق ما توصل إليه Bourguignon سنة 2003 في خصوص العلاقة الطردية بين المتغيرين، حيث أوضح أن مؤشرات اللامساواة المرتفعة تبطئ من تقليص معدلات الفقر في ظل معدلات النمو الاقتصادي الايجابية.

- ✓ وجود علاقة موجبة بين معدل الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر اللامساواة، فأي تغير في معدل الاستثمار الأجنبي المباشر ب 1%يسبب استجابة ب 12.5%في مؤشر اللامساواة، حيث كل زيادة في معدل الاستثمار الأجنبي من شأنها زيادة عدم عدالة التوزيع، حيث أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى تجزئة سوق العمل أين العمالة الماهرة يدفع لها أجور مرتفعة مما يؤدي إلى تباين الدخول أكثر وارتفاع مؤشر اللامساواة.
- ✓ وجود علاقة عكسية بين مؤشر اللامساواة والنمو الاقتصادي، حيث زيادة النمو الاقتصادي ب 1% يؤدي إلى انخفاض مؤشر اللامساواة ب 81%، وهذا ما يتوافق وافتراضات Kuznetz 1955 الذي يؤكد على أن معدل النمو الاقتصادي يؤثر عكسيا في مؤشر اللامساواة في ظل معدلات النمو المنخفضة كحالة الدول النامية، ثم تسير نحو التحسن مع تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وهذا ما يوضحه نموذج Lewis الذي يؤكد على أن فجوة الدخل بين القطاع الحديث والقطاعات التقليدية يتوسع مع البداية، كما أن عملية التوزيع في الدول منخفضة الدخل تتميز بصعوبة تحويل الدخل من الأغنياء إلى الفقراء، أما في حالة العكس، فالزيادة في مؤشر اللامساواة من شأنه كبح عملية النمو الاقتصادي وهذا راجع إلى أن التفاوت في توزيع الدخول لدى الأفراد الذين يشكلون غالبية السكان مما يقلل الطلب الكلي الفعال الذي يبطئ من النمو الاقتصادي، حيث زيادة مؤشر اللامساواة ب 1% يؤدي إلى نقصان معدل النمو الاقتصادي ب 18.6%.

- ✓ وجود علاقة طردية بين معدل الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي، حيث زيادة 1% في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة ب 6.6% في معدل النمو الاقتصادي، حيث أن الاستثمار الأجنبي يوفر مناصب شغل جديدة وزيادة القدرة الشرائية وزيادة الطلب الكلي الفعال الذي يحفز النمو الاقتصادي.
- ✓ وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة السكان في الأرياف، حيث زيادة نسبة سكان الريف ب 1% تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ب 91%، ويمكن تفسير هذه العلاقة العكسية في كون معظم النشاطات الإنتاجية لسكان الأرياف تكون بغرض الإشباع الذاتي ولا تساهم في النمو الاقتصادي عكس سكان المدن، فمن خلال زيادة نسبة سكان الريف على حساب سكان الحضر تنقص المساهمة في النمو الاقتصادي ويتأثر سلبيا.
- ✓ وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والإنفاق على الصحة، حيث زيادة الإنفاق على الصحة ب 1% يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ب 4.8%، وهذه النتيجة مناقضة لدراسات السابقة التي توصلت إلى العلاقة الايجابية بين المتغيرين، حيث أن الإنفاق على الصحة هو استثمار في رأس المال البشري الذي يساهم في زيادة النمو الاقتصادي، وفي حالة الدراسة التي نحن بصددها يمكننا تفسير العلاقة العكسية إلى عدم استغلال رأس المال البشري بطريقة مثالية لتحفيز عجلة النمو الاقتصادي.

من خلال هذه النتائج ونتائج الدراسات السابقة، استنتجنا أن المتغيرات الثلاثة لها تأثيرات مع بعضها البعض في ما يسمى بالمثلث، أي التأثيرات المتبادلة وفي كلا الاتجاهين وهذا ما أكدته الدراسة في ما يخص العلاقة بين مؤشر اللامساواة ومعدل النمو الاقتصادي، بالتالي أحسن طريقة لتقدير مثل هذه العلاقات هي طريقة المعادلات الآنية، وقد استعملنا طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل 3sls الأفضل في حالة التعامل مع بيانات البانل، لكن لم تكن النتائج مرضية حيث لم تكن أغلب المقدرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى احتمال 5%، ما عدا العلاقة العكسية بين مؤشر اللامساواة والنمو الاقتصادي، حيث زيادة النمو الاقتصادي ب 1% يؤدي إلى انخفاض مؤشر اللامساواة ب 81%.

بناءا على النتائج المتحصل عليها من الدراسة القياسية يمكن القول أن النتائج تؤكد صحة وقبول الفرضية الأولى المطروحة في بداية البحث، حيث أن معدلات اللامساواة المعتدلة (حالة الجزائر مثلا)

تسمح بمرور ثمار النمو الاقتصادي للطبقات الفقيرة في المجتمع بالتالي تقليص معدلات الفقر، أما الفرضية الثانية فالنتائج أكدت على قبولها أيضا نظرا للعلاقة التبادلية بين معدلات النمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة حيث زيادة النمو الاقتصادي تقلل من مؤشر اللامساواة وهذا ما يؤثر مباشرة على كل مؤشرات الفقر خاصة مؤشر الاستهلاك الفردي قيد الدراسة، بالتالي يمكننا القول أن العلاقة بين معدل الفقر، مؤشر اللامساواة والنمو الاقتصادي في الجزائر بصفة خاصة والدول النامية كمجموعة علاقة قوية تبادلية يلعب فيها النمو الاقتصادي دور العنصر والعامل الأساسي لتقليص معدلات الفقر مع إعاقة من مؤشر اللامساواة الذي بالإمكان تحسينه وتخفيضه من خلال قناة النمو الاقتصادي ذاته.

على ضوء النتائج المتحصل عليها نقدم التوصيات التالية:

- إعطاء الأولوية القصوى لتحقيق مستوى نمو اقتصادي معتبر ومستديم يسمح بمحاربة الفقر وعدم عدالة توزيع الدخل، وذلك من خلال تفعيل الأنشطة الصناعية وتفعيل كل محددات النمو الاقتصادي من رأس مال بشري ومادي، تكنولوجيا، المؤسسات الإنتاجية والمالية، الابتكار والإبداع إلى غير ذلك من المحددات، مع ضرورة الاعتماد على سياسة التنويع الاقتصادي والتحرر من قيود الاقتصاد الأحادي الرائج في الدول النامية لتفادي الوقوع في أي أزمات محتملة، على غرار الأزمات البترولية.
- ضرورة تطبيق سياسات وطنية تعطي أهمية قصوى في تحديد معايير توزيع الدخل، من أجل ضمان وصول معدلات النمو الاقتصادي إلى الطبقات السفلى، بواسطة تبني سياسة ضريبية متنوعة تعتمد على فرض ضرائب تصاعدية على المداخيل، من أجل كبح الهوة المستمرة الاتساع بين الفقراء والأغنياء، وتوجيه هذه الضرائب لمساعدة الفقراء.
- تشجيع الاستثمارات الخاصة التي من شأنها امتصاص معدلات البطالة، من خلال تشجيع إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعمها ماليا وماديا وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية التي تضمن توسيع السلة السلعية وتوسيع نطاق العرض وزيادته ودعم النمو الاقتصادي، حيث أن هذه المؤسسات ستسمح من جهة أخرى بتوفير مصادر دخل جديدة تحفز الطلب الكلي الذي يعد المحرك الرئيسي لأي اقتصاد.

- ضرورة مساعدة سكان الأرياف والمزارعين بإمدادهم بالمساعدات والآلات الزراعية للتخفيف من حدة الفقر في الأرياف، وكذا توجيه أعمالهم ونشاطاتهم نحو الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الصناعات التقليدية والاستثمارات الصغيرة والزراعية التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر:

المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

- ابراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة العامة للكتاب، 1975.
- ابن منظور، لسان العرب، المجلد التاسع، دار الحديث، 2003.
- أبو الأعلى المودودي، مفاهيم إسلامية حول الدين والدولة، دار القلم، الكويت، 1983.
- أبو قاسم عمر الطبولي، أساسيات الاقتصاد، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1990.
- أحمد أبو اسماعيل، أصول الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، 1976.
- أسامة عبد المجيد العاني، حق إعادة توزيع الدخل في الإسلام، مجلة دراسات إسلامية، بيت الحكمة، العدد العاشر، 2002.
- إسماعيل الشيباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.
- إسماعيل صقر، عارف دليلة، تاريخ الأفكار الاقتصادية، مديرية المطبوعات والكتب، حلب، سوريا، 1977.
- أندرو ويبستر، مدخل لسوسيولوجية التنمية، ترجمة حمدي حميد يوسف، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى، بغداد، 1986.
- البياتي فارس رشيد، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراة في الاقتصاد (غير منشورة)، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الأردن، 2008.
- ثابت محمد ناصر، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- حزعل البيرماني، مبادئ الاقتصاد الكلي، طبعة الديواني، بغداد، 1978.
- حشيش أحمد عادل، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت.
- خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج، عمان، 2006.

- دريان محمد ناصف وآخرون، النظرية الاقتصادية، جامعة الإسكندرية، مص، 2003.
- دومينيك سلفاتور، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، سلسلة ملخصات شوم، ترجمة محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- رسول راضي حرب، النظم الاقتصادية، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1991.
- رفعت السيد العوضي، عالم إسلامي بلا فقر، مجلة دراسات اقتصادية، السنة الثالثة، العدد الثاني، بيت الحكمة، 2001.
- سالم توفيق النجفي، المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي إشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل، بيت الحكمة، بغداد، 1999.
- سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988.
- السيد الحسيني، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة، 1981.
- صالح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1966.
- صامويل عبود، الاقتصاد السياسي للرأسمالية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
- طارق فاروق الحصري، التحليل الاقتصادي الكلي –نظرة معاصرة–، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
- عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001.
- عاطف غيث محمد، قاموس علم الاجتماع، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997.
- عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي: نظريات النمو الذاتي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- عبد الجبار حمد عبيد البهاني، تطور الفكر الاقتصادي، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
- عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، جار وائل للنشر، الأردن، 2004.

- عبد القادر محمود رضوان، مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
- عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، دار حافظ، الطبعة الأولى 2000.
- عبد الوهاب عبد الملك، الاقتصاد –مقدمة وتحليل–، الجزء الثاني، مطبعة دمشق، بغداد، 1967.
- عبلة عبد الحميد بخاري، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الجزء الثالث، 1996.
- عجمية محمد عبد العزيز، الليتي محمد علي، التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها وسياساتها، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- عريقات حربى محمد ،مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة الإسراء الخاصة، عمان، 1997.
- عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد(التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- علي لطفي، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية، مطبعة الكمالية، مصر، 1971.
- علي وهب، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996.
- عمر حسين، التحليل الكلي، دار الشروق، جدة، الطبعة الثانية المعدلة، 1976.
- عمرو محي الدين، عبد الرحمن سيدي احمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1974.
- فاضل عباس مهدي، محمود عبد الفضيل، مقدمة في علم الاقتصاد الحديث، دار الطليعة، لبنان، الطبعة الثانية، 1988.

- فـايز إبـراهيم الحبيـب، التنميـة الاقتصـادية بـين النظريـة وواقـع الـدول الناميـة، عمـادة شـؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 1985.
- فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، السعودية، 1985.
- فليح حسـن خلـف، التنميـة والتخطـيط الاقتصـادي، جـدار الكتـاب العـالمي للنشـر والتوزيـع، الأردن، 2006.
- لبيـب شـقير، تاريـخ الفكـر الاقتصـادي، دار الحكمـة للنشـر والترجمـة والتوزيـع، مطبعـة جامعـة بغداد، بغداد.
- محمـد باقـر الصـدر، اقتصـادنا-دراسـة موضـوعية تتنـاول بالنقـد والبحـث في المذاهـب الاقتصـادية وأسسها الفكرية، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية، مطبعة الأمير، 2002.
- محمـد حسـين الغـامري، ثقافـة الفقـر، دراسـة في الانتوبولوجيـا الحضـرية، المركـز العـربي للنشـر والتوزيع، الإسكندرية، 1980.
- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، 2000، جامع الإسكندرية.
- محمد عزيز، التوزيع: توزيع الدخل القومي والثروة، مطبعة المعارف، بغداد، 1996.
- محمـد عمـر أبـو عيـده، عبـد الحميـد محمـد شـعبان، تاريـخ الفكـر الاقتصـادي، الشـركة العربيـة المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر،2008.
- محي محمـد مسعد، ظـاهرة العولمة: الأوهـام والحقـائق، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.
- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات، سياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
- مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999.

- مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999.
- مشورب إبراهيم، إشكالية التنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.
- معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.
- نادر فرجاني، التنمية الإنسانية واكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية، دور التعليم العالي والبحث والتطوير الثقافي، مركز المشكاة للبحث، مصر، 1999.
- والاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، الجزء الثاني، ترجمة صلاح دباغ، مؤسسة فرنكلي للطباعة والنشر، بيروت، 1968.

2. الرسائل الجامعية، المقالات، الدوريات والمنشورات:

- أديب نعمة، تعدد الفقر ومناهج دراسته: اجتماع فريق الخبراء حول قياس الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت، 2009.
- إسماعيل حماد، عدالة توزيع الدخول حالة دراسية في العراق، تنمية الرافدين مركز البحوث الإدارية والاقتصادية في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد الخامس، 1981.
- اعمر بوزيد محمد، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر حالة خميس مليانة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2011.
- الأمم المتحدة (2002: 30-44)، التفرير رقم A157/270.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، حالة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الألفية، 2005.
- الأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، العدد رقم 05، سبتمبر 2010.

- أنطوان حداد، الفقر في لبنان، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، العدد الثاني، الأمم المتحدة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية العربية الإنسانية، شركة كركي للنشر، بيروت، لبنان، 2009.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، انقسام الإنسانية: مواجهة اللامساواة في الدول النامية، النسخة العربية، نوفمبر 2013.
- بن ناصر عيسى، مشكلة الفقر في الجزائر ، مجلة الاقتصاد والمانجمنت ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، عدد 2، مارس 2003.
- البنك الدولي، تقرير عن التنمية البشرية، 1990.
- تقرير التنمية البشرية للعام 2005.
- جورج فارس القصيبي، الفقر في غربي آسيا، منهج اجتماعي سياسي، ورقة عمل 10، مناهضة وإزالة الفقر، تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، دمشق، سوريا، 1996.
- حسين رحيم، التنمية والعولمة: إشكالية الموازنة بين تحقيق النمو المتوازن واستئصال الفقر وضمان الرفاه الاجتماعي، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، تلمسان، الجزائر، العدد الثاني، مارس 2003.
- حصروري نادية، تحليل وقياس الفقر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009/2008.
- حمد عقلا العقلا، الفقر وأثره على التنمية للطفولة العربية، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، العدد الخامس، مصر، 2002.
- خريطة الفقر في الجزائر، حوصلة، من إعداد الوكالة الوطنية لتهيئة المحيط.
- رجم نصيب، ظاهرة الفقر وآثارها على التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، تلمسان، الجزائر، العدد الثاني، مارس 2003.
- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد226 ، أكتوبر 1997.
- رياض بن جليلي، مؤشرات قياس عدم المساواة في توزيع الإنفاق، المعهد العربي للتخطيط، بدون سنة نشر.

- شيبي عبد الرحيم، بن بوزيان محمد، شكوري سيدي محمد، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية في الجزائر: دراسة تطبيقية، بدون سنة نشر.
- صوايلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراة، جامعة الجزائر، 2006.
- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001.
- علي عبد القادر على، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، مجلة جسر التنميةالعدد26، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008.
- علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد الرابع، الكويت، 2002.
- علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 66، 2007.
- فريد كورتل، الفقر: مسبباته، آثاره وسبل الحد منه، حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الفقر والتعاون، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، العدد 02، 2003، الجزائر.
- كبداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012.
- مايكل ج واتسن، الفقر ومكافحته: معاني ومقاييس ومسوحات وأساليب، الأمم المتحدة، تقرير اجتماع الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دمشق، 1996.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة 12، الجزائر، 1998.
- محمد أحمد صقر، الاقتصاد الإسلامي في مفاهيم ومرتكزات، قراءات في الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، كلية الاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1987.

- ❖ محمد أنس الزرقا، نظم التوزيع الإسلامية، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الأول، المجلد الثاني، السعودية، 1984.
- ❖ محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008.
- ❖ مكتب العمل الدولي، الاتجاهات العامة والمداخل: لمحة عامة، رزمة تدريبية متعددة الوحدات حول النوع الاجتماعي والفقر والاستخدام، الوحدة التدريبية الأولى، جنيف، سويسرا، 1999.
- ❖ وزارة الصحة والسكان والتنمية في الجزائر، الجزائر، ديسمبر 1998.
- ❖ يونس على أحمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2010.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Ouvrages :

- ❖ A.Samuelson, Introduction A L'Analyse Economique, 1972.
- ❖ Agence française de développement (A.F.D), Amartya Sen: un économiste du développement?, Département de la recherche, Paris, France, 2006.
- ❖ Alain Samuelson , Les grandes courants de la pensée économique, O.P.U. Algérie 2ème édition 1994.
- ❖ Amartya Sen, Inquality Reexamined, Harvard University Press, Cambridge Massachusetts, 1992.
- ❖ Amartya Sen, Poor, relatively speaking, Oxford Economics Papers, Vol 35, 1983.
- ❖ Amartya Sen, Poverty :An Ordinal Approach to Measurement, Econometrica, Vol44, N02, March 1976.
- ❖ Amartya sen, Poverty and famines, an essay on Entitlement and Deprivation, Clarendon press, Oxford, London, 1981.
- ❖ Amba pour Samual, Pauvrete Multidimensionnelle au Congo: une approche non monétaire, document de travail, TD n13/2006, bureau d'application des méthodes statistiques etinformatique (BAMSI), Congo, 2006.
- ❖ Atkinson A.B, The Economic of Inequality, chapitre 10 Poverty, Oxford University Press.

- Barre. R, Economie politique, paris, Cujas,1972.
- Bernard Guerrins, Dictionnaire D'analyse Economique : Théorie Des Jeunes Micro Economique, Edition La Découvert, Paris1997.
- Bidani Benu, Gauray Datt, Lanjouw J.L, Lanjouw Peter, Specifying Poverty Lines :How and Why, in the Asia and Pacific Forum on Poverty ;Reforming Policies and Institutions for Poverty Reduction, Manilla, Feb 2001.
- Bremonde. J ;A.Geledan, Dictionnaire Economique et Social, 1981.
- BRISSET Claire, Pauvreté, Hachette Livre, France, 1996.
- Claude M, La Pauvreté, sa mesure et son évolution, édition, Documentation Française, Paris, 2000.
- Combemal.P & J.P.Piriou, Sciences économiques et sociales : Nouveau manuel, Edition La Découverte, 2003.
- Daniel Delalande, Croissance économique: concepts et mécanismes, Cahier Français, N :279, 1997.
- Daniel Martina , La pensée économique, Armand Colin, Paris, 1991.
- David Romer, Macroéconomie approfondie, Traduit par Fabrice Mazerolle, Paris, Ediscience international, 1997.
- Decalwé B. et Plane P. (2006): « Le développement face à la pauvreté (Réseau analyse économique et développement) », Economica/AUF/CRDI et de celui de Cling J.-P., De Vreyer P., Razafindrakoto M. et Roubaud F. (2003): « La croissance ne suffit pas pour réduire la pauvreté : le rôle des inégalités », DIAL (Développement et insertion internationale), Document de travail.
- Douglas Greenwald, Ed, Encyclopédie Economique, Economica, Paris 1984.
- Dwight Perkins, Economie du dévelopement, 3éme Edition, Edition de doeck, Belgique, 2008.
- Ekatarina Kaligina et Boris Najman, La Pauvreté en Russie : Perceptions subjectives et Evaluations Objectives, Paris, 2002.
- Essama-Nssah.Boniface, Inégalité, Pauvreté et bien-être social :fondement analytiques et normatifs, De Boeck Université.
- Frank Cowell, Measurement of Inequality, STICERD, London School of Economic and Political Science, London, July 1998.

- G.K.Galbraith, Dans Les Riches en Les Pour Vis, Edition Du Seuil, Paris 1985.
- Gaiha R., Designe of Poverty alleviation strategy in rule areas, FAO, Vol 115.
- Gregory N Mankiw, Macroéconomie, 3eme édition Boeck, Paris, 2003.
- Herbin N et D Verger, La Pauvreté une et multiple, Economie et statistique, N 308-309.
- James Foster, Amartya Sen, On Economic Inequality, Clarrendon Press, Oxford, 1997.
- Jean Arrous, Les théories de la croissance, Paris, éditions du seuil, 1999.
- Lachaud J.P, Pauvreté en Mauritanie : Approche Multidimensionnelle, Document de Travail No 31, Ced, Bordeaux.
- Lipton Michael, poverty- Are three holes in the consensus, World Development, 1997.
- Longatte et Vanhove, Economie Génerale, Dunod, Paris 2001.
- Malinaud.E, Théorie macro-économique, Dunod, France, 1983.
- Malthus.T, Essai sur le principe de la production, Edition Seghers,1999.
- Maré Nouchi, Croissance, Histoire économique, Edition Dalloz, France, 1996.
- Martin Ravaillon, Poverty Comparaison, Harwood Academics Publishers, 1994, page: 03.
- Michael Lipton et Martin Ravallion, Poverty and Policy, chap 41, Handbook of Developpement Economics, Volume 3, Elsevier science, 1995.
- Milano Serge, La pauvreté dans les pays riches : du constat à l'analyse, Edition Nathan, Paris, 1992.
- Monchot Cloude ,les classiques Smith et Ricardo, Séance1,attac, Rhone/institut de formation , université de lyon2, lyon, France, 2002.
- Morrisson C., Les politiques anti pauvreté : diversité ou similitudes, Notes de Banchmarking international, octobre 2002.
- Morrisson Christian, Rapport Annuel Mondial sur le Système Economique et les stratégies, Ramses, La pauvreté dans le monde,

Institut Français des Relations Internationales, Edition Dunod, 2003.

- Murat Yildizoglu, Note sur la croissance économique à partir de (Easterly 2002), octobre 2003.
- Philippe Aghion, Petre Howitt, Théorie de le croissance endogène, traduit par Fabrice Mazerolle, Paris, Dunod, 2000.
- Ponty Nicolas, Mesurer la pauvreté dans un pays en Développement, statéco n°90-91, Aout- Décembre1998. Paris.
- Ponty Nicolas, Mesurer la pauvreté dans un pays en Développement, statéco n°90-91, Aout- Décembre1998. Paris.
- Régis Bénichi, Marc Nouschi, La croissance aux XIXème et XXème siècles, 2éme édition, édition Marketing, Paris, 1990.
- Robert Barro, Xavier Sala Martin, La croissance économique, Edition international, France, 1996.
- Robert J.Barro, Xavier Sala I.Martin, La Croissance Economique, Ediscience International, France, 1996.
- Salles et Wolf, Croissance et developpment Tome1, dunod, Paris 1970.
- Sarah,Marinesse., Notes sur les différentes approches de la pauvreté,AFD,Octobre1999.
- Sarah,Marinesse., Notes sur les différentes approches de la pauvreté, AFD, Octobre, 1999.
- Sen Amartya Kumary, From Incom Inequality to economic Inequality, southern economic journal,October 1997,vol64.n°02,southern,Economic .Association.
- Subramanian.S, Measurement of Inequality and Poverty, Delhi Oxfor 9. 7University Press,1997.
- Taladidia Thiombiano, La loi de Preto: Une loi sur l'inégalité ou sur la pauvreté? Réponses théoriques et empiriques, ISBN 1385-9218, 1999.
- Victor Aguirregabiria, Encyclopedia of World Poverty, Boston University, Golson Books, Croton-on-Hudson, New York.
- W.A.Lewis, La Théorie de la Croissance Economique, 1967.
- Watts, An Economic Definition of Poverty, Basic Book, New York, 1968.

- Wight. H ,Perkins .Steven Radelet et David. L .Lindauer, Economie du développement, de boeck, 3ème édition Bruxelles, 2008.

2. Articles, Revues et Publications :

- Adams, Richard H, Economic growth, inequality and poverty: estimating the growth elasticity of poverty, World Development 32.12 (2004): 1989-2014.
- Adams, Richard H., and John Page. Poverty, inequality and growth in selected Middle East and North Africa countries, 1980–2000. World Development 31.12 (2003): 2027-2048.
- Albert Fishow., Inequality, Poverty and Growth:where dowe stand?,in annual World Bank Conference on development Economics,1995.
- Alejandro N Herrin, Designing Poverty Monitoring Systems for MIMAP, Paper presented at the second Annual Meeting of MIMAP ,1997 May 5-7,IDRC,Ottawa.
- Amable.B & Boyer.R, The R&D-productivity relationship in the context of new growth theories : some recent applied research, Revue CEPREMAP N° 9211, 1992.
- Angel et Antonio Ciccone, Le capital humain dans une économie mondial, fondée sur la connaissance, rapport final, université Paris, 2002.
- Anthony .B. Atkinson, On the measurement of inequality, Journal of Economic Theory, 1970.
- Atkinson et Bourguignon, Poverty and Inclusion from a world perspective, ABCDE Europe Conférence, Paris, 1999.
- Barro R, Lee J. W, International comparisons of educational attainment, journal of Monetary Economics, 32.
- Beck T, Levine R and Loayza N, Finance and the sources of growth, Word Bank, memeo, 1999.
- Bertin Alexandre, Pauvreté Monétaire, pauvreté non monétaire : une analyse des interactions appliquée a la Guinée, Thèse de doctorat, université Montesquieu, Bordeaux IV-droit , sciences sociales et politiques, sciences économiques et de gestion, France 2007.

- Bettahar Samir, Ben Bouziane Mohamed et Ben Amar Abdelhak, Mesure Multidimensionnelle de la pauvreté en Algérie, revue, cahiers du MECAS, n°03 Faculté des sciences économiques et de gestion, université de Tlemcen, Mars 2006.
- Beyer, Andreas et Farmer, Roger EA. A method to generate structural impulse-responses for measuring the effects of shocks in structural macro models. 2006. Page : 24.
- Bibi Sami, Mesurer la pauvreté dans une perspective multidimensionnelle : une revue de la littérature, CREFA-CIRPEE, université laval, Quebec, Canada, October 2002.
- Blanchard O. and Quah D. The Dynamic Effect of Aggregate Demand and Supply Disturbances, American Economic Review, 1989, (655-673).
- Bourguignon F. (2002), The growth elasticity of poverty reduction: explaining heterogeneity across countries and time period, DELTA (Département et Laboratoire Théorique et Appliquée), Working Paper N°2002-03.
- Bourguignon F. (2003), The Poverty-Growth-Inequality Triangle, paper prepared for a conference on poverty, Inequality and growth, Agence Française de Développement/EU development network, Paris.
- Caporale, G. M., & Pittis, N. (1999). Unit root testing using covariates: some theory and evidence. Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 61(4), 583-595.
- Clerc.D, De l'état stationnaire à la décroissance : Histoire d'un concept flou, Revue L'économie politique N° 22, Avril 2004.
- CNES(2005), Rapport Eléments de débat pour un pacte de croissance, Commission perspectives de développement économique et social, Alger.
- Dekkar. N, et autres, La démographie Algérienne en Algérie, CENEAP, Alger, Mai 1999.
- Demetriades P, Hussein K, Does financial development cause economic growth? Time-series evidence from 16 countries, Journal of Development Economics, 51, 387, 1996.
- Devarajan S, Swaroop V, Zou H, The composition of public expenditure and economic growth, journal of Monetary Economics, 37, 1996.

- Dhrifi, Abdelhafidh. Financial Development and Poverty: What Role for Growth and Inequality?. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences 3.4 (2013): 119-129.
- Economie et Gestion, concours d'entrée au cycle supérieur république tunisienne, Encyclopédie d'administration 2007.
- Emma Santos Maria, Undimensional Ineguality and Poverty Mesasures, working paper,30 August 2008 , to be presented at the summer school on capability multidimensional poverty , 9 September 2008, new Delhé , India.
- Fisher S, The role of macroeconomic factors in growth, journal of Monetary Economics, 32, 1993.
- Fosu, Augustin. Growth, inequality, and poverty reduction in developing countries: recent global evidence. Brooks World Poverty Institute Working Paper 147 (2011).
- Fusco Aléssio, la contribution des analyses multidimensionnelles à la compréhension et la mesure du concept de la pauvreté, thèse de Doctorat, faculté de droit et des sciences politiques et sciences économiques, université de Nice, France, 2005.
- Garbis Iradian, Inequality, Poverty and Growth: Cross Country Evidence, IMF Working Papers Washington, USA, 2005.
- Goedhart T, Halberstadt V, Kapteyn A, Van Praage B, The Poverty line: concept and measurement, The Journal of Human Resources, Vol 12, 1977.
- GRIES, Thomas, REDLIN, Margarete, et al. Short-run and long-run dynamics of growth, inequality and poverty in the developing world. Center for International Economics, University of Paderborn, Warburger Strasse, 2010, vol. 100, p. 33098.
- Heshmati, Almas, Growth, inequality and poverty relationships, (2004).
- Hourriez Jean Michel et Legris Bernard, l'approche monétaire de la pauvreté: méthodologie et résultats, condition de vie, économie et statistique n°308-309-310, 1997.
- Housseima, Guiga, and Jaleleddine Ben Rejeb. Poverty, Growth and Inequality in Developing Countries. International Journal of Economics and Financial Issues 2.4 (2012): 470-479.

- IMAI, Katsushi S. et GAIHA, Raghav. Dynamic and long-term linkages among growth, inequality and poverty in developing countries. Brooks World Poverty Institute Working Paper, 2014, no 198.
- James Foster, Joel Greer et Erik Thorbecke, Notes and Comments: AClass of Decomposable Poverty Measures, Econometrica, Vol 52, No03, May 1984.
- Laabas Belkacem, Poverty Dynamics in Algeria, Arab Planning Institute (Kuwait), Vol.4, no.1 Dec 2001.
- Lambert P, Inequality Decomposition Analysis and the Gini coefficient Revisted, The Economic Journal, 103, 1993.
- Lars. Obserg,Kuan Xu, Poverty Intensity :How Well do Canadian Provinces Compare?,Canadian Public Policy-Analyse de Politique,vol.25.n°2.1999.
- Levine.R, *Financial developement and economic growth*, Journal of Economic literature, Vol 35,1997.
- Louis Marie Asseli ,Anyck Dauphin, Mesure de la pauvreté : un cadre conceptuel, direction études et formation, centre canadien d'étude et de coopération internationale (CECI),Québec, 2000.
- Maliki Samir Bahha-eddine, Quantification de la Pauvreté Urbaine et Rural en Algérie (Cas de la wilaya de Tlemcen), thèse de Doctorat en sciences économique ,faculté des sciences économiques et de gestion, université de Aboubakr Belkaiad de Tlemcen, 2001/2002.
- Martin Ravallino, Growth, Inequality and Poverty : Looking Beyond Averages, World Bank, Washington, DC, USA, 2001.
- Martin Ravallion, Comparaison de la pauvreté : Concepts et méthode, étude sur la mesure des niveaux de vie, document du travail n22, banque mondial, Washington, 1996.
- Martin Ravallion, Comparaison de la pauvreté : Concepts et méthode, étude sur la mesure des niveaux de vie, document du travail n°22, banque mondial, Washington 1996.
- Mireille Razafindrakato et François Roubaud, Les multiples facettés de la Pauvreté dans un pays en développement: le cas du caoitale Malgache, Document de travail DT/2001/07 ? Dial, Paris.
- Moumi Ahmed, Identification, mesure et modélisation des déterminants de la pauvreté cas de l'Algérie, thèse de Doctorat,

faculté des sciences économiques, université de Tlemcen, Algérie, 2008/2009.

- Nanak Kakwani, On a Class of Poverty Measures, Econometrica, Vol 48, No02, Mars 1980.
- NCUBE, Mthuli, ANYANWU, John C., et HAUSKEN, Kjell. Inequality, economic growth and poverty in the Middle East and North Africa (MENA).African Development Review, 2014, vol. 26, no 3, p. 435-453.
- ONS, Résultats de l'enquête consommation, 1989 et 1995.
- Programme des Nations Unies pour le Developpement (2007).
- Publication de L'ONS, Résultats de l'enquête consommation 1988-1989.
- Richard Grabowski, Micgael Shields, A Dynamic Keynesian model of development, Journal of economic development, Volume 25, N01, 2000.
- Robert, Barro, La croissance Economique Traduit par Fabric Mazerolle, Edi science international, 1996.
- Sachs J, Warner A, Fundamental sources of long-run growth, American Economic Review, n° 87, 1997.
- Sarel M, Nonlinear effects of inflation on economic growth, IMF Staff Paper, 43, 1996.
- Sebastien L.Côté, Statistical inference, poverty and inequality measurement : An application of the bootstrap econometric technique and a literature review , Mémoire M.A. , Faculté des Sciences Sociales, Université Laval , Janvier 2000.
- Shapiro M.D. and Watson M.W. Sources of Business Fluctuations, in S. Fisher, ed., NBER Macroeconomics Annual, Cambridge, MIT Press, 1988, (111-148).
- Smahi Ahmed, Micro finance et pauvreté: quantification de la relation sur la population de Tlemcen, thèse de Doctorat en sciences économique ,faculté des sciences économiques et de gestion, université de Aboubakr Belkaiad de Tlemcen, 2010.
- UNDP, Technical Support Document, Poverty Idicators, 1995.
- United Nations Development Programmer (UNDP), Human Development Report (HDR), 1997,New York, Oxford University Press, 1979.

❖ Wetta .Claude & al.,le profil d'inégalité et de pauvreté au Burkina Faso,Cahier de Recherche n°00-02,Université de Laval, CREFA, décembre 1999.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (1): تقدير نموذج VAR(5):

$$\begin{bmatrix} grw(t) \\ inq(t) \\ pov(t) \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 0.532 & 0.576 & -0.030 \\ -0.012 & 0.628 & -0.079 \\ -0.280 & 0.146 & 0.792 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} grw(t-1) \\ inq(t-1) \\ pov(t-1) \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} -0.101 & -0.427 & -0.101 \\ -0.074 & 0.001 & 0.085 \\ -0.332 & -0.048 & -0.098 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} grw(t-2) \\ inq(t-2) \\ pov(t-2) \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} 0.113 & 0.559 & 0.151 \\ -0.022 & 0.007 & 0.031 \\ 0.255 & -0.195 & 0.113 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} grw(t-3) \\ inq(t-3) \\ pov(t-3) \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} 0.115 & -0.134 & -0.230 \\ -0.062 & 0.084 & -0.168 \\ -0.052 & -1.223 & 0.011 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} grw(t-4) \\ inq(t-4) \\ pov(t-4) \end{bmatrix}$$

$$+ \begin{bmatrix} 0.005 & -0.379 & 0.205 \\ -0.039 & -0.111 & 0.083 \\ 0.048 & 0.052 & 0.105 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} grw(t-5) \\ inq(t-5) \\ pov(t-5) \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} -7.301 \\ 17.965 \\ 53.000 \end{bmatrix} CONST + \begin{bmatrix} u1(t) \\ u2(t) \\ u3(t) \end{bmatrix}$$

من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Jmulti 4.

الملحق رقم (2): الاستجابات الهيكلية لصدمة في النمو الاقتصادي:

time	accumulated grw ->inq	accumulated grw ->pov
point estimate	-0.3007	0.0730
1 point estimate	-0.5240	-0.5919
2 point estimate	-0.7996	-2.2602
3 point estimate	-1.0373	-3.3306
4 point estimate	-1.5079	-3.7309
5 point estimate	-1.9789	-3.9452
6 point estimate	-2.2104	-4.0954
7 point estimate	-2.3894	-4.0925
8 point estimate	-2.6218	-3.5904
9 point estimate	-2.8351	-2.5567
10 point estimate	-2.9772	-1.4551

من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Jmulti 4.

الملحق رقم (3): الاستجابات الهيكلية لصدمة في مؤشر اللامساواة:

time	accumulated inq ->grw	accumulated inq ->pov
point estimate	0.0000	-0.2900
1 point estimate	0.9387	-0.2842
2 point estimate	1.3759	-0.4399
3 point estimate	2.2894	-1.3053
4 point estimate	3.2353	-4.2970
5 point estimate	3.5750	-8.3976
6 point estimate	3.7751	-12.3679
7 point estimate	4.1575	-15.8908
8 point estimate	4.7115	-19.4850
9 point estimate	5.1135	-23.1309
10 point estimate	5.3015	-26.5883

من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Jmulti 4.

الملحق رقم (4): الاستجابات الهيكلية لصدمة في معدل الفقر:

time	accumulated pov ->grw	accumulated pov ->inq
point estimate	0.0000	0.0000
1 point estimate	-0.1062	-0.2777
2 point estimate	-0.7632	-0.3716
3 point estimate	-0.8444	-0.2163
4 point estimate	-1.4915	-0.5601
5 point estimate	-2.0753	-0.8791
6 point estimate	-2.0812	-0.9957
7 point estimate	-2.2795	-1.0599
8 point estimate	-2.7490	-1.1367
9 point estimate	-2.9915	-1.2421
10 point estimate	-3.1474	-1.4118

من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Jmulti 4.

الملحق رقم (5): جدول تحليل مكونات التباين الهيكلي للنمو الاقتصادي:

forecast horizon	grw	inq	pov
1	1.00	0.00	0.00
2	0.89	0.11	0.00
3	0.83	0.12	0.05
4	0.76	0.20	0.05
5	0.67	0.25	0.08
6	0.65	0.25	0.10
7	0.65	0.25	0.10
8	0.64	0.26	0.10
9	0.61	0.27	0.12
10	0.60	0.28	0.12

من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Jmulti 4.

الملحق رقم (6): جدول تحليل مكونات التباين الهيكلي لمؤشر اللامساواة:

forecast horizon	grw	inq	pov
1	0.03	0.97	0.00
2	0.04	0.94	0.02
3	0.05	0.93	0.02
4	0.06	0.92	0.02
5	0.10	0.86	0.05
6	0.13	0.81	0.06
7	0.14	0.80	0.06
8	0.15	0.79	0.06
9	0.15	0.78	0.06
10	0.16	0.78	0.06

من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Jmulti 4.

الملحق رقم (7): جدول تحليل مكونات التباين الهيكلي لمعدل الفقر:

forecast horizon	grw	inq	pov
1	0.00	0.01	0.99
2	0.02	0.00	0.97
3	0.12	0.00	0.88
4	0.14	0.03	0.84
5	0.10	0.22	0.68
6	0.07	0.40	0.53
7	0.05	0.47	0.47
8	0.04	0.52	0.44
9	0.04	0.54	0.42
10	0.04	0.55	0.41

الملحق رقم (8): دول العينة قيد الدراسة:

Algeria	Jordanie	Venezuela	Ethiopie	Salvador
Antigua	Kenya	Zambia	Fiji	Guine equa
Arjantine	Kuwait	Zimbabwe	Gabon	Syria
Bahamas	Lesotho	Iran	Gambia	Tajikistan
Bahrain	Libiria	Paraguay	Ghana	Peru
bangladish	Madagascar	Thailand	Grenada	Jamaika
Barbados	Malawi	Togo	Peurto rico	Sri lanka
Belize	Malysia	Trinidad	Qatar	San lucia
Benin	Mali	Tunisia	Rwanda	sudan
Butan	Mauritanie	Uganda	Saudi arabia	Swaziland
Bolivia	Mauritus	UAE	Senegal	Philipine
Botswana	Mexico	Urugauy	Sychel	Niger
Brazil	Mongolia	Gautimala	siraleone	Nigeria
Burkinafaso	Morocco	Giana	Cuba	Oman
Burundi	Mozambique	Honduras	Dominica	Pakistan
Camerone	Namibia	India	Dominican	Panama
Centre afriquie	Nepale	Indonisia	Ecaudeur	Cote d ivoire
Chad	Nicaragua	Iraq	Egypt	Costarica
Chili	Colombia	Comoros	Congo dem	

الملحق رقم (9): اختبار Hsiao للتجانس:

الاختبار	الإحصائية المحسوبة	الإحصائية المجدولة	القرار
F1	4.25	1.08	رفض الفرضية العدمية
F2	0.75	1.22	قبول الفرضية العدمية
F3	2.14	1.96	رفض الفرضية العدمية

من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews9.

الملخص:

تهدف هذه الرسالة إلى دراسة العلاقة بين معدل الفقر، مؤشر اللامساواة والنمو الاقتصادي في الجزائر و95 دولة نامية، وذلك من خلال استعمال منهجية ARDL للتكامل المشترك، نموذج SVAR، نماذج البانل، طريقة العزوم المعممة GMM لتقدير البانل الديناميكي ونظام المعادلات الآنية، وقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، خصص الفصل الأول لمفاهيم الفقر وطرق قياسه، في حين سلطنا الضوء في الفصل الثاني على النمو الاقتصادي، أما الفصل الثالث فاستعرضنا فيه عموميات عن اللامساواة وعدالة توزيع الدخل في الوقت الذي خصص الفصل الرابع والأخير للدراسة القياسية للكشف عن العلاقة بين المتغيرات الثلاثة في الفترة الممتدة من سنة 1970-2013، وقد دلت النتائج على التداخل القوي بين المتغيرات الثلاثة خلال العينة والفترة قيد الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الفقر، اللامساواة، النمو الاقتصادي، الجزائر، الدول النامية.

Résumé :

Dans ce travail, nous nous occupons la relation entre la Pauvreté, l'inégalité et la croissance économique en Algérie et 95 pays en développement, nous utilisons les techniques de méthodologie d'ARDL , model SVAR, les modèles de Panel, GMM estimation et le système des équations simultanées, cette étude comprend quatre chapitres, le premier chapitre abord les définitions de la pauvreté et les méthodes de mesure, le second chapitre intérêt a la croissance économique, le troisième se concentre sur l'inégalité des revenues, Enfin, le dernier chapitre comprend une analyse économétrique de la relation entre les trois variables, en se basant sur la période comprise entre 1970-2013, les résultats montrent l'interdépendance entre les trois variables dans les pays en développement.

Mots clés : Pauvreté, inégalité, croissance économique, L'Algérie, Pays en développement.

Abstract :

In this work we deal with the relationships between Poverty, Inequality and Economic Growth in Algeria and 95 developing countries, we use in this study the ARDL approach ; SVAR model; Panel data ; GMM estimation and Simultaneous equations system, This study includes four chapters, The first chapter tackles poverty definitions and measurement methods, the second one deals with economic growth, the third chapter focuses on inequality, Finally ; the last chapter is for the econometric study for the relationship between the three variables for the period 1970-2013, The results indicate that there is an interdependence between poverty, growth and inequality in developing countries.

Key words : Poverty, Inequality, Growth, Algeria, Developing countries.